سلسلة السياسة والمجتمع

الدولة

في النظرية والتطبيق

ترجمة
كامل زهيري
أحمد غنيم

تأليف
هارولد لاسكي

مع مقدمة عن الاشتراكية الديمقراطية
لكامل الزهيري

دار الطليعة - بيروت

الدولة

في النظرية والتطبيق

الطبعة الثانية
تشرين الثاني ، ١٩٦٣ .

هارولد لاسكي

الدولة
في النظرية والتطبيق

نقله الى العربية

أحمد غنيم　　　　كامل زهيري

(راجع الطبعة الثانية وقدّم لها : كامل زهيري)

منشورات دار الطّليعة - بيروت

مقدمة

« عدو الاشتراكية الديمقراطية الحقيقي
هو التردد »

انورين بيفان

رفض هارولد لاسكي أن يصبح وزيراً . ورفض ترشيح نفسه نائباً في مجلس العموم . ولم يعين في منصب رسمي . وظل طوال حياته استاذاً في الجامعة ، او عضواً في جمعية الفابيين . او اللجنة التنفيذية لحزب العمال .

وظل بين الكواليس .

ورغم ذلك ، فقد طبع لاسكي الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية في انجلترا ، وكان تأثيره ابعد مدى ، واعمق اثراً من كثيرين تولوا اهم المناصب الوزارية ، وبقي اسمه في تاريخ الفكر الاشتراكي ، بعد ان ذوت اسماء كثيرة : لمعت بعض الوقت ، او كله .

ولعل سر هذا البقاء ، ان هارولد لاسكي كان شديد الإخلاص للدعوة الاشتراكية . واستطاع بما أوتي من بصيرة اجتماعية ، وتكوين فلسفي ، ان يكشف سر عصره الذي عاش فيه . وان يشرحه بدقة وإلحاح .

وقد لقي هارولد لاسكي ، نتيجة ذلك ، تأييداً وإعجاباً وحماسة من أصدقائه ، وزملائه ، ومريديه ، كما واجه هجوماً شديداً من اعدائه .

وتجمع عليه الهجوم من خصومه الفكريين ، ومن اعدائه السياسيين ، ومن

بعض زملائه في حزب العمال على السواء .

ولكن لاسكي لم يكف عن المصارحة بآرائه ، والتمسك العنيد بها .

وقال بعض الذين شددوا الهجوم عليه من المؤرخين[1] ، انه لا يرقى في تاريخ الفكر السياسي الى مرتبة الفلاسفة . كافلاطون . او توماس الاكويني . او جون ستيوارت ميل . او روبرت اوين . او ماركس .

وقال الذين انتقدوه ، انه بدد كثيراً من عمقه ، لأنه وزع نشاطه ، فألف اكثر من ثلاثين كتاباً ، وستين كتيباً ، ونشر مئات المقالات في المجلات السياسية ، والصحف العمالية ، وألقى آلاف المحاضرات في الجامعات الامريكية ، ومدرسة لندن الاقتصادية .

وقال ناقدوه انه ضحى في سبيل هذا الانتشار ، وبسبب هذا التوزع ، بكثير من العمق والأصالة .

فأين له بمرتبة اوين ، او ماركس ؟!

ولكن هارولد لاسكي لم يعنه قليلاً ، او كثيراً ، ان يطاول فلاسفة ومفكري القرن التاسع عشر . ويبدو انه لم يكن يبغي ان يصبح فيلسوفاً فرداً، بقدر ما كان تؤجج صدره حماسة شديدة في ان ينشر الدعوة الاشتراكية بين مثقفي بلده ، وطلبة الجامعات ، واوساط العمال .

وكان لاسكي من ذلك الجيل الذي حمل الدعوة الاشتراكية بأمانة . وآمن – كما آمن زميله في جمعية الفابيين – جورج برناردشو ، بأن خدمة الاشتراكية تفوق اعظم الاعمال الفكرية ، او الفنية عمقاً واصالة ونبلاً[2] .

وكانت اغلب افكار لاسكي مواقف .

---

١ ـ من هؤلاء، هربرت اوين، الذي نال جائزة التأليف في جامعة كولومبيا على كتابه « افكار لاسكي السياسية » ، وقد انتقم هذا المؤلف الامريكي لانتقادات لاسكي الشديدة للرأسمالية الامريكية .

٢ ـ لبرناردشو كلام بهذا المعنى ، حين قال ان مقالاته الفابية عن الاشتراكية افضل عنده ، واعز اليه من جميع مسرحياته .

وكانت اغلب هذه الافكار تشبه العقائد .

وكان يقاتل في سبيلها قتالاً عنيفاً عنيداً .

وهو يشبه في ذلك كاتباً آخر من كتاب عصرنا ، هو الفيلسوف جان بول سارتر ، الذي آمن ايضاً بأن افكاره مواقف . لا بد ان يقاتل في سبيلها ، بكل ما أوتي المفكر من حجة ، وعناد وكبرياء .

ولعل في هذا بعض التفسير ، ولا نقول التبرير ، لما قد يلحظه بعض القراء الذين يتتبعون افكار واعمال لاسكي .

فالقارىء الذي يعكف طويلاً على لاسكي ، سيلحظ انه يردد ويكرر احياناً بعض افكاره الرئيسية .

وقد تجد بعض هذه الافكار لا تزال بذرة صغيرة في كتاب اصدره في عام ١٩١٧ ، ثم يعود اليها ، ليرددها ، او ينميها ، ويستطرد فيها بعد ذلك بأعوام.

وقد نميز – مثلاً – فيما كتبه عام ١٩١٧ عن مشكلة الدولة والسيادة ، بعض الافكار التي عاد يرددها في كتابه عن « الحرية » عام ١٩٣٠ ، ثم في كتابه « قاموس السياسة » عام ١٩٣٣ ، وبعد ذلك في كتابه « الدولة » في عام ١٩٣٥ .

ولكن لذلك كله تفسيراً .

فليس يغض من قيمته الفكرية مثل هذا التوزع، وما قد تجده في افكاره من تكرار ، اذا لمست الدافع الذي كان يؤرق لاسكي طول حياته . فقد كانت الفكرة تلح عليه إلحاحاً شديداً ، فيلح بها على قرائه . لأن لاسكي كان مفكراً ، وداعية في نفس الوقت . ولم يكن مجرد استاذ جامعي . ولم ينصب نفسه مؤرخاً للافكار الاشتراكية ، يهتم بالماضي فحسب .

لقد كان يهتم بالتاريخ ليفسر الحاضر . ويهتم بالحاضر ليتنبأ بالمستقبل ، او يحذر من عواقبه .

وكان لا يوافق الذين ينتقدونه ، من ان واجب الاستاذ الجامعي ان « يعلو » على الأحداث . او يبتعد عنها . او يجلس القرفصاء الى جوارها !

ولم يمنعه توليه مناصب جـامعية ، في امريكا وكندا وانجلترا ، من ان ينخرط في السياسة . وان يعلن آراءه في تـأليف الوزارات ، وسيـاسة الحكومات ، او برامج الاحزاب بعنف كثيراً ما يصيب .

فقد انتقد تأليف وزارة لويد جورج عـام ١٩١٩ . وكان حينذاك استاذاً في جامعة هارفارد. واثار ازمة ادت الى استقالته . كما لم يكتم آراءه السياسية، وهو يحاضر في مدرسة لندن الاقتصادية ، مما دعاه إلى الاستقالة مرة أخرى .

وقد ظـل لاسكي يرفض ان يصبح وزيراً ، حين عرض عليه رامزي ماكدونالد الوزارة في عـام ١٩٢٣ . كما رفض اربع مرات متوالية ان يرشح نفسه لمجلس العموم ورفض تعيينه في مجلس اللوردات .

وظـل طوال عمره استاذاً مخلصاً لأفـكاره . يؤلف الكتب . وينشر الدعوة . ويقف دونها موقف الدفاع والعناد والكبرياء .

والحق ان الذي يتمعن في تاريخ الاشتراكية الانجليزية ، سيحس ان ثلاث شخصيات خطيرة ، دارت حولها اهم وابرز تطورات الفكرة الاشتراكية .

وهذه الشخصيات ، عندي ، اذا استثنينا رواد الفكر الاشتراكي الأوائل اوين ، وابطال حركة الميثاق ، وهيندمـان ، واذا استثنينا بعد ذلك سيدني ويب ، هي جورج برناردشو . وهارولد لاسكي . وانورين بيفان .

وعندي أن شو كان اقواهم خيالاً وفنا . وبيفان اقواهم وجـدانا وغضباً . ولاسكي اقواهم حجة وعقلاً .

ولا بد لكل من يحاول تفهم هذه الاشتراكية ان يحيط بهذه الشخصيـات الثلاثة بالذات ، قبل ان يغرق في تفاصيل وتعرجـات التطور الاشتراكي في انجلترا . وهي تفاصيل وتعرجات عديدة .

كما لا بد ان يفهم تعرجات ومنحنيات الفكرة الاشتراكية ذاتها .

فالدعوة الى الاشتراكية دعوة قديمة .

والعجيب ، أن قدم هذه الدعوة ، وتوافر بعض الظروف التي كان يمكن أن تساعد على نجاحها ، لم تصل بها آخر الأمر إلى النجاح .

فحتى الآن ، لم تطبق الاشتراكية في انجلترا بالمفهوم العلمي الصحيح .

وعلى الرغم من ظهور رواد اوائل مثل روبرت اوين منذ اكثر من مـــائة عام . وظهور حركات عمالية قوية منظمة . وتوافر كثـير من الحرية والوعي ، فإن الحركة الاشتراكية في بريطانيا انهزمت . وتعثرت كثـيراً . وكانت تحقق دائماً انصاف اهدافهـا . وتقف في اغلب الاحيـــان ، عند انصاف الحلول . وتفسير ، وتحليل هذا الفشل والارتداد ، يحتاج الى دراسة اوفى ، وادق ، من هذه العجالة المتواضعة .

ولكننا كذلك لا نستطيع ان نضع تفكير لاسكي في وضعه الصحيح ، ونسبه الحقيقية ، دون أن نخوض في تاريخ هذه الهزائم ، والتراجعات ، التي اصابت الحركة الاشتراكية في انجلترا .

وهذا يعود بنا حتماً ، الى تاريخ قديم .

لنحدد فيما بعد .. من هو الرجل . وما هي الفكرة .

* * *

ولا شك ان دراسة تاريخ الاشتراكية الانجليزية ، على أي حـــال ، درس مفيد . لان القارىء سوف يكتشف في تاريخ هذه البلاد تاريخاً يشبه التـاريخ السري للرجعية ، وفناً غريباً في السياسة ، هو فن صد الثورات واحباطها ، او اضعاف اندفاعها .

فلا بد للقارىء ان يضع في ذهنه الى جوار زحف العمال ، وقوة التفكير الاشتراكي قوة مضادة . كانت اغلب الوقت تفوز بالقوة ، ان لم تسعفها الحيلة .

تلك هي قوة الرجعية .

بل سيخرج القارىء بعبرة مفيدة أخرى ، اذا ركز النظر على البرلمـان ، وكيف اصبح في انجلترا بالذات محوراً للصراع السياسي والاجتماعي . وسيرى — بعد حين — ان مفهوم الديمقراطية كان يختلف عند العمال الثائرين ، وعنده المحافظين الرجعيين .

فالعمال الاشتراكيون تمنوا ان يصبح البرلمان وسيلة ، لغـاية أبعد . هي اصدار القوانين الاشتراكية ، وتحويل المجتمع الرأسمالي الى الاشتراكية .

والرجعيون كانوا يحاولون ان يجعلوا البرلمان وسيلة « لامتصاص » الغضب الشعبي احياناً ، او صد الهجوم الشعبي كلما تجمع .

ولقد يتفق العمال الاشتراكيون مع المحافظين الرجعيين على شكل وطقوس ونصوص البرلمان . ولكنهم – في الحق – يختلفون في فهم دور البرلمان .

فهو عند العمال ، واليساريين منهم بالذات ، وسيلة لا غاية . وسيلة للتحول الاجتماعي نحو الاشتراكية . وهو عند الرجعيين وسيلة ايضاً .. ولكن للتجمد الاجتماعي ، والمراوغة السياسية . وابطاء التطور الاجتماعي الى اقصى الحدود الممكنة .

* * *

وسنرى بإيجاز كيف تطورت هذه الافكار والمطالب في انجلترا في نظرة تاريخية سريعة .

عودة الى التاريخ

ومن يقرأ [١] روايات شارلز ديكـنز ، يكتشف بؤساً واستغـلالاً وحزناً وألماً .

فقد كانت ساعات العمل – في المصانع الجديدة – لا تقل عن ١٥ ساعة في اليوم ، وكان العامل يعاقب « اذا غسل وجهه ، او فتح النـافذة ، او حتى صفر بفمه اثناء العمل » . وكانت الرجعية في ذلك الحين ، تحاصر الافـكار الثورية ، وتروج بنشاط محموم كل فكر رجعي خبيث .

---

١ – راجع مقدمة كتاب « بدلاً من الخوف » لأنورين بيفان ، ترجمة كامل زهيري ، طبعة القاهرة ١٩٥٦ .

فمنذ قيام الثورة الفرنسية ، والرجعية الانكليزية ، تريد ان تجعل بحر المانش عازلاً طبيعياً للأفكار الثورية الاوربية . حتى لا يصل منها شيء الى الجزيرة . وبينما كانت افكار وكتب توماس بين المتحررة ، تصادر وتمنع ، كانت كتب بيرك التي تندد بالثورة تروج وتذاع .

ورغم ذلك الحصار المشدد ، ظهرت حركات الراديكاليين ، الذين يدعون الى الاصلاح النيابي . وظهر صانع احذية مثقف ، هو توم هاردي . اخذ يهيج المظاهرات . ويتزعم الجائعين . وكان من عاداتهم وتقاليدهم ان يسيروا في مظاهرات تتجه إلى القصر الملكي - فكان يطلب منهم ان يسيروا الى القصر الملكي « كجنود .. لا كشحاذين » .

وفي هذه الفترة ، كان ارباب الصناعة الجدد ، الذين ظهروا مع الثورة الصناعية يضجون بالشكوى من الضرائب الكبيرة التي فرضها الملك والنبلاء والاقطاعيون . وكان الفلاحون يقعون فريسة المجاعات المنتظمة . والعمال فريسة البطالة الدائمة . وارباب الصناعة يشكون - مع كل ذلك - من الضرائب وقيود الاستيراد والتصدير .

وحين اصاب التلف محاصيل ايرلنده ، واتلف المطر محاصيل انجلترا ، انتشرت المجاعة بين الفلاحين . وزاد السخط ضد قوانين القمح ، التي تمنع استيراده ، حتى يستفيد الاقطاعيون ، والنبلاء من اسعاره العالية .

فامتلأت انجلترا بالغضب .

وسارت مظاهرات صاخبة في كل مكان . وتحالف الصناعيون والفلاحون والعمال ضد النبلاء والاقطاعيين . ولكل طبقة اسبابها . ويصف والتر سكوت الروائي هذه الأيام ، فيقول : « امتلأت جلاسجو بالمقطوعين في الصباح . والراديكاليين في المساء . ولم يعد هناك حل سوى تدخل الجيش ! »

وفي مجلس اللوردات ، وجد احد الاعضاء ، واسمه اللورد ماكولي الحل « السعيد » ، حين قال :

- « اننا نواجه الثورة بنصف قواتنا الحقيقية . او ربعها » .

وكان هذا اللورد يعني ان الإقطاع والنبلاء في داخل المجلس ، يواجهون الفلاحين والعمال وارباب الصناعات الجدد والرأسماليين المتحالفين معاً خارج المجلس .

فالحل هو أن يضموا اليهم الرأسماليين . وأن يتنازلوا لهم عن هذه القوانين التي تغضبهم ، ثم يعزلوا بعد ذلك « الذين يملكون ، عن الذين لا يملكون ! »

وكان أن صدر قانون الاصلاح الشهير في عام ١٨٣٢ .

وسمح للصناعيين بدخول البرلمان بصفتهم ملاكاً . وألغي قانون القمح . ثم تحولت الحكومة ، بعد قوانين الإصلاح الى الشعب الغاضب ، بالرصاص ، يحصد المتظاهرين بلا هوادة .

ولكن ...

ظهرت حركة جديدة ، بعد اعوام قليلة ، في عام ١٨٤٨ ، سميت بحركة الميثاق . وكانت تطالب بستة مطالب هي إلغاء شرط التملك في اعضاء البرلمان ، ومساواة الاغنياء والفقراء في حق الانتخاب ، وجعل البرلمانات سنوية ، وجعل الاقتراع سرياً .

وانخرط في هذه الحركة عدد كبير من الاتجاهات ، والآراء .

بعضها يدعو الى العنف والزحف الى القصر الملكي لاحتلاله . وبعضها يدعو الى جمع التوقيعات على الميثاق الشعبي .

وايد فريدريك انجيلز ، الذي كان يعيش مع ماركس في ذلك الحين في لندن حركة الميثاق . وشهدت هذه الفترة ، جماهير غاضبة ، وبذور افكار ثورية . كما شهدت ايضاً تجارب روبرت اوين صاحب ورائد الاشتراكية « العملية » التي تريد ان تثبت بالدليل والعمل ، ان الاشتراكية افضل من الرأسمالية ، لانها توفر للعامل ساعات أقل ، وطمأنينة اكثر ، وانتاجاً اوفر .

وكان لا بد للرجعية ان تتخذ موقفاً .

فعينت القائد الشهير ويلنجتون ، قائد معركة ووترلو التي هزم فيها نابليون . وامرته بمنع مظاهرات الميثاق الغاضبة من الوصول الى القصر الملكي .

وكان الصدام العنيف . وسمي الرجعيون هـــذه المعارك الداخلية بووترلو الثانية !

وعلى الرغم من أن انصار الميثاق جمعوا اكثر من مليون توقيع ، فقد انتهت الحركة بالتمزق والتشتت . وبدأت الرأسمالية الصناعية التي كسبت مواقـــع جديدة في السلطة السياسية ، ومراكز داخل البرلمان ، تهـــتم اكثر الاهتمام بالبحث عن اسواق لمنتجاتها في الخارج .

وكانت قد فرغت منذ عــام ١٨٣٢ ، في حركة الاصلاح السياسي ، من الاستيلاء على مواطن هامــــة ، فبدأت تتفرغ للبطش بالعمال في الداخل . والتوسع المحموم في الخارج . بحثاً عن الذهب ، والاسواق والمواد الخام .

فقد بدأ عصر جديد .

اكتشف فيـــه الذهب في كاليفورنيا ، واستراليا . واشتبكت انجلترا في حروب دموية في الصين والهند وعدن ونيوزيلندة .

ويصور احد ابطال حركة الميثاق – واسمه توماس كوبر – تلك الفترة التي تلت تحطم حركة الميثاق ، فيقول :

– « ادارت انجلترا ظهرها للاشتراكية والافكار الاجتماعية وبدأت فئات من العمال المهرة ، وخاصة عمال النسيج تتمتع بفوائد هذه الاسواق الجديدة . فقد كان عمال لانكشير في ايامنا ، يلبسون ثياباً ممزقـــة . ولا يجدون قوتهم اليومي . ولكن ذكاءهم كان يبـــدو عليهم . فكنت تراهم يدرسون نظريات العدالة الاجتماعية ، ويناقشون تعاليم ومبادىء الاشتراكية . ولكنك تراهم اليوم ، عليهم مظهر من اناقـــة . ولا يتحدثون الا عن الجمعيات التعاونية . وحصصهم في المساكن الشعبية » !

وهكذا شهدت انجلترا ، منذ ذلك الحين ، بذرة « ارستقراطية العمال » الذين اطلق عليهم ، فـــيما بعد ، اصحاب الياقات البيضاء ، لأنها لا تتسخ من العمل . ولأنهم يستفيدون – جزئياً – من تلك الفوائد التي تعود من فتـــح

الأسواق .. ومن الاستغلال الرأسمالي .

* * *

ولكن الرواج لم يدم طويلا .

فعادت ازمة جديدة تطحن العمال طحناً . وافاقوا خـــلال اعوام البطالة السوداء. وخلال الأزمة الزراعية، الى ان الرواج لم يكن سوى رواج مؤقت . وظهرت الأزمة الزراعية ، واشتدت . فظهرت معها جمعيتان ، همـــا جمعية « الأرض والعمل » وجمعية « الإصلاح الزراعي » .

والجمعيتان تؤمنان بنفس الفكرة :

— « ان مالك الأرض ليس له فضل فيما يملك . لأن نملة الأرض لا ترجع الى جهده الخاص . ولكنها ترجع الى الأرض ذاتها » .

وظهر هيندمان ، ليوضح ازمة عصره ، فيقول :

— « قبل عـــام ١٨٣٢ ، كان الاقطاعيون هم اغلب الذين يتحكمون في السلطات السياسية والتشريعية والقضائية .

وبين عامي ١٧٣٢ و١٨٤٦ ، اي بـين عامي الاصلاح السياسي ، والدعوة الى إلغاء قانون القمح ، كان النزاع يثور بـــين الإقطاعيين والصناعيين حول حرية التجارة .

فلما استتب السلطان للصناعيين في هذا الشأن ، اخذوا يتبادلون الحكم بين حزبي التوريز والهويج (المحافظين والاحرار) ، وهما حزبا المـــلاك . وكانت نتيجة حكم هذين الحزبين ، افقار الطبقات العامـلة . وفساد الحكم في ايرلنده « الزراعية » التي تستغلها انجلـــترا « الصناعية » .. والخراب والدمـــار لاقتصاديات الهند . وكان نصيب العمال تافهـاً بالنسبة لنصيب الذين لا يعملون شيئاً . ولذلك لن يتحقق العدل ما لم تؤمم وسائل الانتاج » .

وكان ذلك في عام ١٨٨٢ .

ففي الوقت الذي انخرطت فيه انجلترا في غزوات ، وفتوحات، وحروب استعمارية واستغلالية . وكان الشقاء نصيب اغلب العمال ، اذا استثنينا بعض

الرواج المؤقت لارستقراطية العمال ، طالب هيندمان بالتأميم الشامل .

وقد تأثر هيندمان تأثراً بالغاً بأفكار كارل ماركس. وانعقدت بين الرجلين صداقة وطيدة . وان كان هيندمان لم يصرح بذلك في كتبه[1].

وقال هيندمان في كتابه « الاشتراكية واضحة » (١٨٨٣) :

– ان العمل هو اساس كل ثروة . ودعا لذلك الى التأميم الشامل لوسائل الإنتاج في كتاباته . ودعا الى تأميم الأرض في جمعية « الأرض والعمل » . ولكن تياراً اكثر روية ، واشد تردداً ، ظهر في جمعية مقابلة هي جمعية « الاصلاح الزراعي » التي ترأسها جون ستيوارت ميل .

وكان ستيوارت ميل يتفق احياناً مع هيندمان في المقدمات . ولكنه يختلف في الحلول والنتائج . فهما يتفقان على وجود مشكلة زراعية خطيرة . ويتفقان كذلك ان مالك الأرض ليس له فضل في ناتجها ، لأنه لا يعمل بها . فالفضل في الأرض اذن يعود للمجتمع .

ولكن هيندمان كان يطالب بتأميم الأرض. وستيوارت ميل يطالب بإعادة توزيع الأرض . والفرق هنا بين التأميم كحل . واعادة توزيع الملكية . ولكن هيندمان لم يستطع اخفاء تأثره بالماركسية ، بل وبشخصية ماركس ، على الرغم من الجفوة التي نشبت بينهما . وبدأ هيندمان في تكوين « الاتحاد الديمقراطي » . ووضع برنامجاً مطولاً جريئاً ، اشتمل على التأميم ، وإلغاء الجيش ، وتكوين ميلشيا وطنية ، واعطاء المستعمرات الحكم الذاتي ، وايرلنده الحكم الداخلي ، وانتخاب الموظفين والمديرين ، ومجانية التعليم والعدالة الخ ...

واخذ الاتحاد الديمقراطي يعدل في برنامجه ، وان احتفظ بذلك الاتجاه ، ثم غير اسمه الى الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ، واستمر نشاطه ... حتى ظهرت جمعية الفابيين ، وحزب العمال المستقل ، واشترك الاتحاد في تكوين

---

١ ـ يقال ان ماركس اعجب اول الأمر اعجاباً شديداً بهيندمان . ولكنه انقلب عليه، حين نشر هيندمان كتاباً اشار فيه الى آراء ماركس ، دون ان يذكر اسمه صراحة. وقال هيندمان لأصدقائه ـ مبرراً ـ ان الانجليز لا يحبون ان يذكر اسم الماني في تاريخ اشتراكيتهم !

حزب العمال الجديد ، ثم انفصل بعد خلاف ... حتى وقع في يد الفوضويين بعد مدة .

ويقول المؤرخ ج. هـ. كول « ان جرعة الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي كانت اقوى مما يستطيع الجمهور تقبّله » !

وقد يكون هذا تفسيراً .

وقد يكون في ظهور جمعية ستيوارت ميل ، التي تدعو لتوزيع الأرض على الفلاحين ، بدلاً من التأميم ، دور آخر .

وقد يكون هناك سبب آخر ، لا بأس من بحثه . ذلك هو عجز الجماهير عن العمل المباشر ، أي الخروج الى الشوارع ، والوقوف وراء المتاريس ، والاصطدام بقوة الدولة مكاشفة وجهاراً .

اذ يبدو ان انجلترا ادارت ظهرها منذ ايام الميثاق الشعبي (١٨٤٨) لهذا الأسلوب من الكفاح . وخاصة بعد ان تحطمت اغلب هذه المظاهرات المسلحة على يد ولينجتون بطل ووترلو !

وقد كتب احد المعاصرين لهذه الفترة ، يقول :

« لقد انتشرت الاضطرابات العمالية في امريكا وبلجيكا وهولنده . وهذا دليل على مرارة الطبقات العاملة . ولكنها ايضاً كشفت عن استعداد اعدائها للالتجاء الى القوة الوحشية .

والواجب الأول للقائد (أي قائد العمال) ان يحتفظ لنفسه بالمبادرة . وبحق اختيار ، موعد المعركة ، ومكانها .

وقد رأينا كيف ان الثوريين كانوا يهملون هذا الاحتياط المبدئي ، وكيف كانت الحكومة هي التي تختار دائماً الفرصة والظروف .

ففي اوقات السلم ، ينهمك الاشتراكيون في توعد الظلم . ثم تثور بعض الاحداث التي تثير غضبة شعبية . فيصبح على الثوريين ان يفوا بوعودهم . ثم لا يستطيعون ان يقولوا للناس « عودوا الى بيوتكم . ونظموا انفسكم اولاً » . بل ان تعنيف الناس لهم ، وضغطهم عليهم يدفعهم الى ان يقوموا بعمل سابق

لأوانه . مما يستثير – من الناحية الأخرى – ارهاباً لا هوادة فيه ، وسجوناً ، وحل منظمات » .

ويقول هذا الكاتب المعاصر لهذه الفترة :

– « ويبدو ان بعض الناس لا يدركون المعنى الكامل للتقدم الحديث في الأسلحة السابقة. ففي الازمان السابقة كان يمكن للمتاريس ان تنتج . ولكنها اصبحت الآن لا تفيد امام الاسلحة الحديثة ، والبنادق السريعة الطلقات . وينبغي لكي ننجح في حرب الشوارع ان تكون لدينا اسلحة حديثة ، او تأكيد قاطع بأن الجنود سوف يرفضون اطاعة اوامر ضباطهم[1] »

وبذلك ادارت انجلترا ظهرها للاسلوب المباشر ، والمظاهرات المسالمة ، كما بدأت تسرع الخطا بعيداً عن الماركسية .

وكان لظهور جمعية الفابيين دور كبير في تحطيم « جاذبية » الماركسية ، وفي تقديم بديل فكري جديد للمثقفين والعمال .

وحين تكونت جمعية الفابيين ، لم تكن حزباً . ولا حركة . بل كانت جماعة من المثقفين – رجالاً ونساء – يريدون البحث عن آراء « عملية » لحل مشاكل المجتمع الرأسمالي . وتميزت الجمعية في ابحاثها ودراساتها بتنوع المصادر ، وتلون الميول ، واختلاف الولاء .

فبعضهم كان ماركسياً . وبعضهم – وهم كثيرون – تأثروا برومانسية كولريدرج ، وانتفاضات سيكي ، او صوفية راسكين ، ونظريات كارلايل في التاريخ .

ومن ألمع هذه الشخصيات ج. برناردشو . وسيدني ويب . وزوجته بياتريس . وهـ. ج. ويلز. ورامزي ماكدونالد . وكير هاردي .

وقسمت الجمعية الدراسات على اعضائها . فتولى برناردشو شرح النظريات

---

١ ـ اكتشف لاسكي من خلال دراساته للدولة الحديثة ، انه لا بد لكل ثورة من ان تعتمد على الجيش ، او على الاقل ان تضمن حياد القوات المسلحة .

الاقتصادية والاشتراكية . وتولى سيدني ويب دراسة التاريخ الاجتماعي والعمالي والاشتراكي في انجلترا . وتولى كلارك نقد الاسس الاقتصادية للنظام الرأسمالي . وتولى اوليفيه نقد اخلاقيات المجتمع الرأسمالي .

واحتل سيدني ويب ، الى حد كبير ، الصدارة والنشاط . وكان ويب يخلص لتفكير ستيوارت ميل ، اكثر من اخلاصه لماركس او هيندمان . وبدأ ويب في وضع نظرية اقتصادية للاصلاح الاجتماعي على غرار تلك النظرية التي صاغها ميل عن الأرض . واخذ يقول بنظرية الغلة الاجتماعية ، على غرار فكرة ميل عن الغلة « الزراعية » .

واذا كانت الجمعية قد انخرطت في نشاط فكري يكاد يشبه نشاط انجيلز وماركس ، حينما درس حالة الطبقات العاملة في انجلترا . وابرز ما فيها هو الاعتماد على الاحصائيات والارقام والدلالة المنطقية . فإن الجمعية اخذت تدرس احوال المجتمع بالارقام ايضاً . وبالدليل دائماً .

ولعل ابرز ميزة ميزت هذه الجمعية هو حماستها للديمقراطية البرلمانية .

« فقد اصبحت التكملة السياسية للثورة الصناعية – على مقربة من البصر – واصبح المستقبل للعمال الذين جعلهم التطور الصناعي اغراباً في بلادهم . ولكن التطور السياسي سيجعلهم حكامها » .

واخذ الاعضاء يقولون – مؤمنين – بأن الديمقراطية مكنت البورجوازية من التحرر من الاقطاع في معارك ١٨٣٢ . ويمكن – قياساً على ذلك – أن تتحرر الطبقة العاملة من الرأسمالية عن نفس الطريق . وهو « الديمقراطية » .

واشرفت انجلترا على فجر القرن العشرين ، والامبراطورية اوسع ما تكون ارضاً ، والرأسمالية اشد ما تكون نشاطاً . ولكن العمال ما يزالون على بؤس شديد .

***

وبدأت الأزمات تهز من جديد ثقة النقابات ، التي كانت تدين أول الأمر

بالولاء لحزب الاحرار . بل ان بعض زعمائها كانوا يفخرون « بأن النقابات هي اعظم حصن ضد الثورة » . وظهرت حركة جديدة فنية في النقابات . كما ظهرت فكرة انشاء حزب « يستقل بالعمال عن حزب الاحرار ، وحزب المحافظين ، أو أي حزب بورجوازي آخر » .

وتحمست لتكوين الحزب العمالي جماعات عديدة ، منها جماعة الاتحاد الاشتراكي الديمقراطي ، ونقابات العمال الجديدة ، وحزب العمال الاسكتلندي – وهو حزب تكون في اسكتلنده عام ١٩٠٠ ، وجماعة الفابيين النشيطة .

وبدأت ازمة بين هذه الجماعات والاتحاد الاشتراكي الديمقراطي الذي قال ان هدفه الأخير « ليس مجرد الوصول الى قوانين لصالح العمال . ولكنه ينادي بالثورة الاجتماعية ، ولا يعتبر البرلمان هدفاً في ذاته ، بل وسيلة لتحقيق الاشتراكية » .

وانسحب الاتحاد آخر الامر .

وقرر المؤتمر الذي ضم هذه الهيئات التأسيسية ان يتجنب في بيانه ، ذكر الصراع الطبقي او الاشتراكية . مكتفياً بأن يعمل على تحسين حالة العمال . والقضاء على عدم المساواة في الثروة .

واصبح الحزب ، كما يقول كليمنت أتلي ، اشتراكياً مفتوحاً . تمتد جذوره الى الانجيل . لا ماركس . واصبح حزب العمال تفسيراً بريطانياً للاشتراكية . وحركة . لا عقيدة ! »

وبدأ الحزب طريقه البرلماني الطويل .

وانجذبت الحركة العمالية ، والافكار الاشتراكية الى هذا الهدف الجديد : – البرلمان .

وبينما كان الحزب يكسب انصاراً ، ويدفع بنوابه الى مجلس العموم ، ظل البؤس والشقاء يعتصر اغلبية العمال .

وتروي جين لي ، زوجة انورين بيفان ، وابنة احد عمال المناجم ، قصة صباها ، التي تصور الحياة في مدن ويلز الصناعية .

فحين كانت جين لي ، طفلة صغيرة ، « كان يصل الى سمعها صوت مروحة المنجم القريب ، وهي تضرب دقـــات ضخمة منتظمة . فتكاد تدك اسوار البيت . وتهز زجاج النوافذ » . وكانت الطفلة تسرح بمخاوفها ، فتتصور « ان هذا المنجم ليس سوى وحش كبير . له رئة ضخمة . اذا تنفس سمعت صوت انفاسه » . وكانت تتصور ان هذا الوحش يبتلع العمال ، ولا يردهم ، وكان هذا الخيال المرتجف يتأكد في ذهنها ، حـــين كانت تسمع امها تنشد اغنية حزينة ، اعتاد نساء العمال أن ينشدنها :

– ايها المنجم . رد لي ابي ، ولا تأخذه مني ... »

وكان انورين بيفان نفسه صبياً ، ذلك الوقت . وحين وصل الى الثـــالثة عشرة ، ضربه ابوه على صدره ، هاشاً ، وهو يقول جاداً :

– لقد اصبحت الآن رجلا .

وكان عليه ان يترك المدرسة ، وان ينزل المنجم ككل الرجال .

وفي هذه الفترة ، كان العمال يجمعون الاكتتابات ، ليدرسوا الاشتراكية ، ويشتروا الكتب لمكتبة النقابة . وكان النشيد الذي يحفظه الجيل الجديد من العـــمال ، يشبه – في صفائه وحدته – تلك الاناشيد التي انشدهـــا اباؤهم واجدادهم ايام حركة الميثاق .

« خلال عصور الظلم . لـكم احتملنا .
وشققنا الأرض شقاً . وغذينا نيران المواقد . وقطعنا
الاخشاب لنبني اضخم الاساطيل .
وبعد عصور مريرة من اليأس والجوع
خلع العبيد قيودهم ، وغدروا اعداءهم ، قائلين :
لن نكون بعد اليوم ارقاء .
وستعلم الامم جميعاً
ان من يعيش ، لا بد ان يعمل
وان من يحصد ، لا بد من قبل ان يزرع »

وتجمع العمال ، فأصبح اتحادهم اقوى اتحاد عرفته انجلترا .

ولكن الرجعية كانت تتربص بالعمال وممثليهم ، لتورطهم في المسؤولية كلما امكنها ذلك. وكان سلاح الاقتراب من احسم الاسلحة التي تؤمن بها النقابات . ويروي بيفان ، عن هذه الفترة ، انه كان لا يزال عاملاً متواضعاً في منجم فحم بجنوب ديلز ، وان وزارة لويد جورج كانت تضم بعض العمال في عام ١٩١٩ . وحين اضرب عمال السكك الحديدية ، وعمال المناجم ، والنقل ، قابلوا لويد جورج رئيس الوزارة ، فقال لهم :

– انكم بلا شك تكونون اداة ذات بأس شديد . وانني احس اننا تحت رحمتكم . فالجيش متحلل . ولا يمكن الاعتماد عليه . والاضطراب قد بدأ منحلاً في عدد من المعسكرات . فقد خرجنا من حرب عظمى ، والناس مشغولون بالحصول على ما يساوي تضحياتهم . ولكننا لا نستطيع ارضاءهم . وفي هذه الحال ، اذا قررتم الاضراب ، فإنكم ستهزموننا .

ولكن ...

هل وزنتم نتائج قراراتكم ؟

ان الاضراب سيكون تحدياً للحكومة . وسيؤدي نجاحه الى ازمة دستورية بالغة . فلو ظهرت داخل الدولة ، قوة تتحداها ، فعليها ان تكون مستعدة لتسلم مهام الدولة .

واذا لم تستطع ، فعليها ان تنسحب . وان تقبل سلطان الدولة .

وسأل لويد جورج زعماء العمال :

– هل انتم مستعدون لذلك ؟

ويحكي بيفان ، ما رواه له احد الزعماء الذين قابلوا لويد جورج . فقد قال له :

– حين قال لويد جورج ذلك ، علمت اننا قد هزمنا .

ففي هذه الاثناء ، كانت النقابات اقوى ما تكون . وكان الحزب اضعف من ان يتولى مسئولية الحكم . وكانت الشخصيات المرجعية المعادية اكثر دربة

ودراية ولؤماً . وكان الحزب اضعف من ان يتولى تأميم وسائل الإنتاج ، على الرغم من أنه حين اعاد وضع برنامجه في عام ١٩١٨ ،وضع التأميم كمطلب رئيسي.

فلقد اعادت الأزمة الصواب الى الحزب. ودبت فيه حماسة ثورية ظهرت في هذا البرنامج بعد الحرب .

وهكذا نلاحظ ان ما كان يبشر به هيندمان ، ويتحمس له اشد الحماسة منذ اربعين عاماً خلت ، وكان العمال يعارضونه، او يخافونه ، عادوا اليه. فقد تردد الحزب اول الأمر ان يعترف بالماركسية . وتردد في ان يطلب صراحة تأميم وسائل الإنتاج . وانجذب الى التطور التدريجي الديمقراطي كرد فعل للثورة المباشرة . ثم ظهرت الفابية ، لتكسر شوكة الماركسية . ولكن التطور الواقعي ، والازمات المتوالية ، وظروف الحرب ، وشدة الشقاء الذي لم يتغير كثيراً ، دفعت الحزب الى شيء من الحمية القديمة ، والتشدد في مطلب التأميم .

ورغم ذلك ، فقد كانت الرأسمالية تراوغ بدهاء وفطنة . وقصة لويد جورج مع زعماء العمال مثل واحد من امثلة كثيرة . فلقد كان سلاح الاضراب سلاحاً باتراً . لكنه كان يقطع ارزاق العمال . فكانوا يأكلون من صناديق اعاناتهم . وكانوا يغضبون على قياداتهم النقابية بدلاً من الغضب على جهاز الدولة .

وقد استمرت الاضرابات العامة سلاحاً رائجاً بين العمال. حتى كادت ثلاثون عاماً تمر من القرن العشرين .

وهنا ، حدث تحول جديد .

كما تحول الشعب من اسلوب الكفاح في الخنادق ، والصدام المباشر مع الدولة ، وحلت الرجعية المشكلة بتدخل الجيش ، فشهد تحولاً جديداً من الاضراب الى العمل البرلماني .

ولم يكن هذا التحول يختلف في انجلترا عن تطور اغلب الحركات العمالية في غرب أوربا .

ففي بداية القرن التاسع عشر ، ظهرت الافكار الاشتراكية عند

سان سيمون ، وفوريية ، ولوي بـلان ، وعند اوين ... ثم عند ماركس . وظهرت ثورات ١٨٣٠ و١٨٤٨ تهز أوربا . وكان العمل المباشر ، او الثورة من وراء المتاريس هي لغة ذلك العصر الشائعة .

ثم ظهرت النقابية والاحزاب .

ثم ظهرت بعد ذلـك البرلمانية الرأسمالية ، التي ترحب بمندوبي العمال ، لتصرعهم في الحكم ، أو تصارعهم في البرلمان .

وتحولت الحركة العمالية نحو البرلمـان . تبحث عن الاصوات والمقاعد والمناصب . وقد كان عام ١٩٣٠ عام ازمة في الرأسمالية ، وعـام تحول في الحركة العمالية ايضاً .

ففي الأزمة ، يبدو الإضراب شاذاً .

لأن الرأسمالية ، كما قال بيفان ، تفعل نفس الدور الذي يفعله الإضراب .

فالرأسمالية تشتت العمال وتشقيهم ببطالة شديدة .

والإضراب بطالة أيضاً في نهاية الأمر .

وكانت هـذه الازمة مقدمات حرب ثانية عالمية . فيها نفس الاسباب ، ولها نفس النتائج ... مثل حرب ١٩١٤ .

فهي حرب على المستعمرات والاسواق . وهي حرب بـين الرأسماليات الأوربية ، التي ضاقت بها الاسواق . وفاضت عندها المنتجات . وتبحث من اجلها عن اسواق خام .

ولم يقف العمال من الحرب موقفاً متشدداً . فـاذا استثنينا بعض الثوريين الذين عارضوا الحرب ، فإن اغلبية اعضاء البرلمان من العمال ، ايدوا اعـلان الحرب على المانيا عام ١٩١٤ ، واصبحت بعد ذلك موافقتهم سابقة .. ايـد بعدها العمال اعلان الحرب على النازية في عام ١٩٣٩ .

وقد شهدت هذه الفترة انكماشاً في قوة حزب الأحرار ، لأن حزب العمال سحب اكثر العمال ، واكثر الناخبين الذين كانوا يؤيدون هذا الحزب . واصبح الصراع بين المحافظين والعمال صراعاً حزبياً وبرلمانياً خالصاً . حتى فـاز حزب

العمال ، بعد الحرب ، في عام ١٩٤٥ ، بالاغلبية المطلقـــة ، وكون لأول مرة وزارة من العمال كاملة .

وانتظر الكثيرون ان تطبق الاشتراكية .

فقد اصبح العـمال في الحـكم . وقد مرت بهم تجارب واخطــاء عديدة ، تكفي أن يتمرسوا على المناورات البرلمانية ، والوزارية .

ولكن التناقض بين اليمين واليسار ... كان على اشده .

فمن ناحية كان لاسكي وبيفان يمثلان اليسار. وكان بيفن واتلي وموريسون وغيرهم يمثلون اليمين . وكانت في النقابات تيارات معتدلـة شديدة الاعتزال، تشبه تلك التيارات التي ظهرت في النقــابات بعد هزيمة حركة الميثاق . وكانت لا تفترق عن المحافظين في شيء ...

والحق ان تفكير لاسكي في مجموعه ، وفي تطوره ، كان تفكيراً يساريــاً اذا قيس بالفكر الشائع في حزب العمال البريطاني .

وقد كان لاسكي شديد الاخلاص للتحليل الماركسي ، وان لم يمنعه هــذا من الاختلاف الشديد مع الشيوعيين . وقد حاول ان يطبق التحليل الماركسي على التفكير القانوني ، وعلى فكرة الدولة ، ومشاكل الحرية ، والطاعة ، وكلها مشاكل فكرية تنبع من تطبيق الديمقراطية .

وقد اضاء لاسكي بنفاذه العقلي جوانب التاريخ ، وتطور فكرة الدولة . كما اضاف تفسيرات جديدة لفكرة الحرية .

والحق ان اعظم اعماله تدور حول هاتين المشكلتين
– الحرية ، والدولة .

واهتم في مؤلفاته بأن ينقذ التفكير السياسي المعاصر من التفسيرات الغيبية .

فالتفكير السياسي الذي انتشر – ولا زال بعضه منتشراً حتى الآن – في عصور الملوك ، والاباطرة ، والبابوات ، يؤمن بأنه يمكن تفسير السياسة « بما فــوق السياسة » . كتلك الافــكار التي تقول ان الحاكم ظـل الله في الارض . ومناقشة سلطته – من ثم – مناقشة للالهيــات التي لا تناقش . ويتفرع على

تلك المصادرة ، أن الطـــاعة واجبة ، والثورة خامدة ، لأن كل شيء معلق بارادة – بل وبشهوة – السلطان !

وقد طرح لاسكي بحث مشكلة الحريـــة – وهي من المشا كل السياسيـة الرئيسية – في كتابه الحرية في الدولة الحديثة (عام١٩٣٠) . وكتابه قواعد السياسة ، عام ١٩٣٢ . وفي كتابه الدولة (١٩٣٥) .

وخلاصة ما ذهب اليه لاسكي انه يرفض ان تكون الحرية مرادفة للفرديـة الانانية ، المستغرقة في ذاتها ، اللاهية مع مصالحها الخاصة ، كما تغنى بهـــا الفيلسوف بنتام . وهو يرفض ان تكون الحرية هي « السماح للفرد بأن يحدد لنفسه ، وبنفسه ما يرضي ذاته ».

وقد بدأ لاسكي يعرف الحرية ، في صدر حياته ، بانهـا « انعدام القيود » . أو « سعي الانسان لتحقيق ذاته » . او عدم اعاقة تطور الشخصية الانسانية ، سواء أتى هذا العائق من سلطـــان ، او سلطة ، أو عـــادة ... وذلك حتى يستطيع الانسان ان يوفق بين نوازعه المختلفة .

وفي كتابات لاسكي تتردد صورة الحرية ، بانها «الفرصة » « اي تمكين الفرد من ان يصبح في احسن صورة » ، او « التطور » أي « ان تصبح احسن من نفسك » . ولكن لاسكي عاد بعد عام ١٩٢٥ ، ليقول انــــه كان يتصور ان الحرية هي انعدام القيود . ولكن هذا التصور تعريف للحرية بالنفي . وتحديد لها بالسلب . والحرية شيء موضوعي وايجابي .

وهنا انتقل لاسكي الى تحديد اعمق ، فوضع شروطاً « اجتماعية » للحرية ، لا بد من تحققها حتى تحقق الحرية .

فهو يقول في كتابه « الحرية في الدولة الحديثة » :

– لا يمكن ان تتحقق الحرية ، اذا كانت للقلة في المجتمع امتيازات خاصة.

– واذا توقفت حقوق الناس على « رغبة » او « شهوة » الآخرين .

– واذا انحازت سلطة الدولة لفريق من الناس دون فريق آخر .

ولاسكى هنا يبتعد عن تفسير الحرية في حد ذاتها .

ويرفض ان تفسر الحرية تفسيراً فردياً ، او انفرادياً . ويضع شروطاً اجتماعية تتوفر بها الحرية .

وهو لذلك يقول انه يقصد من انعدام القيود، « توفر «الظروف الاجتماعية» التي تلزم سعادة الانسان »

وهنا نلمح ان لاسكى يوضح الحرية احياناً بالسعادة. والسعادة ـ بدورها ـ تعبير غامض . لأنها مسألة نسبية . الا انه يصر على ان هناك ظروفاً اجتماعية تحقق الحرية . وظروفاً أخرى تهددها .

ومن هنا ترتبط قضية الحرية عنده ـ بقضية لازمة هي المساواة .

« فما لم تتساو السلطة الاقتصادية لكل المواطنين مساواة تقريبية ، فلا يمكن ان تتحقق الحرية للفرد .. حتى يبحث عن سعادته » .

ولاسكى يرى ان الانسان لا يريد الحرية في حد ذاتها . فالحرية في المجتمع حرية اجتماعية قبل كل شيء . وليست حرية مطلقة في شيء . « فحرية الفقراء ـ مثلاً ـ هي ان يتمتعوا بالاشياء التي يتمتع بها حكامهم » .

ولذلك فالحرية لا تتحقق ـ في النهاية ـ الا بالمساواة الاجتماعية .

ولا يعني لاسكى من المساواة التسوية . فالأفراد ـ عنده ـ يختلفون في قدراتهم وحاجاتهم .ولكنه يطالب بالتسوية المطلقة في مطالب الحياة الأولية .

« فلكل مواطن نصيب من الثروة القومية . ولا بد ان يسمح له بكفاية المطالب الأولية ، كالجوع والعطش والمأوى .. » وللناس بعد ذلك ، ان يختلفوا بلا فوارق شاهقة ، او فروق شاسعة !

وعلى المجتمع ان يترك بعد ذلك فرصة التفوق ، حتى في العمل اليدوي ، حتى اذا تفوّق العامل اليدوي كانت له جائزة تميزه عن بقية العمال .

اما الاعمال التي لا تقاس بالكم . كالأعمال الفكرية ، والذهنية ، فلا بد للمجتمع من أن يضمن حاجته من الأطباء والمهندسين والأساتذة ... وان يعطيهم مقابل ما يقدمونه من امتياز ، او تفوق ، او ابتكار .

وازمة الحرية عند لاسكى في الاساس هي ازمة مساواة ، اولاً ، وقبل

كل شيء . لأن السلطة الاقتصـــادية ، في المجتمع الرأسمالي ، تخص البعض بالنفوذ والقوة والفرصة . وتخص الكثيرين بالحرمان والمهانة والمذلة . ومـــا السلطة الاقتصادية الا الملكية في الحقيقة .

ولذلك يرى لاسكي ان المجتمع الاشتراكي هو المجتمع الذي تتحقق فيه الحرية الحقيقية في النهاية . لأنه هو الذي يوفر تلك المساواة الاقتصـــادية المنشودة ... ويوفر اكبر قدر من الكفاية والسعادة لأكثر المواطنين عدداً .

* * *

ولكن مشكلة الحرية لها جانب مثير هو الطاعة .

فلماذا يطيـع الانسان الاداة التي تصدر اليه من سلطة عليا ؟

وما هو مصدر سلطان الدولة على المواطن !

وهنا يصل لاسكي إلى مشكلة خطيرة هي عـــلاقة المواطن بالدولة ، وطبيعة علاقته . اي الى مشـــكلة الحرية والطاعة .

ولاسكي ينقد نقداً لاذعاً اي تفسير غيبي للدولة .

فهو يرفض بداهة كل تفسير البابوات واصحاب السلطات المطلقة من ملوك واباطرة ، ومروجي فكرة الحق الالهي .

ثم يرفض بعد ذلـــك التفسيرات « التصورية » « الافتراضية » ، لسلطان الدولة .

وقد شاعت هذه التفسيرات قبل الثورة الفرنسية ، وبعدها .

وهو يشدد الهجوم – بالذات – على هيجل ، الذي كان يعتـــبر الدولة هي الفكرة الالهية على الأرض . ويرفض قول هيجـــل بان الدولة « هي العقل المتيقن الذي لا يعترف بسلطان ، دون سلطانه » .

ونظرية هيجل في الدولة هي قمة المثالية التي انتشرت في أوربة .

وقد روج لها في انجلترا ت. هـ. جرين ، ثم تولاها بالتحسين بوزانكيه في كتابه « النظرية الفلسفية للدولة » .

والحق ان النظرية المثالية للدولة ترجع اول الأمر للفكر الاغريقي .
فأرسطو يعلن ان طبيعة الدولة هي ان تكون كافية لذاتها .
وافلاطون يذهب مذهبه .
ثم يجيء هيجل ليقول « لا شيء غير الدولة يجعل الحرية أمراً واقعاً » .
والمثاليون يعتقدون ان الدولة تمثل الفرد والمجتمع . لانها تجمع آحاد الافراد . وتفوقهم . ولا بد لذلك ان تتمتع فوقهم بسلطان يفوق حرية الافراد . بل ان هيجل يعتقد ان الحرب هي التي تكشف ارادة الدولة ، وحقيقتها ، لأنها – اي الدولة – تكون في صورتها المثلى ، حين تأمر الافراد جميعاً . ولا يملك هؤلاء غير الطاعة !

وقد انتقد لاسكي هذه النظريات المثالية . منذ جان جاك روسو . وكشف عيوب ونقائض هذه الافكار . وجاء كتاب الدولة في وقته .

فالعصر الحديث ، الذي تشرق فيه افكار جديدة عن المساواة والحرية ، يبحث بلا شك عن تفسير جديد لسلطة الدولة ، وحرية الفرد . وهذا أمر طبيعي في عصر تجتاحه الثورات والحروب . ولاسكي ادرك حقيقة عصره حين قال انه يعيش عصر ثورة وحرب . والمثالية تصبغ الدولة ، وسلطانها بأنها فوق كل سلطان ، وأن على كل فرد الطاعة والولاء. وما هذا بممكن ، في عصر اكتشفت فيه التناقضات . ودخلت الدولة فيه في حروب دموية . وبدأ المواطن المعتاد ، يحس بأصول حريته الحقيقية ، التي تهددها نظريات مثالية ، تخفي في الحقيقة ، الحرب والديكتاتورية والاستبداد والاستغلال . فما هذه النظريات المثالية ، التي اصطبغت بأجمل الكلمات ، وأنبل النوارغ ، غير نظريات الحاكمين الذين يتمتعون فعلاً وحقاً ... ويريدون ان يوهموا المحكومين انهم يحكمون أيضاً . وانهم يتمتعون بالمساواة !

ولا شك ان مشكلة الحرية والدولة هي مشكلة هذا العصر ، الذي فاقت فيه فنون التقدم كل ما صبا اليه الخيال . وتطورت فيه اساليب الحكم – والقسوة الميكانيكية – الى حد ان الدولة تصبح احياناً جهازاً جهنمياً من

القسوة المدروسة ، ومن الكبرياء الكاذب الذي تروجه دعايات رخيصة ذائعة، تضلل المواطن عن حقوقه الحقيقية .

ولا زالت النظم السياسية العديدة تتلكأ ، وتتعقد ، وتفرض على الانسان اتعس الظروف ، او تمنيه بأبعد الاوهام .

وقضية الحرية ، وعلاقة المواطن بالدولة تطرح من جديد – فلسفياً وفكرياً وسياسياً .

بل انها – في رأيي – قضية القضايا في عصرنا « العظيم التعيس » .

وقد اصبحت لهجة « الحرية » وقضيتها هي اللهجة السائدة في الأدب الأوربي بعد الحرب الثانية ، وخاصة أدب سارتر . وكما اضاء سارتر بمواقفه الفلسفية جانباً فكرياً خطيراً من هذه القضية ، فإن لاسكي - في رأيي – اضاء جوانب هامة ايضاً من مشكلة الحرية ؛ وخاصة تلك الظروف الاجتماعية التي توفر الحرية . وعلاقة الفرد بالدولة . واكتشاف اسرار الدولة الداخلية ، وطريقة تنظيمها وطريقة تفسيرها التفسير « الواقعي » السليم .

وقد لا يخرج تفسيره ـ عموماً ـ عن التفسير الماركسي . ولكن الجديد المفيد الذي اضافه هو تعمقه في دراسة التاريخ ، ودراسة الفكر الفلسفي السياسي ، منذ الاغريق . وتوقفه بعد ذلك عند ظواهر عصره ، الخطيرة . ولقد هزه حقاً ظهور النازية ، في المانيا ، وفشل التجربة الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ايام دستور فيمر ... وبذلك طرح لاسكي قضية العصر وقضية المواطن ـ في اعبائها السياسية والاجتماعية ـ بخصوبة نادرة ، وعقل مقارن مدرب .

وقضية هذا العصر ، ليست فلسفية فردية .

فالحرية التي يختارها الفرد ، ضرورية بلا شك . وهو مسئول عنها . ولكن أين له ذلك ، اذا عاش في عصر همجي في الحقيقة ، مصبوغ بصباغة عصرية ، وملفوف بكلمات الديمقراطية والحرية ..

وقد استطاع لاسكي ان يفسر ما هي الدولة الحديثة . وربط بين الدولة

والطبقات . ثم انفرد ـ على قدر ما نعلم ـ دون كتاب السياسة بتفسير جديد للثورة ، وعلاقتها بالقوات المسلحة في الدولة الحديثة . وهذه من اكبر المشاكل التي تصادف الثوار ، وكل من يريد تغيير الاوضاع الاجتماعية والسياسية . فقد كان كثيرون ، ولا يزالون ، يعتقدون بأن الثورة زحف غاضب ، وعصيان متمرد . والثورة في الحقيقة فن . فن قلب الحكومة ، مع استخدام القوات المسلحة ، او على الأقل ضمان حيادها . ثم البدء في تحويل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تحويلاً جذرياً وشاملاً .

وهذا بالطبع لا ينفي الثورات التحررية الشعبية ، التي تحول الشعب الى جيش محارب ، ولم يتعرض لاسكي لها ، لأن بصره لم يمتد بعد ١٩٣٥ ، في كتاب الدولة . ورأي لاسكي في سر نجاح الثورة الروسية عام ١٩١٧ ، وانتكاس الاشتراكية الديمقراطية الالمانية ، رأي له خطره ، وثاقب نظره .

ذلك أن الاشتراكية الديمقراطية الألمانية ، حين تولت الحكم ، ترددت في أن تطبق الاشتراكية ، وتركت مناصب الجيش العليا في ايدي الرجعيين ، اعداء الاشتراكية بحكم الطبقية والتعليم ، ولم تجرؤ على اتخاذ اجراءات اشتراكية حاسمة ، فتركت السلطة الاقتصادية دون مساس ، ثم تخاصمت بعد ذلك القوات اليسارية ، فكان هذا التردد الاجتماعي ، وقلة الفطنة السياسية هزيمة ، اسقطت الديمقراطية الاشتراكية الالمانية .. حتى قبل أن تسقط عن الحكم .

وبذلك مهدت ، بترددها ، وحذرها ، وغبائها لهذا الزحف المريع الذي زحفه هتلر بعد ذلك .

والغريب أن هذا الدرس الذي خرج به الاشتراكيون الديمقراطيون في المانيا ، لم يستفد منه العمال في انجلترا . فاذا بهم يشتركون في الحكم عام ١٩١٩ ، فيتحملون المسئولية ، كما قال انورين بيفان ، ولا يمثلون السلطة والتنفيذ وارادة التغيير . ثم تتكرر نفس المأساة في عام ١٩٢٩ . وهي نفس المأساة التي جعلت بيفان يخرج من هذه الدروس والعبر ، بحكمة مفيدة :

– ان عدو الاشتراكية الديمقراطية هو التردد[1] .

وهـــذا هو السبب الذي جعل بيفان يتمنى أن يشعر زملاؤه من العمال اعضاء مجلس العموم ان البرلمان ليس غاية في ذاته . وان الوصول الى المقاعد ليس هو الهدف ، انمـا عليهم مسئولية اجتماعية أهم . هي تحويل البرلمان الى اداة للتغيير الاجتماعي . بـــدلاً من التردي في الطقوس والخطب والرسميات والاحتفاليات .

ولهذا عارض لاسكي أيام كان في هارفارد فكرة ائتلاف العمال مع الاحرار مع المحافظين بعد الحرب العالمية الأولى . وعارض بيفان فكرة الائتلاف بعد الحرب العالمية الثانية . لأن هذا الائتلاف يورط العمال – وهم اقـل حنكة ودراية من تلـــك العقول الاريبة ، كلويـــد جورج ، وتشمبرلين الاب ، وتشرشل وغيرهم من عتاة الرأسمالية الانجليزية .

وقل ظل بيفان ينبه الى ورطة الائتلاف مع الرجعية والمحافظين ، وتحمل العمال المسئولية الوزارية، ورضائهم بأتفه المناصب، وتحملهم اكبر المسئوليات. حتى لقد ألـّف كتيباً بعد الحرب الثانية ، غير معروف ، يندد فيـــه بالذين يروجون لفكرة الائتلاف الوزاري .

وكان بيفان – يأمل – في النصف الأخير من حياته ، ان يصل العمال الى الحكم باغلبية كبيرة . ومن ثم يستطيعون – بعد طول المدى واتساع الشقة – ان يجمعوا ارادتهم ، ويحولوا البرلمـــان الى اداة لتحويل المجتمع الرأسمالي الى مجتمع اشتراكي .

وقد حانت في عام ١٩٤٥ ، لأول مرة ، فرصة العمال التي بشر بها الفابيون منذ عـــام ١٨٨٢ . فرصة « أن يستكمل العمال ثورتهم السياسية » كما قالت بيانات الجمعية الفابية .

---

١ ـ راجع الفصلين الاول والثاني من كتاب « بدلا من الخوف » ـ تأليف انورين بيفان ترجمة كامل زهيري ، طبعة القاهرة ١٩٥٦ .

ولكن الصراع بين اليمين واليسار في داخل الحزب ، كان اقوى من أن يجمع الحزب على ارادة واحدة . وعلى التغيير الشامل ، وتحويل البرلمان الى وسيلة للاشتراكية .

فلقد تصدى ارنيست بيفن ، وكليمنت آتلي ، وهيو جيتسكيل لهذه التيارات اليسارية الاشتراكية ، كأنما يتصدون لأعدائهم الحقيقيين. وقام اليمين بالمهمة التي تمناها المحافظون . فاذا بهم يطالبون بان تكون ميزانية الدفاع اكثر من ميزانية الصحة . ويشككون في تأميم وسائل الإنتاج ، ويكتفون بالضرائب التصاعدية . ثم يحاولون عزل اليسار بشتى الحيل الحزبية ، واللعب بالأصوات ، وضرب النقابات بقيادة الحزب ، وشق القيادة ... مستغلين بذلك الاختلافات التاريخية بين النقابات والمثقفين . وبين عمال المناجم ـ واغلبهم من الثوريين ـ وعمال النسيج ، واغلبهم من الذين ترهلوا ، وفقدوا أمانيهم الاشتراكية ، واخذوا يبحثون ـ بلا ملل ـ عن المزايا والفوائد والمساكن والبدلات ، بل والمناصب الوزارية ، ومقاعد مجلس اللوردات .

وقصة اليسار في حزب العمال قصة طوالة . انهزم اصحابها ـ في نهاية الأمر ـ فاذا بلاسكي يعكف اغلب عمره على التأليف والتدريس . واذا ببرناردشو – من قبله ـ يهرب من السياسة والدعوة ، ويلجأ إلى الفن والتأليف ، ليمزق الاخلاقيات الرأسمالية على خشبة المسرح ، بدلاً من الميادين والشوارع والبرلمانات. واذا بأنورين بيفان يصارع اليمين بنفس الحدة والغضب، التي صارع بها ونستون تشرشل « مهندس » الشقاء الانساني كما وصفه. فيفصله اليمين مرتين من الحزب. ثم يعينه في وزارة متواضعة هي الصحة. فيقلب بيفان الموازين ، ويجعل من وزارته أهم وزارة ، ومن مناقشاته سجالاً مع اليمين حول المبادىء . فهو يصطدم مع جتسكيل حول زيادة التسلح ، ويطالب بزيادة مصاريف الصحة . لأن الحكومة الاشتراكية تفضل بداهة ـ الحياة على الموت . ولكن اليمين يظل به ، يعزله تارة ، ويعيده تارة ، حتى يصبح جيش اليمين داخل الحزب . يشهد تمزق احلامه التي هزته صبياً في المناجم ،

ثم نقابياً شاباً ، ثم وزيراً غاضباً لاذع الكلمات ، شديد المرارة .

واذا بالأمر ينتهي ايضاً بهارولد لاسكي ، فـلا يعزيه سوى الالتجـاء الى التفكير المجرد ، والافـكار النظرية ـ حتى ولو كانت مرتبطة بالواقع .

ففي التأليف عزاء عن ذلـــك التخبط في الواقع المهين احيـــاناً ، المرير احياناً ... وان كان لا يخلو ذلك الواقع من أمل الشباب في البداية .

القاهرة ، ١٩٦٣

كامل زهيري

١

المفهوم الفلسفي للدولة

منذ أنكر أفلاطون أن العدالة هي حكم الأقوى ، والناس يبحثون عن تبرير للدولة بالأهداف السامية التي تسعى لحمايتها . والحق أن العقل ينفر من الرأي القائل بأن مجرد امتلاك قوة قسرية يمكن الدفاع عنه بصرف النظر عن الأهداف التي تعمل لها هذه القوة . لأننا نقول ، كما قال أرسطو[١] ، إن الدولة توجد لتوفير حياة طيبة . ونصرُّ ، كما أصرّ هوبز[٢] ، على أنه لن تكون هناك حضارة ما لم توفر هذه الحضارة أمناً ينبع من سلطانها على الحياة والموت . ونوافق كما وافق لوك[٣] ، على أنه لا بد من قيام جهاز عام للحكم حتى نتمتع بحقوق

---

١ ـ أرسطو : فيلسوف يوناني معروف . ولد في مقدونيا سنة ٣٨٤ ق.م . كان استاذ الاسكندر الأكبر وصديقه . وضع عدة مؤلفات في المنطق والسياسة والتاريخ الطبيعي والطبيعة.

٢ ـ هوبز: فيلسوف انجليزي ولد في مالسبوري سنة ١٥٨٨ . مؤلف كتاب لفياثان وهو كتاب غريب ترك أثراً كبيراً وفي هذا الكتاب تبدى هوبز مادياً غير علمي في فلسفته وانانياً في اخلاقه ومستبداً في افكاره السياسية . مات سنة ١٦٧٨ (المترجمان) .

٣ ـ لوك : جون ، فيلسوف انجليري ولد في ورانجتون سنة ١٦٣٢ . أنكر الأفكار الغريزية ، وأرجع المعرفة الى التجربة أي الى الحواس التي يساعدها التفكير . مات سنة ١٧٠٤ .

الحياة والحرية والملكية ، التي اذا لم نتمتع بها في سلام عشنا حياة بائسة .

وقد استطاع روسو أن يكتشف أشكالاً معينة للدولة يمكن للانسان فيها – وذلك بإطاعته لقوانينها – أن يكون أكثر حرية منه في مجتمع ما قبل الحضارة . ويقول هيجل « إن الدولة هي الفكرة الإلهية كما توجد على الأرض »[١] ؛ ثم يقول: إن كل قيمة للإنسان تنبع من انغماسه في نشاط الدولة.

ولم تحظ مؤسسة من المؤسسات بثناء أروع من ذلك الذي حظيت به الدولة؛ ومن المهم أن نفهم الأسس التي يقوم عليها هذا الثناء . ومن النادر أن يكون هذا الثناء لدولة قائمة بالفعل ؛ حتى ولو وجد المرء في بعض الحالات تجسيداً لمثله الأعلى في مجتمع قائم . ولكن هذا الثناء يكون عادياً دفاعاً من المفكر عن نظام من الأهداف يحسبه صالحاً ، ويعتقد أنه لا يتحقق إلا عن طريق شكل التشارك الخاص الذي نطلق عليه إسم الدولة .

ولهذه الأهداف ، في تاريخ الفلسفة السياسية ، طابع ثابت إلى حد كبير . فهي بحث عن الشروط التي يستطيع بها الأفراد رجالاً ونساء أن يحققوا أنفسهم. وهي اعتراف بالحقيقة القائلة بأنه لما كان كل فرد يتحرك بطريقة تختلف عن طريقة الآخرين ويخضعون كلهم لرغبات متعارضة، فلا بد من وجود جهاز عام في المجتمع ليحدد الشروط التي يجب أن تسير عليها هذه الحركة بشكل مشروع .

وتختلف وجهات النظر اختلافاً شديداً حول شكل هذا الجهاز كما لم تحظ الأسس التي يجب أن يسير عليها ، وحدود سلطته ، بإجماع الآراء . وباستثناء الفلاسفة الفوضويين – وأمثالهم كانوا نادرين بشكل غريب في الفلسفة السياسية – يكاد الجميع يعترفون بشكل عام بضرورة وجود سلطة قسرية في المجتمع ، لكي تحدد القواعد المسموح بها في السلوك السياسي . واذا وضعنا في اعتبارنا

---

(١) HEGEL : philosophy of History ص ٤١ . وهيجل فيلسوف الماني ولد في ستوتجارت سنة ١٧٧٠ . فلسفته المعروفة بالهيجيلية فلسفة مثالية مستمدة من فلسفات كانت وفيخته وشيلنج. وضع مذهباً جدلياً . كان له تأثير واضح على تطور الفكر الألماني . مات سنة ١٨٣١ (المترجمان) .

طبيعة البشر أدركنا أنــه لا بديل لهذه السلطة القسرية سوى فوضى من القرارات الفرديــة التي تقضي على ظهور طرق مستقرة للحياة . فبقيام الدولة يجيء الأمن ؛ والأمن بدوره هو الشرط الذي يقوم عليــه التحقق السلمي للرغبات التي يسعى الناس الى تحقيقها

ولكن القول بــأن هناك حاجة في المجتمع لوجود سلطة قسرية يجب على الجميع اطاعتها يبــدأ المشكلة ولا ينهيها . فالناس لا يطيعون تلك السلطة من أجل الطاعة في حد ذاتها .

انهم يطيعونها من أجل الأهداف التي يتوسمون تحقيقهــا ، ويرضخون للأوامر لأنهم يعتقدون أن هذه الأوامر تقتضي الطاعة . وهم يفسرون هذه الأوامر وفقاً لما يريدونه في الحياة من مطالب ، ثم بين حين وآخر يرفضونها لأنها تنكر عليهم إرضاء هذه المطالب . ومن ثم يمكننا القول ان الطاعة عادة طبيعية في الانسان ؛ ولكن هناك حالات ثانوية يتخذ فيها الانسان دائماً ـ وهو متألم ـ قراراً بالعصيان ، ويدافع عن قراره هذا بملء عاطفته .

وتوضح هذه الحالات الثانوية أن الناس لا يطيعون الدولة لمجرد حب النظام فقط ، ولكنهم يطيعونها لما يعتقدون من أن هذه الطاعة ستوفر لهم رغباتهم. وهم في الحقيقة يحكمون على الدولة من زاوية رغباتهم .

ولا شك أن أحكامهم تختلف باختلاف الزمان والمكان . وتوقع ما هو مشروع يتولد دائماً من التجربة . ومطالب مجتمع ما في فترة معينة تختلف عن مطالب مجتمع آخر في فترة أخرى . ونتيجة هــذا الوضع واضحة . فممارسة السلطة القسرية في مجتمع ما لا يكون أمراً مطلقاً بلا قيد ، بل يجب أن تسير هذه السلطة القسرية وفقــاً لقواعد ، وأن تحقق الأهداف التي يعتبرهــا المواطنون الذين يعيشون في ظل نشاطها اهدافاً أساسية .

ولذلك فأي بحث في طبيعــة الدولة هو بحث فيا حققته السلطة ، وفي الأهداف التي أعلنت عنها والتي تبرر بها إجراءاتها من الناحية النظرية . فالدولة في عيون المواطنين هي ما تفعله لهم ، وتبريرها بأنها موجودة فقط لا يكفي .

إنها تضمن موافقتهم على أعمالها عن طريق حكمهم على نتائج هذه الأعمال. فهم لا يشغلون أنفسهم بالهدف الفلسفي للدولة، وما يهمهم هو نتائج عملياتها الفعلية كما يختبرونها في حياتهم اليومية.

وقد يعتقد الفيلسوف، كما فعل بيرك[1]، أن الدولة هي مشاركة فاضلة تماماً، كاملة تماماً، ولكن الانسان العادي يرى فيهـا الطريقة التي يحكم بها، والتي تشبع ما يتوقعه من إرضاء مطالبه المشروعة. فقد قنع هذا الفيلسوف أساساً بتشييد شكل مثالي للدولة، ثم نقل ما يتضمنه هذا الشكل المثالي الى التجربة الفعلية للدول. وهذا الشكل المثالي الى حد كبير هو المفهوم الشخصي للفيلسوف لما يرغب فيه على ضوء تجربته، اذ يُخرج الفيلسوف تاريخ حياته في برنامج يعلنه كأنه معيار للحقيقة.

وأساس نظرية هوبز في الدولة يتلخص في أن النظـام في ذاته هو أفضل شيء، بصرف النظر عما يفعله هذا النظام. وإن كان إصرار هوبز على هذه الفكرة له ما يفسره تماماً اذ أنه عاش في فترة حرب أهلية.

ومن الواضح كذلك أن تأكيد هيجل بأن شخصية الدولة لا تكتمل ما لم يتوفر لها ملك يرث العرش، يعتبر اقل تعميمـاً من تفضيله لمملكة بروسيا بالذات، اذ أنه يذهب الى أبعد من ذلك التأكيد ويرى في هذه المملكة أسمى الأشكال التي يمكن ان تتخذها الدولة.

وما لم نوافق على وجهة نظر بوزانكيه بـأن الهدف النظري يتحقق دائماً في الحقيقة الحية، وأن الفشل الذي نـلاقيه في الواقع لا يرجع الى الدولة كدولة، بل الى أسباب لا علاقة لها بالدولة، وتسعى الدولة الى تطهيرها؛ ما لم نأخذ بهذه النظرة، فيجب ان تكون نظرية الدولة طريقة لتقييم مـا تحققه الدول القائمة فعلاً، ومعياراً للتقدير والقياس أكثر من كونها مجرد تقرير

---

١ ـ بيرك: ادموند بيرك، فيلسوف انجليزي ولد في دبلن سنة ١٧٢٩. اشتهر بهجماته الشديدة على وليم بت. وكتابه «تأملات في الثورة الفرنسية» يعارض فيه الثورة. مات ١٧٩٧.

للحقيقة . ولا نستطيع أن نقول مثل هيجل « ان الواجب الأسمى للفرد ، هو أن يكون عضواً في الدولة[1] » ، الا بعد أن نحكم على نوع الدولة الفعلية التي ينتمي اليها الفرد .

وسأحاول أن أوضح في هذا الكتاب بأجلى صورة ممكنة ذلك التبرير الفلسفي للدولة الذي كان له فيما أعتقد التأثير الأساسي على الحضارة الغربية في القرن الأخير ، ثم أدرس بعد ذلك هذا التبرير على ضوء الدول التي نلقاها في وقتنا الحاضر . وسيؤدي بي ذلك الى صياغة نظرية عن الدولة تتصل بالحقائق التي نعرفها اتصالاً أوثق من تلك النظرية الشائعة الآن .

ولما كان التنبؤ هو المحك النهائي لأي نظرية اجتماعية صحيحة فسأسعى ـ في ضوء هذه الصياغة ـ الى وضع بعض الاستدلالات العملية التي نستطيع بها أن نتنبأ بالطريق الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث في المستقبل .

وستستند حججي من البداية الى النهاية على افتراض واحد . فلسوف أفترض أن تبرير السلطة القسرية ، بل سندها الوحيد الذي تستطيع أن تطالب به بطاعة أولئك الذين تمارس سلطتها عليهم ، هو مجهودها لإرضاء أقصى حد من المطالب .

فليس سندها في الولاء هو مجرد رغبتها في تحقيق هذا الهدف ولا يمكن لنظرية تقوم على النوايا أن تكون أساساً لفلسفة سياسية سديدة .

ولا يمكن تقييم المؤسسات الانسانية على أساس الاهداف التي تعلنها .. بل على اساس الاهداف التي تحققها فعلاً ، على ضوء الامكانيات المعقولة طبعاً .

* * *

ولنبدأ بالتعريفات .

ان عقم الفلسفة السياسية يرجع ـ لحد غير ضئيل ـ الى فشل الناس في

---

١ ـ HEGEL : Philosophy of Right ص ٣٠٦ .

الاتفاق على معنى مصطلحاتهم .

ذلك اننا نجد أنفسنا نعيش مع أناس آخرين في مجتمع ؛ وهـــذا المجتمع بالنسبة لغيره من اشكال التجمع الانساني الاخرى متكامل في وحدة نسميها الدولة ؛ وهذه الدولة تدار شؤونهـــا بواسطة مجموعة من الاشخـــاص نسميها الحكومة .

فما الذي تعنيه هذه المصطلحات ؟

ما أعنيه بكلمة المجتمع ، هو مجموعة من البشر يعيشون سوياً ويعملون معاً من اجل اشباع حاجاتهم المشتركة . والحاجـــات الاساسية التي يجب عليهم اشباعها حاجات ذات طابع اقتصادي . فعليهم ان يكسبوا مـــا يقيم أودهم أولاً وقبل أن يبدأوا معيشة طيبة . ولكن هناك وراء هـــذه الحاجات الاقتصادية ، كل أنواع الاحتياجات الاخرى من دينيـــة وثقافية ومنزلية ؛ ويمكن اشباعها عن طريق الغريزة الاجتماعية للانسان . وليس هناك ما يمنع من الناحية النظرية ان نفترض ان ما نقصده بالمجتمع يعني مجموع البشرية كلها .

وسأوضح فيما بعـــد ان وسائلنا في الانتـــاج الاقتصادي ، تقتضي لهذا الافتراض مغزى عميقاً ، ولكننا لأسباب تاريخية وجغرافية مختلفة لا مجـــال للخوض فيها هنا سنقصر اهتمامنا على مجتمعات مثل انجلترا وفرنسا والمانيا وروسيا ، ألا وهي تلك المجموعات من النـــاس التي تتميز بتشاركها في تقـــاليد سياسية وسيكولوجية ولغوية معينة . وبذلك تكون المجتمعات التي سنعالجها هنا بشكل اساسي هي تلك التي توفر لها شكل الدولة القومية ، واستمرت على ذلك الشأن مدى طويلاً من التاريخ .

وما أعنيه هنا بالدولة : مجتمع تكامل ، وأصبحت له سلطة قسرية تعلو بشكل شرعي على أي فرد أو جماعة يعيشون في هذا المجتمع . ودراسة أي مجتمع قومي لن تكشف داخل حدوده عن أفراد فحسب ، بل وجماعات من الناس متجمعين سوياً للنهوض بكل الاهداف التي لهم فيها مصلحة ، سواء أكانت أهدافاً دينية أو ثقافية أو سياسية أو اقتصادية .

ويكون مثل هـذا المجتمع دولة عندما تكون طريقة الحياة التي يجب أن يسير عليها الأشخاص والجماعات محدودة بواسطة سلطة قسرية ملزمـة لهم جميعاً . فالدولة الفرنسية مثلاً ، مجتمع اقليمي ، مقسم الى حكومة ورعايا ـ سواء أكان هؤلاء الرعايا أفراداً أو جماعات من الأفراد ـ تتحدد العلاقة بينهما بممارسة هذه السلطة القسرية العليا .

وهذه السلطة تسمى السيادة .

وتتميز الدولة عـن كل الأشكال الأخرى للجماعات الانسانية باستحواذها على السيادة ؛ فالمقاطعة هي مجتمع اقليمي مقسم الى حكومة ورعايا . وقـد تكون النقابة أو الكنيسة كذلك . ولكن أياً من هـذه المجتمعات لا تملك سلطة قسرية عليا . بل وعلى كل منها أن ترجع علاقاتها الى تلك العلاقات التي تسبغ السلطة القسرية العليا عليها صفة الشرعية . ذلـك أن ارادة الدولة لا تقبل التحدي من الناحية الرسمية ، والا لمـا أمكن أن تكون ارادة عليا . ولهذا السبب ذاته لا تقبل ارادتها التقسيم ولا التغيير ، فالدولة ، كما قال بودان[1]، ذات سيادة لأنهـا تصدر أوامرها للجميع ولا تتلقى أمراً من أحد . ومن ثم ، فأوامرها قانون ملزِم لكن من يقع في دائرة اختصاصها .

ومن المهم أن ندرك أن الرأي القائل بإضفاء السيادة على الدولة بهـذه الطريقة انما يضفي عليها صفة شكلية ولا شيء أكثر من ذلـك . فهذا الرأي وصف لحالة وليس تقييماً لها . اذ لا يقول هذا الرأي شيئاً عن الحكمة أو العدل الذي قد تتضمنه أو لا تتضمنه ارادة الدولة . وانما يقول فقط إن الدولة تعلو كل أشكال الجماعات الأخرى لأن لهـا القدرة ـ رسمياً ـ على إلزامهم بالطاعة دون أن تكون هي نفسها ملزمة بها . قد تكون الدولة في الواقع غير حكيمة أو غير عادلة فيما تأمر به ، ولكن الشطط أو الظلم لا يمكن أن يغيرا من حقها القانوني الرسمي في أن تطلب الطاعة لأوامرها ، وأن تفرضها على الناس .

---

١ ـ بودان : جوان بودان ، قاض وكاتب سياسي فرنسي . ولد في انجه سنة ١٥٢٠ . الف كتاباً عنوانه « الجمهورية » . مات ١٥٩٦ (المترجمان) .

فالدولة اذن هي طريقة لتنظيم الحياة الجماعية لمجتمع معين .

ولا يصح لنا أن ننظر الى الدولة على أنها هي المجتمع نفسه بتعقيداته المتعددة ، بل على أنها مظهر للمجتمع يشمل بداخله ـ على الأقل بشكل عرضي ـ مجموع حياة هذا المجتمع . فطالما أن سلطة الدولة القسرية سلطة عليا، فانه لا يوجد ـ من الناحية النظرية ـ أي نشاط يقع في اختصاصها ولا تسعى الى تحديده .

وكل من يضع في اعتباره لحظة واحدة مدى اتساع وظائف الدولة الحديثة لن ينقاد الى التقليل من حقيقة سلطتها السيادية .

فالدفاع والشرطة ، والاشراف على الصناعة ، والتشريع الاجتماعي بما يتضمنه من مهام بعيدة الأثر مثل التعليم والتأمين ضد المرض والبطالة ، وتشجيع البحث العلمي ، وادارة النقد بكل ما يترتب عليه من نتائج هائلة ، وسلطة فرض الضرائب ، وتحديد شروط تكوين الجمعيات التي تحقق أغراض الأفراد المختلفة ، واقامة نظام للتقاضي تطبق فيه المبادىء القانونية للدولة بصرف النظر عن الشخص أو مجموعة الأشخاص التي قد يشملها هذا الطبيق ، كل هذه الاختصاصات توضح أن مجرد القاء نظرة سريعة على الوظائف البارزة للدولة ، يكفي لإدراك الدرجة التي تتخلل بها الحياة الفردية وتنفذ اليها .

فالمواطن الحديث محاط أينما اتجه بتصرفات الدولة المتشابكة .

ولكن من الحيوي أن ندرك كيف يواجه الفرد المواطن .. الدولة .

فكل المؤسسات يجب أن تعمل عن طريق أشخاص . ولا يمكن للسلطة التي تمارسها هذه المؤسسات أن تعمل بطريقة أخرى . ومن ثم فإن الدولة تحتاج الى هيئة من الاشخاص يديرون باسمها تلك السلطة القسرية العليا التي تملكها ، وهذه الهيئة هي ما نسميه الحكومة .

وقد أصبح التمييز بين الدولة والحكومة من البديهيات الاساسية في علم السياسة . فالحكومة ليست سوى وكيلة الدولة ، وهي توجد لتنفيذ أهداف الدولة . والحكومة ذاتها ليست السلطة القسرية العليا ، بل مجرد الجهاز

الاداري الذي يضع أهداف تلك السلطة موضع التنفيذ . وهي ليست كما يقال لنا ذات سيادة بالمعنى الذي نعرفه عن سيادة الدولة فاختصاصها يتحدد بالسلطة التي ترى الدولة منحها لها . واذا تخطت الحكومة تلك السلطة فانها ـ اذا ما نص على ذلك ـ تعرض نفسها للحساب .

وفكرة مسئولية الحكومة عن ارتكاب الاعمال التي تتعدى حدود السلطات الممنوحة لها ، هي الفكرة الاساسية عند كل دولة تضع الحكم الشرعي كأساس للعمل السياسي بدلاً من التصرف التحكمي .

فقد كان لويس الرابع عشر يستطيع أن يعتبر هدفه الخاص هو ارادة الدولة ذاتها ، ولكن حاكماً قوياً كرئيس الولايات المتحدة لم يعد يستطيع الآن أن يباشر ارادته دون أن يجد لذلك السند الشرعي إما في الدستور أو في سلطة يمنحها له الكونجرس بشكل قانوني . بل وفي بلاد تعتبر الولايات المتحدة نفسها نموذجاً لها ، تمنع الدولة حكومتها بصراحة ـ بواسطة الدستور ـ من أن تستحوذ على أنواع معينة من السلطة ، أو أن تمارس بأسلوب معين سلطات أخرى .

ويقال إن الغرض من التمييز بين الدولة والحكومة هو تأكيد القيود على عمل الحكومة حتى توفر العناية الواجبة للهدف الذي وجدت الدولة من أجله . وهذا الهدف ـ مهما اختلفت أشكال تحديده ـ هو خلق الظروف التي يستطيع في ظلها أعضاء المجتمع أن يحصلوا على أكبر قدر من اشباع رغباتهم .

وسواء تحدد هذا الهدف في نصوص دستور مكتوب ، أو في وثيقة لحقوق الانسان ، أو في مبدأ فصل السلطات ، فإنها جميعاً وسائل أوحت بها التجربة لمنع الحكومة ، التي تعمل باسم الدولة ، من أن تسيء استخدام سلطة سيادة الدولة . إذ أن كل حكومة تتكون من أناس معرضين للخطأ بل وقد يستغلون عن عمد السلطة التي يملكونها من أجل أغراضهم الخاصة الأنانية . وقد يخلطون بلا حق، على الرغم من نواياهم الطيبة ، بين المصالح الخاصة لعدد قليل من الناس والصالح العام للمجتمع بأسره ، وقد يجهلون الموقف الذي يواجهونه ، أو

يعجزون عن معالجته . وقد وجدت مثل هذه الظروف في كل مجتمع سياسي في فترات من تاريخه . وللتمييز بين الدولة والحكومة فائدة لأنـه يتيح وضع اجراءات تساعد على تغيير وكلاء الدولة ، أي الحكومة ، اذا مـا عجزت عن القيام بمهامها .

ومع ذلك فيجب أن يقال إن للتفرقة بين الدولة والحكومة أهمية نظريـة أكثر منها عملية . لأن كل عمل نواجهه من الدولة هو في الحقيقة عمل حكومي . وارادة الدولة تتبدى في قوانينها . ولكن الحكومة هي التي تعطي لمضمون هذه القوانين كياناً وأثراً . فنحن نقول ان الدولة البريطانية أعلنت الحرب على ألمانيا في ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ ولكن الحكومة البريطانية هي التي باشرت ، في ذلـك اليوم ، سيادة الدولة البريطانية . ونحن نقول ان الدولة البريطانية عادت الى قاعدة الذهب سنة ١٩٢٥ وتركتها سنة ١٩٣١ . ولكن الحكومة هي التي أصدرت القرار في هاتين الحالتين. ونضيف كذلك ان الدولة السوفياتية أصبحت شيوعية بعـد ثورة نوفمبر سنة ١٩١٧ ، والحقيقة أننا نعني أن هيئة من الأفراد أصبحوا يكونون حكومة الدولة الروسية ، وكانوا قادرين على أن يستعملوا سيادة هذه الدولة من أجل الأغراض التي نطلق عليها بشكل عام « شيوعية » .

وكلما تصرفت دولة ما بطريقة ما، فما ذلك الا لأن الذين يعملون كحكومة لها قد قرروا ـ سواء خطأً أو صواباً ـ أن يستعملوا سلطة سيـادتها بتلك الطريقة .

والدولة نفسها ــ من الناحية الواقعية ــ لا تتصرف أبداً ، بـل يتصرف باسمها أولئك الذين أصبحوا مختصين بتحديد سياستها .

« .. بل يتصرف باسمها أولئك الذين أصبحوا مختصين ؟ ... »

هنا نعود إلى التساؤل مرة أخرى : ما الذي أعطاهم في الحقيقة هـذا الاختصاص ؟

قد يقال إن سلطتهم تنبع من القانون ، ولكن القانون على أي حال ، يظل

مجموعة من الكلمات ، حتى يعطيها الناس جوهر الإجبار .

وقد يقال ان موافقة المحكومين هي التي تعطى الحاكمين سلطة فرض الطاعة لإرادتهم .

وقد أكد هيوم [١] ذلك عندما أصر على أن كل الحكومات ، مهما كانت سيئة ، تعتمد في سلطتها على الرأي العام [٢] .

ولكن لا يمكن اعتبار هذا الرأي هو الحق كله . ففي بعض الأزمان والأماكن تحكم دول أناساً لا يرضون عن سياستها . فمن الخطأ ان يقال ان دولة روسيا القيصرية قبل سنة ١٩١٧ أو دولة النمسا الفاشية اليوم [٣] يمكن اعتبارهما قائمتين على رضا المواطنين . لأن كثيراً من هؤلاء المواطنين سعوا الى تغيير سياسة الدولة عن طريق الثورة ضد الحكومة المسئولة عن تلك السياسة .

وعلى هذا أعتقد أنه يجب القول بأن الدولة تقوم على قدرة حكومتها في ادارة سلطتها القسرية العليا ادارة ناجحة . ولا جدال في أنه عندما يُجمع أبناء دولة ما أساساً على الاهداف التي تتضمنها سياسة هذه الدولة فان السلطة القسرية ترتد الى الوراء .

بل لا جدال أن السلطة القسرية لا تصبح السلطة الغالبة في الدول الدستورية التي توفر لمعارضي الحكومة فرصة عادلة كي يحلوا محلها في السلطة اذا انتهت الفترة المحددة لها . ولكن اللحظات الحرجة في تاريخ الدولة ، تكشف أن أهم ما في طبيعة الدولة هو سلطتها التي تعتمد على قدرتها على قسر خصوم الحكومة وتحطيم إرادتهم ، واجبارهم على الخضوع لها . فالدولة التي تتعرض أهدافها للتحدي عليها أن تقبل التحدي أو تغير أهدافها . فإذا كانت تنوي التمسك بهذه الاهداف فعليها أن تستعمل القوة . وعلى ذلك

---

١ ـ هيوم : دافيد هيوم . فيلسوف انجليزي ولد في ادنبره سنة ١٧١١ ومات سنة ١٧٧٦ وهو واضع الفلسفة المعروفة باسم فلسفة الظواهر . (المترجمان)

٢ ـ مقالات هيوم ص ٢٩ (HUME : « Essays » (World Classics Edition

٣ ـ نشر لاسكي الطبعة الأولى من هذا الكتاب سنة ١٩٣٥ .

يجب أن يكون تحت امرتها أدوات للقسر منفصلة عن جماهير السكان ، أدوات تستطيع أن تعتمد عليها لتفرض سلطتها . ويمكن القول إن سلطة الدولة في استخدام القوات المسلحة لإجبار الناس على طاعة ارادتها ، هو أساس سيادتها.

واذ كان كل تحد حرج للقانون يتضمن تهديداً للنظام ، فإن كل حكومة يهدد فيها النظام ستستخدم حتما القوات المسلحة للدولة للإبقاء على هذا النظام. وعندما تعجز الحكومة عن استخدام تلك القوات لسبب من الاسباب فعليها اما أن تغير القانون أو أن تعتزل الحكم . وهذا الوضع لا يقتصر على المجال الداخلي ، بل ان الدولة التي تتنازع مع دولة أخرى – حيث يتعذر ايجاد تسوية ودية – لا تفرض ارادتها على غريمتها الا بقدر القوة التي تملكها . ويوجد في كل مجتمع ، قومي او عالمي ، صراع اما فعلي او محتمل . وتوجد القوات المسلحة للدولة لتحمي بقدر الامكان سيادة الدولة من العدوان عليها . ولذلك فالذين يحركون القوات المسلحة للدولة هم في الواقع سادة سيادتها .

ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار الدولة من الناحية القانونية طريقة لتنظيم السلطة العامة للقسر حتى تسود ارادة الحكومة في كل الظروف العادية . وهي سلطة تعلو على سلطة الشعب بأسره وتتعداه ، وتظل هذه السلطة في حالة توقف طالما لم تتعرض ارادة الحكومة للتحدي ، ولكن ما إن تتعرض تلك الارادة للخطر حتى تتحرك هذه القوة .

ومـا يميز حكومة الدولة عن الهيئة الحاكمة في كل الجماعات الاخرى ، هو حقها الشرعي في الالتجاء الى القسر . فسلطة النقابة او الكنيسة ، على أعضائها ليست على الاطلاق وبالدرجة الاولى سلطة قسرية ما تقرر الدولة تأييد النقابة او الكنيسة . وينتهي هذا التأييد دائماً الى نفس النتيجة ، اذ يعرف الناس ان وراء قرار الدولة تلك القوة القسرية للقوات المسلحة التي يحق للحكام ان يعتمدوا على خدماتها بشكل مشروع .

وفي التاريخ الانجليزي حقيقتان يجدر بنا أن نتذكرهما كتعليق مفيد على هذا القول .

فقد تولد الحقد على الجيش حتى القرن الثامن عشر ، لأن الجيش كان يخدم في الحقيقة أولئك الذين لهم السيادة على المواطنين الانجليز وحياتهم .

وكان تحديد مدة سريان قانون العصيان Mutiny Act بعام واحد يعبر عن خوف يرجع الى التجربة القائمة لفساد حكومة ستيوارت، التي مكنت السلطة التنفيذية التي تملك الاشراف على الجيش من أن تغتصب وظائف السلطة التشريعية .

ولا شك أن ظهور الديمقراطية الدستورية أدى من الناحية الظاهرية الى تغيير الموقف المعتاد الذي نتخذه من هذه المشاكل . ولكن الحقيقة لا تتغير ، فالحكومة التي تستطيع السيطرة على القوات المسلحة للتاج تستطيع أن تنفذ ارادتها . وقد كان هذا هو السبب الذي حدا بحزب المحافظين اثناء ازمة الحكم الداخلي سنة ١٩١٣ –١٩١٤ الى توجيه كل جهوده الى القضاء على ولاء الضباط لحكومة الاحرار . فقد رأى قادة الحزب أن الحكومة لا تستطيع البقاء في السلطة ما لم تستطع الاعتماد على الجيش في فترة الازمة .

ان فقدان السيطرة على الجيش معناه فقدان السلطة التي يمكن بها فعلاً قسر المعارضة . ولذلك اضطر هتلر الى ان يشتري في يونيو سنة ١٩٣٤ تأييد جهاز الحرب وأذعن لشروطه ، اذ لم يكن لسيادته معنى ما لم يوجه الجيش وفق أغراضه .

ويمكن القول بشكل عام انه لا يمكن لثورة ما في الظروف الحديثة ان يكون لها امل جدي في النجاح ما لم يصبح ولاء القوات المسلحة للحكومة محل شك. إن ذلك هو صميم السيادة .

ولا يمس هذا القول بالطبع وجهة النظر – التي سأعالجها فيما بعد بالتفصيل – والتي تقول إن الدولة تقف فوق كل المصالح الضيقة في المجتمع ، وتستعمل سلطتها القسرية لخدمة المصالح الدائمة الثابتة التي يعيش الناس سوياً من اجلها . كما انه لا يمس كذلك وجهة نظر مدرسة هيجل التي تقول إنه مهما بلغت المفاسد التي نصادفها في التطبيق فإن الدولة مع ذلك هي « تحقيق للفكرة

الاخلاقية » . اذ ان مناقشتي لم تمس حتى الآن الأهداف التي تعلن الدولة انها تسعى لتحقيقها ، بل تتنـــاول فقط الحقيقة القائلة بأنـــه مهما كانت أهداف الدولة ، فهي في الواقع سلطة تنظيمية تعتمد على حقهــا الشرعي في القسر كي تفرض ارادتها . والقوات المسلحة للدولة هي في نهاية الأمر الأداة التي تستعملها في فرض ارادتها . ورأيي ، حتى الآن ، لا يدخل في اعتباره أية اعتبارات اخلاقية ، فهو وصف محايد للحقيقة التي يمكن تطبيقها على اي دولة نعرفها. بل ويمكنني كذلك أن أوافق على أن حيازة الدولة لهذه القوة شرط لبقائها من ناحية ، كما أن فيه ضماناً للقانون والنظام من ناحية أخرى . فقد اتضح دون شك من التاريخ الاقطاعي أن أي مجتمع لا تتركز فيه القوات المسلحة في يد الحكومة ، وتكون السلطة القسرية فيه متعددة لا واحدة ، تكون فرصته في المحافظة على السلم ضئيلة. وأن فوضى حكم ستيفن [١] ، وحروب الوردتين [٢] ، ومأساة الحروب الدينية في فرنسا ، ومـــا فعله المغامرون المتعددون الذين اغتنموا فرصة انهيار الدولة الروسية سنة ١٩١٧ للقيام بمعـــارك مسلحة من أجل سيادتها ، كل هذه الاحداث تعليق بليغ على ما يحدث في أي مجتمع تتعرض فيه السلطة القسرية للشك .

وليس من الصحة في شيء أن يقال إن الخوف هو الدافع الى طاعة الدولة . فالخوف وان كان دون شك دافعاً حقيقياً ، الا انه أبسط من أن يكون تفسيراً شاملاً لعوامل الطاعة المعقدة . فالذين يطيعون اشارة رجل المرور ـ الذي يحتمي خلف درع القانون المهـاب ـ يفعلون ذلك لاعترافهم راضين بأهميـــة توجيهاته ، وكذلك لخوفهم من العقوبة التي يمكن أن توقع عليهم نتيجة عدم

---

١ ـ حكم ستيفن : ملك انجلترا من سنة ١١٣٥ الى ١١٤٥ وقد اعطى الكنيسة والنبلاء حقوقاً كبيرة على حساب الشعب وانتهى حكمه بالثورات المتلاحقة بين سنتي ١١٣٩ ، ١١٤٧. (المترجمان)

٢ ـ حرب الوردتين : قامت في بريطانيا سنة ١٤٥٣ وتحولت الى صراع بين عائلتين من أجل التاج . (المترجمان)

طاعتهم . كما أن الذين يطيعون قانون التعليم الالزامي ليسوا مضطرين الى قبوله خوفاً من الغرامة أو الحبس إن هم أغفلوا واجبهم القانوني . بل ومن المشكوك فيه أن تفكر الغالبية العظمى من الناس ـ الا في أوقات الأزمة الحادة ـ في الخوف ، كأساس لطاعة القانون .

ولربما كان من المهم هنا أن نذكر شيئاً عن العلاقة بين الدولة والقانون . وليست المشكلة بسيطة ، لأنها متعددة الجوانب . ولكننا من الزاوية الشكلية البحتة اذا ما تقبلنا فكرة الدولة باعتبارها صاحبة السيادة ، فإن القانون لن يكون سوى ارادة الدولة . لأننا اذا سلمنا بطبيعة السيادة ، فإن القانون يجب ان يكون الشيء الذي يمكن للدولة أن تفرضه ولا شيء غير ذلك . والدولة تأبى ان تفرض أي أمر ما لم تعتبره متفقاً مع ارادتها .

ولا يهم بعد ذلك من زاوية الفقه القانوني أن يكون القرار الذي تتخذه الدولة سيئاً او خاطئاً او منافياً للحكمة ، إذ أنه قانون طالما أن الدولة هي التي تفرضه . وما يضفي على القانون صفة الطاعة هو المصدر الذي أتى منه . لأنه لو كان الأمر على خلاف ذلك ، لما كانت الدولة هيئة ذات سيادة . إذ لو استطاعت أي إرادة على هذا الأساس الشكلي أن تطالب لنفسها بطاعة مساوية لطاعة الدولة فستكون لهذه الإرادة سيادة مساوية لسيادة الدولة . وفي هذه الحالة : إما أن لا تكون هناك سيادة على الاطلاق ، وبالتالي فلا تكون هناك دولة ، أو ان تكون السيادة من نصيب ذلك التنظيم – اذا وجد – الذي أصبح من حقه حسم الخلافات المتعلقة بالسيادة ، والذي يستطيع بشكل فعال ان يفعل ذلك . ومثل هذا التنظيم اذا أصبح له القول الفصل في حسم هذه الخلافات سيكون من ثم دولة ، إذ سيصبح في هذه الحالة مؤسسة تملك سلطة قسرية عليا ، وهذا ما قلناه من قبل في تعريفنا للدولة .

هذه – على الاقل – هي النظرة الكلاسيكية التي ينظر بها فقيه القانون البحت الى مشكلة القانون .

ويجب ألا نعطي لهذه النظرة معنى اكبر من الذي تدعيه لنفسها . فهي

تصوّر مجرد ، يتم فيه – من اجل بعض الأغراض المحددة – فصل القانون عن العدالة كي يصبح القانون النهاية الأخيرة التي لا يمكن لأي ارادة ان تتعداها . ولذلك فالفقيه القانوني لا يقوم الا بتحليل شكلي بحت ، مستبعداً من مناقشته كل اعتبار لما هو صواب من الناحية الاخلاقية ، أو ما هو لائق من الناحية الاجتماعية . ولا يعتبر كقانون الا ما ينبعث عن ارادة يمكن ان يكون مصدرها صاحب السيادة . وتصبح المشكلة الوحيدة بالنسبة له هي البحث فيما اذا كان صاحب السيادة قد أضفى على نوع معين من السلوك شكل القانون . أما كل مسألة أخرى ، فتعتبر – كما قال ماتلاند « ما وراء الفقه القانوني» وبالتالي تخرج من اختصاصه .

ومن الممكن أن يقال إن العقل يشمئز من ان يكون الفقه القانوني شكلياً وعارياً على هذا النحو ، لأن العقل عندما يتذكر الجهود الطويلة التي بذلت في العصور الوسطى لجعل القانون صورة لارادة الله . ويتذكر تصور الرواقيين[١] للقانون على انه صوت العقل العالمي . ويتذكر رأي أولبيان[٢] ، الذي جعل من القانون علم التمييز بين الصواب والخطأ في السلوك الانساني ، يرفض الفكرة القائلة بأن القانون هو ذلك الشيء الذي تظاهره سلطة سيادة الدولة .

ففي هذه الحالة يجب على المرء ، كما يقول فقيه القانون ، الجزويتي كاثيرين ، أن ينظر الى كل قانون – مهما كان حقيراً او سخيفاً منافياً للعقل – على أنه قانون صحيح ، ولا يصح له بعد ذلك أن يشكو الظلم[٣] .

ولكي يكون القانون قانوناً ، يجب أن يتطابق مع شيء أكثر شرعية من ارادة السلطة ، التي تطالب الناس باحترامها لمجرد تملكها سلطة القسر .

وهناك ردان على هذه النظرة .

---

١ ـ الرواقيون: اتباع الفيلسوف اليوناني زينو، يقولون بالعقل والترفع عن اللذة (المترجمان).
٢ ـ اولبيان : قانوني روماني (سنة ٢١١) اشتغل مستشاراً للاسكندر وله اتجاهات متحررة ضد سلطة الأباطرة والحرس الامبراطوري وقتل في قصر القيصر . (المترجمان)
٣ ـ Naturrecht und positives recht (١٩٠٢) ص ٨٥ .

أولها ، ان أي نقد لنظرية القانون المحضة ، على النحو الذي عرضت بـه هنـا ، انما هو ، محاولة لتغيير افتراضاتها ترجع في الاصل الى كراهية النتائج التي تؤدي اليها تلك الافتراضات . وهذا بالطبع منهج غـير سديد . فسواء فضل المرء نظرية اقليدس[٤] الهندسية ، أم لم يفضلها، فان هذا لا يغير الحقيقة في شيء ، لأن نظرية اقليدس نظام متماسك في ذاته .

والرد الثاني على هذه النظرة ، أن مثل تلك الآراء التي قالهـا كاثيرين ، لا تعتبر نظرية تنطبق على الدولة القائمة بالفعل ، وانما هي في الاغلب تحديـد للاهداف التي يجب على الدولة ان تعمل من اجلها . وهي معيار يُحكم به على ما تقوم به الدول من أفعال ، ومن ثم تكون له قيمة كبيرة اذا وضع في مكانه الصحيح . ولا شك أن هذه الأفكار ثمرة للتاريخ المجيد الذي مرت بـه فكرة القانون الطبيعي ، وللبحث عن ظروف مواتية لتحقيق العدالة . ولكن هذه الآراء تثير من الناحية الشكلية البحتة موضوعات لا يهتم الفقيه بنظرها ، لأنـه اذا ما حاول أن يجعل القانون صورة للعدالة ، فإنه ينتقل مباشرة من ميدان القانون البحت ، الى واقع الفلسفة السياسية . وعليه في هذه الحالة ان يدرس المسائل التي لا يمكن اكتشافها في مستوى دراسة القانون من الناحية الشكلية .

وتبعاً لهذه النظرة ، لا تحتاج فلسفة الدولة الى أن تشغل نفسهـا – على الأقل من الناحية المباشرة – بالمشاكل التي يهتم بها الفقيه البحت. ففلسفة الدولة تأخذ من ميدان الفكر مجموعة من الحقـائق التي يجب أن تقدرهـا على أساس افتراضات مستمدة من الاخلاق لا من القانون .

فبهذا ، وبهذا وحده ، يمكن ايجاد المستوى الذي يحكم به على كل العلاقات الاجتماعية . ولا شك ان علينا أن نقيم المعيار الأخلاقي على اساس التجربة التي نعرفها . فيجب ان يصبح تصور هذه الفلسفة للحياة ، والمعايير التي نقيس بها

---

٤ ـ اقليدس : كان استاذاً للاسكندر الأكبر ومن واضعي النظريات الهندسية القديمة ويعود اليه الفضل في كشف اسس الهندسة . له نظرية باسمه . (المترجمان)

القيم ، في متناول الناس الذين يعيشون في العالم الذي نعرفه . أمـا معايير القيم التي لا تصلح إلا في عالم الخيال فلا تكاد تصلح للحياة الواقعة .

ولذلك اذا وضعنا معايير الصواب والخطأ في السياسة ، وقلنا إنها تتفق أو لا تتفق مع ارادة الله ، فإن هذا لا يساعدنا في شيء . اذ اننا لا نعرف من هو الاله الذي تتفق ارادته مع ما وضعناه من قيم . فالبرهمي والكاثوليكي الروماني والكالفني والمسلم ، يجيب كل منهم بطريقة مختلفة على هذه المسألة مما يجعل من الصعب ان تكون لآرائهم صفة العالمية . وقد تحطم الكومنولث المسيحـي في العصور الوسطى لأن تطبيق معـايير قيمه أثار تفسيرات مختلفة كان النـاس مستعدين للقتال في سبيلها .

وهذا هو السبب الذي جعلني أفترض في هذا الكتاب أنه يجب أن يكون هدف الدولة أن تحقق بأقصى ما يمكنها رغبات مواطنيها . وبذلك يمكننا أن نتعرف منطقياً على هذا الحشد المختلف المحير من الرغبات التي نقابلها فيما نعرفه من مجتمعات . كما يمكننا ان نعرف أن سبب عدم تحقق بعض الرغبات – في غمار عمل الدولة – يرجع حسبما يقال الى ان العبرة بالنتيجة التي يتحقق بهـا هدف الدولة على أفضل وجه . ولا بد أن كثيراً من العبيد في أثينا القديمة كانوا يقولون ان حالتهم لا تتلاءم مع العدالة ، ولكن ما وصل الينا من معلومـات يجعلنا نفترض أن الدولة الاثينية كانت ترى أن مدنيتها القائمة على العبودية هي أحسن طريق مفتوح امامها لتحقيق هدفها . ولذلك وضعت هذه الدولـة سلطتها القسرية في خدمة نظام العبودية .

وقد حدث مثل هذا في المانيا الهتلرية . فقد جرد حكامها ، اليهود ، من صفة المواطنين في الدولة ، وقالوا إن الأهداف التي يعتقدون أنها صالحـة لا يمكن أن تحقق بأي طريقة أخرى .

فالذين يملكون سيادة الدولة هم الذين يذكرون دائماً ، خطأ أم صواباً ، أهداف الدولة ويرجعونها الى مقياس يستعدون دائماً للدفاع عنه . ولا بـد أن يستند دفاعهم الى العقل ، لأنه لو قام على أساس آخر كالوحي أو القوة مثلاً ،

فلن يكون لدفاعهم معنى عند الذين يجحدون الوحي، أو الذين ينكرون أن مجرد القوة يمكنها في حد ذاتها أن تكون قاعدة للصواب .

واذا كان هذا صحيحاً ، فمن المؤكد أننا سنخرج بالاستنتاج التالي : ان على الدولة أن تهدف الى ارضاء رغبات كل مواطنيها ، وان ترضيهم بمعيار متساو ، ما لم تكن قادرة على أن توضح ، بالحجج العقلية ، أنها حققت لمن استبعدتهم من المعاملة المتساوية الخير بهذا الاستبعاد .

ولقد كان هذا هو الاساس الذي اتبعه ارسطو عندما دافع عن نظام العبودية الاغريقي. فحين قال ان بعض الناس يولدون عبيداً بالطبيعة ، كان يريد حقاً ان يوضح أن نظام العبودية يمكّن العبيد من ان يرسموا لأنفسهم حداً أقصى للرغبات التي ينشدونها من الحياة[1] .

ويمكن تعميم هذا القول في قاعدة تقول انه يجب أن تكون المساواة في ارضاء الرغبات هي القاعدة في أية جماعة سياسية . وأنه لا يمكن تبرير استثناءات هذه القاعدة ما لم يُوضح على أساس منطقي أن هذه الاستثناءات نفسها جزء ضروري من تلك المساواة المنشودة ، وشرط منطقي لتحقيقها... وبدون ذلك يصبح عمل الدولة متحيزاً .

ولهذا يمكن القول بأن هدف الدولة لا يرمي الى تحقيق أكبر قدر ممكن من ارضاء رغبات كل المواطنين . بل يقتصر على ارضاء رغبات جزء فقط هم الذين تدار سلطة الدولة لمصلحتهم ، ويجب على أولئك الذين يسيِّرون ارادة الدولة ، أي الذين يمارسون السلطة القسرية العليا باسمها ، أن يدللوا على أن أكبر ارضاء لرغبات الجزء المستفيد يؤدي كذلك الى ارضاء بقية الناس بشكل لا يمكن ضمانه بطريقة أخرى .

فالسبب ، مثلاً ، في ابقاء الدولة على النظام الحالي للملكية الخاصة لوسائل الانتاج يجب أن يرجع في نظرها الى أنه يؤدي الى ارضاء اجمالي اكبر مما

---

١ - ARISTOTLE : politics. p 1 - 4

سيكون عليه الحال في ظل نظام مخالف كالنظام الاشتراكي الذي تكون فيه ملكية وسائل الانتاج جماعية . وبهذا يمكن تبرير الاختلاف في ارضاء الرغبات .

غير أنه من المهم أن نقول هنا إن الدولة ، اذا أبقت على مثل هذه التفرقة بين من يملكون ومن لا يملكون تحتاج إلى إقناع الذين لا يملكون بسلامة هذه التفرقة .

فليس يكفي للدفاع عن العبودية أن يعتقد ملاك العبيد أن نظامهم يفيد العبيد في النهاية . ولا يكفي للدفاع عن نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج أن يعتقد أصحابها أن هذا النظام يعمل من أجل الفائدة النهائية للذين لا يملكون شيئاً . ومن الواضح أن نظرة هتلر لوضع اليهود في المانيا لا تقنع اليهود . بل لعله من الصواب أن نقول إن المحامين والأطباء والمدرسين في المانيا الذين رحبوا باتجاهه كانوا لا ينظرون الى سياسته نظرة شاملة محايدة . فاختلال المساواة لا يمكن الدفاع عنه لمجرد أن الذين يستفيدون منه يوافقون عليه .

ويجب أن ندخل في اعتبارنا أن الأحكام التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالتكوين الاجتماعي مبنية على اعتبارات شخصية .

وقد أحسن هوبهاوس[١] التعبير عن هذه الفكرة بقوله[٢] « انه لإغراء ظاهر أن تخضع مسائل الصواب والخطأ لتنبؤات يمكن الثقة بها وهي في الحقيقة تعتمد على الوضع السابق للمتنبىء أكثر من اعتمادها على بصيرته النفاذة لمعرفة السبب والنتيجة » .

والتاريخ مليء بحطام التنبؤات التي تنبأ بها أناس أخطأوا ـ بلا شك ـ في الاستنتاجات التي وصلوا إليها لأنهم خلطوا بين الصالح العام للحضارة وبين

---

١ ـ هوبهاوس : جون كام هوبهاوس ، عضو في البرلمان البريطاني ، ولد سنة ١٧٨٦ بدأ حياته راديكالياً ثم انضم الى الهويج (المحافظين) وهو الذي دفع حكومته الى اصدار قوانين المصانع لمصلحة السكان في سنة ١٨٢٥ وسنة ١٨٣١ (المترجمان) .

٢ - Metaphysical Theory of the State (١٩١٨) ص ١٥ .

تجاربهم الخاصة . وقد صاح ماك كولي[1] في مجلس العموم قائلاً : « إن الانتخاب العام سوف يقوض أسس المجتمع[2] » ، وأصرناسو على أن التحديد القانوني لساعات العمل يتنافى مع ازدهار الصناعة البريطانية[3] ، واعتقد رجال البنوك في سنة ١٩١٤ أنه من المستحيل أن يضمن بناء الدولة الحديثة الذي يقوم على الائتمان استمرار الحرب العظمى لمدة أربع سنوات .

نحن جميعاً ، دون أن نشعر ، سجناء تجاربنا ، وهي التي تفرض علينا أن نعتبر أحكامنا الشخصية هي الحقيقة التي لا محيد عنها . وتنشأ نصف مآسي التغير الاجتماعي من عدم قدرتنا على إقناع أنفسنا بأننا قد نكون على خطأ .

ومن الصعب أن نكون علميين نمسك بالعلة والنتيجة في المسائل البشرية بنفس الدرجة التي نستطيعها في المسائل المادية . لأننا ندخل في المسائل البشرية عواطفنا وأحقادنا التي لا يمكننا أن ننقي أنفسنا منها تماماً . إنها تؤثر على اختيارنا للافتراضات التي تعتمد عليها نتائجنا ، حتى عندما نعتقد أننا موضوعيون في تحليلنا . وتأتي لنا الحقائق ملونة بالجو الذي نعتبر جزءاً منه ، فالموضوعية التي نضمنها الى حد كبير في الكيمياء أو في الطبيعة ، لا يمكن تحقيقها في عالم التجارة . وقد نسعى بكل قوتنا لنميز بين الحقائق والأهداف التي نوافق عليها ولكن التمييز لا يكون كاملاً على الاطلاق . وقد يختلف التحيز الشخصي في الدرجة ، ولكنه موجود دائماً . وهو موجود ، لأنه لا يمكن عزل العوامل الداخلة في عالم التجارة كما يمكن عزلها في عالم العلوم . ولا يمكن تجريد علاقاتها وتوضيح السبب والنتيجة كما يحدث في عالم الكيمياء مثلاً .

وقد لا يحس الفقيه بضرورة البحث في الأهداف التي من أجلها تتطلب

---

١ ـ ماك كولي ، توماس ، مؤرخ وسياسي انجليزي ولد ١٨١٠ وكتب عن تاريخ انجلترا ومات ١٨٥٩ (المترجم) .

٢ ـ خطبته القيت في مجلس العموم في ٣ مايو سنة ١٨٤٢ .

٣ ـ أما عن الآثار الفعلية لتحديد ساعات العمل فيرجع إلى كتاب : HUTCHINS and HARRISON. A History of Factory Legislation, (1908).

الدولة طاعة رعاياها . ولكن الرجل السياسي لا يستطيع أن ينسى ولو للحظة واحدة ، ما قد تعنيه هذه الأهداف . وقـــد يصر رجل الاقتصاد على أن مشاكل الرفاهية العامـة خارجة تماماً عن اختصاصه ، فهـــو لا يختص الا بإيجاد أحسن الوسائل للوصول بالإنتاج الى أقصى حد ممكن من الوفرة[1] . ولكنه اذا أدخـــل في اعتباره عوامل أخرى مثـــل مبادىء النظام الشرعي والاستقرار السياسي والعوامل النفسية وهي كلها عوامل قادمـــة فانه يتصور أنه يصنع بناء هندسياً ، ذهنياً ، وأياً كانت قيمته ، فانه يبدو غريباً عن العالم الحقيقي الذي يعيش فيه . اما السياسي فعلى الرغم من اهتمامه بزيادة الانتاج ،فانه لا يستطيـع ان يغفل الظروف التي يتحقق فيها صنع المنتجات ، ولا الطريقة التي توزع بهـــا – فالانتاج والتوزيـع كلاهما عنصر من عناصر المصلحة العامة ـ لا يمكن عزلها بالنسبة له عن مسألة الحـد الأقصى للانتاج. فعالمه ليس ثابتاً تجمد فيه الأشياء ، ولا تتحرك من أجل خاطره . إن عـالمه مليء بأفـكار الناس وأحكامهم التي تعمل بحيوية في تطور لا ينتهي . ويجب عليه ، إذا أراد أن يوفق في سياسته ، أن يمتزج بهذه الأفكار والأحكام ، التي لا تقل خطورة عن اهتماماته بأمور أخرى مثـــل الفائدة القانونية أو حجم الإنتاج .

ويمكن توضيح ذلك الحكم بما قـــاله روبينز في كتابه الرائع « الكساد العظيم[2] » ، الذي درس فيـه أسباب أزمة ١٩٢٩ الكبرى ، والطرق الـتي يمكن أن ننجو بها من نتائجها .

وروبينز يعزو الأزمة إلى تضخم الاستثمار ، خصوصاً في الولايات المتحدة ، نتيجة سياسة الائتمان المترفة . ويقول روبينز إن حل الأزمة يتوقف على قدرتنا على توفير الاستقرار السياسي ، وقبولنا لفكرة التخـــلي عن سياسة تدخل

---

١ ـ ص ٢٢ – ٤٤ من كتاب : L.ROBBINS : The Nature and Significance of Economic Science (1932).

٢ ـ ص ١٦ من كتاب : L. ROBBINS : The Great Depression (1934)

الدولة ، وفرض الرسوم الجمركية ، ونظام الحصص والإعانات المالية ، وما الى ذلك . تلك السياسة التي تعوق السير « الطبيعي » للنظام الرأسمالي .

وافتراضات روبينز هنا أكثر أهمية من اقتراحاته لحل الأزمة ، لأن الاستقرار السياسي اولاً – بالرغم من أنه يعود جزئياً الى أسباب غير اقتصادية – لا يمكن اكتشافه . فالسعي الى الاستقرار السياسي هو في الحقيقة سعي الى الشفاء الاقتصادي ، إذ أنه لا يكاد يوجد عنصر واحد في الموقف السياسي اليوم يؤدي الى عدم الاستقرار ، ولا يرجع في أساسه الى الوضع الاقتصادي . فنمو الفاشية والشيوعية ، وفشل نزع السلاح ، وخطر اليابان في المحيط الهادي ؛ كل هذه المسائل – إذا أخذنا الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار – هي في أصلها مسائل اقتصادية، والقول بأنه يجب اولاً القضاء على هذه العوامل حتى يعود الرخاء ، معناه أننا ندور في حلقة مفرغة .

ثم ، ما هو معنى السير « الطبيعي » للرأسمالية ؟

من الواضح بالتأكيد أن روبينز يقصد نفس ما سماه ليبان[1] بالصورة المجردة الدارجة للرأسمالية ، وهي صورة لا علاقة لها بالنظام الرأسمالي القائم فعلاً ، وإنما تنبع من مجرد تصور بعيد عن الواقع ، يخلو من كل فاعلية .

فسياسة تدخل الدولة لم تولد من اي رغبة عند الساسة في القضاء على النظام الرأسمالي ، وانما ولدت تحت ضغط الاتجاهات التي تعتبر من طبيعة النظام نفسه . انها « طبيعية » بقدر ما يمكن اعتبار سياسة عدم التدخل « طبيعية » أيضاً . ان اللجوء الى التدخل – سواء كان خطأ أو صواباً – جاء نتيجة لضغط الرأسماليين الذين كانوا في مركز يسمح لهم بأن يستفيدوا من عمل الدولة، وقد تولدت مطالبهم عن حاجتهم لتحقيق الأرباح وهو الدافع الأساسي للنظام الرأسمالي نفسه . ولكي يجعل روبينز خضوع السياسي للمصالح الداعية للتدخل خضوعاً غير ضروري أو غير ممكن ، كان عليه أن يغير العلاقات

---

١ ـ ليبان : كاتب سياسي أمريكي .

الموجودة في الدولة الحديثة ، والتي تجعل لهذا الضغط أثراً فعالاً . ومـا دام روبينز يسلم بهذه العلاقات ، فإنه بلا شك يحرم نفسه من أهم وسائل القضاء على الخطأ الذي يشكو منه .

ولكن ، ليست هذه هي العقبة الوحيدة التي يصطدم بها روبينز نتيجة افتراضاته . فهو في أعمـاقه يدعو الى العودة الى « نظام الحرية الطبيعي » ، الذي دافع عنه آدم سميث[1] بقوة ، وهو نظام تبتعد فيه الدولة ما أمكن عن التدخل في الميدان الاقتصادي .

ولا شك أن من البطولة أن تثار الدعوة للعودة الى الدولة السلبية . وعلى هذا الأساس نستطيع أن نتخلى عن مناقشة مدى ما في هذه الدعوة من امكان تطبيقها . لأن المفيد في البحث هو مسألة مـا اذا كانت هذه الافتراضات تنطوي على أي سياسة عملية . وهذه الافتراضات هي : أولاً ، أن المنافسة الحرة بين المصالح الخاصة سوف تؤدي الى قيام مجتمع حسن التنظيم ؛ وثانياً ، ان المنافسة التي تبدأ ، في الحياة متميزة عـن النظرية ، كمنافسة حرة تبقى حرة دائماً .

وكلا الفرضين لا يتفق مع تجربتنا . فقـد ظهرت فكرة تدخل الدولة من الناحية التاريخية لأن الثمن الاجتماعي للمنافسة الحرة أصبح ثمنـاً باهظاً حتى بالنسبة للمراقب الذي لا يدفع هذا الثمن . ومن الناحية التاريخية ايضاً كانت نتيجة المنافسة غير المنظمة الاندماج الذي يهدف ان عاجلاً أو آجـلاً الى الاحتكار . ولا توحي الدلائل التي لدينا بأن الدولة تدفع رجال الصناعة الى تكوين الترستات التي تستطيع وحدها أن تمكنهم طبقاً لاعتقادهم من الهرب

---

١ ـ آدم سميث : اقتصادي اسكتلندي . ولد في كير كالدي سنة ١٧٢٣ . مؤلف كتاب أبحاث في طبيعة واسباب ثروات الأمم . كان يرى ان العمل مصدر الثروات وأن القيمة تتحدد بالعرض والطلب وكان ينادي بحرية التجارة . مات ١٧٩٠ (المترجمان) .

من نتائج المنافسة غير المنظمة [١] . بل على العكس فان التاريخ يوضح ان النزعة الى الاندماج في مرحلة معينة من التطور الصناعي تكون قوية و « طبيعية » بنفس الدرجة التي تكون عليها النزعة الى المنافسة ، ولذلك يصبح تدخل الدولة ضرورياً لحماية المجتمع من آثار هذه التجمعات .

وقد يقول المفكرون الذين يشاركون روبينز نظريته ان ما حدث في الماضي نتيجة لسوء استعمال الرأسمالية ، وليس كامناً في طبيعة الرأسمالية ذاتها . ومن الطبيعي أن الإجابة الحقة على ذلك هي أننا طبقاً للافتراضات التي قدمها روبينز نفسه ، لا نجد ما يعيننا على التفرقة بين طبيعة الرأسمالية ذاتها وبين سوء استعمالها . ما دامت لا تتوفر لدينا الوسائل التي نستطيع بها هذه التفرقة ، ويجب علينا ان نفترض أن هذا الماضي المعيب كان نتيجة الرأسمالية ذاتها ، وأن ندعو الدولة الى التدخل كلما أخذت تجمعات الرأسماليين تهدد بمنع المنافسة غير المنظمة . وقد كان هذا المبدأ جوهر قانون شيرمان الشهير في أمريكا . وأشك في أنه شيء نافع يجب أن نبدي اعجابنا به .

ولكن هناك رداً أكثر عمومية ، وهو في الحق ما دفعني الى التعرض لنظرية روبينز .

فنحن نحتاج – في كل مرحلة من مراحل البحث الاجتماعي – الى أن نتأكد من ماهية المشكلة التي نجيب عليها ، ومما اذا كانت هذه المشكلة تعالج الحقل الواقعي أم الحقل المثالي . اذ لا يمكن ان ننقل حلاً من الحلول المثالية الى الحقل الواقعي ما لم نأخذ بعين الاعتبار تلك الافتراضات الأولية التي قام عليها الحل المثالي أول الامر؛ وليس من حقنا ، لكي نجعل نظرية مثالية صالحة للعمل ، أن نقول بأن كل ما يخالف هذه الافتراضات « غير طبيعي » ،

---

١ - كتاب R. LIEFMANN, Trusts, Monopolies , Cartels (1930) ,
وكتاب D. BRAMDEIS, Other people's Money (1932)
وكتاب A. A. BERLE and MEANS, The Modern corporation and Private Property (1932)

بطريقة ما ، ولذلك يجب النظر اليه على أنه أقل واقعية من الصورة التي تتطلبها هذه الافتراضات .

فإذا كنا قد رأينا من تجاربنا أن وجود المنافسة يتبعه بعد قليل ظهور الاتحادات الرأسمالية ، وأن ظهور هذه الاتحادات يستتبع تدخل الدولة ، فعلينا ان نعتبر ان هذه الظواهر الثلاثة وهي المنافسة والاتحادات والتدخل مرتبطة ببعضها البعض . وكل النظريات التي تبدأ بإنكار هذه الصلة ، لا بد وأنها تقلب عالم الواقع وتمسخه .. وهو العالم الذي ندرسه .. ونتعامل معه .

وبمجرد القول بأن هذا أو ذاك « طبيعي » ، لا يتوقف على الحقيقة ذاتها . لأن القول بأن هذا « طبيعي » ، انما هو وصف نخلعه نحن على هذه الظواهر نتيجة للافتراضات التي اخترناها لنبدأ بها استقصاءنا . وهذه الافتراضات نفسها بناء من القيم التي ندافع عنها ولو كنا لا نعي ذلك . وهي نهج نحقق به مسلكنا الاجتماعي ونؤمن بصلاحيته سواء أكان ذلك أمراً حكيماً أم غير حكيم .

ان افتراضات أي نظرية اجتماعية ، هي في الحقيقة أحكام تقييمية ، تولد من تجربة المفكر نفسه .

فنظرية هوبز الهائلة ، مبنية ، في النهاية ، على أساس مزدوج لاعتقاد بأن الطبيعة البشرية شريرة ، وأنه لا يمكن لأحد أن يوقف ميلها الكامن الى الشر سوى حاكم لا يقاوم .

ولوك أيضاً يبدأ نظريته من الاعتقاد بأن النفس البشرية مليئة بالخير ، وأن تصرف أية حكومة ، دون اعتبار لرغبات رعاياها ، تصرف خطير .

وجان جاك روسو بدوره رسم صورة للدولة التي تتصرف فتضمن لكل المواطنين فرصة متساوية من ثمار الجهد الاجتماعي .

ومنذ أيام أفلاطون ، كلما ازدادت معرفتنا بالتاريخ الشخصي للمفكر ، أمكننا أن نشرح بشكل أكمل الأسباب التي أدت الى الافتراضات التي قام عليها تفكيره . وهذه الافتراضات تكون دائماً نتيجة للنظرة التي يتبناها عن الحالة التي يجب أن يصبح عليها المجتمع .

وليس معنى ذلك أن الافتراضات خاطئة ، ولكننا نعني بذلك أن بذرة التحيز الشخصي توجد دائماً في هذه الافتراضات .

فإذا وجدت نظرية اقتصادية تستبعد من اعتبارها عامل الرفاهية فإنها لا تستحق الاعتراف الذي تستحقه نظرية أخرى ولنقل مثلاً نظرية الحمى القرمزية . لأننا اذا عرفنا أسباب الحمى القرمزية نستطيع أن نكتشف الطريقة التي يمكن بها القضاء عليها أو التحكم فيها ، على عكس ما اذا عرفنا أسباب الأزمات التي تحدث للرأسمالية .

ففي حالة الحمى نعرف أن نشاط الجرثومة التي تسببها يسير في تطور طبيعي لا علاقة له بارادة الإنسان . أما في حالة الأزمات فان ارادة الناس والمؤسسات التي أقامتها ارادة الناس تدخل في نشاطها وتلعب دوراً كبيراً هاماً . وفي المرض الجسماني يكون العلاج عملية موضوعية متولدة بشكل مباشر عن طبيعة المرض ، ومستقلة الى حد كبير عن الطبيب والمريض . أما في حالة المرض الاجتماعي فان ارادة الطبيب والمريض – وهما هنا الدولة والمواطنون – تكون عوامل حاسمة في التشخيص وفي العلاج . والعلاج الناجح يتوقف على رضا المواطنين في كل مرحلة من مراحل العلاج ، ورضاهم يعتمد في النهاية على النظرة التي يتبنونها عن الحالة التي يجب على المجتمع أن يسعى ليكون عليها . وتقرر هذه النظرة الى حد كبير تفسيرهم لأسباب المرض الاجتماعي .

* * *

ويجب أن نضع المفهوم الفلسفي للدولة في اطار هذه التفسيرات . فما فعله الفيلسوف السياسي من الناحية التاريخية هو أنه أخذ نظرية الفقيه في الدولة وأوجد لها تبريراً خارج نطاق التفكير القانوني ، ورأى امكان تطبيقها على تصرف الدولة التي نراها كل يوم .

ومن هنا تصبح النظرية الفلسفية وسيلة لتبرير الدول التي نعرفها . وتستند حقوق هذه الدول في الطاعة على مدى علاقتها بالدولة المثالية التي صورها

الفيلسوف السياسي ومدى تمشيها مع الأهداف التي وضعها الفيلسوف للدولة.

وأعتقد أن أبسط طريقة لكي نوضح هذه المشكلة هي أن نأخذ النظرية المثالية عن الدولة – وهي التي لا زالت شائعة على أوسع نطاق في الوقت الحالي – وأن ندرسها بشكلها الكلاسيكي. فالفكرة المثالية، كنظرية، تعرّف الدولة بأنها هذا التنظيم للمجتمع « الذي تكون وظيفته ضمان الظروف الخارجية اللازمة لأفضل حياة[1] ». ونحن لذلك ندين لها بالولاء، ونطيع أوامرها على أساس أننا نطيع هيئة من الواضح أنها تقوم بالنهوض بالصالح العام الذي يدخل فيه صالحنا ايضاً.

والآن فمن الواضح أننا اذا طبقنا هذا التعريف على الدول القائمة فان هذا يثير أصعب المشاكل.

فهل يمكننا أن نقول عن الدولة الهتلرية إن وظيفتها كانت « الإبقاء على الظروف الخارجية الضرورية لأفضل حياة ». واذا أخذنا بهذا الرأي فعلى اي اساس تضفي هذه الدولة على نفسها تلك الصفة ؟ ألأنها تفترض ذلك في نفسها ؟ وفي هذه الحالة هل نسلم بوظيفة الدولة كما يصورها الرسميون المختصون في تصريحاتهم ونعتبر هذه التصريحات مقياساً صحيحاً للحكم على اهدافهم ؟

أم لان من توجه اليهم هذه التصريحات يسلمون بها ؟ فاذا كان هذا هو السبب، فما معنى « مسلم بها ؟ » . هل يعني ذلك أنه لا توجد مقاومة فعالة لما يقوله اولئك المختصون ؟

لا شك أنه لا يمكن التسليم بهذا الرأي، لأن اليهود والاشتراكيين والشيوعيين والليبراليين يصرون جميعاً على ان الدولة الهتلرية تنكر عليهم « الظروف الخارجية » التي يعتبرونها ضرورية « لحياة افضل » .

---

١ – ولكن يراجع الفصل الثامن من كتاب بوزانكيه : BOSANQUET, philoso - phical theory of the state (١٩١٠) حيث أعطيت تعريفات أخرى لا يمكن التوفيق بينها بسهولة .

ولا شك أن الناس جميعاً يعرفون الدول التي يعتبر إضفاء هذا الهدف عليها تعارضاً لمبادىء الفهم السليم . والحقيقة ان النظرية المثالية كمعيار تقاس بـه الدول ستجبرنا على ان نقول إن الدولة لا تكون كـذلك إلا اذا « أبقت على الظروف الخارجية اللازمة لأفضل حياة » . وان الدولة تنتفي اذا لم تبق على هذه الظروف .

وغموض هذه النظرة لا يحتاج الى بيـان . لأنها لا تحدد لنـا من هم الذين يحكمون بين هذين النوعين من النشاط ، كما انها لا توضح ما الذي يخول لهـؤلاء الحق أن يقرروا ان الذين يزعمون أنهم يعملون باسم الدولة ليسوا هم الدولة .

ولا بد، في اعتقادي ، من ان يمكننا تعريف وظيفة الدولة ، من ان نربط بين عملها واعمال تلك الهيئة التي تختص من الناحية القانونية بممارسة سلطتهـا ، وإلا فإننا نعود ضمناً الى تعريف ثراثيماخوس للعدالة بأنها حكم الأقوى .

ووفقاً لهذه النظرة تطاع الدولة لمجرد أنها تملك قوة عليا . ومـا من رجل مثالي يرضى ان يقال ان الدولة تطاع لأنها قوية .

وينطبق هذا النقد على تعريف آخر ذكره بوزانكيه حين قـال : « ان الدولـة هي تلك الهيئة المعترف بها في العـادة كوحدة تمارس القوة بطريقة قـانونية[١] » . ومن الواضح ان صحـة هذا التعريف تتوقف على المعنى الذي نعطيه لعبارة « بطريقة قانونية » .

فاذا قصد بهذه العبارة نسبة اختصاص رسمي للدولة فانه يكون وصفـاً دقيقاً لطبيعتها كما نعرفها من تجربة الدول القائمة فعلاً

أما اذا لم يقف قصدنا عند هذا الحد ، فإنه إمـا ان يكون مرتكزاً على وجهة النظر القائلة : بأن الواقع القائم ، هو دائماً المثل الأعلى. واما أن يكون مرتكزاً على نظرية أهداف القانون التي يجب على الدولة ان تكرس نفسهـا لتحقيقها دائماً . وفي الحـالة الأخيرة يصبح معنى « ممـارسة القوة بطريقة

---

(١) Philosophical Theory of the State ، ص ١٨٦ .

قانونية » هو ممارسة السلطة لأهداف معينة تعتبر اهدافاً طيبة لأسباب لا تدخل في النطاق الشكلي للقانون ، ومن ثم تصبح المشكلة مزدوجة : مشكلة ماهية هذه الأهداف ، ومشكلة من ذلك الذي يحكم بأن هذه الاهداف واجبة أو غير واجبة .

والطريقة المثلى للهروب من هذه المعضلة تكمن في المعنى الخاص الذي نعطيه لفكرة الحرية .

فالحرية ، من الناحية التاريخية على الاقل حتى عصر روسو ، ظلت عند اغلب المفكرين ، تعني مجرد انعدام الإكراه . فقد كان الانسان حراً عندما كان قادراً على ان يقرر بنفسه طريقة سلوكه دون ارغامه على اتباع اسلوب معين للسلوك . وبما أن الدولة كانت في جوهرها أداة قسر ، فقد اصبحت اعمالها تتضمن على اي حال تهجماً على الحرية الفردية .

وقد كان من المسلم به أن بعض التدخل ضروري : فالقانون الذي حرم القتل ، والقيود التي منعت السرقة ، وقواعد المرور ، كانت كلها قيوداً على الحرية الفردية . الا أنه من المسلم به عموماً أن هذه القيود كان لها ما يبررها ، وخاصة اذا نظرنا الى نتائجها .

وقد بدأت بعض الحريات ، وعلى وجه الخصوص ، حرية الكلام والكتابة دون قيد ، تتضح وتعتبر معيار الحكومة السديدة . فإذا انكرت دولة ما هذه الحريات أصبحت تناقض الأهداف التي كان يُظن انها تحققها .

ومن السهل ان نفهم التجربة الكامنة وراء هذه النظرة . فالذين كافحوا لاختيار ديانتهم ، او ليصبح لهم الحق في تحديد طبيعة التشريع المدني الذي يعيشون في ظله ، كانوا يتهمون الدولة التي تمنعهم بالقوة من تحقيق هذه الحقوق بأنها دولة طاغية . وكانوا لا يعبأون بأن يقال ان الدول تمنعهم من حقوقهم استناداً الى الصالح العام او لحماية العقيدة الدينية او المحافظة على النظام . فقد اكتشفوا ، او اعتقدوا انهم اكتشفوا ، ان الدولة حين تنكر عليهم هذه الحريات تمنع عنهم السعادة ، ذلك انهم نظروا الى الدولة ، وعلى الأخص بعد

الثورة اللاهوتية في القرن السادس عشر والثورة العلمية في القرن السابع عشر ، على أنها ليست سوى منظمة تعمل على اسعاد الأفراد . وأعتقد أنه من الخطأ القول بأنهم قد وضعوا الفرد فوق الدولة ، ومن الأولى ان يقـــال إنهم قد تصوروا الدولة مقيدة بأهداف معينة ، وانها ملزمة بتحقيق هذه الأهداف .

وربما كان أحسن تعبير عن هذا الموقف من نظرية الدولة ، هو القول بأن الناس كان ينظر إليهم على ان لهم بعض حقوق طبيعية او اساسية معينة ، وأن الدولة لا حق لها في الاعتداء على هذه الحقوق . والمقصود بالحقوق هنا ... الوسائل التي تؤدي لتحقيق السعادة . وقد اختلفت مـــادة هذه الحقوق ، واسلوبها ، وفقاً لزمان ومكان المدارس الفكرية المختلفة .

فعندما كانت تتعرض الحرية الدينية للنكران ، كان المفكر الفرد مثل اكونتيوس ، وكاستيليون ، ولوك ، يفسر لماذا يعتبر الحرية الدينية جزءاً من الصالح الاجتماعي .

وعندما كان مصدر الشر الذي يثير الشكوى هو الحكومات الاستبدادية التي يفرضها التاج ، كان المفكر الفرد يدافع ، كما دافع كلودجولي في فرنسا في القرن السابع عشر او المهدون[1] في انجلترا في القرن السابع عشر ايضاً ، عن حق الشعب في ان يضع سياسة الحكومة التي تحدد سبل حياتها .

ولا تهمنا تفاصيل المناقشة قدر اهتمامنا باتجاهها العام ، وهذا الاتجاه بني على الاعتراف بمبدأين اساسيين :

أولهما ، ان السلطة المطلقة ضارة سامة دائماً ، تضر اولئك الذين يمارسونها وأولئك الذين يخضعون لها .

وثانيهما ، ان القيود الموضوعة على السلطة صاحبة السيادة ، ستصبح محددة فتحرّم عليها بعض أوجه النشاط ، وبعض أنواع العمل .

---

١ ـ المهدون Levellers ، جماعات صغيرة اطلق عليها المهدون ظهرت سنة ١٦٠٤ في انجلترا عندما بدأت تظهر الأفكار الديموقراطية . وكانت هذه الجماعات تقرن الديموقراطية بالنظريات الدينية المتطرفة . (المترجمان)

ولا شك ان محاولة ايجاد اساس قانوني للحق في الثورة ، وهي محاولة مستحيلة ، كما حدث في سنوات ١٦٤٢ و ١٦٨٩ و ١٧٧٦ و ١٧٨٩[1] ، لم تتولد الا من محاولة إلزام الدولة بأن تسلك طرقاً في التصرف ، اعتبرها الناس في وقت معين حيوية خطيرة الأهمية . ولم تكن النظريات التي دافعوا بهما عن وجهات نظرهم ، إلا مجهودات تبذل ليقيموا من فهمهم لبعض الحاجات الخاصة، فهماً شاملاً ينطبق على كل زمان ومكان .

وقد كانت الفلسفة السياسية ، منذ حركة الاصلاح الديني تقريباً حتى الثورة الفرنسية تعتبر الدولة تنظيماً للنهوض بسعادة الأفراد ، وأن سلطتها ملتزمة بأن تخضع لتحقيق هذا الهدف بالذات ؛ وأن الحرية هي إلغاء لكل قيد ، وشرط جوهري للسعادة ، وتعتبر الحقوق علامات توضح حدود مجالات التصرف التي ليس من حق الدولة في الظروف العادية أن تجترىء عليها .

وقد لاقى التراث الذي تمثله هذه السمات ، من الإنكار ، أكثر مما لاقاه من تأييد . ولم يتم الاعتراف بهذا التراث بشكل كامل إلا في منتصف القرن التاسع عشر .

وما يهم ادراكه هنا هو أن الدولة بحكم نشأتها لم تكن على الاطلاق غاية في ذاتها ، بل كانت وسيلة . وأن الفرد المحدد ، المنعزل ، المتميز ، كان ينظر اليه دائماً على أن له حقه الخاص في الوجود لا باعتباره مجرد خادم للدولة التي ينتمي اليها . وكانت سعادة هذا الفرد ، لا رفاهية الدولة ، هي المعيار الذي يحكم به على تصرفاتها ؛ كما كانت مصالحه ، لا قوة الدولة ، هي التي تحدد السلطة التي تمارسها .

ولكن هذا التراث الذي نسميه عموماً تراث الدولة الليبرالية ، لم ينج بطبيعة الحال من النزال .

---

(١) سنة ١٦٤٢ ثورة انجلترا على الملك شارل الأول ، سنة ١٦٨٩ : اعلان حقوق الانسان ، سنة ١٧٧٦ ثورة أمريكا واستقلالها ، سنة ١٧٨٩ الثورة الفرنسية . (المترجمان) .

فقد هاجمه هوبز بذكاء في القرن السابع عشر هجوماً شديداً، تأسيساً على أن محاولة هذا التراث تقييد مطالب السلطة سوف يؤدي حتماً الى الفوضوية. كما كرر دي ميستر[1] في نهاية القرن الثامن عشر حجة هوبز هذه وإن غيَّر الاسلوب.

والحقيقة أن مولد التراث الليبرالي لا يمكن تفسيره – كما سأوضح ذلك في فصل تالٍ – إلا بما صحبه من انتقال مركز القوة الاقتصادية في المجتمع. فقد كان هذا التراث في اساسه طريقاً لتبرير انتقال السلطة السياسية من طبقة ارستقراطية تملك الارض الى طبقة وسطى تجارية. ووضعت الليبرالية ككل الفلسفات التي تسعى الى تبرير مثل هذا الانتقال، في عبارات وشعارات اكثر وأوسع شمولاً من الناحية النظرية مما يمكن ان تقبله في العمل.

وقد أعلن الرجال الذين قاموا بكلا الثورتين الانجليزية والفرنسية أنهم قادة حقوق الانسان. ولكن تحليل الوسائل التي نفذوا بها مبادئهم، بل تحليل المطالب التي كانوا يطمعون في تحقيقها، ليوضح بجلاء أنهم قصدوا في واقع الأمر «بحقوق الإنسان» حقوق تلك الطبقة المحدودة من الناس الذين يملكون وسائل الانتاج في المجتمع. ولقد كان التراث الليبرالي، من ناحية الواقع التاريخي، ثورة فكرية قامت قبل كل شيء لصالح الملاك في ميدان جديد له أهمية جديدة هو الميدان الصناعي.

ولا جدال في ان الليبرالية قد قدمت نفسها للعالم على أنها أكثر من هذا كله، وإلا لما كان من الممكن ان تكسب، كما كسبت بالفعل، التأييد العظيم من أُناس يبلغ بهم الفقر حداً يستحيل معه ان يتملكوا شيئاً.

ومع كل فان المهم في كل مرحلة ثورية من مراحل التراث الليبرالي، سواء أكانت هذه المرحلة هي حركة كروموييل في انجلترا، أو عهد الترميدور في فرنسا، هو ما يولده هذا التراث من خيبة امل عندما يتأكد الناس من أن

---

١ - جوزيف دي‌ميستر: فيلسوف فرنسي ولد في شامبيري سنة ١٧٥٣ كتب عدة مؤلفات دينية أهمها البابا وليالي سان بطرسبورج وكان يعادي الثورة ويدافع عن الكنيسة. مات سنة ١٨٢١.

الامتياز الذي تحقق في الواقع أضيق بكثير من الأساس القانوني الذي قام عليه. ومن ثم فقد ظهر مثلا ليلبرن وونستانلي في ظل كرومويل بانجلترا ، وبابيف وأتباعه في ظل نظام المديرين بفرنسا .

وخلاصة الأمر أن التراث الليبرالي ، اذا فصلناه عن الأغراض الحقيقية لاولئك الذين يستغلونه ، يصبح تحدياً مستمراً للدولة . فإذا أحس الناس الذين حرموا من منافع الدولة بانهم مبعدون ، وتحركوا نتيجة هذا الشعور ، فانهم سيجدون في التراث الليبرالي سنداً قوياً. ولهذا فان نظرية الليبرالية في الطاعة تصبح نظرية قاصرة الى حد أنها تؤكد أن سلطة الدولة عرضية .

وجاءت النظرية المثالية للدولة كي تعالج هذا العيب . وكانت وجهة النظر التي سعت الى تدعيمها تقوم على اربعة افتراضات مترابطة .

فقد أنكرت النظرية المثالية في بادىء الأمر أن الحرية تعني انعدام القيود. وقالت إن مفهوم انعدام القيد مفهوم سلبي . وقد يكون شرطاً للحرية ، ولكنه ليس جوهر الحرية ذاتها .

ثم أكدت النظرة المثالية أن جوهر الحرية هو تقرير المصير . اذ يجب ان احكم نفسي . واذا كنت لا أطيع غيري حتى أنجو من العبودية ، فيجب ان أطيع ذاتي كي يكون هناك هدف خلاّق في حريتي.

ولكن تقرير المصير لا يعني طاعة أي رغبات عابرة تمر في ذهني . فوقوع المرء عبداً لنزوة طارئة هو أسوأ اشكال العبودية . ومن ثم فان الحرية بمعنى تقرير المصير يجب أن تعني انني محكوم بذلك النظام الدائم من الرغبات الذي هو ذاتي الحقيقية . فهنا أستطيع حقاً ان أجد ذاتي ، وهنا تتوفر لدي اكبر فرصة ممكنة لأحقق ذاتي على افضل وجه . فعندما أطيع القواعد التي وضعتها لنفسي في شكل هدف سام أسعى الى الوصول اليه ، أصبح حراً تماماً . فهذا الهدف هو صالحي الحقيقي ، الذي أجد حريتي في إطاعته . وبغير هذا الهدف الذي أسعى اليه أصبح كسباح تتقاذفه الأمواج ذهاباً وجيئة في بحر لا معالم له . وأتحرك بغير اتجاه . وأصبح عبداً لقوى لا أستطيع السيطرة عليها ، ولكي

أكون حراً حقاً يجب ألا أستسلم للنزوة العمياء، بل عليّ ان أفعل ما ترسمه لي ذاتي الحقيقية . وفي قيامي بما ينبغي عليّ عمله ، أجد حريتي قد تحققت .

ولكن ما الذي ينبغي عليّ ان أعمله ؟

الرد المثالي على هذا السؤال يرى ان ارادتي الحقيقية انما تتطابق مع اهداف التراث العام للمجتمع الذي أنتمي اليه . فهدفي في الحياة ليس من صنعي، وانما مجموع الاهداف في المجتمع الذي أجد نفسي فيه هي التي تصنع هذا الهدف ، فاذا انعزلت أصبحت غير قادر على الأهداف السامية . ولكنني أصبح قادراً على ذلك بفضل العلاقات الاجتماعية التي تعطي لحياتي معنى ومغزى واتجاهاً . وان ارادتي التي لن تسعى بغير العلاقات الاجتماعية ، إلا الى الاشباع غير العقلي لنزوة طارئة ، والتي ستصبح ، اذا ما عزلت ، ارادة واهنة ، انانية ، خالية من الأهداف الدائمة ، سيتغير شكل ارادتي هذه بنتيجة علاقاتها الاجتماعية . وتجد ارادتي – كما يقول بوزانكيه – « اهدافاً لها القدرة على ان تجعل الحياة في نظر من يرغب في تحقيق هذه الاهداف ، جديرة بأن يعيش فيها » .

ولسنا نستطيع باعتبارنا كائنات عاقلة ان نهرب من الالتزامات المتجسدة في هذه العلاقة ، اذ ان هذه الالتزامات تمثل اسمى ما في وجودنا . وسواء اعترفنا أم لم نعترف بها فانها تكوّن الأهداف الدائمة التي نسعى الى تحقيقها والتي تعطي لحياتنا مذاقاً ولوناً وجمالاً . وطالما ان المجتمع لا يستطيع ان يحيا الا اذا أصبحت الالتزامات التي غايتها ذلك ، ملزِمة ، فان المؤسسات التي تطوي بين ثناياها هذه الالتزامات يكون لها حق واضح في ان تطالب بولائنا . ذلك اننا عندما نطيع هذه المؤسسات نكون اكثر تحرراً ، وفي طاعتنا لها تحقيق لهذه الإرادة الحقيقية التي تمكننا من ان ننظم انفسنا لنحصل على اكبر قدر من الرضا . فنحن نسلم بأن الاستسلام للنزوات أمر لا يليق بالكائنات العاقلة . وفي مقابل ذلك نلتزم بأن نطيع قاعدة للسلوك تفتح ابواب حياة اكثر ارتقاءً . ونجد حريتنا في إطاعة هذه الاخلاقيات الاجتماعية .

ولكن ما الذي يحدد مضمون هذه الأخلاقيات الاجتماعية ؟ وكيف يعثر

يعثر الانسان على ما يجسد ارادته الحقيقية بين المزاعم المتعارضة التي يواجهها في وجوده العادي وتنادي بولائه لها .

إن الانسان عضو في عدد لا حصر له من الجماعات التي تتحرك في الغالب في اتجاهات متنافرة . فهو عضو في العائلة ، والقرية ، والنقابة ، والكنيسة ، فأين تلك الصخرة التي يضع عليها قدميه وهو واثق من أنه وقد فعل هذا، قد اختار الحرية ؟

تقول الاجابة المثالية إن ارادة الفرد « الحقيقية » مماثلة لإرادة الدولة . والفرد باطاعته الدولة يطيع افضل جزء في ذاته . وهو بهذه الطاعة يقدم ولاءه للسلطة التي تحمي مصالح المجتمع الكلية والمستمرة ضد المصالح الجزئية التي تمثلها كل الجماعات الأخرى الموجودة في دائرة سلطتها . ولما كانت الدولة هي الجماعة العليا الشاملة لكل شيء ، والتي تجد فيها كل الجماعات الأخرى معناها ، فانها تكون كذلك « المنظم الوحيد للحقوق وحارس القيم الاخلاقية[1] » .

وكلما ازداد تماثل ارادتنا مع ارادة الدولة ازداد الاحتمال في ان ندرك في حياتنا هذه الحقوق والقيم الإخلاقية . وإدراك هذه الحقوق والقيم هو ، أخيراً ، الغاية الحقيقية للحرية التي تتطابق مع العقل .

ومن الانصاف لهذا الرأي ان نشير قبل المضي في بحثه الى احدى النقط التي يؤكدها .

فالمثالي لا يزعم أن الدولة هي المهيمنة على ضمير الفرد : « ذلك انني اذا كنت أعتقد أن من واجبي أن أعصي اوامر الدولة ، فيكون عليّ واجب القيام بذلك . »

ولا شك في أنه يجب ألا يكون الدافع لي على العصيان هو مجرد رغبة خاصة . ويجب ان أتذكر أنني كلما ازددت قرباً من ذاتي الحقيقية ، ازددت

---

١ – BOSANQUET, Social and International Ideals. ص ٢٨٤ .

قريباً من التماثل مع العقل الجماعي[١] .

ولما كانت الدولة هي هذا العقل الجماعي فانه لا يحق لي ان أثور عليها إلا اذا آمن الناس بأنني أمثل المصالح الدائمة للدولة ، بصورة اصدق من ممثليها الرسميين .

ويجب ان أتذكر اولاً أنني قد أكون مخطئاً في اعتقادي هذا . وان أتذكر ايضاً خطورة ما اقوم به من تضحية القيم الدائمة للتنظيم الاجتماعي في سبيل كسب عملي عاجل . ومن عادة المتمرد على الدولة ان ينسب اليها نقائص ، ترجع الى نشاط حكومتها . وعندما يسعى للإطاحة بهذه الحكومة يعرض للخطر الصالح الدائم الذي توجد الدولة للنهوض به ورعايته .

وقد لاحظت منذ البداية ، ان ما تؤكده النظرية المثالية كافٍ للقضاء عليها كلها في اللحظة التي تقبل فيها حق العصيان ، او بالأحرى واجب العصيان . ومعنى ذلك انه على الرغم من ممارسة هذا الحق ، فانه مهما كانت ممارسته نادرة فانها تعني ان ولائي لا يرجع الى وجود الدولة في ذاته ، وانما يرجع الى الاهداف التي توجد الدولة من اجل النهوض بها .

وليس عليّ ان أطيعها إلا اذا كانت تحقق بالفعل هذه الاهداف .

ولما كنت لا أستطيع ان أعرف ما اذا كانت الدولة تنهض فعلاً بهذه الاهداف الا اذا درست ما تقوم به من اعمال ، فإن واجبي في العصيان يصبح واضحاً اذا ما تبينت بعد الدرسة المنصفة أنها لا تقوم بذلك . اذ ان إرادتي الحقيقية لا تتماثل مع ارادة الدولة الا اذا كانت هذه الاخيرة تعمل حقاً « كحارس للقيم الاخلاقية » .

وعلى المثالي إما ان يقول بأن كل الدول تعمل بطريقة منتظمة « كحارس للقيم الاخلاقية » ، او ان يقول بأن أولئك الذين يستحوذون على سلطة السيادة ولا يتصرفون على هذا النحو ليسوا هم الدولة .

---

١ – المرجع السابق ، ٢٨١ .

وفي الحالة الاولى لا يكون هناك اي اساس لقبول حق العصيان . كما ان هذا العصيان ، اذا حدث ، لا يصبح ، في الحالة الثانية ، عصياناً موجهاً ضد الدولة ، ولا يثير كل ذلك اللوم الذي يؤكده المثالي .

وخلاصة الأمر ان النظرية المثـــالية لم تستطع في الواقع – حتى في أبرز وأحدث أشكالها – أن تضع حلاً مرضياً للمشكلة الجوهرية : وهي العلاقة بين المثل الأعلى والحقيقة .

ذلك أن الدولة التي تتكلم عنها هذه النظرية لا تقع ، كما يقول بوزانكيه[1]، الا في عالم المفاهيم ، ولذلك فلا وجود لهذه الدولة فعلاً بين الدول القائمة الآن ، وإنما هي مجرّد مقياس يمكن الحـكم به على ما تقوم به الدول من أعمال . ومن ثم فان هذه النظرية المثالية لا تستطيـع أن تحل مشكلة الالتزام السياسي في العالم الحقيقي ، وانما توضح فقط السنـد الذي تستند عليه الدولة حين تطالبنـا بالولاء لها ، كما انها ما تزال تتركنا نتساءل عما اذا كانت الدولة في العالم الحقيقي تفي بالشروط التي تستند اليها لتبرير وجودها .

والواقع اننا اذا ما سايرنا هيجل الى نهاية الشوط ، وأكدنا بأن كل ما هو حقيقي هو عقلي ، دون اعتبار لما يجب أن يكون عليه الوجود او لمـــا يرغب الناس في ان يكون عليه هذا الوجود ، فمعنى هذا اننا ننكر تجربة الانسان الواضحة .

فلا جدال انه من الجرأة ان يقال إن الدولة الفرنسية قبل سنة ١٧٨٩ ، او ان دولة روسيا القيصرية ، كانت تستحق ولاء مواطنيها .

واية نظرة عن الدولة تؤدي الى مثل هذه النتـــائج الجامحة ، تبدو على الأقل ، ولأول وهلة ، ساذجة الى درجة لا تستحق الثقة .

ذلك أن هذه النظرة إما ان تستند الى ما يقال من ان كل ما هو موجود يعتبر صحيحاً ، وهذا ما لا يعتقده احد؛ او انها – وهذا ما يراه أغلب انصارها

---

١ – المرجع السابق ، ص ٢٧٦ .

– حجة على ان وسيلة التغيير يجب ان يكون طريقها الإقناع لا القوة ، وهذا زعم بأن الثورة كوسيلة للتغيير الاجتماعي تعتبر دائماً أبهظ تكاليف من ثمراتها .

وبصرف النظر عن كل ذلك ، فإن النظريه المثالية غير مقنعة على الاطلاق : فهي قاصرة من الناحية النفسية في تحليل طبيعة الإرادة . ذلك ان حقيقة اختياري لبعض الأعمال التي آسف بعد ذلك على اختياري لها ، ليست اساساً لاعتبار الأسف جوهراً ذاتياً ، بقدر ما هي اساس لاعتبار الاختيار الأصلي اكثر واقعية وحقيقة .

فالانسان هو إرادته بكل ما تتضمّنه هذه الإرادة من نقط ضعف ونقائص . ذلك أن نقط الضعف والنقائص تكون شخصية المرء التي تميزه باعتبارد شخصاً مختلفاً عن باقي الناس . فإسناد الحقيقة الى هذا الجزء من ارادة المرء المتحرر من نقط الضعف والنقائف ، تلك النقط والنقائص التي تميز في الواقع جانباً آخر من ارادته ، ليعد من قبيل التلاعب بالألفاظ . ذلك ان المرء يجب ان ينظر اليه باعتبارة كلا يحقق ذاته ، وان ما يقوله المثاليون من ان المرء لا يحقق ذاته تماماً الا عندما يريد ما يريده المجتمع الذي ينتمي اليه ، ليس الا خلطاً تاماً لطبيعة الشخصية[١] .

وهناك نقطة ضعف أخرى في النظرية المثالية ، وهي فشلها في فهم طبيعة الفردية . فهي لا تجد جوهر الفردية في تلك العزلة النهائية التي يجربها كل واحد منا في كل يوم ، بل تجد جوهرها فيما تساهم به هذه العزلة في حياة المجموع الذي يشترك فيه الفرد[٢] . ولهذا فإن هذه النظرية تستطيع أن تقول إن عزلتي غير حقيقة ، وأنها في واقع الأمر تكوّن وحدة مع عزلة كل أولئك الذين

---

١ - راجع في عرض هذه النظرة كتاب ل . ن . هو بهوس « النظرية الميتافيزيقية للدولة » HOBHOUSE, The Metaphysical Theory of the State التي عرضها عرضاً رائعاً كاملاً ، وعلى الأخص في الفصل الثاني .

٢ - BOSANQUET. Philosophical Theory ص ١٧٨ .

يشاركون في التجربة المشتركة التي أنغمس أنا فيها .

بيد أن هناك نقطة حيوية اغفلناها هنا ، وهي أن هذه التجربة المشتركة لا تبدو لشخص كما تظهر للآخر . فلم يخرج كارل ماركس بنفس النتائج التي خرج بها جلادستون[١] من الحياة الاجتماعية التي كانا يشتركان فيها سوياً . فالوحدة لا تنجم عن المشاركة في عالم مشترك ، بل تنتج من اتخاذ نفس النظرة تجاه العمل الذي يبدو أن مبنى هذا العالم المشترك يعتبره عملاً مرغوباً فيه .

وما لم نفترض أن الناس يستطيعون ، كما كانوا من قبل ، أن يختلفوا حول دلالة الحقائق في هذا العالم ، فإن التاريخ سيصبح لا معنى له على الإطلاق .

فالوحدة لا توجد كحقيقة مفروضة ، وإنما تحدث عندما يكتشفها الناس ببحثهم عن غايات مشابهة ، الا ان هذا الاكتشاف يتم دائماً في انعزال ، فهو أمر خاص بي ، بمعنى أن أحداً لا يعرف معناه إلا كما أذكره أنا .

وتبدو أهمية هذه النظرة في أنها تمكننا من أن نرفض النظرة المثالية عن الحرية . لأننا إذا ما قلنا ان النفس تعتبر غير حقيقة بسبب عزلتها ، واعتبرناها كذلك في حالة وحدتها مع غيرها من الأنفس ، فإن الاكراه لا يكون استعمال القوة من جانب الدولة ضد الفرد ، وإنما يكون فقط بفرض الاكراه على الارادة التي تتوق اليها ذاتيته الحقة .

ولا شك أن مشكلة الحرية لن يكون لها وجود إذا نظرنا إليها من هذه الزاوية ، إذ يقال ان المرء حين يُكره بهذه الطريقة فهو في حقيقة الأمر نفسه قد أبدى استعداده لقبول ما تتوق اليه ذاته الحقة .

إلا أنني أعتقد أن أغلبنا سيقولون بأن الانسان الثوري لن يدرك على الاطلاق أن الحكومة التي تسجنه إنما تعطي الحرية لنفسه الحقيقة . فما يلاقيه هو الاكراه الذي يعتبره إنكاراً لحريته .

فاذا قيل له انه حر ، بينما هو يمنع من تحقيق الهدف الذي يعتبره سبباً

١ ـ رئيس الوزارة البريطانية أيام سكني ماركس في انكلترا .

لوجوده فان هذا ليس إلا سلباً للكلمات من كل معانيها .

ولا شك أنه لا يفيد للرد على هذه النظرة أن نقول كما يقول بوزانكيه[1] إن عدم الاعتراف بالنظرة المثالية في الدولة ، يجعل من المستحيل تفسير مشكلة « الحكم الذاتي » .

إنني أحس بحريتي في مجتمع يفرض إجباره عليّ ، طالما أنني أقبل الأهداف التي يجبرني عليها . بل وقد أتنازل وأنا مبتهج حتى عن حقي في أن أتحدى هذا الإجبار في مسألة معينة ، ذلك أنني عندما أوازن بين المصلحتين أجد أن مصلحة الأهداف العامة التي يسعى المجتمع إلى الوصول إليها تفوق الشر الذي تجلبه الغاية التي أكرهها بالذات .

ولا يعني هذا أنني أرحب بالإجبار ، وانني اجد فيه الأهداف الحقيقية التي تسعى إليها إرادتي ..

فالمنشق على الكاثوليكية (غير الاتباعي) الذي دفع مصاريف تعليمه طبقاً لقانون سنة ١٩٠٢ لم يفعل ذلك لأن إرادته قد اقتنعت بهذا القانون ، بل لأنه اعتقد بأن احتمال قانون واحد سيىء انما هو أفضل من تحدي السلطة التي تصدر عنها كل القوانين . ولكن قراره هذا لم يجعله يحس بأنه اكثر حرية ، وانما كان أثره الأساسي هو اقناعه بضرورة تغيير الذين يستخدمون سلطة الدولة في إصدار قوانين سيئة ..

وهناك جانب آخر ، من جوانب النظرية المثالية ، يحتاج الى البحث .

فهذه النظرية تدافع عن الإلزام السياسي على أساس فكرة الصالح العام الذي يساهم فيه كل أعضاء المجتمع ، والذي تحققه الدولة ، باعتبار أن الدولة مؤسسة تجسم الارادات الحقة لكل أولئك الأعضاء . إلا أنه من الواضح أولا ان هذا الرأي يقوم على نظرية الارادة الحقة التي رفضناها من قبل ، فضلاً عن ان عبارة الصالح العام تستر عدداً من المفاهيم المختلفة التي يجب أن يميز الواحد

---

١ - BOSANQUET : Social and International Ideals ، ٢٧٦ .

منها عن الآخر تميزاً دقيقاً .

فقد يقصد بها الصالح الذي أوضحناه عند تعريفنا للدولة المثالية ، إلا ان ذلك يترك مشكلة الصالح العام في الدولة القائمة بالفعل بلا حل .

وقد يكون معناها أسس الرفاهية التي يجب ان تسعى اليها الدول ، وهذه الأسس حتى ولو أمكن الوصول الى اتفاق بشأنها ، لا تحسم بطبيعة الحال هذا السؤال : هل هذه الدولة أو تلك تحاول فعلاً أن تحقق هذه الأسس ؟

وقد تعني عبارة الصالح العام ايضاً تلك العادات والتقاليد والأهداف التي يدل تاريخ مجتمع ما ، على أنه يهدف الى المحافظة عليها . وترتبط فكرتنا عن إنجلترا بمثل هذه العادات والتقاليد والأهداف ، فنحن كانجليز ، نحس بأننا جميعاً نتشارك في نوع من هذه العادات والتقاليد والأهداف ، ونطلب من الدولة أن تستغل سلطتها في السيادة للمحافظة على الروح التي تمدها بالصفات الخاصة التي تسبغ عليها الطابع الانجليزي ، كما أننا نشعر بأن في انتهاك هذه العادات والتقاليد والأهداف ما يوهن أو يحطم ولاءنا لمفهومنا عن الوضع الذي تسعى الدولة الانجليزية اليه .وتنطبق هذه القاعدة على كل البلدان التي تشترك في تراث وطني تتمسك به .

وقد عجزت النظرية المثالية عن أن تدرك إدراكا كافياً ، أن كل مفهوم من مفاهيم الصالح العام هو نتاج لما يعتقده الناس في هذه المفاهيم عندما يقابلونها في الحياة . فهم لا يحكمون على الدولة بما تعلنه من أغراض ، وان كانت هذه الأغراض تلعب دوراً في تقديراتهم . وإنما يحكمون ، في كل الحالات الثانوية – وهي الحالات المهمة في واقع الأمر – على الدولة بقدر ما تجلبه وتحققه لهم بتصرفها الفعلي . وما يطالبون به الدولة في النهاية هو ان يكون ما تحققه من صالح عام شيئاً يحس كل مواطن بأنه يساهم فيه مساهمة واضحة بطريقة وبدرجة تجعله راضياً عما تقوم به الدولة من أفعال .

ولا يكفي أن يقال للمواطن في هذا المجال ان الواقع ، هو في الحقيقة ، المثل الأعلى بل يجب أن يعتقد المواطن ذلك بنفسه . وما من نظرية للدولة

تستطيع أن تزعم لنفسها السداد ، ما لم تكفل الحاجة الى أن يقتنع الفرد – على أساس أنه انسان منفصل ، منعزل – بأن صالحه يكمن في الصالح العام الذي تقيمه الدولة التي ينتمي اليها .

ويمكننا القول بأن روسو قد لاحظ ذلك ، كما لاحظه ت . ه. جرين ، بصورة أقل . ومع أن نظرية روسو في إرادة المجموع قد جعلته الى حد ما المؤسس الحديث للمدرسة المثالية في السياسة ، الا انه أقام نشاط هذه الإرادة على مبادىء دقيقة حتى تمنع انحراف أهدافها .

وكانت فكرة المساواة هي روح فلسفته كلها. فالناس عنده في المجتمع المدني، يستسلمون للدولة ، في سبيل حماية المساواة. ومن اجل حماية المساواة يجب على القانون ، أن يكون عاماً ، وأن يعامل الناس سواسية .

ولحماية المساواة يجب أن تكون الدولة دولة صغيرة ، بحيث يمكن لأعضاء الجماعة أن يشكلوا إرادة المجموع .

وأخيراً ، يجب من أجل حماية المساواة ، أن يقوم دين مدني ، وأن يتدرب الناس في حماسة على صيانة روح الدستور . ويستطيع صاحب السيادة، وفقاً لما يراه روسو ، أن يطالب أعضاء الجماعة بطاعته ، ذلك انه هو المجتمع نفسه ، ولا يمكن الا ان يكون كذلك .

ان فكرة امكان ممارسة هيئة ، مثل الحكومة ، لسلطة السيادة بالنيابة عن المجموع ، قد أصابت مفهوم روسو عن الدولة الشرعية في الصميم .

وقد أدرك ت . ه . جرين ذلك الى حد ما . ولهذا كتب يقول : « ان مطلب الفرد ، أو حقه ، في ان يعترف له المجتمع ، ببعض السلطات، ومطلب المجتمع المضاد لهذا المطلب ، في ان تكون له على الفرد سلطات معينة، يقومان كلاهما على أساس ان هذه السلطات ضرورية لكي يحقق الإنسان مهمته ، ككائن اخلاقي كي يكوّن ذاته بشكل فعّالٍ وينمي الشخصية الكاملة في نفسه ، وفي نفوس الآخرين[1] » .

---

١ - T. H. CREEN : Principles of Political Obligation ، ص ٣٤٧ .

وهذا هو اساس تعريفه الشهير للدولة بأنها « هيئة من الاشخاص يعترف كل واحد منهم للآخر بأن له حقوقاً ، وانه يملك مؤسسات معينة للمحافظة على هذه الحقوق[1] » .

ومن الواضح أن حقوقي كفرد وفقاً لهذا المفهوم ليست مستقلة عن الدولة ، ولكن من الواضح ايضاً أن سند الدولة في ان تنال طاعتي ، يأتي نتيجة لاعترافها بتلك الحقوق . ولهذا فإن الدولة التي تفشل في الاعتراف بهذه الحقوق ، سوف تفشل وفقاً لوجهة نظر جرين ، في أن تصبح دولة على الإطلاق ، طالما خلت من الصفة الأخلاقية التي تعطيها السند لمطالبة مواطنيها بالولاء لها .

وهذا هو سر اصرار جرين على أن أساس الدولة هو الإرادة ، لا القوة ، ولذلك فهو لا يبرّر استعمال القوة الا اذا استخدمت لتحقيق ظروف الحياة الطيبة ، ويؤكد أن المجتمع السياسي الذي لا يدعمه الا القسر ، لا يمكن أن تكون له سلطة اخلاقية على مواطنيه . ولذا فقد كتب يقول : « اننا لا نعتبر روسية دولة الا على سبيل المجاملة ، وذلك على افتراض ان سلطة القيصر – وان كانت لا تخضع لأي رقابة دستورية – قد تمشت مع تقليد معترف به يبيّن ما يمليه الصالح العام لتكون السلطة حامية للحقوق[2] » ، ومع ذلك فقد تشكك جرين في سند الدولة الروسية في أن يطيعها مواطنوها ، اذ بدا له ان طابع اعمال هذه الدولة لا يوفي بالأهداف التي يجب ان يقوم المجتمع السياسي بتحقيقها .

وأعتقد انه يجدر بنا أن نلاحظ الفرق بين محور الاهتمام عند هذه الآراء ، وبين ما يوجد في عرض هيجل للنظرية المثالية .

فسند الفرد في التمتع بحقوقه عند جرين وروسو ، هو وظيفة تنبع من مركزه ككائن أخلاقي . وهو في هذا يتساوى مع غيره من الأفراد . وليس

---

١ – المرجع السابق ، ص ٤٤٣ .
٢ – المرجع السابق .

من حق الدولة ان تميز بين مواطنيها ، فتمنح الحقوق للبعض وتمنعها عن الآخرين . بل ان عليها ان تتصرّف بما يضمن المساواة بين اعضاء المجتمع جميعاً ، وان تعامل المواطنين ككائنات اخلاقية ، وان تسوي في اهتمامها بالجميع ، لتضمن الرفاهية لهم ، وتبعاً لذلك يصبح لهم الحق في أن يصدروا احكامهم على تصرفاتها . فالسيادة في نظر كل واحد منهم مجرّد تجربة يتوقف الحكم عليها على ما تحققه من نتائج . فإذا ما تحققت الظروف الطيبة التي تتحقق فيها كما يقول جرين « مهمة الكائن الأخلاقي » ، فإن سيادة السلطة تصبح مقبولة .

ولكن هيجل يتجه اتجاهاً آخر . فهو ينكر ان المعيار الأخلاقي ينطبق على تصرفات الدولة . وقد كتب .. « ان الدولة هي العقل المطلق المتيقن الذي لا يعترف بسلطة عدا سلطته ، ولا يقر أي قواعد مجردة للخير والشر ، أو المخجل والدنيء ، أو الماكر والخادع » ..

ليس هذا فحسب ، بل إنه يرى أن الدولة تحقق ذاتها في طبقة النبلاء التي ترتفع دون غيرها الى حد يعلو على مقياس الفضائل التي تنطبق على البشر .

وهيجل لا يهتم بالعمال وأصحاب العمل ، إذ أن مثلهم الأعلى محدود ينحصر في نطاق أعمالهم ، ومقياس طموحهم هو ما يكسبونه من مال واحترام في دائرتهم الضيقة . وهم لا يستطيعون ادراك طباع المحارب ، وقد سيطر عليهم جمع المال ، حتى عجزوا عن الاحساس بالوطن .

أما الفلاحون ، فكان هيجل ينظر اليهم نظرة أرق . فالفلاح قادر على الاخلاص والولاء ، وان كان يخلص لشخص ولا يستطيع الاخلاص لفكرة . وهو ماكر ، ولكن ينقصه الذكاء، واسع الافق الذي يمكّنه من ان يرتفع فوق مصالحه الخاصة التي ينغمس فيها .

وعلى ذلك يرى هيجل أن « الأمة — الدولة » تتكون من هذه العناصر الثلاث . فعمال الفبارك والمصانع قد يكونون أذكياء ، ولكنهم غارقون في أمورهم الخاصة ، الأنانية ، الضيقة . والفلاح قد يدين بالولاء للمجموع ، ولكنه

نظراً لغبائه ، يعيش في ثقة صامتة عمياء ، وهذا الولاء يجعله عنصراً سلبيا في الدولة ، الا ان الخصائص التي يتطلبها الحكم لا تتوافر فيه . وأمـا النبلاء فهم الذين يستطيعون وحدهم أن يرتفعوا عن المصالح الأنانية لطبقتهم ، وان يصلوا الى سطح المجتمع ، حيث يمتزج الصالح الخاص بالصالح العام .

ان فئة لها مثل هذه البصيرة ، لهي وحدها التي تصلح لاصدار الأوامر باسم الدولة . ومثل هذه الفئة بما لها من قدرة على الارتفـاع فوق الخصوصيات ، لتجسم بإنكارها لذاتها أرقى أشكال الفضائل الاجتماعية . وهي وحدهـا التي تستطيع ان تعبر تعبيراً كاملاً عن المثل الأعلى الذي يختلج في أحشاء « الأمة — الدولة » ويحاول ان يخرج الى الوجود .

وليس من العسير أن نرى اسباب ما يذهب اليه هيجل ، فرأيه يرجع من جانب الى تحمسه للنظرة اليونانية التي تنكر حق المواطن على من يعتمدون في معاشهم على الجهد . كما يرجع كذلك الى رأي بيرك ، الذي يعتقد ان الناس الذين تحرروا من الحاجة الى التفكير في الغد ، وبالتـالي تحرروا من الخضوع لمصالحهم الشخصية الضيقة ، قادرون على الاخلاص التام للمجموع .

ورأي هيجل يرجع أيضاً الى رد الفعل العاطفي الذي ملك عليه نفسه ازاء التجارب المضطربة التي خاضها في ذلك العصر الثوري ، والى رغبته في أن يصل الى توازن يمكّن بروسيا من ان تولد من جديد كدولة عظيمـة تتخلص من الخضوع للغازي الفرنسي .

ورأي هيجل هنا ، مثل كتاباته الأخرى ، مليء بالبصيرة النفاذة في تخاذل هذه الطبقات التي يكرهها . ولكنه لا ينجو مما تميز به بيرك ايضاً ، لأنـه يعجز تمامـاً عن ادراك عيوب من عقد عليهم الامل في ان يتحقق البعث السياسي على ايديهم .

وجوهر المسألة ان هيجل ينكر حق المواطن على جميع الناس ، عدا أقلية هزيلة . فقد استبعد غالبية الناس من ممارسة سيادة الدولة لأن طبيعة اعمالهم تحكم عليهم دائماً بهذه النظرة الضيقة التي تضحي بالصالح العام من أجل مصالحهم

الانانية . وعليهم ، من اجل تحقيق الصالح العام ، ان يثقوا في الأرستقراطية التي قال إنها تعتمد عليهم في معاشها في مقابل مساهمتها في ادارة سياسة الجماعة .

ولا شك ان الافتراضات التي تقوم عليها نظرة هيجل هي افتراضات فضفاضة تخلو من ذلك الحذر الذي تميزت به نظرة روسو وجرين ، لأنها تبدأ باستبعاد أغلبية البشر من القدرة على أن يصبحوا كائنات أخلاقية ، وتجزم بأنه يمكن أن يعهد الى الارستقراطية بتحقيق الصالح الخاص والرفاهية العامة ، دون خطأ . ونظرة هيجل بهذا تتنافى مع كل ما أوضحه التاريخ من أن القدرة السياسية تنبع منفصلة تماماً عن طبيعة العمل الذي يقوم به كل فرد ، وان كل الأرستقراطيات ، مهما كان سمو المثل الذي تبدأ به ، تنتهي دائماً الى الفشل : اذ يضيق نظرها عن ادراك أهداف السياسة العامة . وهذه النظرة الضيقة ترجع الى ان الأرستقراطية مثل طبقة التجار أو طبقة العمال أو الفلاحين ، تصبح حتماً سجينة تجربتها ، ولا تستطيع ان تتخطى حدودها .

ولقد قرأ هيجل وتأثر تماماً بمؤلف بيرك[1] « تأملات في الثورة الفرنسية » ومن المؤسف انه لم يتحقق من أن كتاب « أفكار في الخلافات الحاضرة » كان تعقيباً حاسماً على ما تتضمنه هذه الثورة من مبادىء .

ان ما حققه الهويج (الأحرار) في العمل ليرد على ما أعلنوه من مثل نظرية .

ان أساس نظرة هيجل ، وأساس كل النظرية المثالية ، يرتكز في الحقيقة على افتراض للتنظيم الاجتماعي ؛ وهذا الافتراض له أهمية كبرى . ولما كان يقال ان « الكل اكبر من الأجزاء » ، فإن مصلحة « الأمة — الدولة » يجب أن تكون اكبر من مصلحة أي فرد أو هيئة . وعلى ذلك فإن الذين يديرون

---

١ - بيرك : ادموند بيرك ، فيلسوف انجليزي ولد في دبلن ١٧٢٩ . كان يهاجم سياسة بيت في الهند ، وعارض الثورة الفرنسية ، وكتب مؤلفه «تأملات في الثورة الفرنسية» (المترجمان).

سياسة الدولة لهم ، بسبب مسئوليتهم عـن رعاية المصلحة العليا ، الحق في ان يطاعوا اكثر مما يطاع من يعهد اليه برعاية مصلحة أقل .

ولكن هذا الافتراض يواجه مشاكل يعجز عن حلها ، فما لم تكن الدولة متطابقة مع المجتمع – وهو مـا تؤكده النظرة المثالية دون أن تقدم عليه أي دليل – فإن مصالح الأمة تكون غير متطابقة مع مصالح الدولة .

والدولة ، كما يقول بوزانكيه ، هي « ذلك المجتمع الذي يعترف بـه عادة على انه وحدة تمارس القوة بشكل قانوني » .

ولا جدال في ان كل هيئة تقوم داخـل نطاق اقليم الدولة تخضع لولايتها ، باعتبارها صاحبة السيادة . ولكن هذا لا يعني أن هذه الهيئات تعتبر جزءاً من الدولة . فالكنيسة الكاثوليكية الرومانية في روسيا لا يمكن ان تعترف بأنها جزء من الدولة السوفييتية . كما يرجع ظهور جماعة « المسيحيين الألمـــان » الى محاولة الكنيسة الألمانية الانجيلية انكار شرعية توحيدها مع الدولة الهتلرية .

ولا نستطيـع كي نكون منصفين للحقيقة ، ان ننظر الى الدولة على انهـــا تستوعب كل الأهداف الاجتماعية وتحـــدد مشروعيتها . فالدولة تحدد شرعية تلك الهيئات ، وتستطيع قانونـاً ان تقسرها على ان تذعن لمطالبها . ولا شك اننا نخطىء تماماً في فهم طبيعة السيادة اذا افترضنا انهـــا تعني ان الخضوع للشرعية يخرج عن كونــــه مجرد تصور شكلي . والواقع أن الشرعية تمت إلى ميدان آخر يختلف تماماً عن ميدان بحثنا .

وعلى أي حال ، فإن القول بـأن الدولة ككل أكبر من مجموع أجزائها ، قول لا يحسم شيئاً على الإطلاق . إذ أن ذلـــك يصدق على كل الهيئات ، كالكنائس ، والنقابات ، والأحزاب السياسية وغيرها ، كما أنه لا يحل المشكلة .

ومن الواضح أنه يحق لنـا أن نقول عندما يتضمن صالح الدولة صالح كل أعضائها ، إن صالح الدولة أكبر من صالح أي عضو سواء أكان فرداً أو هيئة . ولكن ذلك لا يجيبنا على المشكلة الأساسية ، وهي : ما إذا كان ما تقوم بـه الدولة من عمل هو في الواقع من أجل صالح أعضائها جميعاً .

بل وعلينا أن نتذكر أن المقصود بعبارة « ما تقوم بـه الدولة من عمل » ليس في واقع الأمر الا العمل الذي تقوم به الحكومة التي تعمل باسم الدولة . ولكن ما من شخص عاقل يمكن أن يقول ان عمل الحكومة مشروع لمجرد انه عمل الحكومة . فليس عمل الحكومة إلا محاولة تقوم بها مجموعة من الاشخاص لتحقيق هدف معين قد يبدو لهم هدفاً كافياً ، وقد تدفعهم أسمى النوايا الطيبة الى تحقيقه ، إلا أن هذا الهدف لا يكون هدفاً سليماً لمجرد انه يبدو لهم كذلك ، أو لأن الدافع اليه كان أطيب النوايا . فكم في التاريخ من أخطاء إرتكبها أناس لم يكن لهم من دافع سوى الرغبة في إحقاق الحق .

وبصرف النظر عن المشاكل الميتافيزيقية ، فإن خطأ هذه النظرية يرجع الى خلطها المستمر بين الأهداف المثالية للدولة ، والسياسة الفعلية للحكومة .

فالدولة تنظيم يمارس السلطة القسرية من اجل الصالح الاجتماعي ، إلا أنها لا تستطيع ان تعمل إلا عن طريق اشخاص يتكلمون باسمها . ومن المفروض أنهم عندما يتكلمون انما يتكلمون لتحقيق الأهداف التي قامت الدولة من أجلها . ولهذا يطالبون بأن تحظى افعالهم بالثقة الضخمة التي تحيط بالمفهوم الفلسفي للدولة .

ولكن ما من ماركسي او يهودي او ليبرالي يقبل أن يمنح تلك الثقة لهتلر عندما يتصرف باسم الدولة الألمانية . وما من معارض للشيوعية يقبل كذلك ان يمنح هذه الثقة لستالين عندما يتصرف باسم الدولة السوفييتية . ولذلك نقول في كل حالة من هذه الحالات إنه يجب الحكم على العمل على ضوء ما نراه من مطابقته لما نعتبره سياسة سليمة في موقف معين . كما اننا لا نعتبر أن لرأي الدولة ذاتها – وهو في الواقع رأي الذين يمارسون سيادتها – الحق في ان يحل محل رأينا .

وفضلاً عن ذلك ، اذا قلنا إن الدولة هي وحدة شاملة للكل ، فيجب ألا يغيب عن بالنا ، أن هذه الوحدة هي وحدة ترجع الى فكرة تصورية ، لا الى

الحقيقة الواقعة .

وإذا كنا نعرّف الدولة تعريفاً مجرداً بأنها وحدة شاملة للكل ، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا أراد الناس تحقيقه . ونستطيع اذا ما تعلمنا دروس التاريخ أن نؤكد ، بشيء من الثقة ، ما هي الظروف التي تصبح بها هذه الوحدة حقيقة واقعة . ولن تصبح الوحدة حقيقة ما دامت هناك مجموعة كبيرة من المواطنين لا تنتفع بما تستطيع الدولة أن تحققه من صالح ، بل وبمرور الزمن يصبح إبعاد مثل هذه المجموعة ، في أي مجتمع سياسي ، عن السلطة السياسية ، حرماناً لها مما تحققه أعمال تلك السلطة من منفعة .

كما أن هذه الوحدة لا يمكن أن تصبح حقيقة واقعة ما لم يستطع المواطن التعبير عن رأيه بحرية في شئون الدولة . ذلك أن السياسة الحكيمة هي نتيجة التدبر والتفكير الذي ينبع من التجربة . وبالقدر الذي يمنع به التعبير عن التجربة ، تتخلف العناصر اللازمة للسياسة الحكيمة . وهذا هو السبب الذي من اجله عجز الديكتاتوريون عن اقامة حكم وطيد . ذلك أنهم عندما لا يسمحون الا بالآراء التي تعبر عن الرضا عن مجهوداتهم ، إنما يحرمون أنفسهم من التعرف على عقول رعاياهم .

واستخدام القوة في فترة محدودة لا يستساغ إلا إذا حدث في دولة تبيح حرية النقد .

وليس هذا كل شيء ..

فوحدة أي دولة هي نتيجة قدرتها على تحقيق الآمال التي يعلقها عليها مواطنوها ، والدولة مسئولة عن ذلك في كل مجال من مجالات عملها .

إن حرمان أي شعب من حريته السياسية ، كما يحدث في ألمانيا الهتلرية ، هو حرمان له من الاستقرار . فالذين لا يعرفون ماذا سيحدث لهم في الغد ، يصبحون فريسة لتلك المخاوف التي لاتتوافق مع فكرة الولاء النابع من الإرادة. وفضلاً عن ذلك ، فإنه يندر أيضاً أن توجد دولة تستطيع ان تحتمل إنخفاضاً شديداً في مستوى المعيشة لمدة من الزمن ، ما لم يبد

أن هذا الانخفاض ضروري ، وأن فئات المجتمع المختلفة تتحمله بنسب تكاد تكون متساوية . وعندما يقتنع أعضاء الدولة بأنها تتحيز في تصرفاتها ، فانهم لا يحسون بما كانوا قد ارتبطوا به من قبل من اعتبار سلطة الدولة سلطة شرعية ، ومن هذه اللحظة تبدأ دائماً فترة من فترات النقد التي تسبق عصراً من عصور الثورات .

إن القدرة على تحقيق الآمال والأماني ، لا تتطلب شكلاً معيناً من أشكال الدستور . ففي الماضي أمكن لكل نوع من أنواع الدول ، من الديكتاتورية إلى الديموقراطية المباشرة ، أن تصل إلى الوحدة بقدرتها على تحقيق هذه الآمال .

غير أنه يلاحظ من استعراض أشكال الدولة في الماضي أن تلك الاشكال كانت غير مستقرة نسبياً ، ولذلك كان من أوجه الضعف في النظريات الفلسفية السياسية ، أنها لم تفسر هذه الظاهرة تفسيراً مقنعاً .

ويكفي أن نأخذ مثلاً واحداً : فالنظام البرلماني الانجليزي منذ جيل مضى لم يكن يحظى فحسب بولاء الرعايا الانجليز ، وانما كان يعتبر نموذجاً يقتدى في العالم أجمع . أما الآن فقد أصبح ينظر اليه ، إما نظرة شك أو نظرة كراهية[1] .

ومن المثير أن نرى مبدأ استخدام الدولة لسلطتها في تدعيم الأسس الشرعية للرأسمالية ، والذي كان يندر أن يتحداه أحد حتى عام ١٩١٤ في أي بلد من البلاد ، سوى جماعة قليلة من المتحمسين ، وقد أصبح اليوم موضع مناقشة اكثر اتساعاً ، وأشد عمقاً مما كان عليه في أي وقت مضى .

وقبل أن ندرس اسباب هذه الظاهرة ، يجب ان نبدأ بوضع خطوط عامة . فأعضاء الدولة لا يهتمون بالمحافظة على وحدة الدولة من اجل الوحدة ذاتها ، بل يسعون الى المحافظة عليها من اجل ما يعتقدون ان هذه الوحدة تحققه .

١ ـ راجع كتاب لاسكي Democracy in Crisis (١٩٣٣) ، وعلى الأخص الفصل الأول .

وهم في تصورهم لحق الدولة في مباشرة سلطتها ، ينظرون إلى ما يعود عليهم من مباشرتها لهذه السلطة .

فقد سقطت الدولة القيصرية لأن حكامها لم يستطيعوا إرضاء الجماهير بكفاية ما حققته سياستهم .

وسقطت جمهورية فيمار[1]، لأن جزءاً من المواطنين القادرين على الاستيلاء على الحكم آمن بعجز تلك الجمهورية عن ضمان أسباب الحياة الطيبة .

وفي هاتين الحالتين كانت الأسس التي قامت عليها هذه النظرة عديمة الأهمية نسبياً . ففي ألمانيا كانت هذه الأسس بلا شك تبدو لمن يراقب الوضع عن بعد خيالية تماماً. ولكن المهم أن وحدة الدولة قد تحطمت في هاتين الحالتين، وتكونت وحدة جديدة على أساس الاعتقاد بأن سيادة الدولة يمكن أن تكرس في ظل الظروف الجديدة لتحقيق أهداف أفضل من ذي قبل ، واعتبرت الدولة التي تحطمت عاجزة عن تحقيق الأماني الشرعية على الأقل لهذا الجزء من مواطنيها الذين يتمتعون بقوة تمكنهم من الاستيلاء على السلطة .

ولا تعطينا النظريات الكلاسيكية للدولة عموماً ، ولا النظرية المثالية خصوصاً ، تفسيراً مقنعاً لمثل تلك الأحوال . بل وعندما تجيبنا هذه النظريات كما حدث في الكتاب الخامس من مؤلف السياسة لأرسطو فإن الإجابة تكون « سياسية أكثر من أن تكون متعلقة بالدولة » .

ومع ذلك فإن هذه الأحوال تتكرر بشكل واضح ودائم إلى حد أن المراقبين المدققين مثل مكيافيللي استطاعوا أن يقولوا إن التاريخ يسير في حلقات يتحلل فيها شكل الدولة حتماً ويتحول إلى شكل آخر .

---

١ - جمهورية فيمار : أول جمهورية ألمانية أعلنت بعد تنازل الامبراطور غليوم عن الحكم في ألمانيا وذلك نتيجة سيطرة الاشتراكيين الديموقراطيين على السلطة بقيادة أيبرت وفيليب شيدمان . وتم انتخاب جمعية وطنية لوضع الدستور في ١٩ يناير ١٩١٩ وقد قاطع الشيوعيون هذه الجمعية . واجتمعت في ٦ فبراير سنة ١٩١٩ وانتخبت فردريك أيبرت رئيساً للجمهورية . (المترجمان)

وخلاصة الأمر أن وحدة الدولة من الناحية التاريخية – رغماً عن أنها بعيدة عن أن تكون وحدة – لا بد أن تتحطم دائماً – وأن الولاء الذي تتطلبه لأهدافها ، يُسحب دائماً على أساس أن هذه الأهداف لا تتحقق . وما قد يظهر من تشابه بين الدولة كما تبدو في النظرية ، وبين الدول القائمة بالفعل ، إن هو إلا تشابه عارض إلى درجة تجعل الذين يتأثرون بما تقوم به الدول من أفعال ، لا يعترفون به .

وقد يقال إن عرضية التشابه بين الدولة في صورتها النظرية وبين الدولة في التطبيق ، ليست في أساسها نقداً للدولة على الإطلاق . بل هي تكشف أساساً أن حكومات دول معينة لا تقوم بوظائفها على وجه سديد[1] .

ولكن المواطن لا يستطيع التوصل الى دولته إلا عن طريق الحكومة . وهو مضطر الى أن يصر في كل أزمة من الأزمات على أنهما شيء واحد ، لسبب بسيط ، هو أنه ما دامت الحكومات تعمل باسم الدولة ، فإن أهداف الحكومات تصبح أهداف الدولة .

فسيادة الدولة هي التي تعطي الحكومات فاعلية العمل . كما أن المواطن يستدل على طبيعة الدولة من أعمالها الحكومية . ولا يمكنه أن يعرف تلك الطبيعة بطريق آخر . ولهذا فإن أي نظرية عن الدولة لا يمكن أن تكون نظرية سديدة طالما أنها لا ترتكز في تفسيراتها على عمل الحكومة .

والواقع أن ما تتطلبه أية نظرية من أن تقوم الحكومة بتحقيق أهداف الدولة المثلى ، ليس سوى معيار يحكم به على الدولة ، لا تبياناً لماهيتها الحقيقية .

وسأناقش في الفصل الثاني من هذا الكتاب ما يبدو لي أنه تفسير لتلك الظاهرة التاريخية التي أوضحتها . ويكفينا هنا أن نناقش العلاقة بين الواقع

---

١ – BARKER. Political Thought Since Herbert Spencer (1915), p. 80.

والنظرية الفلسفية .

ويبدو لي أن هذه العلاقة تقوم على أن النوازع الانسانية تتجه دائماً نحو تحقيق مزيد من المساواة في المجتمع ، ومن الملاحظ أن هذه النوازع تكاد تكون قديمة قدم الفلسفة السياسية ذاتها .

فقد أدركها أرسطو[١] ، ومن الواضح أنها كانت محور تفكير فلاسفة مختلفين مثل روسو[٢] ، وتوكيفيل[٣] .

فالناس يعتقدون أن ما يوجد في الدولة من فوارق يحتاج إلى تبرير ، فإذا حرموا من امتياز ما ، طالبوا إما بإلغاء الامتياز نفسه ، أو التوسع فيه حتى يشملهم كذلك . وسيظل الناس صابرين على اختلال المساواة ، ما داموا مقتنعين بأن المجتمع يقدم لهم أحسن ثمار عملياته . ولكن ما إن يبدأ الناس في الاعتقاد بأن هناك فارقاً واضحاً بين ما يحصلون عليه، وما يتوقعونه حتى تتجه أنظارهم على الفور إلى وجود اختلال في المساواة، تستغل الدولة سيادتها لحمايته .

وقد حدث هذا بشكل عام في تاريخ التسامح الديني ، وكان هذا واضحاً في تاريخ الانتخاب ، وتاريخ تدخل الدولة في العمليات الاقتصادية. ولا جدال في أنه كلما اتسع أساس حق الاقتراع العام ازداد عمق تدخل الدولة . وليس من المغالاة أن نقول إن منح الطبقة العاملة حق التصويت ، قد جعل من الدولة منظمة قادرة على إرضاء مواطنيها بالدرجة التي أصبحت بها الدولة

---

١ – Politics, III, 8, VI.

٢ – روسو : جان جاك روسو . فيلسوف وكاتب فرنسي . ولد في جنيف سنة ١٧١٢ . من مؤلفاته : العقد الاجتماعي ، وإميل ، والاعترافات . كان مثالياً ، حالماً خيالياً . مات سنة ١٧٧٨ (المترجمان) .

٣ – توكيفيل : مؤلف وسياسي فرنسي . ولد في فرنيل سنة ١٨٠٥ . وضع كتابي الديموقراطية في امريكا ، والنظام القديم والثورة . كان عضواً بالاكاديمية الفرنسية مات ١٨٥٩ (المترجمان) .

قادرة على تقويم التناقضات الأساسية التي أوجدها مجتمع اقتصادي غير متساوٍ . ويكاد لا يوجد من بين الأعمال التي تحقق الرفاهية الاجتماعية ، والتي تتولاها الحكومة اليوم ، عمل لا يعتبر محاولة لإمداد الفقراء ببعض المتع التي يستطيع الأغنياء أن يوفروها لأنفسهم .

وتسعى الدولة إلى أن تقنع مواطنيها بأن نشاطها غير متحيز ، وذلك بأن تنظم لهم الظروف المادية لحياة مرضية ، وعلى الأخص للمواطنين الذين لا يستطيعون توفير تلك الظروف لأنفسهم . ومنذ سنة ١٩١٩ ، أصبح مدى هذا التنظيم واضحاً تماماً . فالرعاية الصحية ، والتعليم ، والاسكان ، والتأمين الاجتماعي ، وتحديد ساعات العمل والأجور في الصناعة ، والاشراف على أحوال المصنع وتقديم الوجبات لأطفال المدارس الفقراء ، كلهاأمثلة بارزة لمدى تنظيم الدولة للظروف المادية .

وقد نستطيع أن نفسر هذا التغير على أسس مختلفة . فقد نقول إنه نتاج وعي اجتماعي أكثر عمقاً ، وقد نقول إنه الثمن الذي يجب أن يدفعه الأغنياء للفقراء من أجل سلامتهم . وقد نعتقد أنه برهان على ما تنادي به النظرية الهيجيلية من أن التاريخ هو الكشف عن حرية تتسع باستمرار .

ولكن أياً كانت نظرتنا ، فالحقيقة أن التشريع الحديث قد اتجه باستمرار منذ الثورة الصناعية — في العالم الجديد والعالم القديم على السواء — إلى أن يخفف عن طريق الاجراءات الحكومية التناقض القاسي الذي يمكن أن يحدث بين حياة الأغنياء والفقراء . وتعتمد قدرة الدولة في كسب ولاء مواطنيها على قوتها في أن تخفض بشكل مستمر هذا التناقض . ذلك أن تحقيق مطلب في أحد الميادين يتبعه مطلب في ميدان آخر .

وأعتقد أن مغزى هذه التجربة واضح عند النظرية الفلسفية للدولة ، فيجب أن تبدأ هذه النظرية من افتراض أن الدولة تباشر نشاطها دون تحيز وتعمل من أجل مصلحة مواطنيها جميعاً . وهي لا يمكنها أن تحقق غايتها كدولة إذا ما فرقت بين هؤلاء المواطنين ، ما لم تستطع أن تثبت أن حقها في

التفرقة يستند إلى أن الذين فرقت بينهم قد استفادوا .

وحتى الآن لم يظهر في التاريخ دليل يثبت صحة هـذا الرأي . فقد كان هناك تمييز للوثني على المسيحي ، وللمسيحي على الوثني ، وللغني على الفقير ، وللأبيض على الأسود . وواقع الأمر أن التفرقة لم تكن في كل هـذه الحالات دليلاً على البحث عن صالح المجموع ، بـل بحثاً عن صالح جزئي أناني يحرم الآخرين من المساواة .

أما أن الناس كانوا يستطيعون دائماً أن يقنعوا أنفسهم بأن لهـذه التفرقة ما يبررها ، فهذا لا أهمية له . ومـا من خطأ في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية لم يستطع الناس أن يقنعوا أنفسهم بصحته ما دامت في ذلك مصلحتهم .

فالدولة يجب أن تسلم بحق مواطنيها المتساوي في المطالبة بالمزايا التي تنبع من ممارستها السلطة . ولكن إذا كانت الدولة ترغب في تحقيق هـذه الغاية ، فعليها منطقياً أن ترغب كذلك في تهيئة الظروف التي يتوقف عليها تحقيق تلك الغاية .

ويجب على النظرية الفلسفية أن تحكم على سلوك الدول وفقاً للدرجة الـتي تهيىء بها الدول هذه الظروف. وقد سعت النظريات الفلسفية في الماضي إلى ذلك بطرق مختلفة . فكانت أغلب الأحيان ترى وجوب قيام نظام للحقوق الضرورية لتحقيق الحيـاة الطيبة للمواطنين . وكانت تحكم على السلوك الفعلي للدول من موقفها تجاه هذا النظام للحقوق .

ولا شك أن هناك استثناءات لهذا الاتجاه العام . وقـد قام جزء ليس باليسير من تاريخ الفلسفة السياسية بمحاولات متعمقة ليثبت أن هناك جماعات معينة من الناس لا يصلحون للتمتع بحقوق المواطن ، ومن ثم يكون هناك مبرر لحرمانهم من كل اعتبار .

ولكن أي فحص دقيق لحـالات الحرمان ، سواء أكان مرجعه إلى أن المحرومين لا يمتلكون سوى قـدر ضئيل من الممتلكات ، أو لأنهم ينتمون إلى جنس ، أو يؤمنون بعقيدة ، أو ينخرطون في حزب معين ، يرينا أن الحرمان

مبعثه رغبة المفكر العاطفية في أن يدافع عن وجود توازن مؤقت بين قوى المجتمع .. ذلك التوازن الذي يود أن يجعله مستمراً .

فدفاع أرسطو عن العبودية ، ودفاع لوك عن حرمان الكاثوليك الرومانيين من حقوق المواطنين ، ودفاع هتلر عن حرمان اليهود من تلك الحقوق ، كلها محاولات لتعميم الأفكار الخاصة المتحيزة ، وجعلها مبادىء عقلية عامة .

ولكن مثل هذا الدفاع لا يصمد أمام أي مفكر يرفض الآراء العاطفية الخاصة التي قام عليها .

وفضلاً عن ذلك ، فاننا إذا قمنا بتحليل أي نظام للحقوق يقترحه أي مفكر سنجد أن ظروفاً تاريخية معينة قد أملته .

فإذا سلمنا بالظروف الاجتماعية التي عاش فيها أرسطو ، كان من الغريب ألا يحاول إيجاد تبرير للعبودية .

كما أننا إذا سلمنا بالظروف الاجتماعية التي كان يعيش فيها لوك ، أصبح من السهل تفسير حرمانه للرومانيين الكاثوليك من حقوق المواطن .

فمفاهيم الناس عن آمالهم المشروعة تتولد من التجربة التي يواجهونها ، ومن الحاجات التي يعرفونها من هذه التجربة .

فلا شك أن نظرية مثل نظرية بللارمين[١] عن السلطة غير المباشرة للبابوية ، هي نتاج طبيعي لعقلية تتقبل النتائج السياسية لحركة الإصلاح الديني، وفي الوقت نفسه تسعى إلى إبقاء أكبر سلطة ممكنة لروما[٢] .

وقد اعترف لوك ، بما عرف عنه من صراحة ، بأنه كان يرمي من مؤلفه « رسالتان في الحكم » الدفاع عن حق وليم الثالث في العرش[٣] .

ويرجع الفرق بين شيوعية مابلي ومورلي ، وشيوعية ماركس وإنجلز الى

---

١ ـ بللارمين : القديس روبرت الشهير ببلارمين . كاهن بريود . ولد حوالي العام الألف . مؤسس فكرة سلطة البابا غير المباشرة . مات سنة ١٠٦٧ . (المترجمان)

٢ ـ De Romano pontifice, V. I - 8

٣ ـ Two Treatises on Governement, preface to the reader.

أن تفكير مابلي ومورلي سبق الثورة الصناعية، بينما سبقت هذه الثورة تفكير ماركس وإنجلز .

ولا شك أن ربط التصور الفلسفي في السياسة بالحالة المؤقتة التي ظهر فيها ضروري لفهم هذا التصور الفلسفي .

ولا شك أن مغزى العلاقة بين النظرية وبين المحيط التاريخي له أوجه عديدة ، ولكن يجب أن نتنبه إلى عنصر واحد في هذه العلاقة ، وهو عنصر له أثر خاص على موقف الأفراد من سلوك الدول . فحالة الناس تؤدي بهم إلى أن يتوقعوا أن تكفي تصرفات الدولة ، عدداً معيناً من الحاجات . وهم لذلك يحكمون على الدول بقدر ما تستجيب لما يتوقعونه منها ، فاذا طالب عامل انجليزي أن يحصل من وضعه على نوع من الاشباع لرغباته فلا يفيد شيئاً إن يقال له الآن أن دخله زاد أربعة أضعاف بالمقارنة لدخل العامل الذي كان يعيش في عصر نابوليون . وذلك لأنه عندما يقدر حالته لا يرجع إلى مثل هذه المقارنات القديمة ، بل يقارنها بما يحق له أن يطالب به الآن .

والواقع إنه من النادر أن نجد أي عنصر مادي من عناصر الحياة لم يتحسن عما كان عليه منذ قرن مضى . ولكن من المهم أن نلاحظ أن ما نتوقعه من مكاسب يزداد أيضاً على مر الأيام .

فكل تطور يحدث في مجال التقدم الفني يزيد من إحساسنا بما نستحقه من هذا التطور . والخرائب التي كانت توجد منذ قرن لم تكن تثير الاشمئزاز كما تثيره الآن بيننا[1] .

ولم يكن إنكار فرصة التعليم يعتبر في عصر بنثام كما يعتبر الآن انكاراً لحق من الحقوق .

ولذلك لا تستطيع الفلسفة السياسية أن تقتنع بنظرية ثابتة لا تتغير بل

---

١ - تجد وصفاً لهذه الخرائب في كتاب J, L. and B. HAMMOND The Town Labourer (1918).

يجب أن تدرك الطريقة التي تعمل بها مفاهيمها إذا كانت تبغي لنفسها السداد والصحة . فإذا قلنا إن من واجب الدولة أن توفر لكل مواطن الظروف التي يستطيع فيها أن يحقق ذاته ككائن أخلاقي فعلينا أن ندرك أيضاً أن هذه الظروف ليست دائمة ، وأنها ظروف نسبية في محيط لا يكف عن التغيير ، وعلينا أن ندرك ان المستوى الذي يجب أن تصل إليه هذه الظروف ، إنما هو نتاج هذا المحيط .

ولسنا نستطيع أن نقبض على فترة من الزمن ، ونتخذ منها معياراً لما يتوقع. فالتجربة المتحركة تلغي ما نضعه من مقاييس. ولذلك يجب على أي نظام للحقوق أن يكون مستعداً لتأكيدات جديدة في كل فترة من فترات تطبيقه .

ولو أن قانوناً مثل قانون الفتنة[١] Sedition Bill أعلن في الوقت الذي كان يعيش فيه بيت الأصغر[٢] لما أمكن أن يثير حتى ولا فقاعة صغيرة بين الرأي العام . ولكن العصر الفكتوري ، بما تميز به من ضمان وتسامح ، أعطى محتوى جديداً لمدى حرية التعبير ، ولذلك أثار قانون الفتنة عندما عرض للمناقشة عاصفة من الاستنكار كان يمكن ألا يفهمها أغلب الذين عاشوا في عصر بيت .

وقد كان يمكن لقانون الضمان ضد البطالة أن يسبب في نظام الأجور تجمداً لا يتوافق مع المرونة التي يتطلبها نظام الأثمان ، الذي يتحدد في حرية حسب العرض والطلب[٣] . ولكن عندما يتذوق العمال في أي بلد الفائدة التي تعود عليهم من قانون الضمان ضد البطالة يصبح أي سياسي يحاول تعديل القانون في خطر .

---

١ ـ أنظر ما كتب عن The Sedition Bill من تأليف Jennings والذي نشرته The New Statesman (1934)

٢ ـ بيت الأصغر : وليم بيت . ابن وليم بيت الأكبر . من رجال السياسة البريطانيين . ولد سنة ١٧٥٩ . من اكبر معارضي الثورة الفرنسية وافكارها . مات سنة ١٨٠٦ (المترجمان) .

٣ ـ ROBBINS, op. cit. p. 84.

وقد كان معظم الاقتصاديين يعتقدون منذ خمسين عاماً أن ترك الأثمان تتمدد في حرية حسب العرض والطلب هو وجه من أوجه الخير الذي لا يتغير. ولكن الدفاع اليوم عن نظام « حرية الأثمان » أصبح الاستثناء النادر ، وليس القاعدة العامة .

ويتضح من كل ذلك أن التصور الفلسفي للدولة لا يعطينا أكثر من معيار نقيس به مسلك الدول .

فهو لا يعطينا أكثر من ذلك . ويترك لنا الحكم بأنفسنا على مدى صحة هذا السلوك مهما كان حكمنا خاطئاً .

وليس هناك خارج المجال الرسمي البحت ما يلزمنا بإطاعة الدولة القائمة . فطاعتنا للدولة ليست إلا نتيجة لما نصدره من حكم على أفعالها. والحكم الذي يصدره المواطنون على نفس القضايا لا يمكن أن يكون حكماً واحداً من الناحية الفكرية أو العاطفية . فإن ما يقرره مواطن ما يأتي نتيجة المركز الذي يحتله في الدولة ، والعلاقة بين هذا المركز والمركز الذي يرى أن من الواجب أن يحتله . وقد يكون مخطئاً فيما يراه ؛ ولكنه على ضوء معتقداته الخاصة لا يملك بديلاً عقلياً لما يفعله .

* * *

وحول هذا الموقف توجد نظرة للقانون ذات نتائج هامة .

وتنتهي هذه النظرة إلى صحة القانون دون نظر إلى علاقته بالمصدر الذي ينبع منه . فالقانون يصبح قانوناً إذا طبق ؛ وهو يصبح كذلك لأن الناس قبلوه . ولكن لا يمكن أن يقال إن القانون المقبول هو القانون الصحيح ، لأنه قد يقبل بسبب القوة الكامنة وراءه .

وعلينا في الحقيقة أن نميز بين ثلاثة معان مختلفة للقانون .

فهناك المعنى الفقهي الشكلي . الذي يعتبره إعلاناً يعتمد كل الاعتماد على سلطة السيادة ، ويكشف عن الإرادة التي تبغي إلزام الناس ببعض القرارات .

وهناك المعنى السياسي ، ويقصد به اعطاء هذا الاعلان الرسمي أو الشكلي التصديق الذي يأتي من قبول الناس الذين يطبق عليهم القانون .

وأخيراً هناك المعنى الأخلاقي ، ويقصد بذلك أن طاعة هذا الاعلان الرسمي أو الشكلي ترجع الى أن ما يأمر به ويتطلبه يتفق مع الاخلاق .

وقد اتضح الآن أن المواطن لا يحس في دخيلة نفسه بواجب إطاعة القانون حسب المعنيين الأول والثاني .

وقليل من الناس يمكنهم أن يزعموا في جدية أن المعنى الفقهي للقانون لا بد أن يكون معادلاً لمعناه الأخلاقي . وهناك مثال واضح على ذلك . فلا يوجد من أتباع « الكواكرز »[1] من يمكن أن يقبل القول بأن حكومة الدولة التي تأمر مواطنيها بالدخول في الحرب جديرة بأن تطاع منهم .

كما لا يمكن أن يقال في جدية أيضاً أن المعنى السياسي للقانون هو نفس المعنى الأخلاقي .

فأوامر الدولة الهتلرية في يوم ٣٠ يونيو ١٩٣٤ كانت قانوناً بمعنى أنها نفذت ، وأن الناس الذين انطبقت عليهم قد قبلوها .

ولكنني أعتقد أن أغلب الناس الذين هم في مركز يسمح لهم بأن يصدروا حكماً مستقلاً ، لا بد وأن يعتبروا هذا القانون اعتداء بشعاً على الأخلاق . فالقوة مهما بلغ شأوها لا تصنع الحق ؛ ومجرد تنفيذ القانون لا يقطع في شيء بالنسبة لمدى تمشي هذا القانون مع الأخلاق .

إذن فلا الاختصاص الشكلي ، ولا السلطة السياسية يكونان السند الصحيح للطاعة .

فماذا تبقى لنا إذن ؟

---

١ ـ طائفة دينية من القرن السابع عشر ، انتشرت في امريكا وانجلترا ، مؤسسها جورج فوكس . يجتمعون في صالات خالية من الزينة ولا يقبلون حلف اليمين في المحاكم ويرفضون حمل السلاح . (المترجمان)

أعتقد أنه لم يتبق لنا غير المعنى الثالث وهو أن القانون يجب أن يتمشى من الناحية الأخلاقية مع ما يتطلبه نظام الحقوق الذي توجد الدولة لتحقيق أهدافه .

وما دام القانون هو أمر يرمي إلى أن يضبط سلوكي بطريقة معينة ؛ فلا بد لي من أن أحكم على صحته أخلاقياً طبقاً لتمشيه مع نفسي .

فجذور القانون الصحيح تمتد ، ولا يمكن إلا أن تمتد ، في أعماق ضمير الفرد . ولا يمكن أن يقال إنني أعطي القانون شرعيته لأنني أوافق على نفاذه .

فاذا قيل إن مثل هذه النظرة ، بتبريرها رفض الناس إطاعة القوانين تفتح الباب أمام الفوضى ، فإن الإجابة على هذا الاتهام ، أنه إتهام صحيح ولكنه اتهام غير جاد .

فباب الفوضى مفتوح دائماً في حياة الدول لأن الناس لا يوافقون مطلقاً على تقبل الاستسلام للقوة استسلاماً بغير شرط .

فإذا قيل بعد ذلك أن الضمير الفردي معرض للخطأ بقدر ما تتعرض له ضمائر الذين يحكمون الدولة ، فإن الجواب على ذلك أنه بينما قد يصح هذا القول ، فإن المواطن الذي يتخلى عن معتقداته على أساس أنه قد يكون خاطئاً ، لا يصبح مواطناً على الإطلاق .

ولا توجد طريقة تجعل الدولة تنشط في تحقيق مهمتها سوى أن تعلم أن الناس سوف يرفضون إطاعة أوامرها حينما يجدون هذه الأوامر قد خرقت تلك المهمة .

وهذه هي الحقيقة التي رآها بيروكليس عندما قال لأهالي أثينا، إن الشجاعة سر الحرية .

فما لم يكن الناس على استعداد لأن يتصرفوا على هدي ما يرونه ببصائرهم، حتى ولو أخطأت بصائرهم ، فإنهم لن يصبحوا سوى سلبيين يستقبلون الأوامر التي لا يعبأون بقيمتها الأخلاقية .

فاذا ساروا على تلك الطريقة كانوا يسممون أسس الدولة . لأنهم بذلك لا يصبحون كائنات أخلاقية بأي معنى ُقصدت به كلمة اخلاقية . فالشعب الذي يقبل التخلي عن انسانيته على هذا النحو هو شعب غير جدير بتحقيق نتائج خلاقة على مدى بعيد . فالتخلي عن واجب الحكم حكماً أخلاقياً على الدولة سقوط في أغلال العبودية .

ويقال هنا إن الفرد لا قوة له ولا حول ، وأنه يبدد نشاطه بتصرفه طبقاً لما يراه من أحكام .

ولكن هناك إجابتان على الأقل على هذا القول .

فالالتزام الأخلاقي ليس بأقل إلزاماً ، لمجرد أنه قد ينتهي إلى الفشل .

والموافقة على هذا المنطق الاجتهادي ، قبول للنظرة القائلة بأن العدالة هي ارادة الأقوى . وهي نظرة يدحضها – كما قلت من قبل – تاريخ الانسانية بأسره .

والقول كذلك بأن الفرد لا حول له ولا قوة ، قول خاطىء تماماً .

فالفرد لا يكون عاجزاً إلا عندما يفشل في التأثير بأفكاره على أقرانه ، أو لا يجد أحداً يشاركه فيها على الإطلاق . ومع كل فإن الفرد يتذكر دائماً أن تغير الحوادث قد يجعل مواطنيه حينئذ يشاركونه أفكاره .

ولا شك أن المسيحيين الأوائل الذين تحدوا سلطان روما كانوا يظهرون في أعين معاصريهم كأفراد لا قيمة لهم ، ولكن ثباتهم اكتسح العالم الغربي .

ولا بد أن تمرد مارتن لوثر[1] قد بدا كمس من الجنون أمام الكنيسة التي لم يكن انتصارها على حركة العصيان الوفاقي بعيداً . ومع ذلك فقد غير لوثر بشجاعته تاريخ العالم .

---

١ – مارتن لوثر : مؤسس البروتستانتية (المترجمان) .

بل ان عقلية ليبرالية مثل عقلية ايمرسون[1] كانت تصف المطالبين بإلغاء نظام العبيد بأنهم « أشخاص ضيقو الأفق ، يبحثون عن ارضاء ذواتهم ؛ متكبرون ، يتركون فينا من الأثر ما يتركه المجانين[2] » .

ولكن لم يكد يمضي جيل حتى كتب مراقب خطير كاوليفر ويندل هولمز[3] يقول « كان من الممكن أن ينقضي وقت طويل قبل التخلص من العبودية ، لو أن الناس تقبلوا أفكار ايمرسون كقضية مسلم بها ، وكإنجيل للحرية[4] » .

والتاريخ مليء بمثل هذه الأمثلة . فالفرد الذي يحتج على القانون الذي يراه منافياً للعدالة ليس ، كما قد يتصور ، الوحيد الذي يحتج . ذلك أنه يعمل في جو عقلي يولّد تجربة يشاركه فيها آخرون . وما يشير به قد يوقظ آخرين فيدركوا واجباتهم .

وما من أحد يسترجع تاريخ المطالبات بحق الانتخاب ويشك في أنهن بتحديهن القانون خلال ثماني سنوات قد نبهن الحكومة البريطانية الى جدية مطالبهن بشكل غيّر نظرة الحكومة الى هذه المطالب .

وما من أحد يشك كذلك في أن عزيمة لينين الصلبة كانت محور نجاح الثورة البلشفية في سنة ١٩١٧ .

ويبدو لي أننا اذ آمنا بفلسفتنا ، فالكفاح من أجلها واجب ، ولا بد من حدوثه .

وهناك اعتراضان على هذه النظرة ، لا شك أنهما على قدر كبير من القوة .

---

١ ـ رالف ايمرسون فيلسوف امريكي ولد في بوسطون ١٨٠٣ الف كتاب ممثلو الانسانية مات سنة ١٨٨٢ .

٢ ـ مأخوذ من كتاب - F. Calverton, The Liberation of American literature (1933) p. 330.

٣ ـ اوليفر ويندل هولمز قاض بالمحكمة العليا الأمريكية .

٤ ـ المرجع السابق ص ٣٣١ .

اذ يقال اولا ، ان في تحدي الحكومة اضعافاً لسلطة كل ما هو قانوني ، مما يفتح الباب على مصراعيه للفوضى . وقد دفع الاحساس بهذا الخطر ت. ه. جرين ، الذي أقر في نهاية المطاف بالحق في الثورة ، الى أن يصر على وجوب الاقتراب من الدولة في حذر ، ورهبة .

ولا شك أنه لا يقل عن ذلك أهمية أن ندرك أن احترام القانون يجب أن يعني الاحترام لما يفعله القانون ، وأن الفرد اذا اعتقد ، سواء بمفرده او مع آخرين، ان ما يفعله القانون قد اصبح غير محتمل من الناحية الأخلاقية ، فعليه أن يتصرف وفقاً لما يراه .

والقول بغير ذلك يعني أن يكون الواجب الأسمى للفرد هو المحافظة على النظام أياً كان نوعه . وهذا الرأي – فيما أعتقد – لا يتفق مع الفكرة القائلة إن الانسان كائن أخلاقي .

ثم يقال ثانياً ، ان هذه النظرة تسمح لأي مذهب من المذاهب بأن يكون له الحق في أن يدعم كيانه بالقوة اذا استطاع ذلك . فليس على الناس الا أن يعلنوا أن ايماناً عميقاً يدفعهم ، حتى يجدوا المبرر في أن يستعملوا القوة للوصول الى أهدافهم . ولذلك قيل ان مثل هذا الموقف يقضي تماماً على أسس الرفاهية الاجتماعية .

ولكن يرد على ذلك ، بأنه ما من مذهب من المذاهب يندفع ، مهما كان شريراً ، الى استخدام القوة ما لم تكن المظالم الجائرة هي نفسها سبب وجوده ، وما لم ير أنه لم تعد ثمة وسيلة أخرى غير استعمال القوة لعلاج تلك المظالم .

وقد نعتقد أن الثورة البلشفية كانت شراً خالصاً ، الا أنه من الجلي أن ظروف الدولة الروسية السابقة مسئولة وحدها عن أصل الثورة وأساليبها .

وقد نتفق مع الشيوعيين في أن هتلر ليس الا عميل الرأسمال المالي في ألمانيا[١] . الا أنه من الواضح كذلك أن انتصاره قد استند على المظالم العميقة

١ - E. Henri, Hitler, Over Europe (1933).

التي أصابت ملايين الألمان الذين رأوا أنه لا خلاص منها في ظل جمهورية فيمار .

والواقع أن الناس عموماً معتادون على الطاعة ، وخروجهم على قواعد السلوك السياسي المعتادة يكون دائماً دليلاً على أن الدولة مصابة بداء وبيل .

فالناس كما يقول بيرك « ليست لهم مصلحة في قيام الفوضى ، وعندما يجانبهم الصواب ؛ فإنهم لا يقترفون جريمة ، ولكنهم يرتكبون خطأ » . ولا حاجة بنا الى القول بسداد وصواب قيام المذهب بتسليح نفسه . غير أن الحقائق تلزمنا القول بأنه ما من مذهب نجح في أن يسلح نفسه الا وكانت الحكومة التي يهاجمها قد فشلت في أن تعالج بطريقة معقولة المظالم التي ظهر هذا المذهب ليعبر عنها .

وأعتقد أن هذا واضح في تاريخ أغلب الثورات .

ولا شك أن الذي درس الحروب الأهلية في انجلترا ، وثورة فرنسا ، وثورة روسيا ، سوف يلاحظ أن مما يميزها جميعاً أنه قبل أن يتحول الناس الى العنف يبذلون كثيراً من الجهد ، ويتحملون كثيراً من الصبر والأناة ، ويترقبون الاصلاح . وفي أي مجتمع يسود فيه الاعتقاد بأن الدول تحاول جاهدة أن تنفذ التزاماتها ، يصبح العنف أمراً بعيداً. فالعنف يستخدم عندما تدفع الحقائق الناس الى الاعتقاد بأن نوايا حكامهم لا تستحق الثقة .

وقد يخطىء الناس أحياناً في هذا الاعتقاد . فهناك أمثلة من التاريخ كان فيها أعضاء الحكومة التي أطيح بها حسني النية يكافحون في ظروف مضادة لا يمكن قهرها . وهناك أمثلة أخرى كان من المستحيل فيها تحقيق الأهداف التي يسعى إليها الذين يقاومون الدولة في حدود ما يوجد من مؤسسات . وأعتقد أن تغيير وزارة الدكتور برونتج[1] « Breuning » مثال للحالة الأولى . وأن اندلاع الثورة الفرنسية مثل واضح للحالة الثانية .

---

١ ـ هنريك برونتج : سياسي الماني ولد في مونستر ١٨٨٥ ، وكان يرأس الحزب الكاثوليكي، ومستشاراً للريخ قبل هتلر . (المترجمان)

وكثيراً ، يكون استخدام القوة لهزيمة القانون نتيجة صراع بين قيم لا يمكن التوفيق بينها .

فما الوضع اذن عندما يحدث الصراع بين القيم المتنافرة ؟

لا شك أن أحداً لا يجرؤ على وصف هذه المشكلة بأنها مشكلة سهلة . اذ لا يمكن القول بأن الأقلية التي يُنكر عليها ما تؤمن به من قيم يجب أن تعمل على أن تصبح أغلبية . وأن تستخدم في ذلك الطرق الدستورية حتى تصل إلى السلطة عن طريق الاقناع . ذلك أن مثل هذه الطرق الدستورية قد لا تتوفر. ولا فائدة من أن يقال لمواطن يعيش في إحدى الدول الدكتاتورية الأوربية اليوم بأن عليه أن يسلك سبيل الاقناع السلمي ليقنع الناس بآرائه . ذلك أن حقه القانوني في انتهاج هذه السبل مسلوب منه مقدماً . ومن ثم لم يعد أمام هذا المواطن – على الأقل – إذا أراد تحقيق أهدافه من حل غير الثورة . ولا يمكن أن يُطلب من الاشتراكي الألماني أن يأمل في إمكان حدوث تحول سلمي لألمانيا الهتلرية .

ويقال ان الوضع يختلف في دولة ديموقراطية دستورية . لأن حرية النقد متوفرة على أي حال ، كما أن الظروف تتهيأ أمام الذين يختلفون مع الحكومة في أن يحلوا محلها في اليوم الذي يتمكنون فيه من اقناع غالبية مواطنيهم بإعطائهم أصواتهم . وأعتقد أن هناك حقيقة جوهرية في هذا الرأي ، فمن المستحيل أن نتغاضى عن استخدام العنف الا باعتباره سلاحاً أخيراً ، ويجب قبل الالتجاء الى العنف أن يثبت أن كل الوسائل الأخرى قد استنفدت . ولكن يجب أن ندرك أيضاً أن الاعتماد على الإقناع وحده في دولة ديموقراطية دستورية ليس إلا نتاج ظروف معينة ويجب أن يكون في امكان الأقلية تحقيقها. ومن أهم هذه الإمكانيات أن يوجد الحق في أن تتوقع الأقلية عدم تحيز أجهزة الدولة فيما تقوم به من أعمال . وأن تتوقع ان تعامل هذه الأجهزة كل الأحزاب على قدم المساواة من الناحية السياسية . ومع ذلك فإن دولة على جانب كبير من الحرية مثل بريطانيا العظمى لا تتوفر فيها هذه المساواة في المعاملة ، فمجلس

اللوردات أداة في يد حزب واحد في الدولة ، ويمكن استخدام سلطته في تمييع ارادة خصوم هذا الحزب ، ولو حصلوا على اغلبية الأصوات في الانتخابات . وقد يقال ان مجلس اللوردات يستسلم دائماً عندما تتضح ارادة الناخبين بشكل قاطع (كأن يكون ذلك بعد اجراء انتخابات عامة بسبب وضع معين) . ولكن يرد على ذلك ، بأنه حتى لو حدث هذا ، فإنه سيعرض احد احزاب الدولة الى عجز خطير ينجو منه الحزب المنافس . وقد يترتب على هذا العجز ان تضيع هباء مجهودات الحزب الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات ، وذلك بسبب الظروف التكنيقية التي يحاول في ظلها ان يجعل لأهدافه اثراً وفاعلية .

وليس هذا كل شيء .

فمن المهم ان تقف اجهزة الدولة موقفاً بريئاً من التحيز . ومن المهم كذلك ان يكون الذين يديرون تلك الاجهزة قادرين على ان يفترضوا ان خصومهم سيراعون ايضاً المبادىء الديموقراطية الدستورية . ومن السهل ان نقول ان هذا الافتراض كاد يجري مجرى القاعدة . الا اننا نستطيع ان نقول في شيء من الثقة ان الخروج على تلك المبادىء في مجتمع اعتاد عليها منذ زمن بعيد لأقل احتمالاً من الخروج عليها في مجتمع لا زالت فيه هذه المبادىء جديدة .

بل وحتى في المجتمع الذي اعتاد طويلاً على المبادىء الدستورية ، فإن مراعاة هذه المبادىء لا تتحقق الا اذا بدت المصالح التي تعتبرها اقلية هامة ، سواء أكان ذلك خطأ ام صواباً ، بأنها مصالح اساسية ، غير معرضة للخطر .

وهذا هو معنى ازمة اوليستر[1] « Ulster » في بريطانيا العظمى في ربيع

---

١ ـ الاوليستر : نسبة الى مقاطعة أوليستر اكبر مقاطعات ايرلندة القديمة . وجماعة الاوليستر عارضت قانون الحكم المحلي في عام ١٩١٢ ، واجتمع ١٥٠ ألف من متطوعي الجماعة وصمموا على معارضة القانون بالقوة . وقد عرض اسكويث رئيس الوزارة البريطانية أن يصدر القانون على أن يؤجل تنفيذه حتى تنتهي الحرب (المترجمان) ،

سنة ١٩١٤ ، وهو ايضاً مضمون موقف اصحاب الاعمال مثل مستر فورد[١] واقطاب صناعة الصلب من ذلـــك الجزء من قانون انعاش الصناعة الوطنية[٢] الذي يضمن للعمال الحق في ان يختاروا بحريتهم التنظيمات التي تمثلهم في تسويـة الاحوال الصناعية .

وما لم تتأكد الحكومة في دولة ديموقراطية دستورية بـــأن قراراتها ستكون موضع احترام ، فإننا يمكــن أن نؤكد بأن ما يفترضه مثل هـــذا النظام لا يمكن أن يدوم طويلا .

وقد يقال ان هذا يؤدي الى التزام يحتم على حكومات مثل هذه الدول ، بأن لا ينتهكوا العواطف الأساسية لأية أقلية ذات بال . ويعني هذا القول بأن هناك حدوداً لحقوق الأغلبية التي يمارس ممثلوها سلطة السيادة .
وهذه نظرة سطحية لا تتسم بالعمق .

فأي انسان يستطيع أن يرى أن الملك بوصفه سلطة تشريعيـــة اذا منع ممارسة شعائر الديانة الرومانية الـكاثوليكية ، فـإن مقتنعي تلك الديانة سوف يحطمون القـــانون ولا يطيعونه . كما أن كل انسان يستطيـع أن يرى أن الملك بوصفه سلطة تشريعية اذا كان غبياً الى حد أن أعلن اعتبار النقـابات تنظيمات غير قانونية ؛ فإن هذه النقابات سوف تـكافح ولا تستسلم . وما من أحد يعتبر أن الحق الشرعي في ممارسة سلطات السيادة معادل للحق الأخلاقي في أن يفعل المرء ما يريد .

ولكن القول بأن هناك حدوداً لحقوق الأغلبية لا يعني أننا قد رسمنا هذه الحدود . وهذا هو جوهر المشكلة . ولا يمكن أن نقول جـادين انه ليس من حق أي حكومة أن تصدر قراراً قد يثير ضمـير أقليـة ذات بال . فقد ثارت

---

١ ـ فورد : هنري فورد الامريكي صاحب مصانع فورد (المترجان) .
٢ - Nalional Industrial Recovery Act, Section 7. A.

أقلية لها اعتبارها في الرأي العام الامريكي لإلغاء نظـــام العبيد ولكن ذلك لم ينف وجود أسباب تبرر قرار الإلغاء .

كما اعتقدت أقلية لها اعتبارها كذلك أن قـــانون الاصلاح الصادر في سنة ١٨٣٢ كان انتهاكاً وجموحاً . ولكننا يجب ألا نجد أي مبرر لهذا الرأي .

واليوم تعتقد أقلية لها اعتبارها في بريطانيا العظمى ان قانون فترة الاختبار المرتبط بالتأمين ضد البطالة يعد انتهاكا ، ولكن ذلك لا يبرر سحب القانون .

والواقع انه لا يكاد يوجد مطلب اجتماعي واحد ايا كانت اهميتـــه ، يؤثر تأثيراً كبيراً على مصلحة هامة ، لم تعتبره الأقلية التي أثر عليها في وقت او في آخر مطلباً يتسم بالشطط .

بل وحتى ضرائب التركات التي فرضهـــا وليام هاركورت كانت موضع ريبة[١] . كما أن الضرائب الزراعية التي فرضها لويد جورج كانت تعتبر جموحاً في نظر من طبقت عليهم .

هل نقول اذن ان حدود حكم الأغلبية تصبح واضحة المعالم عندمـــا ترى الأقلية أنه يجب عليها أن تقاتل بدلا من أن تستسلم ؟

ان هذا يثير مسائل عديدة . فهل تعني فكرة القتال أن يدور الصراع في الشوارع أم تكفي مثلاً الدعوة الى الاضراب العـــام الذي يحتمل استخدام بعض العنف فيه ؟ غير أن من المستحيل تنظيم أعمال الحكومة اذا قيـل ان عليها أن تمتنع عن استخدام قوتها حين تهددها الأقلية بالمقاومة . فمثلا كان من الممكن في موقف مثـــل الذي حدث في ايرلندا سنــة ١٩١٤ أن تشل ارادة الحكومة تماما . ذلك أن جماعة الأوليستر المتطرّفين هددوا بالقتـــال اذا نفذ قانون الحكم المحلي ، كما أن الوطنيين الايرلنديين هددوا بقلب الحكومة اذا سحبت هذا القانون . الا أن حل اسكويث الذي اقترح اصدار القـــانون مع تأجيل

---

١ ـ راجع كتاب life of Sir W. Harcourt تأليف Gordiner الجزء الثاني صفحة ٢٨٢ وذلك لمعرفة ما أثارته ضرائب التركات من تبرم .

تنفيذه ، كان نصراً كاملاً للاوليستر المتطرفين .

ولا شك أن الحكومة التي تواجه هذا التهديد يكون من الأصوب لها أن تتهادن بدلاً من أن تسعى الى الاحتفاظ بهيبتها دون النظر الى مـــا قد تدفعه من ثمن . ويعتبر تبني لينين للسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP)[١] في سنة ١٩٢١ مثلاً كلاسيكياً للتنازل عن المبدأ أمام ظروف حرجـــة . ولكن لا جدال في أن هذا المنهج لا يمكن أن يؤخذ كقاعدة عامة وذلك لسبب بسيط هو أنه سيجعل قيام حكومة الأغلبية أمراً مستحيلاً على الاطلاق .

وطبيعي أن اي حكومة اذا ووجهت بتحدٍ فلا بد ان تواجهه طالما تثق في ان وراءها رأياً عامـــاً يساندها . ذلك ان من بديهيـــات الديموقراطية الدستورية انه لا يمكن الإطاحة بها الا بوسائل حددها القانون . وعلى ذلك فلا يمكن ان يوضع مبدأ معين ليحدد حدود حكم الأغلبية تحديداً حاسماً . فهذه الحدود ترتكز على الشعور والبصيرة اكثر مما ترتكز على معايير محددة لمـــا تؤدي اليه المواقف المعينة .

ولا جدال في أن أي حكومة تقدر هذه الحدود لا بد وأن تتذكر دائماً أنها عندما تقوم بسلسلة متوالية من الانصياع لصرخات المصالح ، سوف تصبح سريعاً غير قادرة على أن تباشر أية اجراءات ذات أهمية جدية .

والدرس الذي نستخلصه من خبرتنا التاريخية هو أن الحكومة في دولة ديموقراطية تستطيع أن تفرض ارادتهـــا على المواطنين ، ما دام هؤلاء المواطنون متفقين أساساً على الاهداف الحقيقية للدولة . وكلما ظهر انشقـــاق عميق في الرأي اتضح وهن الأجهزة الدستورية . وفي هـــذه الظروف يصبح الاتجاه نحو الدكتاتورية سهلاً سريعاً . ويبدو هذا واضحاً كذلك في أوقات القلق الاقتصادي .

---

١ - (NEP) قبل لينين سنة ١٩٢١ بعض المساعدات من الخارج وتحول عن مبدأ تأميم جميع الصناعات تحت ضغط الظروف الاقتصادية . (المترجمان)

فالأشخاص الذين سيفقدون الكثير عن طريق التغيرات البعيـــدة المدى والتي تمليها حكمة لا يقتنعون بها ، لن يقتنعوا كذلك بحق الحكومة في اجراء تلك التغيرات . وسيعممون الخطر الذي يهدد مصالحهم ، ويقولون ان رفاهية المجتمع كله في خطر .

وكثيراً ما يلجأون الى مـا يعتبرونه دفاعـاً عن تلك الرفاهية ، حتى ولو كان ذلك بالسعي الى الإطاحة بالقانون والنظام . وهم يفعلون ذلك بإخلاص تام . واذا أخذنا المثل التقليدي لذلك وهو ما فعله اللورد كارزون[1] وأتباعه في سنة ١٩١٤ ، فإن احداً لا يشك في اخلاصهم . وقـــد نعتقد ان اعمالهم كانت خاطئة من الناحية الاخلاقية ، او انها تتسم بانعدام الحكمة من الناحية السياسية ، الا انه يستحيل ان نشك في انه ستوجد مناسبات يمكن ان ينعقد فيها العزم على القيام بعمل يجانب الصواب الاخلاقي والحكمة السياسية .

وقد نعتقد ان هؤلاء الاشخاص قد اخطـأهم الصواب وخانتهم الحكمة السياسية ، ولكن من المهم ان نذكر اننـا لا نسبغ دائمـــاً هذا الحكم على اعمالهم . والقليل من يعتقدون الآن ان مقاومة البرلمـــان للملك شارل الاول بكل ما كلفته من الم ودم ، لم يكن لها ما يبررها .

بل واقل من القليل من ينكر ان من قاوموا جيمس الثاني[2] في سنة ١٦٨٨ كانوا على حق .

ويدافع اغلب الفرنسيين الآن عن احداث الثورة الفرنسية .

بل وما زال جيلنا يذكر ذلك الرضا الذي يكاد يكون اجماعاً ، والذي كان يهلل لثورة روسيا في مارس سنة ١٩١٧ .

---

١ ـ اللورد كارزون : ترأس حركة الاوليستر الايرلندية لمعارضة الحكم البريطاني في عام ١٩١٤ . (المترجمان)

٢ ـ جيمس الثاني : ملك مستبد (١٦٨٥ ـ ١٦٨٨) كان يساعد لويس الرابـــع عشر ملك فرنسا ويتحيز للكاثوليك وقامت ضده ثورة أطلق عليها « الثورة المجيدة » كسب فيهـــا الشعب البريطاني بعض الحقوق . (المترجمان)

ولكن هذا يعني ان هناك ما يبرر بعض المقاومة . وما دامت لا توجد محكمة يمكن الرجوع اليها لتصدر قراراً في هـــذه المسألة ، فيجب ان يترك الامر للناس . وكل ما يمكن ان نطلبه منهم هو ان يحكموا على اعمالهم بنفس المقاييس الحازمة التي يطبقونها على الحكومة التي يعارضونها .

وأعتقد ان ذلك ينطبق على فلسفة القانون أيضاً . لأن ذلك يجعل حدود العمل القانوني الفعال تعتمد على رضا المواطنين . وقد يستنتج هذا الرضا من مجرد عدم الاهتمام بالاصطدام بالدولة . ومن الواضح أن طاعة الملايين في ألمانيا الهتلرية تنتزع بحد السيف .

ولكن فلسفة القانون التي لا تقيس أسسها ومبادئهـــا قياساً مستمراً بالرجوع الى أصول تلك الاسس في عقول الناس الذين يتأثرون بنتيجة تطبيقها، لا يمكن ان تعطينا نظرية سليمة للدولة .

فالقانون الصحيح هو القانون الذي يعتبره الناس قانوناً سديداً لأنـه يسعى لكسب رضاهم . وسند هذا القانون في أن يكون مقبولاً لا يرجع الى أنـــه صادر عن السلطة صاحبة السيادة . كما أنه لا يعتمد في قبوله على أنـه يتبدى كسعي لإحقاق الحق . بل أن مطلب القانون في أن يطاع يستند على ما يقرره الناس من شرعية ما يدعيه . ويصبح القانون قانوناً صحيحاً بقدرته على تحقيق ما يطلبه الناس من المؤسسات التي يمثل القانون ارادتها .

ومن المهم ان نبدي هنا ملاحظـة اخرى . فقد اسسنا المنـــاقشة في هذا الفصل على انكار افتراضين .

انكرنا ان نظرية القـــانون الوضعي يمكن ان تكون فلسفة صحيحة في الالتزام السياسي . وقلنا انه لا يمكن لصياغة الحقيقة صياغـة شكلية ان توجد في حد ذاتها قانوناً عادلا .

ومن ناحية اخرى انكرنا النظرة المثالية القائلة بأن القانون القائم يمكن في وقت معين ان يتماثل حتماً مع ما يجب ان يكون عليه القانون . وقد اشرت من قبل الى ان نظرة هيجل التي تطابق بين ما هو حقيقي وما هو عقـــلي في

السياسة لا تؤدي بنا الى فلسفة مقنعة للتاريخ . والحقيقة ان كل نظريات الإلزام السياسي على اختلافها تسعى لتصبح فلسفة مقنعة للتاريخ .

ولما كانت لا توجد رابطة مفترضة سلفاً بين التشريع والعدالة ، وبين القانون كما يوجد والقانون كما يجب ان يكون ؛ فقد قلت ان حكم المواطن الفرد هو الاساس الذي يجب ان يبحثه القانون ليجد فيه سنده .

فاذا قيل إن الفرد معرض للخطأ ، وان هذا يجعل الاساس الذي يستند عليه القانون هشاً لا يستطيع تحمل العبء الذي يتطلب منه حمله ، فعلينا ان نوضح امرين :

اولهما : انه ليس امامنا غير حكم الفرد ، فإذا ما جحدنا حقه في ان يصدر القرارات نكون بهذا قد انسقنا إلى تأكيد امر من امور ثلاثة :

فإما ان نقول بأن النظام هو الصالح الاسمى ، وبهذا يكون من الخطأ في كل الاحوال ان نحطم القانون . وهذا وضع يستحيل ان يوافق عليه احد . وإما ان نقول ان من حق القانون الوضعي ان يطاع بسبب الأهداف التي يسعى الى تحقيقها . وقد رفضت من قبل هذا القول على اساس انه لا يوجد اي سبب فطري لكي نفترض ان اي قانون من القوانين الوضعية يسعى في الحقيقة الى تحقيق هذه الاهداف ، طالما ان هذا امر يحسمه بحثنا للعلاقة بين هذه القوانين الوضعية وبين احساسنا بما يجب ان تكون عليه تلك القوانين .

وإما ان نقول ، اخيراً ، ان القانون – الذي هو ارادة الدولة صاحبة السيادة – عادل لأنه ارادة الدولة . وهذه هي النظرة المثالية بوجه عام . وقد اوضحت الأسباب التي من اجلها يبدو انه يتعذر الدفاع عنها .

فإذا ما قيل ، في غمار الصعوبات العميقة ، ان الإنسان الحكيم هو الذي يقف موقف الشك والتردد ؛ فيكفي للرد على ذلك اننا لانستطيع ان نتهرب من ضرورة تقرير ما هو صواب وما هو خطأ في السياسة ، واننا سننتهي الى رفض موقف التشكك لعدة اسباب . سنلاحظ ان ما يعتقده الناس من آراء مختلفة عن الحق السياسي انما يتولد الى حد كبير من اختلاف مراكزهم ، وعدم

تساوي مطالبهم في المجتمع ، وكلما ازدادت مقدرتنا على ايجاد مجـال للعلاقات تختفي فيـه تلك الاختلافات ، امكن آنذاك للقانون ان يبدو عادلاً في عيون الذين يعتبرونه قانوناً ملزماً .

ومن الجدير ان ننبه الى ان فترات التاريخ التي يرضى فيها الناس عن القانون هي الفترات التي يجري فيها التوسع وتتضاعف فيها الفرص مما يكفل اوسع المجالات لتحقيق المطالب الفردية الشخصية تحقيقاً مرضياً . ويكفل هـذا التوسع ضرورات الطمأنينة والامن. وفي خلال الفترات التي تسود فيها الطمأنينة والأمن تتاح للتفكير العقلي فرصة سيادته على اذهان الناس . ويبدو القانون من هذه الزاوية أقرب ما يكون الى العدالة ، وذلك عندما تكفل تطبيقاته استخدام أدوات الإنتاج في المجتمع على أكمل وجـه ممكن . وحين يقوم تناقض ، تصونه المؤسسات الاجتماعية ، بين القوة الإنتاجية الممكنة وبين القوة الإنتاجية الفعلية فإن الذين يعانون من النتائج التطبيقية لذلك التنـاقض قد ينظرون الى نشاط المؤسسات الاجتماعية على أنه نشاط ظالم حتماً .

ويضاف الى ذلك امر مهم آخر هو ان الانسان كائن عاقل ، ولهذا فإن الذين يضعون القانون يحرصون دائماً على الدفاع عنه تجاه الانسان على أساس أنه هو العدالة في الواقع ، ويقدمون ما يسمونه بالحجج ليبرهنوا على أن القانون القائم هو القانون الذي يجب ان يكون . ومن ثم يصبح من الواضح اننا إذا اعترفنا في حالة ما بأن هناك قانوناً يجب ان يقوم فإننا نكون بذلك قـد اعترفنا بوجود القانون الطبيعي . وانني شخصياً ارى انه على الرغم من جميع الصعوبات القائمة في سبيل سيادة القانون الطبيعي فإن من الضروري ان نسلم به باعتباره جزءاً حيوياً لا يمكن تجنبه من فلسفة الالتزام السياسي . ولم تنجح حتى الآن اية حجة من الحجج التي قدمها ناقد القانون الطبيعي بغية تحطيمه. ولقد انهار الهجوم التاريخي على القانون الطبيعي لسبب بسيط هو أن القضية التي تقوم على اساس وضع نسبي لا يمكن ان تتقرر على اساس الحقائق وحدها . وقد انهار الهجوم الذي قام به رجال القانون الوضعيين على القانون الطبيعي

لسبب بسيط هو انه قد اصبح من الواضح ان القانون الوضعي لا يستطيع ان يحل جميع القضايا الممكنة ، ولانه ما ان تعرض قضية غير متوقعة امام قاض او مشرع فإنه يصبح عليه ان يواجهها بتأويلات لما هو عادل او معقول ، وهي تأويلات تختلف في كل قضية عن الاخرى . وقد عبر سير فردريك بولوك عن هذا الرأي خير تعبير حين قال « لقد كان على محاكمنا ان تظل تسن الكثير من القوانين التي هي في الواقع قوانين طبيعية ، سواء كانت مدركة لذلك او غير مدركة لأنه كان عليها ان تجد حلاً لكل مسألة تعرض عليها . وكان عليها ان تعتمد في ذلك على اعتبارات العدالة واللياقة العامة في كل حالة من الحالات التي تقصر فيها السلطة الوضعية عن ايجاد الحل[1] » .

والواقع ان كثيراً من الذين يحرصون كل الحرص على رفض فكرة القانون الطبيعي[2] ، مثل ديجي[3] ، انما يبنون آراءهم وتصوراتهم على الرأي الذي يستمدونه من الالتزام السياسي .

وليس امر الهجوم الميتافيزيقي على القانون الطبيعي خيراً من ذلك الامر. ان اصحاب هذا الهجوم يرون ان جميع مسائل العدالة مسائل نسبية ، وان مضمون العدالة خاضع لاعتبار الزمان والمكان .

وفي عالم تبدو فيه حرية التصرف بالوصية امراً طبيعياً بالنسبة للانجليز بينما التصرف بالوصية امر بالنسبة للفرنسي – الذي يعيش على بعد عشرين ميلاً فقط – يخضع بشدة للحدود التي رسمها قانون نابوليون وتبدو له امراً طبيعياً كذلك . فإن ثمة من يقولون بأن لا فائدة من البحث عن علم للعدالة يصلح للجميع .

وقد يأخذ الهجوم الميتافيزيقي على القانون الطبيعي شكلاً آخر ، وهو

---

١ – Expansion of the Common Law 1904 p. 112

٢ – أنظر رسالتي المنشورة في Modern Theories of Law 1934 Ch. IV.

٣ – ديجي : استاذ القانون الدستوري بجامعة بوردو بفرنسا وكان عميداً لكلية الحقوق بالجامعة المصرية ، له مؤلفات عديدة في القانون الدستوري . (المترجمان)

شكل يتخذ صفة شعبية في المراحل التي تتغير فيها القيم المعنوية تغيراً سريعاً . وهذا الشكل هو الإصرار على ان العدالة مسألة من مسائل الرأي الفردي ، ولا يجوز قياسها بأي مقياس موضوعي .

ومع هذا فإن ذلك الرأي الأخير أقل جدية مما يبدو لأول وهلة ، فأولاً نرى كما اشار الاستاذ كوهين [١] ، ان هذا الرأي يقوم على مجرد سوء فهم لمنطق العلم . فقد كتب البروفيسور كوهين[٢] يقول : « ان ذلك الرأي يتجاهل الفرق بين التقنين وعلم المبادىء ، وهو فرق واضح وضوح الفرق بين الأوامر التي يصدرها المهندس لصانع الآلة وبين علم الميكانيكا » . ان ما نواجهه من اختلاف الآراء ازاء العدالة لا يؤدي الى استحالة وجود علم للعدالة الا بقدار ما يؤدي الاختلاف في طرق الزراعة الى استحالة وجود علم الزراعة .

وعلينا ان نحذر من المبالغة في الفوارق التي نواجهها فعلا . ومن الواضح ، ان المبالغة سهلة كما حدث في مثالنا بشأن الفرق بين العادات الفرنسية والعادات الانجليزية بالنسبة للوصية . فالوصية التي يتركها موص انجليزي ، ويجرد فيها عائلته من الميراث لغرض خاص قد يعتبرها معظم الناس وصية غير عادلة . ولكن السبب الرئيسي الذي من اجله لا تزال حرية التصرف بالوصية قائمة في انجلترا بصرف النظر عن الاسباب التاريخية الاخرى ، هو ان معظم الموصين يوصون في الواقع بمعظم ممتلكاتهم لعائلاتهم[٣] .

ولا تقل اختلافاتنا حول الاحكام التقييمية عن اتفاقاتنا حول تلك الاحكام . فمن المسلم به عامة ان القتل والبطالة والموت جوعاً ، والعمل الشاق ، والاتجار في النساء ، وتهريب المخدرات كلها امور سيئة ، ومن ثم فإن معظم

---

١ ـ أنظر كتابه .Reason and Nature (1917) bk, III. Ch,IV وخاصة صفحة ٤١٢ .

٢ ـ المرجع السابق صفحة ٤١١ .

٣ ـ قامت أخيراً محاولة في البرلمان لإجبار الموصين بترك الجزء الاكبر من ممتلكاتهم لعائلاتهم ـ أنظر .Hansard 5th Series, Vol 71. (1928) p. 37 —61 ،

اختلافاتنا في الأحكام التقييمية ليست في الواقــع سوى انعكاس لاختلاف الظروف الاجتماعية التي نواجهها . ولن يتوقع احد ان يدافع ارسطو اليوم عن العبودية . وليس امراً غير مستساغ ان تقوم جميع الاتجاهات السياسية عــلى اساس افتراض ان المناقشة المنطقية تكفل الاتفاق الفعلي بشأن ما اذا كان اي عمل من الاعمال عادلاً او غير عادل ؛ اذ لو كان الأمر غير ذلك لاستحال قيام حياة اجتماعية تضامنية .

ولا يعني هذا طبعاً اننا نقول ان لدينا اليوم ما يشبه اقل الشبه علم القانون الطبيعي ، فالعقبات في ذلك السبيل عقبات كبرى . والامر في هذا ليس امر ان ما هو عادل طبيعياً يجب ان يكون ممكناً اجتماعياً . بل وليس الامر امر اختيار ما هو مسلم به . والمسلم به في هذا المجال اعقد من المسلم بــه في مجالات العلوم الطبيعية والكيميائية . بــــل واخيراً ليس الامر امر منطق مجرد . او افتراضات عامة لا تعطينا قاعدة بسيطة نقيس بها القضايا المحددة اذ اننا نواجه دائماً في مثل هذا الحال الاشتراطات العديدة والاستدراكات المختلفة التي تتوقف على حقائق المواقف المحددة[1] .

ولكن هناك الصعوبة التي تنتج عن جهلنا لمــــا قد تحققه افتراضاتنا في الواقع ، اذ من المقطوع به ان واضعي تجربة حظر الخمور في الولايات المتحدة لم يتخيلوا ان عصابات التهريب ستظهر بسبب تلك التجربة . وهناك صعوبة اخرى وهي ان افتراضاتنا تفترض توافق المصلحة بين الذين يضعون القانون والذين ينطبق عليهم هذا القانون .

وهنــــاك صعوبة اخرى ، وهي ان القانون كما حــدث في قــانون تعويض العمال سنة ١٨٩٦ مثلاً [2] ، قد تضعه مجموعة من الناس لهـــا اغراض

---

١ ـ تقوم على أساس هذا الرأي جميع المحاولات الشكلية لوضع نظرية للقانون مثل محاولات كانت وستاملر وكلزن التي انهارت .

٢ ـ انظر كتابي Studies in Law and Politics (1932) Ch.II وخاصة صفحة ٢٨٦ وما بعدها .

محددة بينما تطبقه مجموعة اخرى من الناس ذات اغراض اخرى . وهناك الصعوبة النسبية التي تنتج عن القانون في « الدولة - الأمة » الحديثة لا تضعه الجماهير ، وإنما تضعه مجموعة صغيرة تفترض على اقل تقدير ان ضرورته امر تسلم به بقية الناس . وهذا الاختلاف الاخير يؤدي الى تكرار الخطأ الذي يعتبر حقيقة مؤسية في تاريخ التشريع .

فمنذ عهد سبينوزا [1] كان من الممكن الإصرار على ان قوانين الرفاهية عاجزة دائماً عن تحقيق الغاية منها . ولكن ذلك لم يمنعنا من محاولة سن مثل تلك القوانين المرة تلو المرة على مر العصور . بل ان حكومة هتلر قد حاولت ان تسن قانوناً يحدد للناس ماذا يأكلون في عشائهم .

وهناك صعوبة أخيرة لا بد لنا من التنويه عنها لأنها صعوبة تعتبر أساس الكثير من الخرافات في العلوم الاجتماعية . ان مبادىء القانون الطبيعي يجب ان توضع في صيغة مجردة وفي عبارات عامة . ويخلق ذلك مشاكل في تطبيق تلك المبادىء ، ويصبح من المستحيل تقدير مدى سوء تطبيقها .

فنحن نقول ان من المبادىء المسلم بها عامة انه يجب ان يكون جميع الناس متساوين أمام القانون . ولكننا لا نستطيع ان نعطي مضموناً فرديا لذلك المبدأ إلا إذا كانت الظروف الاجتماعية تسمح بذلك .

فليس ثمة مساواة أمام القانون بين الزنجي والأبيض في ولاية جورجيا مثلاً . وإن مشكلة المصاريف تجعل مبدأ المساواة أمام القانون صعب التنفيذ بين الغني والفقير في انجلترا في جميع القضايا المدنية ، وفي معظم القضايا الجنائية . وفي السنة الاولى من حكم هتلر كان أعضاء فرق القمصان البنية يحصلون على معاملة خاصة في المحاكم . زد على ذلك أن مبادىء القانون الطبيعي – وهي قائمة على أساس التماثل ، والتماثل أمر مجرد ، وبالتالي فهو أمر مصطنع – تحتاج

---

١ ـ سبينوزا (باروخ) ، فيلسوف هولندي ولد في امستردام عام ١٦٣٢ . طور في مؤلفه « الأخلاق » المنهج الديكارتي وأعطاه شكلا هندسياً دقيقاً. مات عام ١٦٧٧ (المترجمان).

إلى تصحيح مستمر لمحاولة تحقيق المساواة حتى لا تتحول الى أداة لتحقيق الظلم . وفكرة المساواة الموروثة – خارج نطاق القواعد الرسمية – هي فكرة التلاؤم في كل حالة فردية . أي أنها انتشار فكرة القانون الطبيعي على أساس غير قانوني . ومن ثم فإنها تمنع التأكد ، والتأكد هو غرض من اغراض القانون . وهي تمنع المساواة الرسمية في المعاملة ، وهي المساواة التي على القانون الطبيعي ان يكفلها للأشخاص دون تمييز بينهم . وباختصار فنحن نعرف ان التطبيق الجامد للقانون لا يؤدي الا الى فشل اهدافه في تحقيق العدالة ، ولذلك فلا بد من ان تكون مبادئنا مرنة عند التطبيق اذا اردنا لها ان تحوز الاحترام لفترة طويلة نسبياً من الزمن وتصبح قادرة على حل المسائل التي تواجهها . ويبدو اننا غارقون في خضم أزمة هي اننا اذا طبقنا القاعدة بلا تمييز ، فقد ننزل بالناس المظالم احياناً في حين اننا اذا لم نطبق القاعدة فإننا قد نستخدم مقياساً بعيداً عن مقاييس القانون[١] .

وان مثل تلك المصاعب على ما أعتقد تؤدي الى التواضع أمام حاجاتنا الى تفهم فكرة القانون الطبيعي واستيعابها تماماً قبل أن نستخدمها كمقياس معترف به في العمل السياسي . ولكنني لا أعتقد أن مثل ذلك الاعتراف بالتواضع الضروري لا بد وأن يدفعنا الى التخلي عن البحث في سبيل المساواة .

ان مكاسبنا من المعرفة ، وخاصة خلال القرن الماضي مكاسب كبرى ، وان الفرق بين المواد التشريعية التي كانت لدى لورد الدون ، أو كبير القضاة مارشال[٢] ، أو التي استخدمها القاضي هولمز ، والقاضي براندايز[٣] ، تمثل تقدماً عظيماً كذلك التقدم الذي أحرزته العلوم الطبيعية خلال القرون الوسطى

١ ـ أنظر في هذا الموضوع الدراسة اللامعة التي كتبها كوهن في كتابه Law and the Social Order (1933) pp. 259—267.

٢ ـ مارشال : رئيس المحكمة العليا الفدرالية الأمريكية أيام جيفرسون وحرب الاستقلال سنة ١٧٧٦ (المترجمان) .

٣ ـ هولمز وبراندايز قاضيان في نفس المحكمة اثناء حرب ١٩١٤ (المترجمان) .

والقرن السابع عشر . والأمر كذلك فيما يتعلق بما لدينا من مواد في العلوم التاريخية ، وفي علوم الأجناس . ومن حقنا أن نعتقد أن ازدياد المعرفة كفيل اذا أردنا بأن يزيد من استعدادنا العقلي في معالجة الشئون الإنسانية .

وان أردنا ذلك فإن ظروف التقييد في البحث تصبح ذات أهمية كبرى . ان كل بحث في مسائل الخير الاجتماعي ، وان كل بحث في مسائل الأسس الاجتماعية ، وبالتالي في مسائل الالتزام السياسي ، انما هي في الواقع أبحاث من أجل زيادة المساواة في المجتمع اذ لا يمكن أن يقال دائماً – وخاصة فيما يتعلق بالاساسي المادي ، وهو الاساس الحاسم في تقرير العلاقات الاجتماعية – إن الناس يفكرون تفكيراً يختلف باختلاف معيشتهم وأن الوحدة التي تكفل للمجتمع الاستمرار والاستقرار لا يمكن الوصول اليها ما دام الناس يعيشون معيشة مختلفة وبالتالي لا يفكرون في حياتهم تفكيراً متشابهاً .

ان عدم المساواة هو الذي عجل بانهيار جميع الإمبراطوريات الكبيرة في الماضي لأن عدم المساواة هو الذي يقضي على اخلاص الجماهير للحياة الجماعية ، وهو الذي يؤدي بهم الى تحطيم تلك الحياة باعتبار ذلك الطريق الوحيد لإقامة دولة أكثر عدالة . وفي المدى البعيد تؤدي ممارسة السلطة في سبيل تحقيق أهداف غير متساوية بالنسبة للجميع الى ظهور الحسد والكراهية والى ظهور الانقسامات في المجتمع دائماً . ولم يوجد بعد المجتمع الذي يستطيع أن يستمر في ظلال تلك الشرور .

ان ضعف النظريات الكلاسيكية في الفلسفة السياسية يرجع الى فشلها في التنبه الى تلك الحقيقة . أو يرجع اذا كانت لم تغفل هذه الحقيقة الى أنها اعتبرتها سمة ثانوية .

وان المرء ليعجز عن أن يصدق أن فلسفة قوية ودقيقة كفلسفة هيجل ينتهي بها الأمر الى تلك النهاية التي لا مخرج منها وهي عبادة الملكية البروسية واعتبارها أسمى ما وصل اليه الانسان . وهذا أمر كفيل بأن يحذرنا من مدى تأثير البيئة الخاصة التي نعيش فيها على عقائدنا ، حتى أن مفكراً قوياً

وماهراً كبوزانكيه أهمل الأسس الاقتصادية للسياسة إهمالاً تاماً .

بل واننا في وقتنا الحاضر – وفي الوقت الذي تقع فيـــه أحداث روسيا وتتضح فيـــه مراميها التحذيرية ؛ كما اتضحت مرامي الثورة الفرنسية للذين كانوا يعيشون في القرن التاسع عشر – نرى مفكرين مرموقين لا يزالون يلوحون بنظمهم على أنها نظم الحرية الطبيعية ، بينما هي نظم فشلت فشلاً مؤسياً في أن تفهم أن الحرية تصبح فارغة اذا انفصلت عن المساواة . ومن الصحيح أن نقول إن معظم الافتراضات السياسية حتى ظهور ماركس كانت غير ملائمـــة لأنها فشلت في أن تفهم التأثير الرئيسي لعلاقات الملكية في تحديد أغراض الدولة . ولا يمكن أن تقوم نظرية سليمة للالتزام السياسي ما لم تفهم تماماً معنى ذلك التأثير[١] .

---

١ ـ لمعرفة مدى أثر ماركس في دراسة التاريخ الاقتصادي فعلاً أنظر R. H Tawney في Economica ١٩٣٣ المجلد الثالث ص١ .

٢

الدّولة والحكومة في الواقع

قلت إن الدولة حين تطالب بالطاعة إنما تستند على إرادتها وقدرتها في أن تضمن لمواطنيها أقصى حد لإرضاء رغباتهم . وكي يكون هذا المطلب سليماً يجب أن تتنزه الدولة في قيامها بهذه المهمة عن التحيز . فإذا ما انقلبت جهود الدولة لتصبح في خدمة مصالح جماعة خاصة من بين الذين يعيشون داخل المجتمع الذي تحكمه ؛ فإن الثورة تكاد تكون محتملة إن عاجلاً أو آجلاً .

ويمكن أن تعرف الثورة بأنها محاولة لاستخدام القوة ضد الدولة التي تستند في سلطتها إلى القانون ، لتفرض تغييراً فيما يعتقد هؤلاء الثائرون أنه أهداف الدولة القائمة .

ولا يمكن لأي فرد يتفحص التاريخ بدقة أن ينكر أن تصرفات الدولة مشوبة بالتحيز . فالدولة في مدينة أثينا كانت تتحيز ضد العبيد والامبراطورية الرومانية كانت تتحيز ضد العبيد والفقراء . كما كانت الدولة في العصور الوسطى تتحيز لصالح ملاك الأراضي . ومنذ الثورة الصناعية أخذت الدولة تتحيز لمصلحة ملاك وسائل الإنتاج ضد من لا يملكون شيئاً يبيعونه إلا قدرتهم على العمل .

وهذا بالطبع تبسيط متطرف لظاهرة معقدة في تفاصيلها إلى حد أنه لا يمكن أن يتفق مؤرخان على رواية تلك التفاصيل بنفس الطريقة ، وإن كان فحوى هذا التسجيل للتفاصيل لا يختلف .

فالفريق الذي يرى أن الدولة منحازة ضد مصالحه يسحب دائماً ولاءه لتلك الدولة .

ولا حاجة بنا الآن إلى أن نشغل أنفسنا بما إذا كان هذا الفريق محق في رأيه أم مخطىء ، فالمهم هو أنه يوجد دائماً صراع داخل الدولة ، وينتهي هذا الصراع باستمرار ، سواء أكان صراعاً خفياً أو ظاهراً ، بأن يصبح صراعاً من أجل الحق في استخدام سلطة الدولة .

وتتنوع أهداف الصراع في مظهرها كلما تنوعت الجماعات التي نقابلها في المجتمع .

فأحياناً نجد أن الصراع قد شب على أسس دينية . فقد قامت الحروب الأهلية في فرنسا إبان القرن السادس عشر لتحقيق التسامح الديني مع الهيجونوت Huguenots[1] .

وأحياناً نجد كما حدث في الحرب الأهلية الانجليزية ابان القرن السابع عشر، أن الثوار قد أعلنوا أن هدفهم هو إقامة نظام دستوري بدلاً من الاستبداد الملكي الذي يتحدونه .

كما كان هدف الثورة البولشفية في عام ١٩١٧ ، هو اقامة مجتمع اشتراكي .

وكان الهدف الذي يعتقده هتلر في عام ١٩٣٣ ، هو أن يجدد شباب الدولة الألمانية بأن يُقصي عن النفوذ في المجتمع الذي تحكمه هذه الدولة الرجال

---

١ - هيجونوت . يطلق هذا الاسم على اتباع مذهب كالفن في فرنسا (هذا المذهب الذي أسسه كالفن ١٥٠٩ - ١٥٦٤) يختلف عن باقي المذاهب البروتستانتية بالأساس الديموقراطي الذي يعطيه للسلطة الدينية وبالغائه الاحتفالات الدينية إلغاء كاملاً، ونفيه لكل التقاليد والعقائد الجامدة وإلغائه كل الأسرار فيما عدا التعميد والاحتفال بذكرى عشاء المسيح الأخير مع حوارييه.
(المترجمان)

والنساء الذين يعتنقون الأفكار الماركسية أو الذين هم من سلالة الدم اليهودي .

ومهما كان ما يقال عن المقاصد الثورية – وهي نادراً ما تتفق مع ما تحققه الثورة – فإن على الفلسفة السياسية أن تأخذ من التاريخ نتائج التطورات الفعلية .

فليس المهم هو ما يُقنع الناس أنفسهم بأنهم يعملونه ،بل العبرة بما يعملونه فعلا .

والطرق التي تتبعها الدولة في حياتها تتغير دائما .

والطريقة الجديدة للحياة تدخل على الجماعة حماساً موقوتاً . إذ تلتئم الوحدة الجديدة حول هذه الطريقة الجديدة في الحياة ويستمر ذلك حتى نلاحظ أن أمارات القنوط قد بدأت تظهر وأخذت تدل على أن موجة جديدة من المزاج الثوري قد أقدمت .

فهل يمكننا أن نكتشف أية مبادىء عامة تفسر هذه الظاهرة ؟

لقد لاحظ مونتسيكو ، وروسو ، منذ قرنين ، أن الحكومات تعاني اتجاهاً حتمياً نحو التحلل .

وكان توماس جيفرسون[1] ، وقد عاصر بنفسه ثورتين ، يرى أن هناك في كل جيل حاجة الى اجبار الحكومات على أن تتذكر الأهداف التي من أجلها تكونت تلك الحكومات في البداية .

وقد اتفق الفلاسفة السياسيون على أن ممارسة السلطة غالباً ما تسمم وتضر هؤلاء الذين يمارسونها .

وقد أدى ذلك بجيمس ميل[2] أن يلاحظ أن كل الأسباب التي تبرر اقامة

---

١ ـ توماس جيفرسون : ثالث رئيس للولايات المتحدة الامريكية وهو الذي كتب مشروع إعلان استقلال امريكا . مات عام ١٨٢٦ . (المترجمان) .

٢ ـ جيمس ميل : فيلسوف ومؤرخ انجليزي ولد في مونتروز ١٧٧٣ . من اتباع ريكاردو طبق المذهب الوضعي على الأخلاق . مات ١٨٣٦ . (المترجمان)

السلطة هي نفس الأسباب التي تستدعي أن تقام ضمانات حتى لا يساء استعمالها[١] .

ولدينا من هذه الضمانات الكثير .

فهناك الدساتير المكتوبة ، ووثيقة حقوق الانسان ، ومبدأ فصل السلطات ، والقوانين الأساسية . ولم ينجح واحد من هذه الضمانات في أن يقنع الناس بأنهم يستطيعون تحقيق أهدافهم دون استخدام القوة .

إن جذور مشكلتنا أعمق من أن تستطيع الإجراءات الدستورية كشفها .

فإذا كان مونتسكيو ، وروسو محقين فقد بقي أن نعرف الأسباب التي تؤدي بالحكومات إلى الانحلال .

وإذا كان جيمس ميل محقاً في حذره ، فإننا لا زلنا نريد أن نعرف الأسباب التي تؤدي بالحكومات إلى اساءة استخدام سلطتها .

ويمكن القول إن الأساس الصحيح للفلسفة السياسية هو فلسفة التاريخ .

فإذا أمكننا أن نشرح أسباب الحوادث التاريخية وجدنا المادة التي نستطيع أن نكوّن منها افتراضاتنا اللازمة لنظرية مرضية في الدولة .

ولا شك أن مثل هذه الفلسفات لا تنقصنا .

فقد يقال إن التاريخ هو تسجيل لإرادة الله ، أو على حد تعبير هيجل هو سير المطلق .

وقد تفسر أسباب التغير الاجتماعي بالتغير في المناخ . وعندئذ علينا أن نتوقع قيام الديموقراطية في المناطق المعتدلة ، والاستبداد في المناطق المختلة المناخ .

وقد يقال إن التاريخ هو سيرة العظماء ؛ وعندئذ نجد في إرادة البطل

١ ـ Essays in Government (1824) p. 8

سواء أكان قيصر أو مارتن لوثر أو نابليون أو لينين ما يفسر الأحداث تفسيراً سببياً .

ولكن لاضطراب كل هذه النظريات سبب واحد بسيط . فهي جميعاً لا تمكننا من أن نتوقع المستقبل المحتمل للأحداث . بل تتركنا وعيوننا مغمضة أمام أقدارنا .

فإذا فسرنا التاريخ بأنه إرادة الله لم نستطع أن نعرف ماذا ستكون عليه هذه الإرادة مستقبلا .

وإذا قلنا إنه سير المطلق ، فإننا لا ندري إلى أين يتجه .

وإذا قلنا مرة أخرى مع هيجل إن المطلق يسير نحو تحقيق أكبر للحرية ، فعلينا أن نفسر كيف يتفق هذا التعبير مع ذلك الانهيار لكل الضمانات (التي هي شرط ضروري للحرية) ، والذي يبدو أنه يجعل عصرنا عصراً للديكتاتوريات التي لا تتسم بالخير دائماً .

وليست نظرية المناخ كسبب للتغيير خاطئة تماماً ، ولكن أوربا لم تطرأ عليها أية تطورات أساسية في المناخ في الفترة التاريخية المعروفة ، بينما تغيرت أشكال الحكومات والثقافة تغيراً عميقاً في نفس الفترة .

ولقد كان للعظماء دون شك تأثير على التاريخ ، ولكن لا يمكن تفسير الأسباب التي أدت إلى إمكانيات تأثيرهم ، إذا اعتبرناهم مفاتيح التغير الاجتماعي . فجورج واشنطون لم يكن سبب الثورة الأمريكية ، على الرغم من أنه كان عاملاً هاماً في نجاحها .

كما أن استخدام القوة الكهربائية في الأغراض الصناعية ، وهو الذي يغير طبيعة مدنيتنا ، لا يمكن أن يسند إلى عظيم أو إلى مجموعة من العظماء .

فعلينا إذن أن نبحث في اتجاهات أخرى غير تلك التي بحثناها .

* * *

إن العامل الرئيسي في أي مجتمع هو الطريقة التي يكسب بها عيشه ؛ وكل

العلاقات الاجتماعية تقوم على إشباع تلك الرغبات المادية الأولية التي لولاها ما دامت الحياة .

وتحليل أي مجتمع سيكشف دائماً عن وجود علاقة وثيقة بين مؤسسات المجتمع وثقافته ، وبين طريقة سد هذه الرغبات المادية . فإذا تغيرت هذه الطريقة تغيرت مؤسسات هذا المجتمع وثقافته كذلك . فالمجتمع الذي يقوم العبيد فيه بأعباء العمل الرئيسي تكون له نظرة في الحياة تختلف عن نظرة المجتمع الذي يشتغل فيه رجال أحرار . فموقف ذلك المجتمع من المرأة والقانون والتعليم ، بل والدين ، إنما يتحدد على أساس انقسام هذا المجتمع إلى طبقة من العبيد ، وطبقة من الأحرار . فلا بد أن تتجه قوانينه إلى الإبقاء على إلزام العبيد بالعمل . ولا بد كذلك أن يتجه دين هذا المجتمع إلى التصديق على سلطته في إجبار العبيد بهذا الالتزام .

والتغيرات في وسائل الإنتاج الاقتصادي تبدو أكثر العوامل حيوية في تغيير بقية النماذج الاجتماعية الأخرى التي نعرفها .

فالتغيرات في تلك الوسائل تحدد التغيرات في العلاقات الاجتماعية ، التي ترتبط بدورها ارتباطاً وثيقاً بكل العادات الثقافية .

فنحن لا يمكننا أن نكتب تاريخ القانون دون أن ننظر إلى جذوره في وسائل الإنتاج الاقتصادي .

ولا يمكننا أن نشرح تاريخ المذاهب الدينية دون أن نربط بينها وبين المحيط الاجتماعي الذي تطورت فيه . ومفتاح هذا المحيط يوجد في العلاقات القائمة على طرق الإنتاج .

ونظمنا التعليمية تسعى إلى إعداد الطفل للحياة . الا أن نوع هذه الحياة التي يعد الطفل لها هو بدوره نتاج للعلاقات المادية للنظام الإنتاجي السائد في مجتمع معين .

ونماذجنا الهندسية ، وأشكال أدبنا ، وطابع علمنا ، أي الإطار الرئيسي الذي نطلق عليه كلمة الحضارة ، انما يتحدد أساساً بهذه العلاقات الإنتاجية .

ونقول ، ان البناء الأعلى للمجتمع يقوم على هذه الأسس الاقتصادية ، ولهذا فإن علاقات البناء الأعلى للمجتمع تتغير تبعاً لعلاقات الأسس الاقتصادية .

ومن ثم فإننا نقول كذلك ان أي نظام للعلاقات الاقتصادية يتطلب أشكالاً سياسية واجتماعية لتنمية كل خصائصه .

فالقانون مثلاً سيحدد علاقات الملكية التي تتطابق مع ما يتضمنه هذا النظام . كما أن التعليم سيُنظّم بدوره لكي يُعد الناس لتولي المهام التي يحددها لهم وضعهم في هذا النظام .

ففي العصر الإقطاعي يعبر القانون عن خصائص مجتمع تتحدد فيه علاقات الناس الاقتصادية على أساس ما يملكونه من الأرض . وفي مثل هذا المجتمع يوائم التعليم بين مناهجه وبين الاحتياجات التي تتطلبها العلاقات التي يسعى هذا المجتمع الى المحافظة عليها . فمن الواضح أن المجتمع عندما يعجز عن احداث هذه المواءمة تصاب قوته على الإنتاج وقدرته على اشباع ما يواجهه من حاجات حقيقية ، بضرر قد يصل في عمقه الى حد تهديد هذا المجتمع في كيانه .

ولكي يظل المجتمع مجتمعاً عليه أن يسعى الى دعم بعض علاقات الإنتاج الثابتة ، وأن يدعم هذه العلاقات بقوة القانون . فالمجتمع يحتاج الى أداة قسر كي يكفل استمرار تلك العلاقات ، وإلا لما ظل يحصل على معيشته .

والواقع ، أن هذه العلاقات ، ككل العلاقات ، مستقلة الى حد كبير عن إرادات الأشخاص الذين تشملهم . ونحن نعلم أن تغير العلاقات في داخل المجتمعات لا يحدث باستمرار ، وإنما يتسم بطابع الفردية أكثر من اتسامه بالعمومية . وقد أوضحت دراسة حركة المجتمع بشكل حاسم أن العبيد كجماعات يظلون عبيداً ، وأن أصحاب العمل يظلون أصحاب عمل ، وأن الأجراء يظلون أجراء . وذلك من جيل الى جيل[1] .

---

١ - Ginsberg. Studies in Sociology 1932, Ch. IX

ولا يمكن أن يتحقق تغير شامل في أي مجتمع مـا لم يحدث انقسام في حياته . وطالما أن هذا الانقسام سيهدد أسس النظام القائم ، فإن المجتمع يكون في حاجة الى أداة يمنع بها ، ولو بالقوة، ظهور ما يتضمنه هذا الانقسام من تهديد للسلم . وقد كانت الدولة على مر التاريخ هي هـذه الأداة . فوظيفة الدولة الأولى أن تكفل سلامة عملية الإنتاج في المجتمع. ولهذا فهي تحمي نظام العلاقات الإنتاجية الذي تستلزمه تلك العملية . أو بمعنى آخر أن وظيفتها أن تضفي طابعاً قسرياً على العلاقات القانونية ، التي يحافظ بها المجتمع على حياته وفقاً للطريقة التي يكسب بها وسائل معيشته .

وإذ كانت الدولة ، كما رأينا ، تمارس نشاطهـا بواسطة أناس هم هيئة من الأشخاص نطلق عليهم الحكومة ، فإن الإشراف على العلاقات القانونية في المجتمع يكون من ثم في يد هؤلاء الأشخاص الذين لهم ، باعتبارهم الحكومة ، الحق الرسمي في أن يمارسوا سلطة السيادة .

وتحديد الطريقة التي يحدث بها هذا الإشراف هو بالتالي تحديد لكيفية توزيع ثمرات العملية الإنتاجية . ومن غير الممكن أن يتم هذا التحديد الا بالحصول على حق ممارسة السيادة. ومن ثم فإن على أولئك الذين يسعون في مجتمع من المجتمعات الى أن يغيروا بشكل أساسي طابع عملية توزيع الثمرات ، أي على أولئك الذين يريدون تغيير علاقات انتاج النظام الذي يعيشون في ظله ، أن يغيروا الأسس القانونية للمجتمع . وهذا لا يتم الا باستيلائهم سواء بطريق سلمي أو بالعنف — على سلطة الدولة . ذلك أن الدولة هي وحدها الأداة التي يمكن بواسطتها تغيير العلاقات القانونية الأساسية .

ومن هنا تبدو نتائج هامة ، أعتقد أنها حيوية لأي نظرية سياسية .

فأية جماعة تستحوذ على سلطة السيادة في المجتمع ستسترشد عند استخدامها لهذه السلطة بالوسيلة التي يمكن أن يحقق بها هـذا الاستخدام اشباع الحد الأقصى للحاجات . الا أن مفهوم هذه الجماعة عن تلك الوسيلة سيصطبغ حتماً بعلاقتها الخاصة بعملية الإنتاج .

ففي مجتمع يتملك العبيد ، سيعتقد ملاك العبيد أن في العبودية صالح المجتمع بأسره ، وسيستخدمون الدولة لكي يدعموا العلاقات التي يتطلبها النظام العبودي . وان كان فهمهم لصالح المجتمع لا يتطابق بلا شك مع فهم العبيد أنفسهم .

ولما كانت نظرة الناس للصالح تتولد عن تجربتهم ، فإنه عندما تختلف المصالح في الدولة ، تؤدي التجارب المختلفة الى مفاهيم مختلفة لما يجب أن تستخدم فيه سلطة الدولة . وستتصارع هذه المفاهيم مع بعضها البعض من أجل البقاء . ويعني البقاء هنا الحق في تحديد الفوائد التي خصصت الدولة لتحقيقها . ومن ثم ففي أي مجتمع توجد فيه جماعات تختلف علاقة كل منها بالعملية الإنتاجية عن غيرها اختلافاً أساسياً ، يكون الصراع كامناً في أسس هذا المجتمع .

ولهذا الصراع نوعان : فهو من ناحية صراع بين الجماعات ذاتها ، ومن ناحية ثانية صراع بين الأفكار التي تعتبرها كل جماعة من الجماعات تعبيراً عن فكرتها عن الصالح ، تلك الفكرة التي تتولد من التجربة الناجمة عن وضع هذه الجماعة.

وخلاصة الأمر أن الجماعات تخلق مجموعة من القيم هي نتاج علاقاتها الاجتماعية . وهذه المجموعة من القيم تدّعي لنفسها دائماً صفة العمومية ، وأنها تصلح أيضاً لمن هم خارج هذه الجماعة .

فقد أدعى ملاك العبيد الجنوبيون في الولايات المتحدة الأمريكية بأن العبودية كانت في صالح العبيد أنفسهم . ولكن القيم ستتقيد في الحقيقة بمدى التجربة الفعلية التي تبزغ منها هذه القيم . وستكون دائماً القيم التي تنفذ هي قيم الجماعة التي تهيمن على جهاز الدولة .

ويجب أن نلاحظ أن هذه النظرية لا تفترض أي تطابق واع متعمد بين مصالح الجماعة المسيطرة وبين الرفاهية العامة للمجتمع . كما أنها لا تقول كذلك إن هذه الجماعات غير مخلصة في سعيها لجعل مفهومها لما يجب أن تسعى الدولة لتحقيقه مفهوماً عاماً .

فالعمليات الأيديولوجية في أي مجتمع أكثر دهـاء وأشد تعقيداً من أن تعرضه ببساطة نظرية البواعث . ومن الطبيعي أن يتخذ الشخص لون بيئته . فتلك هي التجربة التي يعرفها . والقيم التي تثيرها هذه التجربة تأتي اليه مشوبة بالعواطف ملونة بالآمال والمخاوف التي تدفعه الى أن يعتبر هـذه القيم ، دون أن يعرفها ، ضرورية للصالح الاجتماعي . فالطفل الذي نشأ في ظل العادات الرومانية الكاثوليكية يتقبل قيم الكنيسة الرومانية الكاثوليكية على أنهـا جزء من النظام النهائي للأمور . وعلى هـذا النحو يتقبل المسلم في مكة قيم القرآن . كما أن الطفل في الاتحاد السوفييتي يعتبر النظرة الشيوعية هي الطبيعة الحقـة للعلاقات الاجتماعية .

فأولئك الذين يهيمنون على بيئة مـا ، يرسمون الطابع الأيديولوجي لحياة هذه البيئة بطريقة تشمل المحكومين بدرجة لا تقـل عن الدرجة التي تشمل الحكام أنفسهم . والشخص الذي يستطيع أن يتخطى هـذه العادات المألوفة هو النموذج الاجتماعي النادر .

ولكن الإنسان يمكن أن يتخطى هـذه العادات ، وأسباب تخطيها هو جوهر النظريـة التي أضع خطوطها هنا . ففي عصر من العصور ينظر الى العبودية على أنها طبيعية ، وفي عصر آخر ينظر اليها كأمر لا يمكن الدفاع عنه .

وقد كان دفـاع أفلاطون عن حق المرأة في المساواة مع الرجل يبدو في بداية القرن التاسع عشر مجرد خبل بهيج لفيلسوف عبقري ، أمـا الآن فإنه يبدو لنا أمراً بديهياً .

وكان في استطاعة وليـام وندهام أن يحذر مجلس العموم من الأخطار التي تحدث لو تقرر وضع نظام قومي للتعليم[١] . الا أنـه بعد مضي نصف قرن من الزمان كان تحذير روبرت لو هو الحاجة الى تعليم معلمينا[٢] .

---

١ - April 24, 1807, Speeches, Vol III, p.17

٢ - يراجع حديث لو في مجلس العموم يوم ١٣ مارس سنة ١٨٦٦ لتبين وجهة نظره عـن الطبقة العاملة .

وكان تدخل الدولة في كل مرحلة من مراحل العملية الإنتاجية يبدو للجميع في القرن السابع عشر أمراً طبيعياً للغاية الا بالنسبة لحفنة ضئيلة من المفكرين. وفي نهاية القرن الثامن عشر كانت النظرة السائدة في الفكر الاقتصادي هي الإصرار على أن أحسن الحكومات هي الحكومة التي تقلل دخلها الى أقل حد ممكن .

وكان مفكر القرون الوسطى يعتبر « الثمن العادل » مفهوماً شبه لاهوتي ، استخلصه بالتحليل المنطقي من بعض افتراضات القانون الطبيعي . أما الاقتصادي الحديث فإنه يعتبر « الثمن العادل » نتاجاً لطلب وعرض دنيويين، في سوق لا تتأثر على الإطلاق بالمظاهر اللاهوتية .

ومن بين الكتابات السياسية الواسعة في القرن الثامن عشر في انجلترا لم يكن هناك غير اثني عشر كتيباً صغيراً تتساءل عن سند مجلس اللوردات في أن يصبح له ذلك المركز الذي يشغله في الحكومة . أما في القرن العشرين فليس هناك كتاب واحد من الكتب السياسية لا يتهم مجلس اللوردات ، بل وقليل من الكتب ما لا يطالب اما بإلغائه أو بإجراء تعديلات أساسية في تكوينه .

ومنذ خمسين عاماً كان هناك عدد ضئيل من الانجليز عموماً ، وعدد أقل من بين أولئك الذين يسعون الى شغل مكان في الحياة السياسية ، ممن يجرؤون على أن يعترفوا بعدم ايمانهم بالمسائل الدينية ، أما اليوم فمثل هذا الاعتراف قد أصبح على الأقل يشك في أن يكون له أي أثر سوى في عدد قليل من المدن المتدينة .

فكيف نفسر إذن مثل هذه التطورات ؟

ان الفكرة التي أتناولها هنا ، هي أن هذه التطورات تسببها تغيرات في العلاقات الاجتماعية ، التي تتغير بدورها نتيجة التغير في قوى الإنتاج المادية .

فلم يعد الناس يعتبرون العبودية أمراً طبيعياً عندما أصبح من الصعب استغلال قوى العبيد استغلالاً كافيا بوسائل العبودية .

وتغيّر النظر الى حقوق المرأة ، فبدلا من أن كانت تعتبر مجرد خبل

يطوف بذهن أحد الفلاسفة أضحت مطالب يعترف بها القانون عندما أصبحت علاقات العملية الإنتاجية تتطلب هذا الاعتراف .

وأصبح التعليم من مهام الدولة بعد أن كان مجرد عبء خاص وذلك بعد أن أخذت الصناعة تتطلب مجموعة من العمال الذين يعرفون القراءة والكتابة .

كما أن درجة تدخل الدولة في الصناعة أصبحت تتوقف على الدرجة التي يحقق بها هذا التدخل انتاجية أكبر للقوى المادية التي يعتمد عليها المجتمع .

كما أن موقفنا من مجلس اللوردات انما تحكمه نظرتنا لعلاقة هذا المجلس بالتشريع الذي نراه أمراً مرغوباً ، وهذا التشريع بدوره انما يشمله مفهومنا عن الصالح الاجتماعي الذي يتولد في الغالب من وضعنا في نظام العلاقات الاجتماعية . وما تنظيم العلاقات الاجتماعية الا طريقة لاستغلال أقصى ما يمكن من قوى الانتاج المادية .

ولسنا في حاجة الى أن نطيل في هذه النقطة ، فمن الواضح ان عصور التغير السريع هي تلك العصور التي تتغير فيها وسائل الإنتاج بسرعة كذلك . وان عصور الثبات النسبي هي العصور التي يتبع فيها الناس طرقهم المعتادة في الإنتاج دون اختلافات ملحوظة .

واذ كنا وفقاً لهذه النظرة نعتبر عصراً من عصور الاكتشافات الجغرافية كعصر النهضة ، او عصراً من عصور التغير العلمي العظيم مثل القرنين التاسع عشر والعشرين ، كما كانت تبدو ، عصور ابداع اجتماعي وفكري عظيم ... فقد ولدت هذه العصور عدم استقرار في الدولة ، ذلك لأن التغيرات التي تحدث في نظام الإنتاج تنعكس حتما في البناء الأعلى للمجتمع الذي يشيد على ما يوجده هذا النظام من علاقات ضرورية .

بل ونستطيع أن نقول أكثر من هذا ، فالعصور غير المستقرة هي تلك العصور التي يصبح فيها ، نظام علاقات الملكية القائم ، نظاماً غير سديد نتيجة للتفسير الذي حدث في طرق الإنتاج ، وهي تلك العصور التي لم تعد فيها المبادىء القانونية التي تدعمها الدولة قادرة على أن يحصل المجتمع على النتائج الكاملة التي

استطاعت وسائل الانتاج أن توفرها .

فعندما تعتقد جماعة في المجتمع بـأن العلاقات التي كانت تعتبرها علاقات طبيعية قد أصبحت الآن تعوق الاشباع الكامل لمطالبها ، فانها تسعى الى تغيير تلك العلاقات .

وما لم تكن الجماعة المهيمنة على سلطة السيادة مستعدة لسبب أو لآخر للإذعان لما يُسعى اليه من علاقات متغيرة ، فعلى الجماعة التي تطالب بالعلاقات الجديدة أن تسعى الى الاستيلاء على الدولة كي تستخدم قوة المجتمع القسرية في اعادة تحديد هذه العلاقات . وكل جماعة ترى أنها ستكسب من تغير العلاقات الاجتماعية ، تصبح اذا مـا أنكر النظام القائم ذلك التغير ، جماعة ثورية حتى تفرض — ان استطاعت — ما تريده من تغيرات .

والتاريخ باختصار هو سجل صراع بين جماعات تهدف ـ استناداً الى ما تراه من مضمونات في تطور العملية الانتاجية ـ الى الدفاع عن المطالب التي تعتقد أن لها الحق فيها .

وانكار هذه المطالب ، في المرحلة التي يكون الاعتراف بهـا ضرورياً كي تحقق قوى الانتاج امكانياتها كاملة ، يؤدي الى قيام حركة ثورية . ولا شك أن الناس يسعون الى عرض هذه المطالب بشكل يحقق لهـا في الغالب استجابة عامة ، كما أن انكار هذه المطالب يتم كذلك على أسس مشابهة .

فقد قامت الثورة الانجليزية معلنة أنهـا تدافع عن المبادىء الدستورية والديانة البروتستانتية ، وكانت في الواقع تدافع عنها ، الا أن وراء ذلك كانت تكمن حقيقة أساسية وهي أن دولة شبه اقطاعية ، كدولة آل ستيوارت ، أقيمت على أساس حق الملوك الالهي ، لم تعد تتوافق مع ما تطالب به طبقة التجار من مشاركة كاملة في سلطة السيادة .

وكذلك الحال مع ثورة سنة ١٧٨٩ ، فبالرغم من أنها نشبت باسم مساواة الناس في الحقوق فقد كانت نتيجتها الحقيقية هي تحرير الملاك من خضوع الدولة لامتيازات ارستقراطية ملاك الأراضي ، ولا مدعاة للادعاء بأن الجماعة الثورية

غير مخلصة في تحقيق أهدافها . فـــلا شك انك تحس من العداء الذي أعلنه كروموبل[١] وأيرتون[٢] لتلـــك النظريات التي تشبه نظريات الكولونيل رينسبرو بنفس العاطفة الخالصة التي دعتهما الى محاربة شارل الأول[٣] .

ولهذا فإن أهمية ايديولوجية ما ، لا تكمن في تطبيقاتها بل فيما تقترح احداثه من تغيرات في العلاقات الاجتماعية .

وهذه الجماعات التي تتنازع فيما بينها من أجل الاستيلاء على سلطة الدولة ، انما تعبر دائماً في الحقيقة عن التناقض القائم في المجتمع بـــين علاقات الملكية وامكانيات نظام الإنتاج .

والصراعات الأساسية ، هي دائماً صراعات بين الطبقات الاقتصادية لضمان الهيمنة على سلطة السيادة .

ويمكن تعريف الطبقة الاقتصادية بأنها جماعة من الناس يتميز وضعها الخاص في عملية الإنتاج تميزاً حاداً عن وضع الجماعات الأخرى[٤]. ويتحدد هذا الوضع بنظام العلاقات الاقتصادية الذي تحافظ عليه الدولة . وتضع الدولة السلطـة القسرية العليا — وهي ماهية الدولة —في خدمة الطبقة المسيطرة في المجتمع .وما لم تستحوذ أي طبقة على هذه السلطة القسرية العليا فإنها لن تستطيـع أن تغيّر وضعها في المجتمع تغييراً أساسياً . ولهذا السبب تضطر الطبقة التي تسعى الى احداث مثل هذا التغيير الأساسي الى الاستيلاء على الدولة .

---

١ ـ كروموبل . ولد في هانتنجدون سنة ١٥٩٩ . كان عضواً في البرلـــان الانجليزي سنة ١٦٤٠ . اعد الثورة ضد الملك وهزم القوات الملكية في ناسي سنة ١٦٤٥ . واقـــام محكمة اصدرت حكمها بالاعدام على الملك شارل الأول عام ١٦٤٩ . (المترجمان) .

٢ ـ ايرتون . هنري، جنرال انجليزي ولدفي ادنبره سنة ١٦١١ ، وكان صهراً لكروموبل. مات سنة ١٦٥١ .

٣ - The Clarke Papers, (ed. Firth) four vols 1891 - 1910 - especially I, pp. 227 - 35.

٤ ـ يراجع ما كتبه ت ه مارشال في مجلة Sociological Review الجزء السادس والعشرين صفحة ٥٥ ، وذلك للمناقشة التوضيحية لمشكلة الطبقات الاقتصادية ، مع إشارة وافية للكتابات المتعلقة بالموضوع .

ويتبين من هذا أن الدولة لا يمكن أن تكون محايدة في مثل هذا النوع من الصراع السياسي . فهي لا ترتفع ولا ترقى عن الجماعات المتصارعة لتحكم بينها دون تحيز ، بل انها بطبيعتها سلطة قسرية ، تستخدم في حماية نظام حقوق وواجبات احدى عمليات العلاقات الاقتصادية ، لتحول دون أن تهاجمه طبقة أخرى تسعى لتغيير هذه العلاقات لصالح عملية أخرى .

فالدولة . اذا حللناها ، تبدو هيئة من الناس يصدرون الأوامر لتحقيق الأهداف التي يرونها أهدافاً صالحة . ومفهومهم لما هو صالح هو ثمرة وضعهم في العملية الإنتاجية التي تتعرض للتحدي . وعليهم في سبيل تغيير هذه العملية أن يتخلوا عن وضعهم . ومع انه من الممكن أن تتنازل هذه الهيئة عن وضعها ، الا أن مثل هذا التنازل من أندر ظواهر التاريخ .

وسأتناول فيما بعد في هذا الفصل ، ما تتضمنه هذه العملية التاريخية التي سعيت هنا الى أن أوضح أساسها .

ومن المهم الآن أن أوضح ما لا يعنيه رأيي : فأنا لا أقول بأن التطور التقني[1] هو مفتاح التغير الاجتماعي. ذلك أن التطور التقني كان بلا شك مهماً، الا أنه ينبع من الحاجات الاجتماعية أكثر من أن يكون هو الذي يحدد هذه الحاجات .

ففي نظام كنظامنا مثلا في أغلب الاحيان يتوقف اختيار ما يستغل من اكتشافات على قدرة هذه الاكتشافات على تحقيق الارباح ، اذ ان الربح هو الدافع الذي جعلته العلاقات الاقتصادية المميزة لمجتمعنا دافعاً جوهرياً . ولو كانت الاعتبارات التقنية هي وحدها التي تسود في إحداث التغير الاجتماعي لما بكى جون ستيوارت ميل وناح على فشل الآلة في ان تحسن الوضع الاجتماعي للانسان[2] .

---

١ ـ Technological.

٢ ـ Political Economy «1848», IV, 6, 2. وكان ميل يحذر هنا من نتائج زيادة السكان .

كما أنني لا اقول بأن الدولة تخضع على الدوام للميزات الخاصة للطبقة التي تسيطر عليها ، وان رغبة هذه الطبقة الانانية في الحصول على الكسب الشخصي هي مفتاح سياستها . بل انني لأقر تماماً بأن الحكام – في اي وقت من الاوقات – لا يختلفون عن ناقديهم في اخلاصهم وايمانهم بأنهم يكرسون جهاز الدولة لتحقيق اسمى الاهداف التي يدركونها .

ولكن النقطة التي اناقشها تختلف تماماً . ذلك انني ارى ان ما يستطيع هؤلاء الحكام ادراكه انما يرتكز على العلاقات الاقتصادية التي توجد الدولة لحمايتها ، وتولّد هذه العلاقات في كل طور من اطوارها التاريخية ، نظاماً خاصاً من المثل العليا التي ترتكز على قوة الدولة المفترضة في ان تصل بإمكانيات الانتاج الى الحد الاقصى . وتنمو وتتضاءل هذه المثل تبعاً لما اذا كانت العلاقات التي تعبر عنها يمكن ان تحقق هذا الهدف .

واذا ما قُرىء التاريخ على انه صراع بين مصالح انانية متنافسة ، فإنه يصبح لا معنى له . بل وفي ذلك اهانة للطبيعة البشرية . فالتاريخ تنافس المثل العليا من أجل البقاء ، ويتحدد طابع هذا التنافس بقوة هذه المثل على استغلال الإمكانيات الإنتاجية في أي وقت من الأوقات . وتتنافس هذه المثل نتيجة لما تخلقه علاقة الطبقات بالإمكانيات الانتاجية من مطالب شرعية تسعى الى أن تتحقق . ولما كانت هذه المطالب داخلة في مضمون العلاقة الطبقية ، فبمجرد أن يحس الناس بأن التناسب بين المطالب وارضائها قد اختل اختلالاً خطيراً يتحركون بطبيعة الحال ، محاولين اعادة هذا التناسب . ولا يستطيع الناس القيام بذلك الا بمهاجمتهم الدولة ، طالما انه لا سبيل لتنسيق العلاقات الطبقية الا عن طريق سلطة الدولة القسرية .

ومن ثم ، فإن العلاقات الطبقية الجديدة في مجتمع ما ، تعني انتصار مُثل عليا جديدة . فالايديولوجية المميزة لفرنسا في القرن التاسع عشر تختلف عن ايديولوجيتها في القرن الثامن عشر ، فالثورة الفرنسية تدخلت وعدلت علاقات هذا المجتمع الطبقية . وكان طريق هذا التعديل استيلاء الطبقة الوسطى على

سلطة الدولة وانتزاعها من بـين ايدي الارستقراطية التي كانت تستحوذ عليها من قبل .

كما انني لا اقصد القول كذلك بأن كل تغير تاريخي انما يتحدد بالضرورة بالعامل الاقتصادي الذي اوضحت اهميته من قبل ، بـل انني اقول ان العامل الاقتصادي هو العامل الغالب في هـذا التحديد . واقبل تماماً اعتبار تأثير الشخصية (دورالفرد)، والتقاليد، والمنطق، كعوامل تلعب دورها في احداث التغير .

فالاعتياد على الحرية في انجلترا مثلاً يجعل مقاومة الدكتاتورية اسهل وايسر بكثير منها في روسيا ، حيث لم يتوفر مثل هـذا الاعتياد . ومن المؤكد ان حياتنا كانت ستختلف عما هي عليه الآن ، لو لم يوجـد لوثر ونابليون ولينين . بل وكان من المحتمل على الاقل ان يكون للثورة الروسية في نوفمبر سنة ١٩١٧ طابعاً مختلفاً لو لم يكن لينين هناك .

ومن الواضح ان الفقهاء القانونيين يجتهدون عند وضع القانون الى ان يتجهوا به الى تماسك شكلي يحرره من ان يكون معتمداً على العامل الاقتصادي وحده.

وبينما تتشكل التقاليد ، والشخصية (دور الفرد) ، والمنطق ، اساساً ، بالعامل الاقتصادي ايضاً ، فإنها بدورها تـُشكل العامل الاقتصادي كذلك . فهناك تأثير متبادل بين عوامل التغير الاجتماعي لا يستطيع اي مراقب عادل ان ينكره بحق .

الا ان الموافقة على تعـدد العوامل في تعليل تطور التاريخ لا تعني انكار اولوية العامل الاقتصادي .

وكل ما يهمني هو ان اؤكد ان الدور الذي يلعبه اي عامل آخر انما يتوقف على البيئة التي تتحدد طبيعتها بنظام علاقاتها الاقتصادية . فالطابع الذي تعطيه هذه العلاقات الاقتصادية للمجتمع سيتدخل ويشكل ، مهما كان ذلك بطريق غـير مباشر ، كل حياة المجتمع الثقافية . وستتشكل التقاليد وفقاً لمقتضيات هذه العلاقات وستظهر الشخصيات العظيمة تبعاً للفرص التي تخلقها هـذه العلاقات . كما ان اسس النظام القانوني ستقام وفقاً لاحتياجات تلك العلاقات ،

وبعدئذ فقط يبدأ بحث رجل القانون عن التماسك الشكلي للقانون .

ويستطيع اي انسان ان يرى كيف حطمت احتياجات العلاقات الاقتصادية الجديدة في روسيا تقاليد الرجل السلافي ، الحالم ، الصوفي ، المتشائم ، والذي كان يعتبر نموذجاً يرمز لتاريخ روسيا منذ القرن السابق . وان يرى كيف يسير فن روسيا وادبها وفلسفتها في عملية بطيئة من التوافق مع ما تتضمنه الحقبة الاقتصادية الجديدة .

وقد نتفق على ان لينين[1] ، غير بشكل خطير تاريخ العالم ، ولكن انهيار العلاقات الطبقية التي كانت ترتكز عليها روسيا القيصرية هو الذي امده بالفرصة .

كما ان منطق التفسير التشريعي للقانون العام الذي تطور في المحاكم ينبع منطقياً من الاساس الذي يرتكز عليه هذا القانون وهو انه قام اساساً لحماية مصالح الملكية الفردية .

ولو ان بريطانيا العظمى او الولايات المتحدة قامت اساساً لحماية « كومنولث » اشتراكي ، فستحتاج المحاكم الى منطق مختلف تماماً لكي تؤكد هذا التماسك الذاتي الذي يعد احد المثل العليا القانونية الجوهرية ، ذلك ان الفروض التي نبدأ منها هي التي تحدد طبيعة التماسك الذاتي ، وهذه الفروض بدورها ستحددها العلاقات الاقتصادية التي توجد هذه الفروض لحماية اهدافها.

* * *

ان العامل الاقتصادي اذن ، هو الأساس الذي يقوم عليه البناء الأعلى

---

١ ـ فلاديمير لينين : رئيس مجلس قوموسيري الشعب في الاتحاد السوفييتي . ولد في سمبرسك سنة ١٨٧٠ . زعيم الثورة الاشتراكية التي اطاحت بالحكومة الرأسمالية الروسية ، وقائدها المفكر الذي وضع أسس المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفييتي . له دراسات فلسفية واقتصادية طور بها المذهب الماركسي . كشف عن نهاية تطور الرأسمالية في كتابه « الامبريالية » . مات سنة ١٩٢٤ (المترجمان) .

للمجتمع . وينشط هذا العامل اساساً خــلال صراع الطبقات الاقتصاديـــة للاستيلاء على سلطة الدولة. وقد قلت ان المركز المختلف الذي تشغله الطبقات المختلفة في عملية الانتاج يخلق احتياجات ومصالح تصل عند نقطة معينة الى التنازع مع بعضها البعض . والذي يحدد هذه النقطة هو التناقض بين علاقات الانتاج والقوى الانتاجية . ويصبح هذا التناقض هــاماً عندما تمنع علاقـــات الانتاج توسع القوى الانتاجية ؛ اذ أن ذلك يثير في نفس الطبقـة او الطبقات التي يضيرها هذا المنع إحساساً بالخيبة ، وتبـدأ هذه الطبقة في أن تشك في سلامة النظام القائم ، وتطالب بتغيير في الأسس القانونية التي تدعمهـا الدولة . وتنشأ أيديولوجية ناقدة ومعـادية للأيديولوجية التي تدافع عن النظام القـائم . وكلمـــا ازداد نمو هذا التناقض ازدادت حـــدة التمسك بالأيديولوجية الجديدة . وتأتي لحظة يمسي فيها النظام القديم ، بالإعياء من الهجوم عليــه الى حد أنه لا يكون أمامه مفراً من أن يستسلم او يطاح به .

ونستطيع ان نرى في وضوح مثل هذا التطور في الانهيـــار البطيء الذي حدث للنظام القديم في فرنسا . وكذلك في التطور الذي استمر طوال قرن في روسيا ، وانتهى بالانهيـــار وهو التطور الذي بدأ من ثورة الديسمبريين[١] في سنة ١٨٢٥ الى انتصار البلاشفة في سنة ١٩١٧ . ويبدو التشابه العام في الظاهرة بين هاتين الحالتين ذا مغزى .

ففي هذه الحالات نجد موقفاً انتقادياً تجـاه القيم والمؤسسات القـائمة يشمل المجتمع بأسره . ونجد السلطة تسعى الى ان تخمد بوسائل قهرية نمو هذه الروح الانتقـــادية . إلا أن مجهودات السلطة تبوء في كل حالة من هذه الحـــالات بالخذلان، بل وان ضعف سلطة الدولة الذي يتزايد باستمرار ينذرها لتندفع في كل هذه الحالات الى بذل كثير من التنازلات . ولكن هذه التنازلات تأتي بعد

---

١ ـ ثورة الديسمبريين قامت في شمال روسيا في ٢٦ ديسمبر ١٨٢٥ وقضى عليهـا القيصر نيقولا الأول في نفس اليوم وأعدم بعض قادتها ونفى الآخرين . (المترجمان) .

فوات الوقت . وتنزعج الطبقة المستحوذة على السلطـــة لفداحة ثمن هـــذه التنازلات ، فتسعى الى المحـافظة على النظام القديم بإلغاء تلك التنازلات إلغاء باتا . وهنا نشهد الطبقة التي تستحوذ على السلطة وقد عـاد اليها حزمها القديم مؤقتا . ولكن سرعان ما تنقشع سحابة السـلطة ، ويتضح في الأزمة التالية ان أسس الدولة قد تقوضت تماماً .

وعلى ضوء هذه الاتجاهات ، علينا أن نناقش طبيعـــة الصراع الطبقي في المجتمع ، وما يتضمنه هذا الصراع .

والصراع في كل مجتمع يتسم بصفتين :

أولا : تقسيم العمل .

ثانياً : الملكية الفردية لوسائل الانتاج .

وقد رأى ماركس أن تطور الصناعة الرأسمالية سيقسم المجتمع أكثر فأكثر الى طبقتين كبيرتين متعاديتين : الطبقة البورجوازية التي تملك وسائل الانتاج ، والتي تستخدم سلطة الدولة من ثم لحماية المزايا التي تتمتع بها نتيجة لمركزها . وطبقة البروليتاريا التي لا تعيش إلا على بيع عملهـا ، والتي أضيرت بوضعها هذا بمجرد ان أصبحت علاقات الانتاج الرأسمالية تمنع توسع القوى الانتـــاجية . ولهذا فهي مضطرة الى ان تستولي على سلطة الدولة لتغير العلاقات الطبقية التي رأت فيها اضراراً بليغا بها دون وجه حق .

لم ينف ماركس وجود طبقات أخرى في المجتمع عدا هاتين الطبقتين كما أنه لم ينكر أن هناك طبقات مثل ملاك الأراضي ، وأصحاب المهن ، وصغـــار التجار ، وصغار أصحاب الأعمال ، والموظفين البيروقراطيـين ، وغيرهم ، ممن لهم أهمية في بعض المجالات .

ولكنه رأى أن الدور الذي تقوم به كل طبقة من تلك الطبقـات في عملية الانتاج ليس دوراً عميقاً في ظل الرأسمالية بحيث يلقى على عاتقها المهمة التاريخية لتحديد علاقات طبقية جديدة .

وهذا الدور هو دور البروليتاريا حتما ، تماماً كما كان على البورجوازية ان

تم الثورة العظيمة السابقة التي حطمت الاقطاعية . وفي الأزمة الأخيرة تصبح على هذه الطبقات القليلة الأهمية نسبياً ان تختار بين واحدة من المصلحتين القويتين المتصارعتين .

وأولى المسائل التي يجب ان نوجه اهتمامنا لها ، هي مسألة ما اذا كان الصراع الطبقي حقيقة واقعة ، فكثيراً ما يقال لنا إن هذا الصراع هو نتيجة لخطأ في السياسة الحكومية ، او انه يرجع الى فشل في ادراك الوحدة الحقيقية للمصالح ، وهي وحدة تشمل المجتمع ، وتكمن تحت المظهر السطحي للصراع .

ولا شك مثلاً في أن الاضرابات تحدث بصفة مستمرة ولكن استخدام اجراءات التحكيم بحكمة يمكن ان يؤدي على الدوام الى حل عادل لهذه الاضرابات ، كما أن لأصحاب الأعمال ومن يعملون لديهم مصلحة مشتركة في ان يدفعوا بانتاج المؤسسة الى الحد الأقصى اذ أن هذا ييسر زيادة المبيعات مما يحقق ربحاً يمكن معه رفع مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل ، فالادارة الحكيمة تستطيع ان تكتشف في الواقع في أي مجتمع من المجتمعات ظروف توافق معقول مستمر .

ولكن هذا ، بالطبع ، تفسير مثالي لنموذج اجتماعي يغفل أغلب المبادىء الأولية التي يجب ان تكون موضع اعتبار . ولنقصر الحديث على هذا النوع من المجتمع الصناعي الذي نعرفه ، مع العلم بأنه يمكن ان نرسم صورة مشابهة لأشكال التنظيم الاقتصادي التي ظهرت من قبل وسنجد في هذا المجتمع الصناعي طبقة صغيرة تسيطر على أدوات الإنتاج، وتختلف فيه مصلحة هذه الطبقة عند توزيع الانتاج الإجتماعي الكلي ، عن مصلحة الجماهير التي تحكمها تلك الطبقة . وطالما أن الانتاج الاجتماعي الكلي محدود ، فإنه يكون من الواضح ، أنه كلما زاد ما تتقاضاه الجماهير من أجور ، نقصت أرباح أولئك الذين يهيمنون على وسائل الانتاج ، وقل ما يحصلون عليه من ريع وفائدة .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه طالما أن الدافع الى الانتاج هو القدرة على الحصول على الربح – وهذا أمر يرتكز على أسس مجتمعنا المفترضة – فإن مستوى

الأجور ، بل إمكانية الحصول على العمل ، سوف تتحدد كلها على أساس علاقتها بذلك القدر من الأرباح الذي يكفي ليحث مالكي رأس المال على استخدامه في أغراض الانتاج.

وخلاصة الأمر أننا طالما سلمنا بما تقوم عليه الرأسمالية من أسس مفترضة فإن الفشل في تحقيق الربح إما أن يعني البطـــالة او تخفيض الأجور . ومن ثم فان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج تتضمن صراعاً أساسياً بين مصالح رأس المال ومصالح العمل .

وقد يقال إن هناك صراعات اجتماعية أخرى وأن هذه الصراعـــات لا تؤدي حتما الى النتائج السياسية التي ناقشتها من قبل ، فهناك صراع بـــين مصالح ملاك الفحم ومصالح ملاك البترول . وصراع بـــين ملاك السكك الحديدية وملاك النقل بالسيارات ، وصراع بين مالك الحانوت الفردي ، وبين الجمعيات التعاونية ، وهناك التعارض التاريخي بين المدينة والريف وبـــين الكنائس وبعضها ، وبين نقابات العمال المختلفة التي تضم نفس النوع من العمال .

ويقال إننا لا ننتظر من مالك الفحم أن يحارب مالك البترول من أجـــل الاستحواذ على الدولة ، اذ أننا نعلم أنـــه يغلب أن تتواءم مصالحهما بشكل معقول ، وبطريقة ما .

واذا كان الأمر كذلك ، فلماذا نقول ان الوضع يختلف في حـــالة الصراع القائم بين رأس المال والعمل .

ان الإجابة على هذا السؤال ترتكز على النظرة التي أدافع عنها في هـــذا الفصل ، اذ أنها تكمن في صميم فلسفة الدولة التي سوف أعالجها . فالإجابة هي أنه في أي مجتمع تكون فيه ملكية أدوات الانتاج ملكية خاصة ، فـــإن استخدام هذه الأدوات وتوزيع ناتجها انما يولد حتما الغبن المستمر للطبقة العاملة لمجرد ان هذه الطبقة لا تساهم في الهيمنة على هذه الأدوات .

أما سائر الصراعات الاجتماعية الأخرى، فإنه من الممكن الوصول الى اتفاق بشأنها : فالرأسماليون الذين يتنافسون امـــا أن يتحدوا أو يتلاشوا ، وكذلك

النقابات التي تتنافس مع بعضها البعض ، كما أن التطاحن بين الكنائس ليس استغلال طبقة لطبقة أخرى ولا يتسم بالاستمرار .

والواقع أن التعارض بين المدينة والريف أكثر عمقاً ، ومن المهم أن نلاحظ أنه حيثما يصل هذا التعارض الى درجة خطيرة ، كما هو حادث في أوربا الشرقية اليوم فإنه يصبح صراعاً من أجل سلطة الدولة ، الا أنه يمكن تهدئة سخط الفلاحين ، كما أوضح لنا التاريخ الانجليزي الحديث ، دون إحداث أي تغيير في الأسس القانونية للمجتمع الرأسمالي .

ان الفارق الحاسم بين الصراعات الاجتماعية كلها من ناحية ، والصراع بين رأس المال والعمل من ناحية أخرى ، هو أن هذا الصراع الأخير لا يمكن حسمه الا بتغيير كل أسس المجتمع الرأسمالي المفترضة .

ومن الممكن القول بأن هناك صراعات أخرى ، لا تقل عمقاً عن هذا الصراع بين رأس المال والعمل ، مثل الصراع بين الزنوج والبيض في الولايات المتحدة الأميريكية وجنوب أفريقيا ، أو العداء بين العمال الكاثوليك والبروتستانت في مدينة دبلن . ولسنا في حاجة الى أن ننكر عمق هذا الصراع . ولكن لا حاجة بنا كذلك الى أن ننكر أن مثل هذه الصراعات حين تظهر تعمل على أن تحول في نفس الوقت دون ظهور التضامن الطبقي ودون أن يتطور هذا التضامن وتصبح له وظيفته الخاصة . فأصحاب الأعمال الأمريكيون قد اعتادوا منذ زمن بعيد على أن يثيروا الانقسام بين عمالهم وذلك بأن يستغلوا بمهارة الخلافات العنصرية والقومية التي تميز بين هؤلاء العمال .

ولكن وجود هذه الصراعات لا يقضي على الطابع الفريد الذي يتميز به الصراع بين رأس المال والعمل في المجتمع الحديث ، وانما هو يؤجل ظهوره ظهوراً كاملاً . وقد أوضحت الثورة الروسية أن الوعي الطبقي يستطيع في ظل ظروف معينة — أن يرتفع فوق الخلافات المنصرية أو الطائفية أو القومية التي تعمل على منع ظهور هذا الوعي بطريقة واضحة . ولا نستطيع بطبيعة الحال أن نحدد هذه الظروف تحديداً دقيقاً . وانما نستطيع أن نقول انه حيثما

يمنع نظام الانتاج الطبقة العاملة من أن تحصل على مقابل معقول لما تبذله من مجهود ، فإن هذه الطبقة ستبحث عن الوسائل التي تغير بها البناء الأساسي للمجتمع .

وادراك الطبقة العاملة لحقها في أن تقوم بالتغيير ، يتوقف في الواقع على ظروف متعددة متشابكة . فنضج الشعب السياسي ، ونوع الحكومة التي يعيش هذا الشعب في ظلها ، وتأثير التنظيمات الدينية ، والآثار النفسية للفروق العنصرية ، كل هذه الأمور لها أثرها .

فالمجتمع الذي يتوسع اقتصادياً مثل المجتمع الامريكي قبل الكساد الكبير ، يحس بوطأة الصراع الطبقي بشكل يقل كثيراً في عمقه عن ذلك الصراع الذي يحس به مجتمع (مثل بريطانيا العظمى بعد الحرب) . تضيق فيه فرص التوسع الاقتصادي وتتعرض للتحدي . ولكن مثل هذه الاختلافات لا يمكن أن تؤجل النتيجة تأجيلاً نهائياً . فطالما أن نظام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج يؤدي إلى تحسين مستمر في أحوال الطبقة العاملة يرضي آمال العمال ، فإن الطبقة العاملة سوف تقبل ، حتى ولو بشكل متشكك ، الدولة كما هي . ولكن ما إن يتوقف هذا التحسين فترة طويلة ، حتى ينمو لدى العمال وعي ثوري ، وسيسعون دائماً الى تحسين ما يحصلون عليه من العملية الانتاجية من اشباع، فإن لم يتمكنوا من هذا التحسين في ظل نظام معين لعلاقات الملكية فإنهم سوف يبحثون عن نظام آخر .

فالثورة هي دائماً بديل الاصلاح .

ولست أقول بأن بديل الإصلاح هو الثورة الناجحة ، فنجاح الثورة هو مشكلة من مشاكل الاستراتيجية التاريخية التي ليست موضع اهتمامي في سياق هذا الحديث . وكل ما يعنيني هنا هو ما يتضمنه التطور الاقتصادي من أمور تلقي ضوءاً على طبيعة الدولة .

وعلى ناقد الرأي الذي أوضحته إذا ما رفض هذا الرأي ، أن يكون قادراً على إثبات أمرين :

عليه أن يبين أن النظام الرأسمالي الحديث يستطيع ، على خـلاف كل الأنظمة التي سبقته ، أن يتوسع بطريقة لا تتوقف رغماً عن علاقات الملكية التي يقوم عليها .

وعليه كذلك أن يبين أن هذا التوسع يكون دائماً كبيراً إلى الحد الذي يمكّن العمال من تحقيق آمالهم المقررة .

على هـذا الناقد أن يبين ذلك ، لا كتصور لمجتمع رأسمالي في عالم مثالي ، يخلو من الخلافات التي نعرفها ، بل في العالم الذي نعيش فيه ، عالم الامبرياليات المتنافسة ، عالم التضخم وتخفيض العملة ، عالم الصراع المحموم من أجل الأسواق ومن أجل الحصص وتحديد الأسعار والاعانات التي يهيمن بها التاجر ، أو يسعى للسيطرة بها على الأسواق التي نفذ إليها .

وعليه أن يبين أن علاقات الملكية القائمة تستطيع أن تتغلب عـلى الهوة السحيقة الموجودة الآن بـين القوة الانتاجية والقدرة الاستهلاكية . وأن يبين أن الثلاثين مليوناً أو يزيد من العاطلين اليوم يمكن إعـادة تشغيلهم سريعاً بتجدد الطلب على الأيدي العامـلة ، أو أن الدولة يمكنها أن تكفل لهم مستوى لائقاً للمعيشة عن طريق استخدامها لسلطتها في فرض الضرائب .

بل وعلى هـذا الناقد أن يبين كذلك أن الدولة لا تستطيع فحسب أن تكفل للعاطلين ظروفاً لائقة ، وإنما تستطيع في ظل الظروف التي تلازم جني الربح ، ان تحافظ وتنمي تلك الخدمات الاجتماعية التي أصبح العمال يعتبرونها من مهام الدولة الجوهرية .

ويجدر بنا أن نلاحظ على وجه الخصوص ، أن على هـذا الناقد أن يقدم دليله في ظل ظروف المجتمع الرأسمالي الديمقراطي[١] .

فمثل هذا المجتمع يقوم على أساس الاقتراع العام . ويسعى إلى التوفيق بين تركيز السيطرة الاقتصادية في أيدي عدد قليل نسبياً من الأفراد ، وبين توزيع

---

١ ـ ناقشت هذه تفصيلا في كتابي .Democracy in Crisis (1933)

القوة السياسية إلى أقصى حد ممكن . ومن المحتم ان تستخدم الجماهير في مثل هذا المجتمع قوتها السياسية لكي تكفل زيادة رفاهيتها المادية على الدوام . وإذا ما سلمنا بما تقوم عليه الديموقراطية الرأسمالية من افتراضات فإن هذا يعني – إن عاجلاً أو آجلاً – قيام حكومة تتعهد بتحقيق هذه الغاية . ومن السهل أن نرى أن هذا التعهد من جانب الحكومة لا يلقى أية صعوبات اثناء مرحلة التوسع الرأسمالي ، إذ أن ما تقدم عليه الحكومات وقتئذ من تنازلات لا يمس مساساً خطيراً بأماني الذين يسيطرون على وسائل الانتاج ، ذلك انهم يكونون حينئذ على استعداد لدفع ثمن ما يقوم عليه النظام الرأسمالي من افتراضات . إلا أن الأمر يختلف اختلافاً تاماً عندما تنكمش الرأسمالية ، ويصبح ثمن ما يتوقع ان تقوم به الديموقراطية من تنازلات مرتفعاً . وحينئذ تتناقض افتراضات الرأسمالية مع أسس الديموقراطية . ويصبح من الضروري ، اذا استمر هذا الانكماش ، إما ان تلغى الوسائل الديموقراطية اوتتغير الافتراضات الاقتصادية التي يرتكز عليها المجتمع .

ويؤكد دقة هذا التحليل ، ظهور ونمو الحركة الفاشية .

فقد كانت المرحلة الليبرالية للرأسمالية عندما جعلت هذه من ارتباطها الوثيق بالديمقراطية مثلاً أعلى للعالم تتفق مع مرحلة توسعها . فكلما وضحت قوة الرأسمالية في ان تحصل من عمليات الإنتاج على إمكانياتها الكاملة ، استطاعت الرأسمالية هذه ان تجيب المطالب الديمقراطية ، ويختفي التناقض بين أسسها الاقتصادية المفترضة وأسسها السياسية المفترضة ، نتيجة لما يخلقه نجاح عملياتها من إشباع . ولكن لم تكد الرأسمالية تمر بظروف عصيبة حتى بدت سياسة التنازلات سياسة خادعة . فقد تطلب الدافع الى جني الربح ان تكون الأجور منخفضة ، وان تهبط الظروف العامة للصناعة ، وان تنقص الأعباء التي تفرضها الضرائب على رأس المال ، وبالتالي تتقلص الخدمات الاجتماعية .

ولكن الديمقراطية دفعت الناس الى ان يتوقعوا عكس كل هذا . فقد أصبحوا يؤمنون بأن من حقهم ان يستخدموا قوتهم السياسية للحصول على

المكاسب المادية التي يتضمنها رفع الاجور ، وتحسين الظروف العامة للصناعة ، والتوسع المستمر في الخدمات الاجتماعية ... أي تلك الاشياء التي أصبحت تعادل في نظرهم المهمة الديمقراطية للدولة .

وقد تستطيع الديمقراطية في الاوقات العصيبة تأجيل المطـــالبة بتحقيق هذه المطالب تأجيلاً مؤقتاً . إلا أن هذا التأجيل لو طال، فإن النتيجة المنطقية ستؤدي الى تغير النظام الرأسمالي ، طالما أن زواج الرأسمالية بالديمقراطيـــة ما يزال قائماً .

وقد جاءت الفاشية لتنقذ الرأسمالية من هذا المأزق . فقد منحت الفاشية بالغائها الديمقراطية ، بشكل او بآخر ، الذين يهيمنون على وسائل الانتاج ، سلطة سياسية لا حد لها .

وقد سارت مناهج الفاشية على نمط موحد تقريباً .

فقد أُلغيت كل الاحزاب السياسية التي أنكرت على الفاشية أغراضهـــا . وحُلت النقابات الحرة ، واختفى معها حق الاضراب . وخفضت الأجورسواء بارادة أصحاب الأعمال المنفردة ، أو بموافقة الدولة . وقضي على حق النقد ، وسحبت من الناخبين سلطتهم في تغيير الحكومة .

ومن الواضح فضلاً عن هذا أن أهم الدول الفاشية ، قد أقامت سلطتها من ناحية ، بناء على اتفاقها مع القوات المسلحة ، التي هي كما قلت في الفصل السابق مركز قوة الدول القسرية العليا ، ومن ناحية اخرى استناداً على تسليحهـــا لقوات أنصارها .

ولما كانت الحرية في ظل الظروف الحديثة ، هي الى حد بعيد إمداد الناس بالأخبار الصادقـــة[١] ، فقد أصبحت الصحف ، والاذاعة ، ودور النشر ، والسينما ، والمسرح ، خاضعة خضوعاً مباشراً لإشراف الحكومة . بل وتبذل المحاولات في ألمانيا الهتلرية لإخضاع الكنائس لهذا الإشراف. أما أولئك الذين

---

١ ـ راجع للمؤلف Liberty in Modern State (1930) Ch, 11

يهاجمون هذا التحكم الجديد ، فـإنهم يجدون أنفسهم بلا تردد في الطريق الى السجن أو إلى المشنقة .

وفي ظل الفاشية ، تختفي في صراحة فكرة حياد الجهاز الاداري ، وهي أحـد المفاهيم الجوهرية للرأسمالية الديموقراطية ، وفي وقت الأزمات تملأ أجهزة الحكم ، كما أعلن أحد المثقفين من دعاة هذا النظام ، بموظفين من «محاربي الجبهة الوطنية من أهل الثقة الذين اختبروا من قبل[1]. »

كما يصبح القضاء بدوره خاضعاً لخدمة المثل العليا الفاشية ، لا للمبـادىء القانونية . حتى لقد استطاع محام محترم أن يدافع عن مذبحة ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٤ الرهيبة على اعتبار أنها تجسيد للعدالة[2] .

وفي هذه الظروف ، تستطيع الفاشية أن تعتمد على دوام الرأسمالية طالما أنها تستطيع الاعتماد على ولاء القوات المسلحة . وتستطيع الفاشية ما دام من الممكن الاعتماد على ولاء القوات المسلحة أن تسحق كل سخط داخلي يواجهها ، وأن تمنح الرأسمالي الوضع الذي يكون فيه لإشباع الدافع الى الربح الاعتبار الأول في سياسة الدولة . وتُحل من ثم مشاكل الرأسمالية الديمقراطية بطريقـة بسيطة هي اجتثاث العنصر الديمقراطي مـن فكرة الرأسمالية الديمقراطية .

ولا يهم بعد ذلك ما تبديه الفاشية من قلق يشبه القلق الذي تبديه الرأسمالية الديمقراطية ، على رفاهية الشعب . فلقد قـال هتلر[3] « إن على الدعاية أن تملك أيديولوجية تروج لأهداف الفاشية مهما كانت هذه الأيديولوجية خادعة[4] » .

---

١ ـ Hans Seel, Der Beamte in Neuen Staat (1933) p. 9

٢ ـ Professor Carl Schmitt, The Times, July 28, 1934

٣ ـ هتلر ، أدولف . ولد في النمسا سنة ١٨٨٩ وكان رئيساً للحزب النازي الذي استولى على السلطة في المانيا ورئيساً للدولة سنة ١٩٣٤ . أعلن الحرب الاستعمارية الثانية سنة ١٩٣٩ ، وانتحر عند هزيمة المانيا في مايو ١٩٤٥ . (المترجم) .

٤ ـ Mein Kampf

وذكرموسوليني[1] أن الفرد يحقق ذاته بتحقيق هدف الدولة[2] . ولكننا إذا أمعنا النظر في الطابع الحقيقي لهذا الهدف في المجتمعات الفاشية لاتضح لنا أنه يتضمن التضحية بالعامل العادي لحساب رغبة الرأسمالي في جني الربح .

وأعتقد أن إلغاء المؤسسات الديموقراطية في كل من إيطاليا وألمانيا، وقد تم دون أي تغيير في العلاقات الاقتصادية للطبقات ، أمر له مغزاه . وليس أدل على الفرق بين هاتين الثورتين وثورة روسيا من هذه الحقيقة .

فقد أمكن في كل من ألمانيا وايطاليا حل التناقض بين مظهر السلطة ، وحقيقة السلطة ، لا عن طريق تغيير الأسس القانونية التي تحدد العلاقات الطبقية ، بل تم بإلغاء المؤسسات الاجتماعية والسياسية التي كان العمال في ظل النظام السابق يسعون عن طريقها إلى ضمان التنازلات التي كانوا يعتبرونها من حقهم . أما في روسيا فقد تغيرت العلاقات القانونية بين الطبقات تغيراً أساسياً وذلك بعد أن أصبحت الدولة مالكة لوسائل الإنتاج بدلا من الأفراد .

لقد كان الأثر الحقيقي للنظامين الجديدين في إيطاليا وألمانيا ، هو حرمان العمال من حقهم الشرعي في أن ينكروا أن أهداف الدولة موائمة لهم . ففي ظل هذين النظامين استمر توزيع الناتج الاجتماعي كما كان يوزع قبل حدوث التغير ، وكان الفرق الواضح هو عدم السماح بأي صراع أو مناقشة حرة حول الأسس التي يوزع بها هذا الناتج .

فإذا ما قيل إن الأسس التي تحكم التوزيع ، إنما تتحدد وفقاً لما تقضي به الدولة ،فإننا نجيب على ذلك بأننا ننكر على الدولة حيادها انكاراً تاماً . فالدولة الفاشية، كأي دولة أخرى ،تخضع لافتراضاتها الأساسية ، التي تتضمن، ما بقيت

---

١ - موسوليني ؛ بنيتو . ولد في بريدابيو سنة ١٨٨٣ . كان اشتراكياً في بداية الأمر ثم أسس الحزب الفاشستي سنة ١٩١٩ . استولى على السلطة سنة ١٩٢٢ بعد زحفه على روما . شن الحرب على الحبشة . تحالف مع المانيا ودخل الحرب الى جانبها سنة ١٩٤٠ . سقط في يوليو سنة ١٩٤٣ . قتل في كوم في ٢٨ ابريل سنة ١٩٤٥ . (المترجمان) .

٢ - Political and Social Doctrine of Fascism (1935)

الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، خضوع تصرفات الدولة لدوافع الربح الفردي. وقد كان ما أصاب الربح الفردي من تهديد هو الذي أجبر هتلر في السنة الأولى من سنوات نظامه على أن يتجه اتجاهاً يمينياً، ويهجر كل تلك السياسات ذات المظهر الاشتراكي. كما كان تهديد الربح الفردي كذلك هو الذي جعل الدولة الفاشية في إيطاليا تذعن باستمرار لتخفيض الأجور. ذلك أن الدولة عندما تقر الأسس الافتراضية للرأسمالية، يتجه نشاطها إلى التحيز لمالكي رأس المال. أما الالتجاء إلى مبادىء مخالفة لذلك، فإنه يتنافى مع طبيعة الفاشية.

ذلك هو الدرس الجوهري الذي تلقنه لنا الفاشية.

ولم تلق أية تجربة تاريخية أخرى من تجارب العصر الحديث، كما ألقت الفاشية مثل هذا الضوء الكاشف على طبيعة الدولة.

فسلطة الدولة القسرية يجب أن تستعمل لحماية استقرار نظام معين للعلاقات الطبقية، ولا يمكن أن تستعمل لتغيير هذا النظام.

وهذا يعني أنه عند ما تعمل المؤسسات الاجتماعية على وجه يهدد هذا الاستقرار، فإن الدولة تتحرك وتهاجمها باسم القانون والنظام، ولكنها حتماً تتحرك لحماية ما تشمله العلاقات الطبقية لهذا المجتمع من مصالح مكتسبة، ذلك أن الدولة بحكم تكوينها لا يمكن أن تظل محايدة بين الطبقات، بل إن مجرد كونها دولة يلزمها بأن تختار بين هذه الطبقات، وعلى حكومتها أن تعمل كلجنة تنفيذية للطبقة التي تسيطر، اقتصادياً، على نظام الانتاج الذي يعيش عليه المجتمع.

ولربما أوضح ذلك مثل حدث في الولايات المتحدة:

فقد أدى سوء استخدام اتحادات الشركات لحقوقها، كما أدت السلطة الطاغية لكبار أصحاب الأعمال في الصناعات التي كان تنظيم العمال فيها تنظيماً سيئاً، أدت إلى وضع باب في قانون إنعاش الصناعة الوطنية الصادرة في ١٩٣٣، أعطى للعمال في كل صناعة من الصناعات الحق في اختيار الذين يمثلونهم في التفاوض مع أصحاب الأعمال.

وكان مفهوماً من هذا القانون أن من حق العمال أن تمثلهم النقابات العادية ، إذا رغبوا في ذلك ، ولكن معارضة أصحاب الأعمال أدت الى صعوبات ضخمة في تطبيق هذا الباب من أبواب القانون .

فعلى ساحل المحيط الهادي أدى امتناع شركات الشحن وأحواض السفن عن الاعتراف باتحادات عمال النقل التي اختارها عمال هذه الشركات بأغلبية كبيرة ، إلى نشوب إضراب عام في سان فرانسيسكو في يوليو ١٩٣٤[١] .

وقد انهار هذا الإضراب بعد أربعة أيام ، لأن حكومة الولاية كرست كل قوتها ، باسم القانون والنظام ، لتقهر أهداف هذا الاضراب . وتناست أن المضربين كانوا يسعون إلى حماية حق كفله لهم القانون . كما تجاهلت أن عدم اعتراف اصحاب الأعمال في سان فرنسيسكو ، باتحادات عمال النقل ، يتضمن تهرباً من التزام فرضه القانون كذلك .

بل ولم يعد هناك أدنى اعتبار لما نص عليه القانون الأمريكي من أنه قانون يتساوى الجميع أمامه دون تمييز ، سواء أكانوا عمالاً أو أصحاب أعمال . ولم يعد هناك كذلك اعتبار لما تؤكده الدولة من أن محاكمها محايدة تجاه الجميع .

فعندما امتنع العمال عن أداء أعمالهم في سان فرانسيسكو ، هدد ذلك استمرار ما كانوا يقومون به من خدمات ، وهو ما هدف إليه بلا شك الإضراب العام . ذلك أن الاضراب العام هو محاولة للضغط عن طريق الامتناع عن العمل ، أولا ، لدفع أصحاب الأعمال إلى الاستسلام ، وثانياً ، لإجبار الحكومة على ان تستخدم نفوذها لإلزام أصحاب الأعمال على الرضوخ لمطالب العمال .

ويجب أن نلاحظ مرة ثانية أنه على الرغم من ان الاضراب في سان فرانسيسكو كان يهدف إلى الوصول الى حق معترف به قانوناً ، إلا أن الدولة

---

١ - يراجع في وصف هذا الاضراب وصفاً حياً عدد جريدة New Republic الصادر في ١١ أغسطس ٣٤ .

رأت أنه لما كان الاضراب العام بطبيعته يهدد النظام العـــام ، ويترتب عليه توقف الخدمات الضرورية لحياة الجماعة ، وكانت غاية الدولة هي حماية النظام العام ، فإن من واجبها أن تضمن استمرار هذه الخدمات الضروريـة في أداء مهمتها ، أي أن تمنع تحقق أهداف الاضراب العام .

فقد قـال هيو جونسون ، وهو المدير المكلف بتطبيق قـانون إنعاش الصناعة الوطنية : إن الإضراب العام تهديد للمجتمع وللحكومة ، وهو حرب أهلية ، وعصيان دموي . ولهذا فقد استحث « العناصر المسئولة » في الحركة العمالية في سان فرانسيسكو ، على أن تطهر صفوفها من القوى المخربـة التي تندس بينها وتؤيد الإضراب العام .

فما الذي أسفر عنه هذا الموقف إذن ؟

لقد واصل أصحاب الأعمال عدم اعترافهم باتحاد عمال النقل ، أي تهـربهوا من التزامهم القانوني الواضح ، وهم على يقين بأن الحكومة ستتدخل لتحطيم الاضراب . وأصبح العمال أمام أمرين ، إما الاستسلام ، أو الدخول في صراع مع الحكومة . وقد كان من الممكن أن يصبح الصراع ضد الحكومـة عملاً ثورياً ، ولكن ذلك لم يكن يدور في خلد العمال في أي وقت .

وأعتقد أن نتيجة ذلك أنه ما من دولة تكون فيها الخدمات الضروريـة مملوكة ملكية خاصة ، ويتعرض استمرار هذه الخدمات للتهديد، الا وتدخلت الحكومة بكل ما لديها من سلطـة قسرية ، لـكي تضمن المحـافظة على هذا الاستمرار للخدمات . ولا يمكن تحدي تدخل الدوله هذا ، إلا بالثورة .

وتدخل الدولة يتم بلا شك باسم المجموع . إلا أن هذا التدخل يؤدي بـلا جدال ، إلى وضع سلطة الدولة تحت تصرف الملكية الخاصة ؛ ذلك أن الدولة تدعم نظاماً للعلاقـات الطبقية يُبطل ويلغي في تطبيقه الفعلي حقاً أساسياً منحته هي ذاتها بشكل قانوني للعمال الذين أصبح من حقهـم على أساس فكرة حياد الدولة أن يتوقعوا سريانه .

ومن الجلي أن الدولة في اضراب سان فرانسيسكو ، وليس هـذا بالمثل

الوحيد على أي حال ، لم تخط أي خطوة نحو تطبيق هذا القانون . وبصرف النظر عن تلك العبارات الخطابية التي تقال فلم يكد أصحاب الأعمال يتعرضون للتحدي حتى أخذت الدولة تتصرف باعتبارها وكيلة عنهم . ولا يمكن وفقاً للأسس المفترضة التي يتعين على الدولة الأمريكية أن تعمل في حدودها ، أن تتصرف هذه الدولة تصرفاً آخر غير هذا التصرف .

وليس موقف سان فرانسيسكو إلا تطبيقاً واحداً لفكرة عامة ، هي : أنه حينما يوجد صراع طبقي في مجتمع ما ، تظهر سلطة الدولة في صف الذين يملكون أدوات الإنتاج في هذا المجتمع الذين تهيمن عليه . وهذا الصراع قد يكون في بعض الاحيان ذا طابع مستتر ، وعندئذ قد يطلب مثلاً من المحاكم أن تصدر قراراً بمنع العمال من الاعتصام في مصانعهم إذا قاموا باضراب ... وفي أحيان أخرى يكون هذا الصراع واضحاً ، كما كان الحال في اضراب سان فرانسيسكو ، ولهذا بدت سلطة الدولة في شكل مدافع رشاشة وبنادق .

وسواء أكان الصراع الطبقي مستتراً أم واضحاً ، فإن الهدف النهائي لهذا الصراع لا يمكن أن يتحقق إلا بالاستيلاء على الدولة . ذلك أنه لا يوجد طريق آخر غير الاستيلاء على سلطة الدولة لإحداث تغيير حاسم في علاقات الملكية .

وعلى هذا فإذا كانت أدوات الإنتاج في مجتمع ما مملوكة لأقلية من الناس ، فإن سلطة الدولة سوف تستخدم لحماية ملكية هذه الأقلية . إذ يكون هذا هو المفهوم الذي يدافع عنه القانون . والقانون بحكم تعريفه ، هو ارادة الدولة .

* * *

لقد وصلنا إلى نتيجة خطيرة : إن الحقيقة الأساسية في مجتمع تكون فيه ملكية أدوات الانتاج ملكية خاصة ، هي الصراع للاستحواذ على سلطة الدولة بين الطبقة التي تملك هذه الأدوات وبين الطبقة التي تحرم من الاستفادة من تلك الملكية .

وتتضمن هذه النتيجة أن الدولة تتحيز دائماً لمصلحة الطبقة التي تملك أدوات الانتاج ، وأن أولئك الذين تمارس الدولة سلطتها لمصلحتهم لن يتنازلوا عما يتمتعون به من مزايا ما لم يجبروا على ذلك .

وأؤكد هنا مرة أخرى أن أولئك الذين يملكون أدوات الانتاج ، لا يقفون هذا الموقف لمجرد اعتبارات أنانية ، بل إنهم يتصرفون بهذه الطريقة يدفعهم وضعهم في البناء الطبقي للمجتمع الى أن يعتبروا أن امتيازاتهم الخاصة ، التي نادراً ما يرونها امتيازات خاصة ، متطابقة مع رفاهية المجموع .

ومن الطبيعي أن يقلق هذا الرأي الكثير من أصحاب النفوس الطيبة .

فهذا الرأي يفترض حتمية الثورة باعتبارها المولدة للتغير الاجتماعي. ويرى أن هناك مراحل من التطور الانساني يتوقف فيها الناس عن حل خلافاتهم بالعقل ، ويلجأون إلى القوة باعتبارها الحكم النهائي في مصيرهم .

فأولئك الذين يقلقهم هذا الرأي يتذكرون ما يصاحب الحرب الأهلية من فظائع ، كمآسي الثورة البيوريتانية[١] . وما قاساه الشعبان الفرنسي والروسي من آلام أثناء ثورتيهما ، وما يثيره حتما استخدام العنف من كراهية وحقد وقسوة . ويؤكدون لأنفسهم ما حدث من تحسن هائل في ظروف الانسان المادية ، وعلى الأخص منذ الثورة الصناعية . ويفكرون في ذلك الجهد العميق الذي قام به أسعد أفراد الجماعة حظاً لكي يخففوا بالإحسان آلام أولئك الذين هم أقل حظاً منهم . ويفكرون في تلك الحساسية المتزايدة لإزالة تلك الآلام التي لا مبرر لها والتي يتميز بها عصرنا . ويشيرون الى نمو وعي اجتماعي أكثر عمقاً ، وهو ما يشهد عليه موقفنا الجديد تجاه مهام الدولة ، وذلك المستوى المرتفع للضرائب الذي يقبل الأغنياء فرضه على أنفسهم ، واتساع الفرص في الحياة ، ويرون أنه إذا كان من الممكن تحقيق كل هذه الأمور

---

١ ـ الثورة البيوريتانية نشبت في انجلترا سنة ١٦٠٤ ، وهي ثورة دينية ضد الملك . (المترجمان) .

بطريقة سلمية ، فلماذا نفترض أن العنف أداة لاتقل لزوماً في عصر الحضارة المعاصرة عما كانت عليه في العصور الأقل استنارة ؟

لماذا لا نقول إن الناس قد تزايدت رؤيتهم لأخطار العنف ، ولهذا فإنهم سوف يقبلون حكم العقل باعتباره الحكم النهائي ؟

وأعتقد أن الإجابة على ذلك واضحة .

فمن الناحية التاريخية نجد التغيرات الهامة التي تمت بطريق سلمي قد حدثت في ظل نظام اقتصادي يمر بمرحلة توسع .

فحينما يتوفر التوسع الاقتصادي، توجد الطمأنينة ، وحينما توجد الطمأنينة، يتوفر للناس الوقت والفرصة لكي يعطوا العقل حقه في ان يحكم .

ذلك أنه حينما يتوفر هذا النوع من التوسع ، فان رغبات الطبقة المتميزة لا تعاني نقصاً إذا ما أجيبت مطالب الجماهير .

ومن الممكن إقامة الموازنة بين هذه الرغبات وتلك المطالب إذا أمكن إعطاء مزايا مادية متجددة . ولكن هذه الموازنة تتعرض للخطر في تلك الفترات التي يصل فيها الانكماش الاقتصادي الى الحد الذي لا يمكن معه إجابة مطالب الجماهير بغير ثورة في علاقات المجتمع الطبقية . فتغيير العلاقات الطبقية يعني نظماً جديدة للأفكار ، ويعني إنكاراً لمفاهيم الصالح العام التي تمثل كل معنى الحياة في نظر الذين يطلب منهم التخلي عنها . وقد يتنازل الناس عن مراكز لا يعتبرونها مراكز أساسية . إلا أن ما حدث في التاريخ حتى الآن يوضح لنا تماماً أن هؤلاء الناس لا يتنازلون كطبقة بطريقة سلمية عن أي مركز يعتبرونه مركزاً ضرورياً لرفاهيتهم .

ولا جدال في أن هذا يمكن أن يتضح من الدراسة الأولية للحقائق .

فما من شخص متمدين يدافع الآن عن النظام الاقتصادي للعبودية ، ومع كل فإن الامر استلزم حرباً لإقناع الولايات الجنوبية في أمريكا بأنه نظام لا يمكن الدفاع عنه .

وما من شخص متمدين يدافع اليوم عن التعصب الديني ، ومع ذلك فقد

كانت الحروب الدينية شاهداً على الثمن الذي تعيَّن علينا أن ندفعه لإدراك هذه الحقيقة .

وقد قام الكومنولث البريطاني على مبدأ المساواة في المكانة بين مختلف أعضائه، ومع ذلك فقد قامت ثلاثة حروب أهلية لإرساء الاعتراف بهذا المبدأ.

والواقع أن عدداً قليلاً من المبادىء الأساسية في العدالة الاجتماعية هوالذي لم يضطر أنصاره إلى الكفاح من أجله، حتى عندما كان الاعتراف بهذه المبادىء يبدو بديهياً لا يمكن إنكاره . فحق الاقتراع العام ، والمساواة أمام القانون ، وتحرير المرأة ، وتحديد ساعات العمل، وتوفير ظروف لائقة للعمل في المصانع . هذه جميعها ، وهي ليست إلا أبسط الأمثلة ، لم تكتسب إلا بعد أن دفع بعض الناس حياتهم ثمناً لها .

وما زلنا نكافح لإرساء حرية تكوين الجمعيات الحرة في ميدان الصناعة ، بل وما زلنا نكافح من أجل حق الزنوج في المساواة القانونية .

وإذا ما حكمنا العقل ، فإننا نعترف إلى حد بعيد بعدم جدوى الحرب . ومع ذلك فإن ما تضمنه ميثاق عصبة الأمم واتفاقية باريس من نبذ فكرة الحرب إنما يتضمن الاعتقاد ايضاً بأن للدول الموقعة على هذين الميثاقين الحق في أن تستخدم القوة إذا ما تعلق الأمر « بشرفها » أو « بمصالحها الحيوية » .

وإذا ما قلنا إن علينا أن نثق في العقل، فما الذي نعنيه على وجه التحديد ؟

وعقل من هذا الذي علينا أن نثق به لتسوية الخلافات ؟

هل هو عقل الحكومة . وهو عقل نعلم أنه كثيراً ما يتحيز، وغالباً ما يخطىء؟

هل هو عقل القطاع الأكبر والأعلى في الجماعة ، الذي كان مفكرو العصور الوسطى يحترمونه إلى حدٍّ بعيد ؟

ولكن ما هو القطاع الأكبر والأعلى في أي وقت من الأوقات ؟

هل هو إرادة الأغلبية ؟ وهل علينا أن نأخذ بالرأي القائل بأن على الأقلية أن تخضع دائماً دون قيد ولا شرط ، وهو الرأي الذي قلت من قبل إن الناس يرفضون الأخذ به ؟ وإذا لم تكن هذه الارادة هي إرادة الأغلبية الصرفة ،

فكيف نستطيع أن نكتشف القطاع الأهم حيث تكون سلامة العقل ، في المسائل الاجتماعية ، هي الى حد بعيد من مهام التجربة التي نعتبرها أمراً يتوافق مع ما يصدر من حكم ؟

فالقطاع الأهم ليس هو ما يقرره الخبراء في وقت معين ، لا لأن الخبراء كثيراً ما يخطئون، بل لأن القرارات التي تصدر في مسائل التكوين الاجتماعي ليست مسألة خبرة تماماً .

ثم ألا يعني استبعاد الحق في استعمال القوة في العلاقات الانسانية دائماً ، قبول الدولة كما هي حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه أولئك الذين يسيّرون إرادة الدولة مستعدين لتغييرها ؟

ويقال إن هناك فارقاً بين التزامات الناس إزاء العقل في دولة تسودها الدكتاتورية ، وبين التزاماتهم في دولة يقتنع فيها الناس بالافتراضات العادية للديمقراطية السياسية . إذ قد يستطيع الناس في الدولة الأخيرة، في أي وقت يرونه ملائماً ، أن يغيروا بقرار تصدره الأغلبية أسس الحكومة والأهداف التي تكرس سلطة الدولة لتنفيذها . ففي هذه الدولة تكون مهمة طلاب التغيير هي أن يضمنوا عن طريق الاقناع بالحجة انحياز الأغلبية لوجهة نظرهم، وفي هذه الحالة لا يكون من حقهم استعمال القوة لأنهم ليسوا في حاجة إليها .

ولا مراء في أن هذا كله صحيح . ولكن الذين يبنون فلسفتهم كلها على هذه الحجة إنما يطلبون النتيجة الكاملة لما تضمنته وجهة النظر التي تقدمت بها . فليس اكتشافاً أن يقال إن الحلول التي تتفق مع الرضا العاقل أفضل من الحلول التي تتم بطريق العنف .

كما أنه ليس كذلك باكتشاف عظيم أن يقال إن على الناس في مجتمع ديمقراطي أن يقاسوا في صبر ، ما يعتقدون أنه شر مستطير ، لأن لهم حقاً قانونياً في أن يغيروا القانون الذي يعترضون عليه إذا ما ضمنوا وجود أغلبية تؤازرهم . وما من أحد ممن يؤيدون وجهة النظر التي طرحتها هنا يشك على الإطلاق ، كما أعتقد ، في حكمة هذه الآراء .

ولكن النتيجة التي تتضمنها وجهة النظر هذه ، يجب أن تطرح على أساس مختلف .

كانت نظرتي مختلفة تماماً . فقد رأيت أن المؤسسات الديمقراطية في مجتمع رأسمالي تعتبر مؤسسات سليمة طالما أنها لا تتصرف بشكل يحطم المقتضيات الجوهرية للرأسمالية ، أي العلاقات الطبقية التي تستلزمها الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . وقلت إن الديمقراطية السياسية إذا سعت الى نقل هذه الملكية الخاصة إلى الجماعة ، فإن الطبقة الرأسمالية ستستخدم ، إن استطاعت ، سلطة الدولة لكي تلغي المؤسسات الديمقراطية . ولهذا قلت إنه لا يمكن تسوية الخلاف بين الطبقات في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي إلا بالقوة وحدها .

وقلت إن المحافظة على الديمقراطية السياسية ليست ، كما أوضحت لنا تجربة إيطاليا وألمانيا والنمسا ، هدفاً أساسياً من أهداف الدولة باعتبارها دولة .

فالديمقراطية السياسية هي شكل للحكومة لا تستطيع أن تحفظ لنفسها البقاء إلا إذا كانت لا تتناقض مع حاجات العلاقات الطبقية التي يتطلبها النظام الرأسمالي .

ولا يمكن أن تقترن الديمقراطية السياسية بالنظام الرأسمالي ، إلا إذا كان هذا النظام ناجحاً الى الحد الذي يمكنه من إشباع ما يطالب به العمال من زيادة المكاسب المادية .

ولكن ما إن تعجز الرأسمالية عن الإبقاء على هذا النجاح خلال فترة تكفي لكي يتضح أن ذلك النوع من التوسع الذي تمتعت به في أيام فتوتها لم يعد ممكناً ، حتى تواجه مشكلة الاختيار : بين إلغاء ما تقوم عليه من علاقات طبقية ، أو إلغاء المؤسسات الديمقراطية .

ولا يعتبر رداً على هذه الحجة ، القول بأن من واجب الناس قبول الأسس المفترضة التي تقوم عليها الحكومة الديمقراطية ، لأن هذه الأسس تيسر الوصول

إلى حلول عقلية بدلا من استخدام العنف .

ولا شك أن من واجب الناس قبول تلك الأسس المفترضة ، ولكن هنا يثور التساؤل ... هل يقبل الناس هذه الأسس المفترضة في الواقع ؟

ليس من الصعب أن نبين أن فرصة الدولة الديمقراطية في تحقيق العدالة الاجتماعية أكثر من فرصة أية دولة أخرى . ولكن الدولة التي تعنينا هنا ليست مجرد الدولة الديمقراطية الخالصة الواضحة ، وإنما هي الدولة الرأسمالية الديمقراطية . الدولة التي تقوم مقتضياتها السياسية على مساواة المواطنين في المطالبة بما يحققه المجتمع من مكاسب مادية ، والتي في نفس الوقت ، تقوم مقتضياتها الاقتصادية ، بسبب أساسها الرأسمالي ، على قصر المساواة في المطالبة بالكسب المادي وفقاً لما يتطلبه تحقيق الربح . فليست المشكلة إذن هل من الحكمة أو العدل التخلي عن الديمقراطية السياسية ؛ ولكنها مشكلة أخرى وهي هل يمكن الابقاء على الديمقراطية السياسية في فترة الانكماش الرأسمالي ؟

وعلى من يرد رداً صحيحاً ما ذكرته ، أن يثبت أن الإبقاء على الديمقراطية السياسية في فترة الانكماش الرأسمالي أمر محتمل . وعلى أي دليل عام على هذا القول ، أن يتغلب على بعض الحقائق الدميمة .

فعلى الرد الصحيح أن يفسر انهيار الاعتقاد بسلامة الديمقراطية بين الناس المخلصين الشرفاء ، الذين رحبوا بالفاشية في ألمانيا وإيطاليا والنمسا ، أي في أكثر الأمثلة وضوحاً . وعليه أن يفسر كذلك انهيار هذا الاعتقاد بسلامة الديموقراطية ، في نفس الوقت الذي تقع فيه الأزمة الاقتصادية في الرأسمالية . بل وعليه أن يفسر ، علاوة على ذلك ، لماذا بدت الدول الفاشية غير قادرةعلى المحافظة على نفسها إلا باستخدام الأساليب الإرهابية ، ولماذا كانت حركات القمع التي اعتمدت عليها هذه الدول موجهة في الغالب ضد مؤسسات الطبقة العاملة . وعليه كذلك أن يفسر لماذا كان مقدم الفاشية ، يصاحبه دائماً اضمحلال أو توقف الخدمات الاجتماعية ، وهبوط المستويات الصناعية للطبقة

العاملة ، والقضاء بالقوة على كل نقد ينكر سلامة هذه الأعمال . وحتى تقدم الينا هذه التفسيرات ، يصعب على المرء أن يشك في سلامة التحليل الذي أوردته هنا .

ويقال أحياناً ، إن مهاجمة الديمقراطية السياسية لم تنجح إلا في تلك البلاد التي كانت فيها تجربة المؤسسات الديمقراطية أكثر عمقاً كبريطانيا العظمى والولايات المتحدة وفرنسا وبلجيكا ودول اسكندناوه ، فقد كان الهجوم على المؤسسات الديمقراطية حتى الآن فاشلاً .

وهذا أمر صحيح ، ولكن علينا أن نتحرى بعناية ما يتضمنه هذا الأمر الصحيح . فمن الواضح على الأقل أن كل دولة من هذه الدول التي ذكرنا ، تشهد اضطراباً خطيراً في المؤسسات الديمقراطية . ومن الواضح كذلك أن تقييد الحرية قد أصبح في السنوات الأخيرة من السمات الصارخة للأجهزة الادارية لتلك الدول .

ومن الواضح فضلاً عن كل ذلك أنه ما من دولة من هذه الدول قد شهدت حكومة تسعى إلى استخدام المؤسسات الديمقراطية لإعادة تحديد العلاقات الطبقية .

وهذا هو الذي يمكن أن يكون رداً صحيحاً على ما تتضمنه وجهة نظري . فإذا ما قامت حكومة اشتراكية في بريطانيا العظمى أو فرنسا أو الولايات المتحدة بطريق سلمي بتغيير أسس نظام الملكية من ملكية فردية إلى ملكية عامة بطريق سلمي ، فإن الحجة القائلة بأنه يمكن احداث تغيرات أساسية بالوسائل الديمقراطية ، سوف تزداد قوة .

إلا أنه لا دليل على امكان قيام مثل هذه الحكومة بل إن ما يدور في البلاد الديمقراطية ليثير الشك في أن العكس هو الذي يحدث . فتهديد الفاشية للجمهورية الفرنسية تهديد عميق ، وقد زادت حوادث فبراير ١٩٣٤ التباعد بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار .

وفي الولايات المتحدة ما زال العمال غير منظمين من الناحية السياسية تنظيماً

يشكل تهديداً خطيراً على نظام العلاقـات الطبقية القائم الآن . ويجب أن نذكر أن ما يلاحظ أساساً في تجربة روزفلت[1] التي قـامت من أجل تجديد حيوية الرأسمالية لا من أجل إحلال نظام آخر محلها ، أن الرئيس روزفلت قد عجز عن أن يمنع كبار أصحاب الأعمال من تخريب تلك الإجراءات التي يسعى بها إلى منح الطبقات العاملة كسباً مادياً[2] .

وفي بريطانيا العظمى ، بدت حكومة الأقلية العمالية ، والتي لم تحـاول إصدار أي تشريع اشتراكي ، مهـددة لأسس الاستقرار الاقتصادي ، ولهذا جاءت في أعقابها الحكومة القومية .

ولم تتكون هذه الحكومة الأخيرة على أساس اندمـاج كامل للأحزاب السياسية التي تعضد النظام الرأسمالي فحسب ، بل سارت وفقاً للادعاء (الذي أطلقت عليه عبارة مهذبة هي المساواة في التضحية) ، بأن الأزمة التي أدت بهذه الحكومة إلى تولي الحكم إنما تبرر لها أن توقف أو تقتصد في منح الكسب المادي المتزايد الذي تسعى الديموقراطية السياسية إلى كفالته .

وليس هذا كل شيء .

فالديمقراطية الرأسمالية في بريطانيا ما تزال موجودة لأن الخلاف لم يستفحل بعد بين الديمقراطية وبين الرأسمالية .

والحقيقة التي يجدر بنا أن نلاحظها ، أن الأحداث منذ سنة ١٩٣١ دفعت حزب العمال بشكل متزايد إلى السير قدماً نحو الاشتراكية ، في حين أن هذا التطور صحبه ميل أعضاء حزب المحافظين إلى مناقشة الأسس التي ارتكز عليها

---

١ ـ فرانكلين ، روزفلت : سياسي أمريكي ولد في هايد بارك سنة ١٨٨٢ . انتخب رئيساً للولايات المتحدة سنة ١٩٣٢ وأعيد انتخابه سنه ١٩٣٦ وسنه ١٩٤٠ ثم سنه ١٩٤٤ . كان رئيساً للولايات المتحدة عند اشتراكها في الحرب العالمية الثانية . مات سنة ١٩٤٥ (المترجمان) .

٢ ـ راجع بشأن تجربة روزفلت CHARLES A.BEARD and G.H.E. SMITH The future Comes, (1933) C.L. DEARING, the ABC of the N.R.A. (1934) GEORGE SOULE, The Coming Revolution (1934).

الدستور البريطاني منذ زمن بعيد .

فإعادة تنظيم مجلس اللوردات حتى تكون له سلطة تأخير الموافقة على تشريع اشتراكي في برلمان يتمتع فيه حزب العمال بالأغلبية في مجلس العموم ، وإحياء حق الملك في الاعتراض على القوانين ، وهو أمر بطل استعماله منذ أكثر من مائتي سنة ، والتأكيد بأن الملك الذي له حق حل مجلس العموم وتعيين أعضاء مجلس اللوردات ، لا يحتاج الى الأخذ برأي وزرائه طالما أنه يستطيع إذا ما لجأ للمعارضة أن يحصل على التأجيل ... كلها اقتراحات ذات أهمية قصوى[١] .

فهذه الاقتراحات كلها تشير الى اتباع أسلوب لا يستخدم إلا ضد حزب العمال وحده دون خصمه . كما أنها تضع فقط العوائق الدستورية في طريق أي تشريع اشتراكي ، الأمر الذي لا يعوق أهداف حكومة تعادي الاشتراكية .

وبالنسبة للوضع في بريطانيا يمكن أن نبدي ملاحظتين أخريين تؤديان الى نتيجة عامة على جانب من الأهمية :

فكثيراً ما يقال لنا[٢] إن التحالف بين حزبي الأحرار والعمال أمر مستحب ، طالما أن كلا منهما قد أخذ على عاتقه المحافظة على الديمقراطية ، وطالما أن كلا منهما قد يكسب من وراء هذا التحالف قوة انتخابية ، وبهذا يستطيعان حماية الديمقراطية ضد غزو اليمين المتطرف .

ولكن قادة حزب الأحرار كانوا يوضحون دوماً أنهم وإن كانوا يؤيدون توسيع وظيفة الدولة ، إلا أنهم يعارضون الاشتراكية ، أي أنهم يرفضون استخدام سلطة الدولة في تغيير القواعد الأساسية للعلاقات الطبقية ، ولهذا

---

١ - راجع كتاب المؤلف Labour and the Constitution 1932 وذلك للاطلاع على مناقشة مفصلة لهذه الاقتراحات .

٢ - راجع تقارير مناقشة الخطاب الذي ألقاه المستر A.L. ROWSE في مدرسة الأحرار الصيفية في سنه ١٩٣٤ ، وذلك في صحيفة المانشستر جارديان عدد ١٨ أغسطس سنه ١٩٣٤ ، وهذا مظهر للرأي الذي أبدي خلال سنوات عديدة .

كان على حزب العمال في سبيل تنظيم هذا التحالف أن يعطل عقيدته الاشتراكية وأن يقصر نشاطه على تحقيق برنامج الإصلاح الاجتماعي لحزب الأحرار .

وهذا الأمر بدوره ، لا يمكن أن يكون خطوة توافق عليها جماهير حزب العمال ، لأن كل عبء تجربتها منذ سنة ١٩٢٤ أسفر عن أن السياسة التي لا تمس القواعد الأساسية للعلاقات الطبقية هي سياسة غير سديدة .

ولكن دعنا نفترض أن حزب العمال كان مستعداً على الأقل لفترة مؤقتة ، لأن يعطل عقيدته الاشتراكية حتى يستطيع بتحالفه مع القوى الليبرالية « الأحرار » أن يضمن نصراً انتخابياً . ولكن إلى أي مدى يمكن أن يحقق مثل هذا النصر أهدافه في ظل الظروف التي نواجهها ؟

فما لم يحدث انعاش اقتصادي سريع، بعد وصول حزب العمال إلى الحكم ، فلن يستطيع هذا الحزب مباشرة أي مشروعات كبيرة للاصلاح الاجتماعي ، لأن تكاليف هذه المشروعات ستؤدي إلى وضع مماثل لذلك الوضع الذي أدى إلى هزيمة الحزب في سنة ١٩٣١ . فإذا ما أدار حزب العمال النظام الرأسمالي ، فإن عليه في الواقع ، أن يقبل بصراحة الأسس الإفتراضية للرأسمالية ، وفي هذه الأسس تكمن فكرة أن الدولة لاتستطيع مباشرة أية إصلاحات إجتماعية مرتفعة التكاليف في فترة كساد تجاري . ولهذا يصعب أن تستطيع مثل هذه الحكومة ان تحتفظ طويلاً بثقة مؤيديها ، ما دامت الظروف التي واجهتها سوف تمنع تحقيق الأهداف التي من أجلها استولت على السلطة .

وحتى إذا ما وصل حزب العمال إلى السلطة مصحوباً بانتعاش سريع في التجارة ، فليس من السهل أن نتوقع أن يمضي هذا الحزب بعيداً ، ذلك أنه لا يستطيع بحكم تحالفه مع الأحرار أن يسير في سياسة اشتراكية . بل سيكون عليه عندئذ أن يقتصر على استخلاص أكبر كسب ممكن للطبقة العاملة من النظام الرأسمالي .

ولا حاجة بنا إلى التقليل من قيمة تلك السياسة التي لو اتبعت فعلاً لكان

معناها تحسناً في السكن ، وتحسناً في ظروف العمل ، وتحسناً في نظام التعليم ، وتزايداً ونمواً في النشاط النقابي ، وما إلى ذلك .

وما لم تكن التجارة منتعشة على الدوام ، فإن النتيجة الوحيدة لاستئناف سياسة التنازلات هي خلق مستوى جديد لما يتوقعه العمال من الرغبات التي لن تتحقق حتماً عندما تجيء الأزمة .

وسواء افترضنا حدوث الإنعاش أو الأزمة ، فإن تسليم حزب العمال بالأسس الافتراضية التي يقوم عليها النظام الحالي يعني قبوله التناقض بين الرأسمالية والديمقراطية . وهو تناقض ينتهي إن عاجلاً أو آجلاً إلى أن يهلك أحدهما الآخر؛ وأعتقد أن حزب العمال لا يستطيع أن يحافظ على وجوده بمثل هذه الشروط . وكما استنتج الناخبون استنتاجاً صحيحاً من تجربتهم لحكومة العمال في سنة ١٩٢٩ ، فإنه من الأفضل في المدى البعيد أن تظل إدارة الدولة الرأسمالية في أيدي أولئك الذين يؤمنون بمبادئها ، ومن الغباء أن نطلب من حزب العمال بأن يدير مجتمعاً رأسمالياً تماماً ، كما نطلب من شخص غير إتباعي أن يصبح حبراً أعظم للكنيسة الرومانية الكاثوليكية .

ومن ثم فإن مثل هذا الاقتراح لا يواجه في الحقيقة المشكلة الأساسية التي أثيرت هنا . ولهذا فإننا نصر مرة أخرى على التساؤل إذا كان من الممكن الانتقال بطريق سلمي في مجتمع ديمقراطي من الرأسمالية إلى الاشتراكية بكل ما يعنيه هذا الانتقال من تغيرات في العلاقات الطبقية .

ولست أرفض القول هنا إن هذا الانتقال يمكن ان يتم بطريق سلمي ، لو أن مالكي أدوات الانتاج كانوا مستعدين للمحافظة على مقتضيات الديمقراطية ، ولكن هذا القول ليس إلا كقولنا بأنه اذا ما نجحت الديمقراطية فإنها تكون ناجحة . وهو ما ليس بملاحظة عميقة .

ولكني أتساءل على ضوء التجربة التي مارسناها عما إذا كان من الحكمة أن نفترض أن مُلاك أدوات الانتاج يحافظون على هذه المضمونات الديمقراطية .

وتشير لي الدلائل بأنه ما من شخص، عدا أكثر المتفائلين حماسةً ،

يستطيع أن يؤيد هذا الرأي . إذ ليس على هذا الشخص فقط أن يفسر مغزى تجربة القارة الأوربية وتجربة امريكا أثناء الحرب ، بل عليه كذلك أن يوضح أنه من الممكن المحافظة على وحدة الدولة عندما يختلف الناس اختلافاً تاماً على الأسس التي ترتكز عليها الدولة .

وقد حاول المراقبون البارزون تفسير ذلك ، ولهذا يجدر أن ندرس قضيتهم بشيء من التمحيص .

فقد كتب البروفيسور جريجوري[1] يقول : « إذا كان المثقفون الغربيون قد آثروا ، بقصد الدعاية ان يطابقوا ، بين الفاشية ، والرأسمالية في مرحلة الانحدار ، فليس لهم أي حق في ذلك . »

ويؤسس جريجوري رأيه على أمور ثلاثة :

أولها — أن ماهية الفاشية هي السلطة التحكمية ، أما ماهية النظام الرأسمالي فهي حرية المشروعات ، وحق الفرد في ان يعبر عن نفسه اقتصادياً .

وثانيها — أنه يوجد تشابه بين النقط الخمس والعشرين في برنامج الحزب الاشتراكي الوطني وبين عقيدة الشيوعيين الروس ، أكثر من التشابه بين أيهما وفلسفة الدولة الرأسمالية .

وثالثها — أنه « إذا كانت الرأسمالية تنهار فإن على المرء ان يبحث عن دليل انهيارها في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة بدلاً من أن يبحث عن هذا الدليل في دول البلقان وامريكا الجنوبية او إيطاليا ، لسبب بسيط : هو أنه لم يقم على الاطلاق في هذه المناطق نظام رأسمالي مكتمل النمو . ويصدق هذا القول بالطبع اكثر على حالة روسيا . »

أما مشكلة الفاشية الألمانية فقد فسرها البروفيسور جريجوري بقوله : « إن النظام الاجتماعي والاقتصادي الألماني قد تعرض لتوترات خاصة غريبة ، ولكن لا علاقة بين هذه التوترات والعيوب الكامنة في الرأسمالية . »

---

١ - The Independent, August 11, 1934, p. 28.

ووافق جريجوري على أن « هناك إمكانية لحدوث المقاومة اذا ما حاولت أغلبية عمالية « خطّافة » ان تقلب المؤسسات الاقتصادية في البلاد رأساً على عقب . ولكن هذا لا يدل على ان الرأسمالية قد انهارت بل يدل على العكس من ذلك أن عدداً كبيراً من الناس ما زالوا يؤمنون بها . »

وختم جريجوري كلامه قائلاً : « إن ظهور الفاشية ليس دليلاً على انهيار النظام الرأسمالي ، بل إنه دليل على أن الأوضاع كانت في بعض البلدان بعد الحرب غير مُرضية ، وأن العوامل غير الاقتصادية قد لعبت في بعض الحالات ، كما حدث مثلاً في المانيا ، نفس الدور الكبير الذي لعبته العوامل الاقتصادية . »

ولنناقش هذا الرأي نقطة نقطة .

لا شك في أن ماهية الفاشية هي السلطة التحكمية ، ولا شك كذلك في أن الرأسمالية تقوم على « حرية المشروعات » ، وحق الفرد في أن يعبر عن نفسه اقتصادياً . »

ولكن علينا أن نفحص الغرض الذي نستخدم من أجله السلطة الفاشية .

فعندما نجد الفاشية تحطم النقابات الحرة ، وتحمي الملكية الخاصة لرأس المال ، وتخفض الأجور ومستوى العمال من أجل هذا الربح ، يكون من المنطقي دون شك أن نقول إن الذين تهتم الفاشية بحقهم في « أن يعبروا عن أنفسهم اقتصادياً » ليسوا من بين أفراد الطبقة العاملة .

وخلاصة الأمر أن السلطة الفاشية تستخدم لحماية نظام العلاقات الطبقية الذي تتطلبه الرأسمالية . ويرى المثقفون الغربيون أن الفاشية تعبير عن الرأسمالية المنهارة لسبب بسيط هو أنه أصبح من المستحيل المحافظة على تلك العلاقات الطبقية بغير هذه السلطة الفاشية .

وصحيح ، أن أوجه التشابه بين برنامجي الفاشية والشيوعية ، تبدو من الناحية اللفظية متقاربة . ولو أن البرنامج الفاشي أعلن أنه يقف ضد الاشتراكيين ، وضد النقابات ، لما جرؤ على المطالبة بتأييد الطبقة العاملة . ولذلك فعلينا ألا نحكم على الفاشية بنواياها لأن المهم هو أعمالها الفعلية .

ولست أحسب أن البروفيسور جريجوري قد تصور أن قواد الجيش الايطالي الذين ظاهروا موسوليني ، ورجال الصناعة الألمان مثل هوجنبرج وتيسن الذين أيدوا هتلر ، قد فعلوا ذلك وهم يتوقعون أن ينفذ موسوليني وهتلر تلك العبارات الشيوعية التي وردت في برنامجيهما .

ولا شك أن الفاشية قد تدخلت لتقييد « حرية المشروعات » إلا أن هذا التدخل في كل من إيطاليا وألمانيا تميز بأنه تدخل الرأسماليين لمصلحة الانعاش الرأسمالي .

ومن حق البروفيسور جريجوري أن يحكم على هذا التدخل بأنه قد سار على خطوط خاطئة ، ولكن ليس من حقه إذا ما فحص تأثير هذا التدخل على المؤسسات الاقتصادية وعلى مركز الطبقة العاملة أن يستنتج أن هذا التدخل محاولة جادة أو مخلصة لتحقيق البرنامج الرسمي للفاشية[1] .

ولا يساعدنا أن يقال لنا : احكموا على الرأسمالية الناضجة كما هو الحال في انجلترا والولايات المتحدة ، بدلا من أن تحكموا على الرأسمالية المتخلفة نسبياً كما هو الحال في البلقان أو أمريكا الجنوبية .

ذلك أن اختبار أي نظام اقتصادي أمر لا يختلف في أي مكان : فهو اختبار لقدرته على أن يستغل إمكانيات قوته الانتاجية : الى أقصى حد . فإذا ما حكمنا على النظام الاقتصادي بهذا المقياس لا بد أن نتكلم عن « تصدع » الرأسمالية في كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية .

ففي انجلترا يوجد مليونا عاطل . وتوجد مناطق اقتصادية خربة مثل جنوب ويلز والساحل الشمالي الشرقي ، وقد أعلنت مؤسسات النقل البحري ،

---

١ – راجع عن علاقات موسوليني بالجيش الايطالي The Fascist Dictatorship 1928 pp. 60 - 62 تأليف SALVEMINI وراجع عن علاقات هتلر بكبار رجال الأعمال في ألمانيا Germany Puts The Clock Back 1933 pp. 117-118, 122, 127-8, 131, 146-7 تأليف E. MOWRER وكذلك كتاب Hitler Over Europe 1934 تأليف E. HENRI .

ومؤسسات التجارة التي تقوم بتصدير منتجات مثل القطن والفحم والحديد والصلب ، أنها على وشك الإفلاس . وتتجه بعض الصناعات الأخرى إلى الحكومة طالبة منحها إعانة حتى تستطيع الاستمرار . ولا شك أن مثل هذا الوضع في ظل حكومة تعلن إيمانها بضرورة المشروعات المملوكة ملكية خاصة ، يمكن دون تحيز أن يوصف وصفاً متزناً بأنه « انهيار » .

وكل من يقرأ الوصف الذي قدمه الرئيس روزفلت للوضع في أمريكا بعد أن تولى الحكم[1] ، يتعين عليه إذا ما رفض أن تستخدم كلمة « تصدع » في وصف ذلك الوضع ، أن يختار مرادفاً مشابهاً لهذه الكلمة .

ويعترف البروفيسور جريجوري بأن أغلبية عمالية ذات طابع « خطّاف » قد تعترضها المقاومة إذا ما « حاولت أن تقلب المؤسسات الاقتصادية للبلاد رأساً على عقب » . ولكنه لا يعتبر مثل هذه المقاومة دليلاً على الانهيار ، وإنما على العكس دليلاً على إيمان عدد كبير من الناس بالرأسمالية .

وليس من السهل أن نعرف على وجه التحديد ما الذي يعنيه البروفيسور جريجوري بعبارة « غالبية عمالية خطّافة » . ذلك أن أغلب الانتصارات الإنتخابية تبدو في نظر الحزب المنهزم انتصارات « مخطوفة » .

ففي أعقاب الحرب كانت هذه النظرة نظرة معارضي المستر لويد جورج[2] في انتخابات سنة ١٩١٨ ، كما كانت كذلك نظرة حزب العمال بالنسبة لانتصارات المحافظين في انتخابي سنة ١٩٢٤ ، سنة ١٩٣١ .

فهل يعتبر الانتصار مخطوفاً عندما يعطي الناخبون الأغلبية لحزب ظل برنامجه الأساسي موضع نقاش حاد قرابة عشرين عاماً .

---

١ – راجع F.D.ROOSEVELT, Our Way 1934 pp.3-35 وراجع كذلك للحصول على صورة مماثلة The Roosevelt Revolution 1933 Chapters I-III بتأليف E.K. LINDLEY

٢ – لويد جورج . دافيد ولد في مانشستر عام ١٨٦٣ . ترأس حزب الاحرار كما ترأس الوزارة الائتلافية التي ضمت العمال والمحافظين والأحرار عام ١٩١٤ . (المترجمان)

أم أن مقدار الأغلبية التي حصل عليهـــا الحزب هو الذي يحدد مقدار انتصاره ؟

فإذا كان البروفيسور جريجوري يقصد المعنى الأخير ، فإنني أعتقد أنه من الواضح تماماً أنه ما من حزب يتصور أن من حقه أن يتبع سياسة اشتراكية، أي من حقه ، وفقاً للتشبيه العبقري الذي قاله البروفيسور جريجوري ، أن « يقلب المؤسسات الاقتصادية رأساً على عقب » ، وذلك ما لم يكن متأكداً من أن الرأي العام يؤيده تأييداً كافياً .

ومن الواضح أن سحب مثل هذا التأييد من الحزب قـــد يعطي بسرعة لوناً مختلفاً تماماً للإجراءات التي يتخذها ، لأن معارضة الرأي العام قد تجعل تطبيق تلك الإجراءات من الصعوبة إلى حد الاستحالة .

ولكن الاتجاه الفكري الذي ينظر إلى السياسة الاشتراكية بهذه النظرة، يدعو إلى الاهتمام . فالأسلوب الخطابي الذي يستخدمه هذا الاتجـاه يذهب إلى أن السير نحو الاشتراكية مغامرة تبحث عن الفوضى ، وإلى أنـــه إذا كانت الغالبية البرلمانية التي تسعى إلى ذلك غالبية « خطـّافة » ، أيا كان معنى هذه الكلمة ، فإن مقاومتها تكون أمراً معقولاً .

ومن الواضح هنا أن البروفيسور جريجوري يقبل كل مـــا حاولت أنا إثباته فهو يفترض إمكانية أن الناس قـد يفضلون احياناً ، في ظل ظروف معينة ليست محددة تماماً ، أن يقاتلوا بـــدلاً من أن يحافظوا على المؤسسات الديمقراطية . ولكنه يخطىء تماماً إذا اعتقد أن تفضيل هؤلاء الناس القتال دليل على أن الرأسمالية لم تنهر ، إذ أن النتيجة هنا لا تتفق مع المقدمة .

فأي مبدأ ، وأي نظام ، وأية فكرة ، لا يمكن أن يكون صحيحاً لمجرد أن عدداً كبيراً من الناس يصل بهم الاعتقاد في صحته إلى حد استعدادهم للقتال من أجله . فقد كان هناك عدد كبير من الناس مستعدين للقتال من أجل فكرة الملكية في روسيا بعد سنة ١٩١٧، ولم يكن هذا يعني أن فكرة الملكية لم تنهر .

وإذ كان مجرد إدخال سياسة اشتراكية يبدو للعقول الناقدة غير المنحازة ،

مثل عقل البروفيسور جريجوري ، أنه « قلب المؤسسات الاقتصادية للبلاد رأساً على عقب » ، فمن المعقول أن نشك في أن أنصار النظام الرأسمالي الذين يقلون في حيادهم عن البروفيسور جريجوري ،سينظرون إلى التجربة الاشتراكية بتلك النية الحسنة التي يتوقف عليها استتباب السلام .

وينتهي هذا الدفاع أخيراً إلى القول بأن جذور الفاشية لا ترجع إلى الانهيار الرأسمالي ، لأنها تعبير عن وضع خاص بعد الحرب في بلدان معينة كانت للعوامل غير الاقتصادية فيها ما للعوامل الاقتصادية من أهمية . ولم تكن « للتوترات الخاصة » فيها ، كما كان الحال في ألمانيا ، « أية علاقة بالعيوب الكامنة في الرأسمالية » .

وهنا يهمنا أن ندرك تماماً ما يقصده البروفيسور جريجوري . إنه يقيم رأسمالية تصورية يعتمد طابعها على تطبيق مبدئين هما « حرية المشروعات » ، « وحق الفرد في أن يعبر عن نفسه اقتصادياً » .

وهذه الرأسمالية التصورية ، أو الفكرة النقية عن الرأسمالية ، تختلف عن كل المجتمعات الرأسمالية القائمة فعلاً .

فإذا اصطدمت « حرية المشروعات » و « حرية التعبير عن النفس اقتصادياً » ، بالتشريع أو بالعادة ، قيل إن العيوب التي تنتج من هذا الاصطدام لا يمكن ردها إلى الرأسمالية في تطبيقها ، بل إلى الابتعاد عن فكرة الرأسمالية ذاتها .

ولا يهتم البروفيسور جريجوري بأن هذه الفكرة النقية عن الرأسمالية لم يكن لها وجود على الإطلاق . وأنه لا يمكن تصور ظروف سياسية تستطيع أن توجد فيها هذه الرأسمالية التصورية .

وكما يرى المثالي أن أعمال الدول لا يمكن أن تكون أسساً لنقد الدولة باعتبارها دولة ، يرى كذلك البروفيسور جريجوري ، ومن يذهبون مذهبه ، أن أعمال الدول الرأسمالية لا يمكن أن تكون أساساً لنقد الدولة الرأسمالية كما تصورها النظرية المحضة .

ذلك أن جريجوري وأتباعه قد حددوا مفهوم الدولة الرأسمالية بمعيار لا يمكن اختبار صحته بالوقائع، فكل تدخل للدولة سواء أكان لمصلحة الرأسمالية أو ضدها، هو في رأيهم، ابتعاد عن النمط الأساسي للرأسمالية، ولهذا لا يمكن منطقياً أن يقال إن آثار هذا التدخل نتيجة لإعمال هذا النمط الأساسي.

ولكن إذا ما افترضنا – كما تلزمنا الحياة أن نفعل – أن الرأسمالية هي ما يفعله الرأسماليون، فإن علينا أن ننظر الى ما اعتادت أن تقوم به تلك الدول التي تسيطر عليها المصالح الرأسمالية، على أنها الطابع المميز للنظام الرأسمالي. وعلينا من ثم أن نفترض أن استخدام الرأسماليين لسلطة الدولة لحماية مصالحهم، هو ماهية الرأسمالية في شكلها الحديث، ما دام هذا الاستخدام لا يحدث استثناء، بل يحدث بشكل متسع كما هو واضح من الاتجاهات الحديثة نحو الوطنية الاقتصادية، ونظام تدخل الدولة في الاقتصاد... فالفكرة هي ما تصبح عليه، لا ما كان مقصوداً بها في أصل نشأتها.

والنظام الرأسمالي كأي تركيب ديناميكي لأفكار تنمو وتتطور، لا يمكن أن نجعله ملتصقاً على الدوام بأوضاع مراحله الأولى مثلما يستطيع عالم الطبيعة أن يضع نموذجه في صندوق بأحد المتاحف ويجعل منه نموذجاً دائماً.

فإذا ما تعرض أمن الرأسماليين للخطر، واتخذ بعد هذا استخدامهم لسلطة الدولة شكلاً فاشياً، فإنه لا يسعني إلا أن أنتهي إلى قيام ارتباط بين هذا السبب وتلك النتيجة. فالرأسمالية في أوقاتها العصيبة تستخدم هيمنة الرأسماليين في المجتمع لكي تكرس سلطة الدولة للضغط على من يعارضونها. وحتى تضمن الظروف التي تعيد إليها الحصول على الربح تلجأ الى عدة أساليب مثل خفض الأجور، وتحطيم النقابات، وتحريم الاضرابات، وما الى ذلك من أمور تعتقد أنها ستساعدها في ذلك.

ولكن الرأسمالية عندما تفعل كل هذه الأشياء إنما تلقي بالمجتمع في أحضان الدولة الفاشية.

وليكن من الواضح ، أن هذا التحليل ، لا يفترض أن العوامل غير الاقتصادية لم تساهم في نمو النظريات الفاشية في ألمانيا أو في أي مكان آخر ؛ فالمادية التاريخية ليست ، كما قد يتخيل البروفيسور جريجوري ، نظرية « أحدية »[1] للتعليل التاريخي . وكل ما نريد أن نؤكده هو أن المشكلة الاقتصادية هي التي أوجدت الأساس الذي نمت عليه تلك النظريات ، وأنه لولا المشكلة الاقتصادية لظل مضمون هذه النظريات الفاشية غير الاقتصادي مجرد شذوذ أيديولوجي يعجز عن استخدام سلطة الدولة لإلزام الناس على قبولها .

فقد كان هناك تعصب كبير للجنس الآري في ألمانيا قبل الحرب ، ولكن لولا تلك المحن العميقة التي صادفها الألمان ، مثل التضخم ، لكان من المستحيل أن يساق مثل هذا الشعب المتزن الذكي إلى أن يأخذ فكرة التعصب مأخذ الجد.

وقد أكد ماركس وإنجلز[2] في كل مرحلة من مراحل تحليلها[3] أن هناك تبادلاً متداخلاً بين جميع عناصر الثقافة .

وما تنادي به المادية التاريخية هو أن العامل الاقتصادي يحدد ، كما يقول إنجلز ، « الضرورة الأساسية » التي تدخل في إطارها كل الأفكار الأخرى ذات الأهمية .

فالعداء للسامية ليس ظاهرة اقتصادية تماماً ، إلا أن من يدرس التجربة المقارنة في ألمانيا وروسيا منذ الحرب ، سيصبح ، كما أعتقد ، عاجزاً عن أن يفسر التعبيرات السياسية المختلفة التي اتخذتها هذه التجربة في هذين البلدين ،

---

١ – أحدية ، أي تعتمد في تفسير التاريخ على عامل واحد . (المترجم)

٢ – انجلز : فردريك ، فيلسوف اشتراكي مادي الماني . ولد في بارمن سنة ١٨٢٠ . كان صديقاً ومعاوناً لكارل ماركس في وضع الفلسفة الماركسية . له مؤلفات عديدة في شرح أسس الاشتراكية العلمية . اشترك مع ماركس في اصدار البيان الشيوعي ، وفي كتاب العائلة المقدسة . مات سنة ١٨٩٥ . (المترجم)

٣ – مثال ذلك الخطاب الشهير الذي كتبه إنجلز لبلوخ في ٢١ سبتمبر ١٨٩٠ .

ما لم يقم تفسيره على أسس اقتصادية .

ومحاولة البروفيسور جريجوري إرجاع المادية التاريخية إلى قاعدة بسيطة، هي أن الأسباب الاقتصادية تكفي لتفسير الأحداث ، ليست إلا مثلاً آخر على عدم فهم هذا الناقد للنظرية التي يسعى متحمساً لتفنيدها .

* * *

وعلى أساس ما تقدم ، فلنضع النظرية التي يبدو أنها تنجم من طبيعة الدولة . ولنبدأ بتذكر التعريف الذي بدأنا به ..

قلنا إن الدولة هي مجتمع متكامل لأنه يملك سلطة قسرية تعلو قانوناً على أي فرد من أفراد المجتمع ، أو أي جماعة من الجماعات التي هي جزء من هذا المجتمع [١] . ومن ثم تكون الدولة وسيلة خاصة لممارسة السلطة . وهي خاصة لأنها عليا ، وهي خاصة أيضاً لأنها قسرية . وما من سلطة أخرى في المجتمع تستطيع أن تكون لها سلطة مماثلة ما لم تكن مفوضة من الدولة في ذلك . فالدولة ، عموماً ، هي وحدها التي لها الحق الشرعي في أن تقتل وتسجن رعاياها ، وأن تستخدم قوتها المسلحة لتجبرهم على قبول قراراتها .

ولا شك أن الدولة لا تنفذ عادة قراراتها بهذه الوسيلة ، إذ أن الناس، على الأقل بصفة عامة ، يُخضعون أنفسهم لإرادتها دون أن تحتاج إلى استخدام القوة . ولكن هذه القوة تكمن دواماً في تلك القرارات ، وتتحرك للعمل كلما ظهر هناك تحد لسلطة الدولة .

وقد أوضحت من قبل أن سلطة الدولة يجب أن يباشرها أشخاص ، وأن أولئك الأشخاص الذين يعهد إليهم بممارسة هذه السلطة يكوّنون حكومة الدولة ، وأن مهمة هؤلاء الأشخاص هي استخدام سلطة الدولة لتحقيق الأهداف التي أقيمت الدولة من أجلها .

ويمكن تلخيص هذه الأهداف ، كما أوضحت من قبل ، في أن غاية الدولة

١ — راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب .

هي أن تشبع مطالب رعاياها على أكمل وجه ممكن . ولهذا فإن تبرير سلطة الدولة ، وبالتالى حقها ، بغض النظر عن مجال القانون الشكلي ، في أن تباشر السلطة القسرية ، إنما هو أمر مشروط بواجب هو إشباع مطالب رعاياها . وقد ذكرت من قبل أن الدولة لا يمكن أن تحقق هدفها إلا عندما تخلو أعمالها من التحيز . ولا يمكن تبرير التفرقة في معاملة المواطنين إلا إذا قيل إن مثل هذه التفرقة ، إنما تضمن تماماً صالح أولئك الذين أصابتهم التفرقة، مثلما تضمن في نفس الوقت ، صالح الذين قد يبدو للوهلة الأولى أنهم استفادوا منها .

ويبدو للأسباب التي أوضحتها في الفصل الأول من هذا الكتاب أن هذه هي الافتراضات التي يجب أن تكون نقطة بدايتنا .

فهذه الافتراضات تحدد مفهوماً للدولة يمكن من ثم اختباره على ضوء التجربة التاريخية ، وإذا ما عرفنا كيف تعمل الدول فعلاً ، فإننا نستطيع أن ندرك طبيعتها ، وبهذا الإدراك تتضح لنا الافتراضات التي نبني عليها نظرتنا .

وإذا ما استطعنا أن نكتشف الظروف التي تحتم تحيز الدولة ، فإن هذا الاكتشاف سيصبح على الأقل وسيلة للقضاء على هذه الظروف . بل إن هذا الاكتشاف سيمكننا من أن نعرف كيف تستطيع الدولة ، إذا ما باشرت نشاطها بطريقة لا تحيز فيها ، أن تحقق أهدافها على أكمل وجه .

والمعيار الذي تقوم عليه افتراضاتنا ، معيار برجماتي [1] . فعلينا أن نتعرف ونحكم ، على الوسيلة التي تُطبق بها افتراضاتنا ، ونتائج تطبيقها ، وذلك كي نعرف ما إذا كانت هذه الافتراضات تحقق ما نعلقه عليها من آمال .

وقد قلت في هذا الفصل من الكتاب إن المظهر الأساسي لطبيعة أي دولة من الدول القائمة فعلاً ، هو نظام العلاقات الطبقية الاقتصادية الذي يميزها . ذلك أننا إذا ما عرفنا حقيقة هذا النظام ، فإننا سنعرف كذلك الأهداف

١ ـ نسبة إلى الفلسفة البرجماتية .

الحقيقية التي تستخدم من أجلها سلطة الدولة .

وقد قلت من قبل إن ما تفعله الدولة ، هو أنها تضع سلطتها القسرية تحت تصرف الطبقة التي تملك وسائل الإنتاج في مجتمع معين . ذلك أن استغلال وسائل الإنتاج أمر يتطلبه توفير المجتمع لوسائل معيشته ، وكلما كان استغلالها أكثر اكتمالاً كانت حياة المجتمع أكثر رغداً .

ولكن الإستغلال الكامل لأدوات الإنتاج لا يعني حتماً أنها تستغل استغلالاً عادلاً ، إذ يتوقف الاستغلال العادل على ما إذا كانت العلاقات الطبقية التي يتضمنها نظام الملكية تسمح بأن تجاب بالتساوي مطالب الناس في توزيع ثمرات الإنتاج .

ونظرية هذا الكتاب مؤداها أن وظيفة الدولة في أي وقت من الأوقات ، هي حماية مقتضيات نظام معين للعلاقات الطبقية ، والدولة وإن كانت بهذا تضمن استمرار الإنتاج وهو أمر ضروري للمحافظة على الحياة الاجتماعية ، إلا أنها كذلك تؤكد حتماً ما يتضمنه نظام العلاقات الطبقية من اختلاف مطالب الناس من ثمار العملية الإنتاجية .

وقد أشرت من قبل الى أن كل مجتمع من المجتمعات هو مسرح للصراع بين الطبقات الاقتصادية من أجل الحصول على كسب مادي أكبر ، أي من أجل الحصول على نصيب أوفر مما يوزع من ثمار العملية الانتاجية .

ولما كانت القدرة على الانتاج تتوقف في أي مجتمع من المجتمعات على استتباب السلام ، فقد كان على الدولة كي تحقق ذلك ، أن تحافظ على القانون والنظام . ولكن الدولة بمحافظتها على القانون والنظام ، إنما تحافظ على القانون والنظام اللذين يتضمنها ذلك النظام المعين للعلاقات الطبقية والتي تعتبر الدولة تعبيراً عنه .

فالقانون والنظام اللذان تحافظ عليهما الدولة في المجتمع الاقطاعي هما القانون والنظام اللازمان لصيانة الأسس الاقطاعية .

وفي المجتمع الرأسمالي تحافظ الدولة على القانون والنظام اللازمين لصيانة

الأسس الرأسمالية .

وفي مجتمع مثل روسيا السوفييتية ، حيث وسائل الانتاج مملوكة ملكية عامة ، يستخدم القانون والنظام في الدولة السوفييتية للمحافظة على ما تحققه هذه الملكية العامة من نتائج في توزيع المنتجات .

فالدولة تكون دائماً تحت تصرف تلك الطبقة من المجتمع التي لها سند قانوني في ملكية أدوات الإنتاج .

وما تصدره الدولة من قوانين ، إنما تصدره لصالح هذه الطبقة .

كما أن حق الملكية الذي تحافظ عليه، ليس إلا حق تلك الطبقة في ملكيتها.

ومن ثم فإذا كان عدد الذين يملكون ، في دولة من الدول ، ضئيلاً فإن القانون سوف يتحيز لصالح هذه القلة . واذا كانت الجماعة بأكملها هي التي تملك ، فسوف يتحيز القانون لصالح الجماعة كلها ضد المصلحة الخاصة لبعض الأفراد .

وقد أوضحت من قبل كيف يعتبر نظام العلاقات الطبقية في مجتمع معين ، العامل الأساسي في تشكيل الأيديولوجية العامة للمجتمع .

فمثلاً المذاهب الدينية ، في مجتمع رأسمالي يقوم على العمل الحر ، ستتخذ تركيباً مختلفاً وتعطى تفسيراً مختلفاً عن تركيب وتفسير هذه المذاهب في مجتمع رأسمالي يقوم على عمل العبيد .

والمسيحية مثلاً ، بدأت باعتبارها بشكل عام ، ديانة المحرومين من حقوقهم الطبيعية وكانت تبشر بمذهب لا يتوافق مع العبودية . ولكنها أخذت ، منذ فجر تاريخها ، تجتذب إلى صفوفها بعض أبناء طبقة ملاك العبيد، ولو أن المسيحية صممت على أن يحرر هؤلاء الملاك عبيدهم كشرط لانضمامهم إلى صفوفها لأحدثت ثورة اقتصادية لا تتوافق مع العلاقات القائمة داخل نظام الإنتاج الموجود وقتئذ . ولو أنها أصرت على تحرير العبيد لاستفحل العداء بينها وبين الذين لهم مصلحة في إبقاء نظام العبودية ، بينما لم يكن في استطاعتها أن تتعرض لعداوة هؤلاء ، لأن كل القوة القسرية للدولة الرومانية كانت تساندهم،

ولهذا دعت المسيحية إلى أن من واجب العبيد طاعة سادتهم ، وبررت خروجها هذا عن فكرتها الأصلية بقولها : إن العبودية ليست إلا سمة ظاهرية لا تساوي شيئاً بالنسبة للخلاص الذي يحققه الانتماء إلى عضوية الدولة ، وإن على ملاك العبيد كذلك واجب الترفق بعبيدهم .

وقد توصلت المسيحية بسهولة – نتيجة لتلاؤمها مع هذه الأوضاع – إلى أن تصبح الدين الرسمي للامبراطورية ، وأخذ كرهها الأصيل لنظام العبيد يتلاشى أكثر فأكثر بعد أن أصبحت مؤسسة قوية تملك بدورها أملاكاً شاسعة تستمد قيمتها من أنها تقوم على استغلال العبيد .

ويمكننا أن نقول كذلك ، إن أي مجتمع توجد فيه وسائل الإنتاج الأساسية في يد الأفراد يوجد فيه تطابق تام بين سلطة الدولة وسلطة الملكية الفردية . وحينما نجد مجتمعاً من هذا النوع نرى أن الذين يملكون أدوات الإنتاج الأساسية هم الذين يستخدمون سلطة الدولة وهم الذين يصدرون القوانين، بل وهم الذين يحددون الأهداف التي يتعين على سلطة الدولة أن تحققها .

ولما كان مفهوم هؤلاء الأفراد عن تلك الأهداف يحدده وضعهم في بناء العلاقات الطبقية ؛ فانهم يسعون دائماً إلى الحصول من هذا البناء على أقصى كسب مادي ويصبح ذلك أساس فكرتهم عن الصالح العام . كما أنهم يسنون القوانين على نحو يضمن أحقيتهم لهذا الكسب المادي .

وما دامت الطبقات الاقتصادية الأخرى سوف تنهج نفس السبيل فان أي مفهوم عن الصالح تظاهره القوة القسرية العليا في المجتمع ، أي تظاهره الدولة ، سيصبح هو المفهوم الذي تنعقد له الغلبة في المجتمع .

ولهذا يوجد حتماً في كل مجتمع يقوم على بناء طبقي من هذا النوع صراع لامتلاك سلطة الدولة ، إذ يستطيع الذين يملكون هذه السلطة أن يفرضوا على الآخرين مفهومهم عن الصالح .

وقد أوضحت أن مفهوم الصالح هذا ليس شيئاً ثابتاً . فكلما زادت المعرفة تغيرت طرق الإنتاج وزادت قدرتنا على أن ننتج. ولا بد للعلاقات

الطبقية من أن تتواءم مع هذا التغير وتلك الزيادة من طرق الانتاج ، وهـذا التغير هو الذي يحدد ما يتصور الناس أن لهم الحق في توقعه من نظام الانتاج ، ويصبح مجموع ما يتوقعه الناس مرادفاً للعدالة . ومن الواضح فضلاً عن ذلك أن يتجه الناس الذين لهم نفس الوضع في بنـاء العلاقات الطبقية إلى نفس الأماني العامـة ، وبذلك يربطهم تضامن في المصلحة ، ويصبح لهم مفهوم متشابه للعدالة . وكلما افترقت مراكز الناس في البنـاء الطبقي ، تباينت مفاهيمهم عن العدالة ، وطالما أن هذه المفاهيم تتصارع دائماً فيما بينها من أجل البقاء فإن درجة الخلاف بينها هي التي تعطينا المعيار الذي تستطيع الدولة على أساسه أن تحافظ على وحدة مواطنيها . فـإذا كان الخلاف عميقاً إلى الحد الذي لا يمكن فيه التوفيق بـين الآراء المتضاربة تحطمت وحدة الدولة . ولا شك أن انهيار وحدة الدولة يعني اضطراب السلام وإيقاف قـوة القانون الآمرة . كما أن تمزق هذه الوحدة يهدد حياة المجتمع إذ أنه يعرقل عمليات الإنتاج . وإذا ما حدث هذا تعين بناء وحدة الدولة من جديد ، ويتحقق ذلك إما باعادة تثبيت أهداف الدولة إذا ما نجح في الصراع أولئك الذين كانوا يديرون الدولة من قبـل ، أو يتحقق بإعادة تحديد هذه الأهداف إذا فاز خصومهم .

ووحدة الدولة لا يمكن أن تتحطم إلا بتناقضات الصراع الطبقي . فالنازعات الأخرى سواء أكانت ، دينية ، أو وطنية ، أو عنصريـة والتي لا تظهر في شكل صراع واضح ، قد تـغيّر أفراد الحكومة ، ولكنها لن تحطم الوحدة الأساسية في الدولة .. بمعنى أنهـا لن تؤدي الى إعادة تحديد العلاقات الطبقية . فدول أمريكا الجنوبية تظل على مـا هي عليه على الرغم من تتابع التغيرات الثورية في حكوماتها تتابعاً محيراً . كما كان انتصار هتلر في ألمانيا تغيراً في الحكومة وليس تغـيراً في الدولة ، ولم يكن انتصاره ثورة بالمعنى الذي تعطيه لنا الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ ، أو الثورة الروسية في نوفمبر عـام ١٩١٧ . ذلك لأن علاقات الطبقات قد استمرت بعد استيلاء هتلر على الدولة على مـا كانت عليه من قبل ، فهتلر في واقع الأمر لم يغير من الناحية العملية

أهداف الدولة .

ولكن الثورتين الفرنسية والروسية ، قامتا بالذات بتغيير العلاقات الطبقية. فالثورة الفرنسية ، بشكل عــام ، أكدت حق الملاك في أن يكون لهم نصيب في ثمار العملية الإنتاجية ، بغض النظر عما إذا كانوا قد ولدوا من أصل أرستقراطي أو لم يولدوا .

وأكدت الثورة الروسية ، بشكل عام أيضــاً ، حق المواطنين من أبنــاء الطبقة العاملة في المشاركة في نتائج العملية الإنتاجية دون أي اعتبار لكونهم يملكون وسائل الإنتاج أو لا يملكونها .

وحققت الثورة الفرنسية هدفها بأن استخدمت سلطة الدولة في إلغاء امتيازات الارستقراطية ، وأقيم توازن قانوني جديد ، كان أساس الحقوق فيه هو حق الملاك دون تميز في نتائج العملية الإنتاجية .

وحققت الثورة الروسية هدفها بأن استخدمت سلطــة الدولة في إلغــاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، ونقلت حق الملكيــة من الفرد إلى مجموعة الأفراد المنظمين في شكل دولة .

واستخدمت الثورة الفرنسية سلطة الدولة لحماية مفهوم عن الصالح 'فسّر في مصلحة الذين يملكون وسائل الإنتاج ، كما استخدمت الثورة الروسية سلطة الدولة لتحمي بدورها مفهوماً للصالح فسّر كذلك في مصلحة معينة ، وسواء أكانت وسائل الحماية التي اتبعتهــا الدولة في الثورة الروسية رشيدة أو غــير عاقلة ، إلا أن تلك المصلحة ارتبطت بكل أعضاء الدولة .

ولا شك أن الدولة تزعم دائمــاً أنها تلعب دور الحــكم المحــايد ، وتسعى لصالح المجتمع بأكمله دون تحيز ، وأن مجهوداتها في حد المنازعات الـكامنة في نظام الإنتاج ، إنما تتجه من الناحية النظرية على الأقل لتحقيق هذا الهدف . ولكن إذا كان تحليلنا هنا صحيحاً ، فإن الزعم بحياد الدولة لا يمكن أن يكون صحيحاً إذا كانت طبقة واحدة هي التي تملك وسائل الإنتــاج . فمــا دامت الملكية تحدد استخدام السلطة السياسية ، فإن سيطرة قلة عليهــا تعني أنهــا

ستستخدم لمصلحة هـذه القلة ، كما تعني أن آراءها عن الصالح والعدل والحق سوف تصبغ كل أعمال الدولة .

والدولة بمحافظتها على الملكية بين أيدي عدد قليل من الأفراد ، إنما تستبعد حتماً الآخرين من الوصول إلى ثمارها . فالدولة هي الأداة القانونية التي تجعل لمطالب الملاك الفرديين من مصادر الإنتاج الغَلَبة على مطالب الذين لا يملكون شيئاً . وعلى هذا الأساس لا يمكن للدولة أن تكون محايدة بين مواطنيها في الشئون التي تتعلق بالرفاهية المادية طالما كانت وسائل الإنتاج لا تدار إدارة جماعية لحساب المجتمع كله .

وعلينا أن نؤكد نقطة أخرى .

إن الصراع الطبقي ، أي الخلاف بين الطبقات الإقتصادية على الطريقة التي يجب أن توزع بها ثمار الإنتاج الاجتماعي ، يصبح صراعاً اجتماعياً عندما تمنع العلاقات الطبقية التي تحافظ عليها الدولة ، ما ترى الطبقة المحرومة من الانتفاع انتفاعاً كاملاً بكل ثمار الملكية ، أنه استغلال ممكن للقوى الإنتاجية .

وقد تنشب ثورات ضد أشخاص الذين يحكمون لأسباب أخرى غير السبب الذي أوضحناه من قبل ، وفي هذه الحالة تقتصر الثورة داخل الدولة على هذه الأسباب . ولهذا لا يجب أن تتوقع قيام ثورة في دولة تتحسن فيها باستمرار الأحوال المادية للطبقة المستبعدة من الانتفاع بكل ثمار الملكية . ويجب أن نتوقع قيام هذه الثورات عندما تحرم تلك الطبقة طوال فترة معينة من الرفاهية المادية التي تعتقد أنه من الممكن تحقيقها ، وعندما تربط هذه الطبقة بين حرمانها هذا ، وبين نظام العلاقات الطبقية الذي تحافظ عليه الدولة . وما إن تعي أي طبقة بهذا الارتباط بين حرمانها ، وبين نظام العلاقات الطبقية ، حتى تتحرك للاستيلاء على الدولة ، إذ أنها تأمل حينئذ في أن تعيد تشكيل ذلك النظام لتحقيق الرفاهية التي تعتقد أن من حقها أن تتمتع بها .. وبمعنى آخر تأمل الطبقة التي استولت على الدولة أن تجعل

نظرتها عن العدالة هي النظرة السائدة .

وقد لخص البيان الشيوعي هذه النظرة في جملة شهيرة . إذ كتب ماركس وإنجلز يقولان « إن السلطة التنفيذية في الدولة الحديثة هي ببساطة لجنة لادارة الشئون العامة للبورجوازية » .

ومن المهم أن نلاحظ ما يتضمنه هذا القول . فالدولة قد ينظر إليها من زاويتين : أنها من ناحية تبدو كهيئة صغيرة من الرجال تظاهرهم السلطة القسرية العليا ، ويصدرون الأوامر إلى بقية أفراد المجتمع . ومن ناحية أخرى تبدو كما تصورها المثاليون كنفوذ يتغلغل في كل دقائق المجتمع ، ويشكل كل المؤسسات ، والأشخاص ، من أجل أهدافها .

وهاتان الناحيتان ، هما وجهان لعملية واحدة ، فالدولة كلجنة من الرجال يصدرون الأوامر ، تهتم أساساً بتنظيم العلاقات التي تعتمد عليها طريقة الانتاج . والدولة باعتبارها نفوذاً واسعاً متغلغلاً ، تحدد توافق كل سلوك جماعي أو شخصي مع هذه العلاقات . ولهذا سنجد التفسير النهائي لكل العادات الاجتماعية في سياق الكلام على نشاط الدولة ، حيث تؤثر هذه العادات على العلاقات التي تنمو من طريقة الانتاج . وسنرى كيف تهتم الدولة بكل سلوك يتصل بهذه العلاقات ، وتحاول السيطرة عليها لمصلحة الطبقة المهيمنة .

* * *

إن مثل هذا التحليل قد يبدو للكثيرين من دارسي السياسة إنكاراً لكثير من الأشياء التي يعتقدون أنها أساسية في تجربة الدولة الحديثة .

فعرض التاريخ على أنه ترسيب لنتائج الصراعات الطبقية ، والنظر إلى الدولة كمجرد أداة في يد الطبقة المهيمنة في وقت معين ، والتصميم على أن كل قانون يصطبغ أساساً بمصلحة هذه الطبقة ، يبدو ظالماً ظلماً صارخاً لما توافق عليه الناس من الناحية الاجتماعية .

فقد قيل إن التاريخ سجل للتغيرات التي يقوم بها أشخاص يبحثون عن

نظام أفضل من تلك التنظيمات التقليدية التي ورثوها . وأن الطريقة السليمة للنظر إلى الدولة أن نعتبرها جهازاً لتنمية هذا المثل الأعلى . وإذا كنا نعلم أن الكثيرين من الساسة يكرسون كل جهودهم لخدمة الجمهور خدمة مخلصة خالية من الأنانية ، فكيف نفترض أن مجهوداتهم ترمي إلى تدعيم صالح إحدى الطبقات أكثر من تدعيم صالح المجتمع بأسره ? والقانون الحديث ، بصرف النظر عما كان عليه الوضع في الأزمنة القديمة ، أصبح يفترض أن كل المواطنين سواء أمام الحاكم . فضلاً عن أن استقلال ونزاهة القضاة الانجليز مثلاً أصبح محل تقدير العالم كله . بل قد وضح من الطابع العام للتشريع الحديث أنه ما من دولة حديثة تخضع الحقوق الانسانية لمصالح الملكية . وإذا ما اهتمت الدولة بمستوى ما نتناوله من غذاء ، وبحماية الطفولة ، وحماية العاطلين من الاضطراب الصناعي ، وبكفاية فرص التعليم ، وهي كلها خدمات تقوم على حساب تلك الأقلية من دافعي الضرائب ، فإنه من المبالغة الخطابية أن ننظر إلى تلك الدولة على أنها أداة طبقية .

ليس هذا فحسب ، فقد شاهد القرن الماضي تحسناً واضحاً ومستمراً في مركز الطبقات غير المالكة . ولذلك فإننا قد نأمل ، بزيادة سيطرتنا على الطبيعة ، وبتعمق الوعي الاجتماعي ، أن يزداد التحسن في الأعوام المقبلة . بل وقد نلاحظ أيضاً الطريقة التي غزت بها مثلاً الدولة — لصالح المجموع — ميادين المؤسسات التجارية ، والسكك الحديدية ، والبنوك ، والاذاعة ، تلك الميادين التي كانت تعتبر من قبل من حق الأفراد الذين يبحثون عن الربح . ونحن نكبح جماح الاحتكارات في كل اتجاه لمصلحة المستهلك العادي . ونحرم مزاولة الأعمال الشاقة في الصناعة ، كما نشهد تشريعات مثل قانون المصانع ، وقانون التعويضات ، وتحديد ساعات العمل ، ومنع المواد الضارة في الانتاج الصناعي ، وكل هذا دليل على مدى اهتمام الدولة بأن تحل الرفاهية العامة محل جني الربح. وسوف نتوقع المزيد من مثل هذا الاهتمام إذا ما ازداد الرأي العام استنارة ، وكلما زاد هذا الاهتمام زاد اتجاه نشاط الدولة في

أن تحرر نفسها من التحيز لأي مصلحة خاصة في المجتمع ، وكلما تعمقنا في تحليل وظائف الدولة الحديثة وجدنا أنه من المستحيل أن نعتبر نشاطها لا يعبر عن شيء سوى المتناقضات الطبقية .

ولا حاجة بي إلى أن أؤكد ما تمتاز به وجهة النظر هذه من جاذبية . ولكن هذا الاستحسان الذي يغلفها لا يخفي ما تعنيه من عيوب .

فهذه النظرة لا تفسر لماذا يجب أن تتغير أفكار الناس عن العدالة الاجتماعية من فترة إلى أخرى ، ولماذا تبدو العبودية مثلاً أمراً مقبولاً في عصر من العصور ، وغير مسموح بها في عصر آخر .

كما أن هذه النظرة لا تنتبه إلى حقيقة أن تلك المكاسب التي تؤكدها ، قد كسبها الذين يستفيدون منها ، بالصراع .

فقد احتاج الامر في بريطانيا إلى مجهود شاق دام أكثر من ستين عاماً لإيجاد فكرة مسئولية الدولة عن تعليم مواطنيها تعليما أولياً وهو التعليم الذي يعتبره الخبراء ضرورياً للتطور العقلي وما زال عدد الذين يستفيدون من التعليم العالي محدوداً بشكل أليم (١) .

وقد فرضنا بعض القيود على ساعات العمل ، ولكننا ، حتى في أوضح الأمثلة ، نجد مركز عمال المتاجر والخدم والعمال الزراعيين لا يزال غير مرض على الإطلاق .

وقوانين المصانع ، وقوانين التعويضات ، ما تزال مسرحاً للنزاع بين العمال وأصحاب العمل ، تماماً كما كان يحدث في القرن التاسع عشر وإن كان بشكل أقل أسى ، والفرق الرئيسي بين الحالتين ، هو أننا لا نكافح الآن كما كان الأمر في القرن التاسع عشر في سبيل المبدأ نفسه ، ولكن من أجل مستوى ومدى تطبيق هذا المبدأ (٢) .

---

١ - R.H. TAWNY, Equality, (1930) Chapter III

٢ - أنظر النقاش حول اقتراح مراجعة ساعات العمل بالنسبة لعمال المتاجر في Parliamentary Papers 1930 - I, Vol. XI, Rep. 148

ونحن نعالج مشكلة الصناعات الشاقة والخرائب ، ولكن الخلاف في الرأي ما يزال كبيراً حول ظروف الأعمال الشاقة وحالة الخرائب [١] . ونحن نقيم أود العاطلين بالمساعدات العامة وبالتأمين ضد البطالة ، ولكن تصورهم عن مستوى المعيشة الذي يمكن أن تحققه لهم تلك المساعدات ، لا يدع أي إنسان يرقب حالهم مستريح البال [٢] .

ان ما نقصده بيقظة الوعي الاجتماعي ، يعني ببساطة ، أن تتغير الأفكار حول الاماني المستقرة التي يولدها صراع الطبقات . فملاك وسائل الانتاج يضطرون تحت ضغط هذا الصراع إلى أن يسلموا ببعض النقط حتى ولو كانت هذه النقط حرجة . ولكنهم على أي حال ، يسلمون الأسوار الخارجية ، ويتمسكون بالقلعة الرئيسية .

فالإجراء الفعال الذي يضمن سند التمتع بالمزايا المادية في المجتمع ، يظل دائماً – كما كان منذ فجر العصر الرأسمالي – هو ملكية الثروة .

ومفاهيم العدالة تظل تعمل دائماً داخل إطار الامكانية التي يوجدها ذلك السند الرئيسي .

فإذا قيل إننا لا نستطيع أن نحتمل نفقات رفع سن التخرج من المدرسة إلى الخامسة عشرة، في نفس الوقت الذي ندخل فيه في تنافس جديد للتسلح [٣]، وإذا ما كانت إعادة التخفيضات التي أجريت في الاقتصاد في عام ١٩٣٢ إلى ما كانت عليه ، لا بد وأن تتوازن مع المطالب التي يثيرها دافعو الضرائب الكبيرة ، وإذا كانت إعانات بناء المنازل قد أوقفت ، في نفس الوقت الذي

---

١ ـ كما اتضح في عام ١٩٣٤ في مناقشة حول أجور السكك الحديدية وانتقادات اقتراحات سير هيلتون يونج لتطهير الخرائب . انظر رسائل جريدة The Times خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ H.L. BEALES and R.S. LAMBERT, Memoirs of the Unemployed. 1934 E. BAKKE, The unemployed man

٣ ـ Lord Irwin in the House of Lords. Hansard (House of Lords) Vol. 93, pp. 495-6.

تعتمد فيه إعانات كبيرة لبناء السفن، ولإنتاج سكر الشمندر (البنجر) ولمربى الماشية المنتجة للألبان (دون أن تكون هناك أية رقابة على حالة العمال الذين يشتغلون في فروع الإنتاج هذه)، اذا كان كل ذلك يحدث فمن المؤكد أن الصراع بين القيم الذي يشتعل في المجتمع الحديث لا يختلف عن الصراع الذي شهده المجتمع في العصر السابق .

إن التغيير الوحيد الذي حدث تم في الأهداف التي يتركز حولها الصراع ، أما الصراع نفسه فلا يزال باقياً .

وأكثر من ذلك ، فإن القرار المترتب على الصراع يتوقف على قوة الطبقات الاقتصادية في التأثير على عمل الدولة . فطالما كان عمل الدولة خاضعاً للطبقة التي تستغل وسائل الانتاج من أجل جني الربح ، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن لأي اعتبار آخر غير هذا الباعث أن يحدد الأشياء التي يغلب أن يوافق عليها وعينا الاجتماعي .

ولا شك أن التوسع الاقتصادي ، سيؤدي إلى توسيع حدود الوعي الاجتماعي ، ولكن تاريخ المرحلة التي أعقبت الحرب يدلنا بشكل قاطع على أن حدود هذا الوعي تنكمش بانكماش الربح .

وطالما أن علاقات المجتمع القانونية يقصد بها حماية مقتضيات البناء الطبقي فإن الضرورات التي يحتمها ذلك البناء ، تقيم الحدود التي يمكن أن يمتد فيها وعينا الاجتماعي.

وأعتقد أن مرونة الوعي الاجتماعي على هذا النحو تظهر بوضوح في مثلين هما ألمانيا وإيطاليا . وأن الطريق الوحيد لتغيير حدود الوعي الاجتماعي هو تغيير البناء الطبقي نفسه .

وقد يعيننا عند هذا الحد ، أن ندرس فكرة المساواة أمام القانون كأقوى دليل على الطريقة التي نجد فيها المبادىء التي تزعم لنفسها العمومية والشمول قد ضاقت في الطبيق ، نتيجة لحاجتها إلى أن تخضع في تطبيقها لافتراضات المجتمع الأساسية ، في الوقت الذي تطبق فيه من الناحية الرسمية على أنها

مبادىء شاملة ، وتنطبق على الجميع .

ولسنا بحاجة لنقول إن كل قانون هو نتيجة للصراع الطبقي .

ومن الواضح وضوحاً كافياً أن قدراً كبيراً من القوانين ، في الشئون التجارية مثلاً ، بل وفي الإجراءات ، يمثل مبادىء بعيدة كل البعد عن ذلك الصراع . ولكن من الواضح في نفس الوقت ، على ما أعتقد ، أن فكرة الصراع الطبقي تتخلل الأفكار القانونية في كل نقطة هامة .

وقانون الفتنة لا يمكن أن يفهم إلا على أساس أنه مجهود لحماية الوضع القائم من خطر الغزو . إنه حماية – كما نقول – للقانون والنظام . ولكن القانون والنظام اللذين يحميهما هذا القانون إنما يحميان بدورهما نظاماً خاصاً من علاقات الطبقات من خطر التحدي .

واتجاه محاكمنا من قضايا النقابات ، لا يمكن أن يفهم كذلك إلا على أساس أنه تعبير عن جو عقلي لم يجرد نفسه قط من الاعتقاد بأن النقابات منظمات تهدد توازن المجتمع الذي يقوم على مبدأ وجوب بقاء وسائل الانتاج في أيدي الأفراد .

واستخدام المحاكم الأمريكية لنظام التوصية في منازعات العمل هو سلاح في الصراع الطبقي[1] .

وموقف المحكمة العليا في الولايات المتحدة من التشريعات الاجتماعية ، كما قال القاضي هولمز[2] ، تأسس إلى حد كبير على افتراض يكاد يكون بوعي كامل ، بأن التعديل الرابع عشر للدستور ، قد نقل عند صياغة نصوص الدستور كتابات هنري سبنسر عن « الثبات الاجتماعي » .

ومجلس اللوردات الذي لا يلغي قراراته ، وضع في قضية روبرتس ضد هوبوود[3] ، مبادىء التفسير القانوني التي تقول بأن السلطة المحلية ، التي

---

١ - F. Frankfurter and N. Green, The labour injunction 1930

٢ - Adair V.U.S (1953) , 208 U.S. 161

٣ - (1956) A. C. 578

يقترحها القانون في وضع « الأجور التي تراها مناسبة » ، يجب أن تستخدم بشكل معقول ، مما يعني ، ألا يزيد مستوى أجور أي نوع من العمل على ١٠٪ عن مستواه في تلك المنطقة .

وقد أوضح القاضي باري ، كيف أن التفسيرات الأولى لقانون التعويضات، كان يمكن أن تضيّع الغرض المقصود من القانون ، وكيف أن وراء تلك التفسيرات كراهية القضاء للتشريعات الجماعية وهي كراهية لها ما يبررها في المجتمع الرأسمالي .

وكل من يفكر في محاكمات الخيانة التي دارت في عصر نابليون[١] ، أو في الجو الذي أحاط بقضايا « حرية التعبير » في الولايات المتحدة ، أثناء الخمسة عشر أو العشرين عاماً الماضية[٢] ، لن يجد صعوبة في أن يصمم على القول بأن السلطة القضائية ، لا تستطيع أن تتعدى البناء الطبقي للمجتمع ، ذلك البناء الذي تعمل في داخله .

ويجب كذلك ألا ننسى ، أن الثروة عامل حاسم يسهل انتهاز الفرص التي يكفلها القانون للمواطنين لحماية حقوقهم .

فالقدرة على السير في دعوى مرفوعة أمام المحاكم ، على الرغم من أن القانون يكفل بعض التسهيلات المالية للفقراء ، لا تزال مسألة مالية تثير الانقباض في النفس .. لأن التحيز لا يزال في جانب الأغنياء ، وخاصة في القسم المدني من القانون ، حيث توجد درجات ودرجات من المحاكم ، التي تستأنف أمامها الدعوى .

وتوجد المساواة أمام القانون بشكل عام ، إذا ما استطاع الطرفان أن يكونا متساويين في دفع مصاريف الدعوى ... إلا أنه لا توجد هناك عدالة إدارية تحقق هذا التساوي .. وهذا أمر طبيعي في مجتمع قائم على الطبقات .

---

١ - COCKBURN, An Examination of the Trials for Sedition in Scotland.

٢ - Chafee, Freedom of Speach, (1921)

وهذه العلاقات الطبقية تعني – كقاعدة عامة – أن أقدر المحامين لن يقدم خدماته إلا للذين يستطيعون دفع الأتعاب .

والمحامي الناجح – وأغلب أعضاء الهيئة القضائية ينتمون في النظام الانجلوسكسوني إلى طبقة المحامين الناجحين – يقضي حياته في الدفاع عن الطبقة المسيطرة في مجتمعنا . فمن الطبيعي تماماً أن يشارك هذا المحامي طبقته في نظرتها ، وأن يشترك بتأثيره الفكري لمصلحة هذه الطبقة .

ولعلها الفطرة الصادقة التي تجعل الطبقة العاملة تنظر إلى المهنة القانونية على أنها من أعمدة المحافظين[١] .

ويجب أن يلاحظ أنني هنا لا اتحدى بأي شكل أو بأية درجة نوايا المحامين الطيبة أو نيات النظام القضائي . ولكنني أقول فقط أنه طالما كانت مقتضيات المجتمع تتضمن انعدام المساواة ، فإن المحامين سيوجهون جل نفوذهم لإبقاء هذا هذا الاختلال . ولما كانت جذور الجزء الأكبر من القانون ترجع إلى الماضي فمن الطبيعي أن يتجه عقل المحامي إلى البقاء مع ذلك الماضي بدلاً من أن ينزع إلى الانتقال منه .

والقواعد القانونية التي تضعها المحاكم نادراً ما تكون جديدة حديثة ، ما لم تعالج – كما هي الحالة في أعمال رئيسي المحكمة هولت ولورد مانسفيلد – موقفاً ليست له سوابق قديمة أو له سوابق قليلة نادرة لا يمكن الاستناد إليها .

وعندما يواجه رجل القانون تجربة تتعرض فيها حقوق الملكية للخطر ، كما حدث مع رئيس المحكمة مارشال أو لورد ابنجر في قضية برستلي ضد فاولر [٢] ، فإنه سيميل إلى تأييد الملكية ولن يتجه إلى مهاجمتها .

ولهذا السبب نرى أن أغلب الحركات التي تطالب باصلاحات قانونية تنبع إما خارج مهنة القانونيين تماماً أو تصدر من أفراد مثل بنتهام يكونون على

---

١ ـ انظر كتاب المؤلف « Democracy in Crisis » 1933 pp. 125

٢ ـ 1837 .

علاقة بعيدة عنها .

إن عمل الجهاز القانوني هو تشغيل وتحريك أسس المجتمع . ولو أن هـــذا الجهاز عمد إلى العمل ليطور أسس المجتمع لكان ذلك أمراً غريباً ملفتاً للنظر .

وغالباً ما يميل المفكرون الذين يدينون بالأفكار الليبرالية إلى تصور ذلك لسببين . فهم يقولون إن النموذج الحديث للدولة ، وخاصة إذا كانت دولة ديمقراطية ، هي الدولة القانونية [١] ؛ أي الدولة المبنية على حكم القانون ؛ وحكم القانون لا يقيد المواطن العادي فحسب ، بل يقيد كل حكومة تدير الدولة بصفتها سلطة ، وفي هذه الحالة تكون السلطة القضائية منفصلة ومستقلة عن السلطة التنفيذية ، وذلك حتى يمكن أن تقف موقفاً محـــايداً من السياسة ومن الأشخاص .

ولكن فكرة الدولة القانونية فكرة لا تعدو أن تكون تصوراً بحتـــاً . إنها ماهية وليست حقيقة .

إنها تفترض أن حكام الدولة سوف يقيدون أنفسهم بالقانون الذي يصنعونه ، وفي نفس الوقت تطلق أيديهم ليصنعوا القانون بالأجهزة المختصة بوضع القانون.

والدولة الهتلرية ، مثل الدولة في بريطانيا أو فرنسا أو تشيكوسلوفاكيا سواء بسواء دولة قانونية ، بمعنى أن السلطة الديكتاتورية قـــد انتقلت إلى الفوهرر بالوسائل القانونية . والحكومة البريطانية مقيدة بسيل من القوانـين مثل حق المتهم في المعارضة في حبسه أمام القضاء ، والقواعد التي تقيد حقها في الاستيلاء على الملكية طبقاً للمبادىء التي استقرت في قضية فندق كيسر [٢]. ولكن الحكومة تتمتع بالسلطة في حالة قانون الطوارىء [٣] لإيقاف كل هذه

---

١ ـ Rechstaat

٢ ـ أنظر The case of requisition, ed. L. Scott 1920

٣ ـ KEIR and LAWSON, Cases in constitutional law, 1929 p.p. 365-7

القواعد والقيود متى تبينت لها وجاهة ذلك .

وقد تكون الحكومة مذنبة وارتكبت اعتداء كبيراً على القانون ، كما هي الحالة في قضية أوبرين [1] . ومع ذلك لا تتحمل جزاء هذا الاعتداء وترفض اعطاء التعويض لمن أصابتهم الأضرار .

إن فكرة الدولة القانونية تتميز بأن الدولة يمكنها من خلال سيادتها أن تغير روح القانون .

وفكرة الاستبداد القانوني من الناحية الشكلية فكرة تتضمنها طبيعة السيادة . وعندما تتحرج الأزمة ، نجد أن الاحتياجات إلى ما يتوقع من الدولة القانونية ستختفي ، وتفسح الطريق لما يراه حكام الدولة من آراء حول الحاجات التي يحتاجها الناس أثناء الأزمة . ولا أشك أن واحداً من واضعي دستور فايمر في عام ١٩١٩ ، لم يكن يتوقع أن المادة ٤٨ من ذلك الدستور ستتخذ أساساً تقوم عليه الدولة الهتلرية .

ولسنا نحتاج كذلك إلى أن ننكر قيمة مبدأ فصل السلطتين التنفيذية والقضائية – إحداهما عن الأخرى ، وهو مبدأ له أهميته ، لكي نتحقق من أن هذه الأهمية محدودة في الواقع .

فالنظريات التي يطبقها القضاة عادة ، تقدمها لهم التشريعات التي يفسرونها، وهذه التشريعات تعبر ، في المجتمع الرأسمالي ، عن الأهداف الرئيسية للمجتمع.

والقضاة ، فوق ذلك ، تعينهم السلطة التنفيذية ، وكلما زادت سلطتهم في الدولة ، زاد اهتمام السلطة التنفيذية في أن تعين في المناصب القضائية رجالاً يمكنها أن تعتمد عليهم بشكل عام . ويمكن لكل شخص أن يتحقق من هذه النتيجة بنفسه إذا حلل تاريخ تعيينات المحكمة العليا في الولايات المتحدة . فموقف المرشح للتعيين من المسائل السياسية والاقتصادية كان له دائماً الأهمية

---

١ - 1423 A.C 603

الكبرى في اختياره[١] .

ولما كان المحامي هو عادة من أبناء الطبقة المالكة فإن هذا يدفعه إلى أن يكون – في أي قضية – أكثر ميلاً إلى وجهة النظر العامة لطبقته[٢] . والصعوبة التي واجهها حزب العمال من هذه الناحية ، معروفة للجميع .

وحيثما أصبح لنظرية استقلال القضاة في أحكامهم وجود فعلي ، كما هو الحال في أوربا ، نجد أن هذه النظرية قد أصبح لها تأثير محافظ عميق في تفسير القانون .

ولكي ندرك إدراكاً تاماً مغزى القيمة المحدودة لفصل السلطتين التشريعية والتنفيذية ، من الجدير أن نراقب نشاط المحكمة العليا الأمريكية ، لأن أمريكا هي أكثر الدول في العالم التي نجد للقرارات القضائية فيها تأثيراً كبيراً على التطور الاقتصادي .

وكل من يدرس الخمسين سنة الأولى من تاريخ هذه المحكمة سيجد مفتاح اتجاهها في ذلك الخط الذي رسم في قضيتي فلشتر ضد بك ، وقضية كلية دارتماوث ، حيث كان هدف القضاة حماية المصالح المكتسبة للملكية من عدوان تشريعات الدولة ، تلك التشريعات التي أوجدتها الصعوبات الاقتصادية بما جرته من التضخم ، وتخفيض الديون ، والغاء حقوق الملكية .

وهذه المرحلة التي تسمى بمرحلة الوطنية القضائية والتي بدأها مارشال ، عبرت عن جهد المحاكم الفدرالية لتحقيق الظروف الملائمة لإنعاش التجارة دون تدخل من الناس الذين ذاقوا مرارة ما جلبته الحرب الأهلية من فقر . وهذا يفسر وجهة نظر المحكمة في المواد المتعلقة بالتجارة ، كما حدث في قضية جيبوتر ضد أوجدين[٣] ، أو في المادة التي تنص على ما يوجبه العقد من التزام والتي

---

١ - أنظر G. Wyers, History of the American Supreme Court, 1912

٢ - Mr. Winston Churchill in 26 Hans. Deb (5th Seris) 1911, p. 1022, and Geldart, The Present Law of Trade Unions 1914, p.44

٣ - C. G. Haines. The American Doctrine of judicial Supremacy 1932, pp. 400 f

اكدها الدستور .

ان هذه الخمسين عاماً الأولى من تاريخ المحكمة تلخص فترة في تاريخ الولايات المتحدة حيث اوشك المجتمع الصناعي الحديث أن يولد .

وقد قام مارشال وخلفاؤه الذين تـلوه مباشرة بالعمل الذي تطلبته هذه المرحلة . فمنذ سنة ١٨٣٠ حتى الحرب الأهلية لم تكن هـذه المحكمة في حاجة الى شيء أكثر من أن تطبق المبادىء الأساسية التي كانت قد أرستها من قبل . وقد كان موقفها في واقـع الأمر من مشكلة الأرض وتجارب الغرب النقدية ، يوضح أنها قد ربطت برباط وثيق بين المصالح المكتسبة للملكية وبين مـا يشبه تماماً فكرة القانون الأساسي[١] .

فقد أوضح قرار دريد سكوت أن الصلة بين الرأسماليـة الصناعية والزراعية لم تكن قد تحددت بعد[٢] . ولكن مـا إن عرضت هذه الصلة بشكل واضح في ميدان العمل ، كما حدث بعـد قضيـة سان ماتيو[٣] ، حتى اتضح أن الدافع للمحكمة كان كفالة مطالب التوسع الصناعي ، حتى ولو كانت قرارات المحكمة ، كما وصفها مستر شوايت في قضية بولوك ضد « فارمرز لون أند ترست »[٤] ، تؤدي الى الإطاحة بجيش جبار يتكون من ستين مليوناً من المواطنين .

وما إن حل عام ١٨٨٠ حتى كانت المحكمة العليا هي المدافع المتحمس عن الاقتصاد القائم على حرية التجارة .

وقد ظل الحال كذلك ربع قرن من الزمان. ففي خلال ذلك الوقت كان هدف المحكمة الأساسي هو منع تدخل التنظيم الحكومي في المشروعات، سواء أكان هذا التدخل من الحكومة الفيدرالية أو حكومة إحدى الولايات . وطورت

---

١ ـ المصدر نفسه .

٢ ـ (1856) 19 Howard 383

٣ ـ County of San Mateo v. Southern Pacific Railroad, (1885) 116 U. S. 138

٤ ـ (1805) 158 U.S. 601

المحكمة بهذا مفاهيم حرية التعاقد ، والواجبات التي يفرضها القانون ، ومدى سلطة البوليس ، وأهلية المتقاعدين ، وكل ما من شأنه حماية أصحاب الأعمال في اندفاعهم من أجل الحصول على الربح . وقد كانت القرارات التي صدرت في قضية سميث ضد آمز[١] ، وقضية المسئولية القانونية لأصحاب الأعمال[٢] وقضية لوتشنر ضد نيويورك[٣] ، وقضية بولوك ضد شركة فارمرز لون أند ترست[٤] ، جميعها قرارات تكشف عن تلك النخبة من الأسس التي يبني عليها القاضي أحكامه فيما يتصل بالشكل الاقتصادي السائد في ذلك الوقت . وليست محاولة هذه القرارات صبغ ما تصل اليه من نتائج بصبغة القانون لا السياسة إلا توضيحاً لحتمية خضوع القانون الدستوري في المجتمع الرأسمالي لاحتياجات الرأسمالية .

ويهمنا أن نسجل أن الثلاثين سنة الأخيرة من تاريخ تلك المحكمة ، لم تغير منهجها في العمل . فقد انعكست في قرارات المحكمة شكوك الشعب الأمريكي وتردده بالنسبة لما تقوم به الرأسمالية الضخمة من أعمال . وتشككه في محاولة التنظيم ، وفي الحركة التي رمت ، كما حدث في تطبيق قانون شيرمان ، إلى تحديد حجم الترستات بل وحتى التشكك ، كما حدث مع القاضي هولمز[٥] ، في حكمة الاشراف القضائي على التشريع .

ومع أن هذه المحكمة فد انحنت أمام حالات طارئة مثل الحرب ، والكساد الأعظم ، بصورة أبطأ وأكثر حرصاً من الكونجرس ، إلا أنها قد انحنت أمامها على أي حال .

وقد كانت خطورة قيام حركة شيوعية نشيطة ترعب هذه المحكمة بدرجة لا

---

١ - (1898) 169 U.S. 466

٢ - (1905) 198 U.S. 45

٣ - (1908) 207 U.S. 463

٤ - المرجع السابق

٥ - راجع كتاب المؤلف (1932) Studies in Law and Politics صفحة ١٤٦ .

تقل عما تثيره تلك الحركة بين أصحاب الأعمال ، وإن بدا ذلك بشكل اكثر اتزانا[١] . وأظهرت لنا هذه المحكمة كذلك عدم قدرة الرأسمالية على أن تدرك أن دعاة السلام يمكن أن يكونوا أشخاصاً وطنيين[٢] ، كما أنها قبلت بتشكك دستورية تشريع روزفلت[٣] .

وكل من يدرس أعمال هـذه المحكمة في الثلاثين عاماً الأخيرة عموماً ، وفي الخمس عشرة سنة الأخيرة منها خصوصاً ، يصل كما اعتقد الى نتيجة عامـة واحدة .

فسوف يشعر بذلـك الاحتجاج المتزايد في أمريكا على الرأسمالية التي لم تكن مقيدة بأية قيود في الفترة مـا بين سنة ١٨٦٥ وسنة ١٩٠٠ ، وهي الرأسمالية التي انعكست في قرارات المحكمة ، ويجد أن هـذا الاحتجاج أخذ يتسلل الى عقول الجالسين على منصة القضاء ، وان كانت هـذه المحكمة لم تعرف بعد كيف توفق في بناء منسجم من المعايير الدستورية بين احتياجات الرأسمالية من ناحية ، واحتياجات التنظيم الاجتماعي من ناحية أخرى .

ولم يحاول أحد في خلال تلك الفترة أن يقوم بمهمة التوفيق هـذه ، على أساس فلسفة مدروسة سوى قاضيين :

فقد عالج القاضي هولمز هذه المسألة على أساس أن مـا يريده المشرع يجب أن يحصل عليه ما لم يكن المشرع قـد قصد صراحة انكار مرمى الدستور الواضح[٤] . وعالجها القاضي برانديز على أساس امكان تطوير التركيب الرأسمالي الذي يتكون من وحدات تبلغ من الصغر حـداً يسمح بتنظيمها بشكل فعال

---

١ - Whitney v. California (1927), 274 U. S. 557

٢ - U. S. v. Schwimmer, 279 U. S. 644

٣ - رغماً عن أن الكثير من مثل هذه الحالات ما يزال إلى اليوم موضع تحد . راجع السنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ القضائية للمحكمة العليا .

٤ - Noble State Bank v. Haskell (1911), 219 U.S. 109

للصالح العام[1] . الا أنـــه من الواضح أن هاتين الفلسفتين لم تقدما الدليل على استطاعتهما حل ما تتضمنه الرأسمالية الأمريكية من متناقضات حادة .

وهذا التحليل لموقف المحكمة العليا الأمريكية ، لم أحاول القيام به ، على أساس أن الدوافع التي دفعت تلك المحكمة لاتخاذ ذلك الموقف تخالف الدوافع التي تدفع محاكم البلاد الأخرى . ولكنني على العكس من ذلك قد قمت بهذه المحاولة ، لأن مهام المحكمة العليا الأمريكية إنما تجبرها على إرساء فروض واضحة عادة ما ينص عليها التشريع صراحة في البلاد الأخرى .

والحقيقة البارزة الجلية في تاريخ المحكمة العليا هي أن نسج قانونها ليس غريباً على الإطلاق عن نسج الحياة. فكل منهما يتشكل وفقاً لنفس المؤثرات، تلك المؤثرات التي تتخذ شكلها من الأساس الاقتصادي للمجتمع .

فالقانون لا يمكن أن يتخذ موقفاً لا تحيز فيه ، بمعنى أنه لا يمكن أن يكون مرتفعاً عن المعركة ، أو أن يكون غير مكترث بما ينجم عنهـــا من نتائج . بل الواقع أن المحاكم هي أداة أساسية في تلك المعركة . فهي وإن كانت لا تشكل أوضاع المجتمع بشكل مباشر مثلما تفعل السلطـــة التشريعية والسلطة التنفيذية ، إلا أنها تمس جزئيات المجتمع ، وتحقق بهذا نفس الهدف . فهي تنفذ مـــا تؤدي إليه الصراعات الطبقية المتطـــاحنة من نتائج ، تلك الصراعات التي تشكل المحيط الذي يتعين على المحاكم أن تعمل فيه .

* * *

وهكذا فإن من ينكر الحجة التي يرتكز عليها هذا الكتاب ، عليه أن يوضح أن الطور الحالي للعلاقات الطبقية ليس عائقاً في طريق استخدام المجتمع لقوته الانتاجية استخداماً كاملاً .

فإذا كان من الممكن إيضاح أن الرأسمالية تستطيـع دائماً أن تجد مخرجاً

---

١ - Frankfurter ed. Mr. Justice Brandeis 1933 وعلى الأخص البحث الرائع للمستر ماكس ليرنر .

فعلياً من أزمتها ، وأن كساداً كذلك الذي ابتلى به العالم منذ سنة ١٩٢٩ ليس إلا مجرد وقفة في الطريق نحو الإنعاش ، أكثر منه مظهراً لمرض فتاك ، فإنه يكون من الممكن بهذا الانعاش التغلب على المتناقضات العاجلة للنظام الرأسمالي ، وذلك بالانتقال إلى توازن إنتاجي جديد يمكن في ظله إشباع مطالب الطبقة العاملة من المكاسب المادية على مستوى مرتفع جديد . ومتى يمكن إحداث هذا الانتقال يستبعد كما أوضحت من قبل أن تبذل الطبقة العاملة جهداً في سبيل إعادة تحديد العلاقات الطبقية للمجتمع ، ذلك أن الثورة لا تحدث إلا عندما تقتنع طبقة ما بأن هذا المستوى المرتفع الجديد لا يمكن في الواقع تحقيقه في ظل العلاقات الطبقية القائمة .

ومحاولة إثبات إمكان تحقق الانعاش تأخذ أشكالاً متعددة :

فمدرسة من مدارس الفكر تحاول أن ترجع الكساد إلى فشلنا في أن نتصرف وفقاً لما تتطلبه الأسس المفترضة للرأسمالية . وتقول هذه المدرسة أننا لن نستطيع أن نكفل ظروف الانعاش إلا بالعودة إلى هذه الأسس المفترضة . وترى لذلك أن سياسة حرية التجارة هي شرط الرخاء الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي .

ونقطة الضعف في وجهة نظر هذه المدرسة هي طابعها التجريدي . فالرأسمالية التي تتصورها ليست رأسمالية الرأسماليين ، وانما هي رأسمالية عالم مثالي ، لا نجد ، على الأقل في زماننا ، أنه يشبه على الإطلاق العالم الحقيقي الذي نعرفه . وإذ كان من الصعب — دون حدوث ثورة — أن نتخلى عن كل المسئوليات الاجتماعية للدولة الحديثة ، فإن ما تقترحه هذه المدرسة ليس مجرد اقتراحات ثورية في طابعها فحسب . بل إنها تدور كلها حول تحقيق الاستقرار السياسي كما ذكرت من قبل[١] . ولكننا في واقع الأمر لا نستطيع تحقيق هذا الاستقرار السياسي إذا ما غضضنا النظر عن الوضع الاقتصادي للمجتمع ،

---

١ ـ راجع الفصل الأول .

ذلك أن الاستقرار مهمة من مهام العوامل الاقتصادية التي يرتكز عليها المجتمع .

ويقول لنا الاقتصاديون من أنصار مذهب حرية التجارة أن رأسماليتهم النموذجية سوف تحقق التوازن الجديد الذي نرغبه اذا ما دفعنا الثمن . ولكن، بما أن الثمن هو التخلي مثلاً عن التشريع الاجتماعي للسنوات الثلاثين أو الأربعين الأخيرة ، وبما أن ذلك التشريع كان نتاجاً لتجربتنا عن نشاط الرأسمالية الحقيقية ، فإنه ليحق لنا ، حتى ولو كان ذلك النتاج نتاجاً غير حكيم ، أن نشك فيما اذا كان الناس على استعداد لدفع هذا الثمن .

ومدرسة أخرى من مدارس الفكر تتناول الموضوع بشكل أكثر برجماتية، مثل مدرسة سير آرثر سالتر وكينز[1] وترى أن الدولة لو وسعت عملياتها ورقابتها فإنها تستطيع اخضاع الدافع لجني الربح لاحتياجاتنا . وتوضح هذه المدرسة بصفة خاصة أهمية نمو أشكال جديدة من المشروعات مثل الاتحادات العامة ، يتحول فيها المالك الفردي الى حامل لأسهم ، بل ويصبح مجرد مالك لأسهم تستهلك بعد سنوات معينة ، دون أن يكون له حق الاشتراك في ادارة المشروع .

وتعتقد هذه المدرسة في ثقة بأنه من الممكن بتوسيع مجال تدخل الدولة التنظيمي ، بشكل مشابه للطريقة التي اتبعها المستر روزفلت ، أن ندخل في طور جديد من الرخاء الاقتصادي[2] .

وترتكز حجة هذه المدرسة على بعض الفروض الهامة :

فهي مبنية أساساً على الرأي القائل بأن الدولة تستطيع ، خلاع الصراع الاقتصادي للطبقات ، أن تكون حكماً غير متحيز لا يهتم الا بالصالح العام للجميع .

---

١ ـ كينز ، من اقتصاديي ما بعد الحرب العالمية الأولى ، يعادي النظرية الماركسية في الاقتصاد ، وله نظرية خاصة في أزمة الرأسمالية . (المترجمان)

٢ ـ من اهم ما كتب في التعبير عن هذا الاتجاه كتاب Sir Arthur Salter, Recovery 1932.

وهذا الرأي يرى أن الافتراضات الاقتصادية لمجتمع مـا لا تدفع الدولة في الاتجاه الذي تتطلبه تلك الأسس . وأن القانون يستطيع بسلطانه أن يكبح جماح الرأسمالي الذي يبغي الربح ، وذلك بتقسيمه هذه الرغبة الى «رغبة طيبة» و « رغبة سيئة » ، و « رغبة جامحة » أو « رغبة مشروعة » . وذلك تبعاً لمصدر الرغبة ومداها وطبقاً لتقديرات الدولة غير المتحيزة .

ولهذا فإن هذه المدرسة ، وقد أدركت استحالة العودة إلى عصر حرية التجارة ، افترضت إمكانية إيجاد طريق وسط بين الرأسمالية والاشتراكية توجهه الدولة في صالح المجتمع بأسره دون أي تغيير في البناء الأساسي للعلاقات الطبقية .

وقد أوضحت من قبل لماذا يبدو لي هذا الرأي متنافراً مع ما يجب علينا أن نواجهه من حقائق .

فما يفترضه هذا الرأي من وجود دولة غير متحيزة تستطيع أن تعلو بنفسها على الصراعات الطبقية التي يجب على سلطتها أن تحسمها بشكل مـا ، هو افتراض لا أساس له من الواقع .

فإذا نظرنا الى طابع مجتمعنا ، قد نجد دولاً ترغب في أن تسير إلى مدى أبعد من غيرها فيما تدفعه من ثمن لتحقيق السلام الاجتماعي ، ولكننا لا نملك دليلاً على شيء أكثر من هذا .

وفي الاقتصاد لا يمكن ايجاد تقسيمات مثل « الطيب » و « السيىء »، إذ أنهما يعنيان في التعبير الاقتصادي ، « ما يؤدي إلى الربح » ، أو « ما لا يؤدي إلى الربح » . وكل من ينظر إلى تاريخ الرأسمالية ، لا إلى طورها الامبريالي فحسب ، سيصعب عليه أن يصدق أن اتجاهها الكامن الى تحقيق الربح سوف يتقبل فجأة قيوداً أخلاقية كانت الرأسمالية معفاة منها تماماً طوال ماضيها كله .

وأعتقد أن من نقط الضعف التي تفتك بهـذا الرأي الذي يطالب بالقيود الأخلاقية ، أنه يعتبر هذه القيود منفصلة عن العملية الاقتصادية بدلاً من أن تكون وليدة عملها .

فما هو صحيح أخلاقياً يكون دائماً متمشياً مع هو ممكن اقتصادياً .

ولا شك أن في تاريخ استغلالنا لأفريقيا الدليل الكافي على ذلك . فقد وضعنا مبادىء رائعة للوصاية نرعى بها مصالح أهالي البلاد الأصليين ، ولكن ما إن اكتشفنا الذهب في اراضيهم ، حتى أضنينا كل منابع العقل البشري لنكتشف أسساً نستطيع أن نرتكز عليها في غزو هذه الأراضي ، بل واستطعنا أن نقنع أنفسنا بأنه يجب على أهالي البلاد الأصليين أن يقبلوا وجهة نظرنا القائلة بأننا نهتم أولاً وقبل كل شيء بمنفعهتم[1] . فهل يمكن حقاً أن نأتمن لأولئك الذين كان في استطاعتهم فيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣ تغيير اتجاه سياسة الأرض في كينيا أن يؤتمنوا على أن يستخدموا الدولة كأداة غير متحيزة؟

قد يقال ، إنهم مخلصون . إنهم يسعون إلى بذل أقصى ما يستطيعون . وهم يبغون فعلاً صالح المجتمع بأسره .

ولا شك في أنهم كذلك ، وأنهم يبغون مصالح الجميع . ولو أن كتابي هذا يفترض أنني ألقي أي ظل من الشك على دوافع رجال الحكم لذهبت كتابته عبثاً . إن ما أقوله هو على العكس من ذلك تماماً . فأفكار الصالح لا يمكن أن تكون مطلقة ، إنها نسبية تتوقف دائماً على محيط اقتصادي معين . وقد قلت من قبل إن الوظيفة التي تؤديها كل طبقة في النظام الاقتصادي إنما تشكل في ظل هذا المحيط الاقتصادي المعين أفكارها عن الصالح . وهذا القول إنما يعني كذلك انكار إمكانية قيام دولة غير متحيزة ، وعندما تختلف مطالب الناس في الرفاهية المادية ، تستخدم الطبقة التي تملك أدوات الإنتاج ، وهي معتقدة بأنها تعمل من أجل هدف مفيد ، سلطة الدولة لتحقيق سيادة افكارها . إلا أن استخدام السلطة من أجل ذلك الهدف لا يخلق نفس هذا الاعتقاد في نفوس أعضاء المجتمع الآخرين الذين لا يملكون أدوات الإنتاج .

---

١ - Sir Philip Cunliffe - Lister, December 20, 1932, Hansard [Fifth Series], Vol. 272, p. 912.

وحجة هــذه المدرسة الثانية من مدارس الفكر ، فضلاً عن ذلك ، لا ترد على الفكرة الأساسية التي تتضمنها النظرية التي أوضحتها من قبل .

فقد قلت إنه حينما تمنع العلاقات الطبقية في مجتمع معين توزيـع ثمـار العملية الانتاجية ، فسوف يسعى اولئك الذين يخفقون دواماً في الحصول على المكاسب المادية ، إلى تغيير تلك العلاقات الطبقية .

وقلت إنه ما لم تتنازل الطبقة المالكة عن وضعها طواعية — وهو من أندر أحداث التاريخ — فإن الأوضاع الناجمة سوف تتطلب ثورة اجتماعية ، لم أقل إنها ستكون ناجحة لا محالة، بل قلت إن مثل هذه المحاولة سوف تحدث حتماً.

وأعتقد أننا قد وصلنا إلى طور في تاريخ الرأسمالية ، لا يمكن فيــه حل التناقض بـــين البناء الطبقي والامكانية الانتاجية في نطاق النظام الاجتماعي الراهن .

ولهذا فإنني لا أقبل ذلـــك التشخيص الذي يعلنه الرئيس روزفلت حينما يقول إن مصاعبنا الحالية ترجع إلى التصرفات غير الأخلاقية لبعض رجـــال الأعمال، وحينما يتصرف على أساس مــا يفترضه من أن في القضاء على مثل تلك التصرفات المنافية للأخلاق إعادة الصحة إلى الجسم الاقتصادي[١] .

كما أنني لا اعتقد ، كما يعتقد كينز[٢] بأن هناك ميلاً كامناً في كل المنشآت العامة الكبير لتنمية نشاط أخلاقي تخضع فيه المصلحة الخاصة لصالح اجتماعي مجرد وموضوعي .

ولا جدال فيأن جذور مصاعبنا تمتد إلى أعمق مما تقترحه هذه الافتراضات.

فقد قال لويد جورج « لا بد وأن هناك خطأً أساسياً في نظامنا الاقتصادي لأن الوفرة تنتج الندرة [٣] » . وهذه هي الحقيقة الأساسية التي يجب أن نبدأ منها .

---

١ - راجع On Our Way 1934, pp. 250 f.

٢ - Essays in Persuasion 1932, p. 314.

٣ - محاضرة فيكامبردج نشرت فيصحيفة Manchester Guardian ١٧ أبريل ١٩٣٣.

فقد زادت قدرتنا الانتاجية زيادة هائلة. ولنأخذ مثلاً واحداً على ذلك، ما قاله مدير مكتب العمل الدولي « لو أن مائتين من الألف وثلاثمائة وسبع وخمسين مصنعاً ، من مصانع الأحذية الموجودة في البلاد (الولايات المتحدة) قد عملت طوال ساعات اليوم الكاملة ، لاستطاعت أن تسد كل الطلبات الحالية . ولأصبح من الممكن غلق الألف ومائة وسبع وخمسين مصنعاً الباقية . وكذلك الحال بالنسبة لمناجم الفحم الحجري ، فألف وأربعمائة وسبعة وثمانين منجماً من المناجم البالغ عددها ستة آلاف وسبعة وخمسين تستطيع أن تنتج كل ما هو مطلوب من الفحم[1] » .

ولهذا الوضع الذي أشار إليه مدير مكتب العمل الدولي مثيل مشابه في كل البلاد ، وفي أغلب العمليات الصناعية ، وهو وضع يؤدي إلى وجود عدد هائل من السكان بغير عمل . كما أنه يضطرنا إلى أن نأخذ من الضرائب إعانات نقدمها لصناعات بأكملها لكي تحد من إنتاجيتها. فضلاً عن أنه يثير فينا حمى البحث عن الأسواق في الخارج بأي ثمن حتى ولو أدى هذا إلى المخاطرة بمحاربة نصف العالم كما حدث بالنسبة لليابان عند غزو منشوريا ، ويدفعنا في سبيل حماية السوق الداخلية من الغزو ، إلى اعلان سياسة الوطنية الاقتصادية التي كانت ، فيما بين عام ١٩٢٩ وعام ١٩٣٢ ، مسئولة عن نقص الانتاج في البلاد الرأسمالية بما يزيد عن ٣٧ في المائة[2] .

وليست هذه الظاهرة مؤقتة ترجع إلى ذلك النوع من الكساد الذي عرفناه في الماضي ، إذ أنها استمرت في بريطانيا العظمى لمدة أربعة عشر عاماً . بل ويرجع الكساد في الولايات المتحدة، وهي أحسن بلاد العالم إعداداً من الناحية التقنية ، إلى خمس سنين مضت ، ولا تبدو اليوم[3] أية علامة على بداية تحسن دائم .

---

١ - H. B. Butler, International Labour Review, March 1931, p.301

٢ - World Economic Survey 1932-3. League of Nations 1933 p.71.

٣ - يوليو ١٩٣٤ .

وتقول مجلة عصبة الأمم [١] ، إن وضعنا الآن لم يسبق له مثيل في أي وقت مضى منذ ظهور الاحصاءات الحديثة . وهو قول يدحض أفكار أولئك المراقبين الذين لا يشكون في سداد المبادىء العامة ، التي تقوم عليها علاقاتنا الطبقية .

ومنذ بضع سنوات كتبت جريدة التيمز اللندنية[٢] تقول « إن امكان استيعاب الانتاج المتزايد ما يزال موضع شك ، كما أن إقامة الصناعات الجديدة بالسرعة التي تكفي لاستخدام العمال الماطلين ، مشكلة عويصة جداً . أو بمعنى آخر ، إن علينا أن نلاحظ كيف أن الآلة قد سبقت الانسان لمدى خطير ، وما إذا كان من المستلزم أن نعيد النظر في الوضع الاجتماعي » .

وقد برزت هذه المشكلة « العويصة جداً » في فترة كان فيها نصيب العمل ، أي الأجور والمرتبات ، يهبط هبوطاً مستمراً منذ الحرب وذلك على الرغم من تزايد قوانا الانتاجية بشكل هائل[٣] . وهذا تناقض أعتقد أنه لا حاجة بي الى تأكيد مغزاه .

وليس هذا كل شيء ...

فالمراقبون المحافظون الذين لا يرقى الشك إلى حسن نواياهم باتجاه النظام القائم ، يرون أنه حتى ولو كان من الممكن استيعاب كل العاطلين ، فالتصرف فيما سينتجونه من سلع ليس سهلاً ، وذلك نظراً لقدرة السوق الفعلي .

وعن امريكا ذكر مراسل جريدة التيمز اللندنية في واشنجطون أنه « لو كان من الممكن في الولايات المتحدة ، أن تعود بوسيلة سحرية إلى ذلك الحد الأقصى من القدرة الانتاجية ، الذي كان موجوداً بها منذ ثلاث سنوات ،

---

١ ـ المرجع السابق صفحة ٢٨ .

٢ ـ ٨ مارس ١٩٣٠ .

٣ ـ بالنسبة للولايات المتحدة راجع كتاب Real Wages in the United States تأليف Paul Douglas (1933) ، وبالنسبة لبريطانيا راجع كتاب The National Income 1924 — 31, 1933 تأليف Colin Clark .

فإن ٤٥ في المائة من الاثني عشر مليوناً من العاطلين سوف يظلون بلا عمل[١] » .

كما مضت تلك الجريدة تقول ، إن استيعاب العمال العاطلين في بريطانيا سوف يعجل بقيام أزمة جديدة[٢] .

ويقول البروفيسور روبنز ، وهو من أهم المؤمنين بالتفكير الأرثوذكسي ، إنه بالرغم من المستوى الجديد لدخل الفرد ، فإن خفض ساعات العمل لن يكون علاجاً ما لم يكن العامل مستعداً لقبول خفض جديد في الأجور[٣] .

ولم تعد الهجرة كذلك علاجاً ، إذ لا يوجد من بين البلاد بلد يستطيع أن يخاطر بتحمل عبء زيادة عدد العاطلين فيه .

وقد أوضح المستر رامزي ماكدونالد[٤] لمجلس العموم . في صراحة تامة ، خطورة هذا الوضع ، عندما حذّر المجلس بأنه « حتى ولو عاد الرخاء فإن بريطانيا سوف تلتزم بإعالة عدد هائل من الرجال والنساء ، قد يصل إلى مليونين من الذين يبدون ، بالنسبة لكل مرامي وأهداف مجتمعنا ، نفاية زائدة عن الحاجة[٥] » .

ولا شك في أن ما يتضمنه هذا الوضع من طابع ثوري أمر واضح .

ولكنني لا أعتقد أن العلاج هو أن نرى، كما ذهب اللورد أوستاس بيرسي، العودة إلى الحياة الأكثر بساطة ، وأن نفضل استخدام السلطة السياسية من أجل إنعاش العاطفة الدينية بدلاً من كفالة الراحة المادية[٦] .

---

١ ـ ٢ نوفمبر ١٩٣٢ .

٢ ـ Times Trade Supplement, July 23, 1932 .

٣ ـ المرجع السابق صفحة ١٢٦ .

٤ ـ ماكدونالد ، جيمس رامزي . سياسي انجليزي ولد في لوسيموث سنة ١٨٦٦ . كان رئيساً لحزب العمال ، ورئيساً للوزارة في سنوات ١٩٢٤ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣١ . مات سنة ١٩٣٧ .

٥ ـ Hansard [Fifth Series], Vol. 273, — 4, November 22, 1932.

٦ ـ الفصل الأخير من كتاب . Government in Transition 1934

كما أنني لا أعتقد أن ذلك السياسي الفرنسي المحترم ، استطاع أن يدرك لب المشكلة عندما اقترح أن تمنع الدولة استغلال المخترعات ، « حتى لا تلتهم الآلة الإنسان »[1]. وقد حاولت الحكومة الهتلرية أن تتبع في البداية تلك السياسة ، ولكنها بهذا كانت ستفقد رعاية رجال الصناعة لها[2] .

ومن الوهم أن نقول ، بأن العِلم الذي فتح كل آفاق الحضارة الحديثة ، يستطيع أن يعتبر نفسه عدواً للانسان . فإذا كان البناء الحالي للعلاقات الطبقية قد جعل من المستحيل علينا أن نستخدم أدوات الانتاج فعلاً ، فلا محالة من أن علينا أن نغير بناء العلاقات الطبقية . وهذا التغير لا يمكن أن يحدث شيئاً فشيئاً بسبب تماسك مجتمعنا الصناعي ذلك التماسك الوثيق .

إن علينا أن نحقق آمال ملايين الرجال والنساء الذين يقارنون بين وضعهم « كنفاية صناعية » وبين الامكانيات الانتاجية لآلاتنا . وعلينا أن نشبع رغباتهم ، متذكرين مغزى الملاحظة الشهيرة التي أبداها مستر كينز من أن الناس لن يستسلموا دائماً للموت جوعاً في هدوء .

وللمستر كينز ملاحظة أخرى لها أيضاً أهميتها الكبرى .

فقد ذكر كينز أن طبيعة المجتمع الرأسمالي ، إذا ما أراد هذا المجتمع أن يحتفظ بولاء الناس له ، إنما يكون أكثر نجاحاً ، من أي مجتمع يكون بديلاً عنه[3] .

وهذا الشك في أسس المجتمع الرأسمالي ، هو على وجه التحديد ، ما يلوح لنا اليوم في الأفق .

فالرأسمالية في مرحلة توسعها ، تمكنت من أن تحافظ على ولاء الناس لها ، إذ استطاعت ، نتيجة لنجاحها ، أن تكون متسامحة ، واستطاعت أن تحقق

---

١ - راجع مقال M. Joseph Caillaux في التيمز ، عدد ٢ مارس ١٩٣٤ والمقال الافتتاحي لعدد ١٠ مارس .

٢ - جريدة Economist عدد ٢٤ فبراير ١٩٣٤ .

٣ - Essays in Persuasion 1932, p. 307

التحرر السياسي ، وأن تعطي للمواطنين مستوى للمعيشة بـدا مسايراً لتطورها .

ولكن الرأسمالية في أزمتها ، لا تستطيع أن تفعل شيئاً من هذا .

وأكثر من ذلك ...

إنه كلما ازداد الشك في أسس الرأسمالية ، اضطرت إلى أن تستخدم العنف لتحصل على ما كانت تستطيع أن تحصل عليه من قبل بالرضا . وكلما تعرض أمن الرأسمالية للخطر ، كان عليها أن تزيد من اعتمادها على سلطة الدولة لكي تفرض نهجاً للسلوك ، كان يبدو لأغلب المواطنين منذ نصف قرن من الزمان ، متطابقاً مع نظام الطبيعة .

وقد قلت من قبل إن أي نظام مبني على القمع ، إنما يجب بمرور الوقت إذا ما أراد أن يكون آمناً ، أن يكون قادراً على أن يتحول إلى نظام قائم على رضا الناس ، وذلك أن الأمن هو الشرط الذي يسبق الرفاهية الاقتصادية.

والطريقة الوحيدة التي تستطيع الرأسمالية في أزمتها أن تحصل بها على هذا الأمان ، هي أن تخترع أيديولوجية جديدة تقنع بها الناس بأن يرضوا عن المستويات المادية لتلك الحقبة التي تنهار فيها . ولكن الأيديولوجيات الجديدة لا تصنع ، وإنما هي تنشأ وتنهار ، كما قلت من قبل ، بنشأة وانهيار نظم جديدة للعلاقات الطبقية .

وإذا ما قيل بأن الفاشية هي ايديولوجية جديدة ، فإنه يكفي للرد على ذلك بأن نقول إن الفاشية إذا ما درست عن كثب ، لا تعدو كونها حقيبة غير منسقة للخرق البالية تسعى نفايات مختلف الفلسفات إلى أن تجد لها مكاناً فيها.

وهذا واضح من تصريحات قادة الفاشية أنفسهم . فالخطاب الذي أرسله موسوليني لبيانكي يطلب منه فيه وضع برنامج للحركة باعتبار أن البرنامج هو شرط لبناء الحركة الفاشية ، هو خطاب معروف تماماً[1] كما أن تلك الاقتباسات

---

١ ـ الخطاب المؤرخ ٢٧ أغسطس ١٩٢١ الذي أعيد طبعه في كتاب «خطابات وتصريحات» بالايطالية الذي صدر في ١٩٢٩ صفحة ٣٩، وراجع كذلك المذهب السياسي والاجتماعي للفاشية (١٩٣٤) صفحة ١٠ .

المتنوعة من هيجل ، وسوريل ، وبيرجسون ، وميكيافيلي ، لم تعط لهـذا البرنامج أي سند مذهبي .

وفي سنة ١٩٢١ ، كانت الفاشية تدافع عـن الجمهورية ، ونزع السلاح دوليا ومصادرة أملاك الكنيسة ، وأرباح الحرب المغالى فيها ، كما كانت تطالب بأن تصبح الأرض للفلاحين ، وبـأن ينتقل الإشراف على الصناعة إلى نقابات العمال والفنيين . وكانت تقترح الغاء بورصة الأوراق المالية ، وحل البنوك والشركات المساهمة[١] . وكانت الفاشية تعادي الكنيسة[٢] ، بل وقـد كتب موسوليني نفسه يقول إن الفاشية ملزمة بـأن « تتخلص من تلك المعابد التي كتب عليها أن تتحطم » [٣] كما كانت الفاشية صريحة تمامـاً في اصرارها على أن يتابع التطبيق تلك النظرية خطوة بخطوة .

وأظن أنه لا ضرورة الآن إلى القول بـأن الفاشية لم تصبح جمهورية ، وأنها لم تفعل شيئاً من أجل نزع السلاح ، وأنها قـد تركت الأرض والملكية الصناعية دون مساس . كما أنها لم تعقد فحسب إتفاقية مـع الكنيسة الرومانية أعطت لهـذه الأخيرة حق الاشراف على الزواج وعلى جزء كبير من ميدان التعليم ، بـل أصبح الدين ، كما قال موسوليني[٤] . « من أعمق مظاهر الروح الإنسانية ، ولهذا فإنه لا يحترم فحسب ، بل يجب الدفاع عنه وحمايته » .

أما وقد انحسرت عن الفاشية الإيطالية كل محسناتها اللفظية ، فقد بـدت كاصرار على الطاعة الإجبارية ، لدولة تهدف إلى حماية العلاقات الطبقية القائمة .

والوضع في المانيا لا يختلف عن ذلك :

فهناك جمع من المذاهب غير المهضومة : هناك نظرية العنصرية ، ونظريات على درجة كبيرة من الاصالة في معنى المسيحية ، وهناك مفاهيم جديدة عـن

---

١ - Carlo Avarna Di Qualtieri, Il Fascismo, p. 17.

٢ - راجع كتاب Salvemini السابق الاشارة اليه صفحة ١٧٨ .

٣ - جريدة Popolo d'Italia عدد ٣ أبريل سنة ١٩٢١ .

٤ - Political and Social Doctrine of Fascism طبعة ١٩٣٤ صفحة ٢٥ .

معنى الدولة القانونية[1] وهناك برنامج فيــدر الشهير الذي صدر في ١٩٢٠ والذي أعلن في ١٩٢٦ أنه غير قابل للتغيير[2] .

وقد قيل هناك ، إن الدخل الذي لا يأتي عن طريق العمل، سوف يلغى ، وأن « عبودية » المصلحة سوف تنهار . وأن أرباح الحرب سوف تصادر ، وأن كل الترستات سوف تــؤمم ، وأن كل المؤسسات الكبيرة ستقام على أساس المشاركة في الربح ، وأن الأرض التي تستلزمها الأغراض العامة ، ستصادر بغير تعويض .

وحتى قبل أن يتولى هتلر الحكم ، كان يقال في السر إن البرنامج لم يعلن إلا « لأسباب دبلوماسية » . وقــد قيل لأحد الرأسماليين الذين كانوا يتبرعون للحزب[3] « يجب علينا أن نتكلم بلغة العمال الاشتراكيين الذين يحسون بالمرارة، وإلا فلن يشعروا بالاطمئنان الينا » . وكتب هتلر في كتابه الذي سرد فيــه تاريخ حياته[4] يقول : « إن الألماني ليست لديه أية فكرة عن كيف يجب أن يخدع الشعب إذا كان كسب تأييد الجماهير ، هو الأمر المبتغى » .

وما إن استولى النازيون على السلطة ، حتى زال عن برنامجهم مــا كانوا يدعونه من حقائق .

وكما كان الحال في إيطاليا ، كانت هناك في المانيا عبارات خطابية لا تنتهي تتحدث عن الأهداف الجديدة للدولة في الريخ الثالث ، إلا أن الحكومــة الهتلرية ، إذا ما استثنينا هجومها على اليهود ، لم يبد عليها حتى مجرد التفكير في التدخل في العلاقات الطبقية القائمة في المجتمع .

وخلاصة الأمر ، أن التحليل يكشف لنا عن أن الدولة المتحدة ، ليست

---

١ ـ راجع كتابات ا. كويلرويتر وكارل شميت منذ استيلاء هتلر على الحكم .

٢ ـ نشرت ترجمة انجليزية لهذا البرنامج في سنة ١٩٣٤ .

٣ - Mowrer, Germany Puts the Clock Back 1933, p. 150.

٤ ـ كتاب MOWRER سالف الذكر الذي أوضح في صفحة ٢٥٨ أن هذه الكلمات قد حذفت من الطبعة الثانية عشرة (١٩٣٢) من كتاب هتلر .

إلا مجرد أسطورة خيالية . وما إن تنتهي الحاجة إلى التضليل الخطابي ، حتى يتضح دائماً أن الأساس الجوهري للرأسمالية ، ألا وهو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، إنما يظل دائماً دون أن يعكر صفوه . فالتغيير قد يحدث في شكل الدولة ، وتحل الدكتاتورية السافرة محل الديموقراطية البرلمانية ، ولكن هذا هو كل ما في الأمر . وقد يكون هناك إصرار من جانب واحد من آلاف الآراء المختلفة حول مفهوم موسوليني عن الدولة باعتبارها شيئاً مطلقاً ، على وجوب خضوع الفرد للصالح الاجتماعي للمجموع ، إلا أننا عندما ندرس مضمون كل تلك العبارات الطنانة ، نجد أنها لا تعدو كونها رداء يستر الفقر الأيدلوجي لذلك الناموس الجديد . وقد ظلت الفاشية كغيرها من النظم الأخرى ، في حاجة إلى أن تقدم الدليل على أنها تجعل من الممكن استغلال إمكانيات النظام الاجتماعي ، استغلالاً أوفى مما تستطيعه أية وسيلة أخرى من وسائل إدارة الدولة .

ولم تستطع الفاشية أن تقدم طوال تاريخها ، هذا الدليل ، لسبب بسيط هو أنها ، إذا ما طرحنا جانباً عباراتها الخطابية ، ليست سوى صورة قديمة ذات وجه جديد .

فما دامت الفاشية مبنية على الإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، فانها ، كما يقول وليم جيمس ، إنما تتضمن التركيب الحالي للعلاقات الطبقية . كما أن استخدامها لسلطة الدولة لتنظيم تلك العلاقات الطبقية بما تقوم عليه من افتراضات ، رغماً عن أنه استخدام يبدو أعنف من استخدام السلطة في الدولة الديموقراطية البرلمانية ، لا يمكن لهذا الاستخدام أن يجد أهدافاً جديدة يكرس من أجل تحقيقها، فطبيعة الدولة لا تتغير باتخاذها تعبيراً لغوياً جديداً، كما أن تحقيق الأهداف القديمة بأساليب جديدة لا يغير طابع هذه الأهداف .

والواقع أن الأساليب ليست جديدة . فاستخدام الحكومة للقوة لقمع معارضيها هو نهج قديم قدم أي شيء في تاريخ العالم . فقد كان هذا أسلوب الحاكم الشرقي المستبد ، وأسلوب الحاكم اليوناني الطاغية ، كما كان أسلوب

الامبراطور الروماني الذي كانت جيوشه طوع إرادته . وكان ايضاً أسلوب الأمراء الصغار الذين سيطروا على المدن الايطالية والمقاطعات الألمانية في العصور الوسطى .

ولربما كان الجديد في الأمر ، هو ما هدف إليه الحكام الجدد في صراحة من تحطيم ما أسماه موسوليني « الجثة التي فاحت رائحتها » وهو ما كان يعني به الحرية ، وبالتالي وضع حد لتلك الحرية التي كانت منذ عصر اليونان القديمة على الأقل ، أنبل دافع للعمل عرفه الانسان .

وربما كان الجديد في الأمر أيضاً ، هو قدرة المراقبين الأجانب على أن يكتشفوا في تجربة الفاشية تآلفاً خلاقاً جديراً بأن يفتتح عصراً جديداً لأحوال الانسان .

وما أعتقد أنا ، أنه جديد كذلك على الأقل منذ القرن السادس عشر هو ذلك الإصرار على خضوع عقول الناس لزعيم لا يستطيعون أن يحاسبوه على أهدافه أو أعماله. فقد أصبح، قبل عصرنا هذا، الأساس المفترض الذي قامت عليه الحضارة الغربية ، هو التشاور مع الفرد العادي ، ومن ثم حريته في أن يتكلم عن معنى تجربته كطريق وحيد مضمون للعمل الاجتماعي الحكيم . وأصبح من المستنتج تبعاً لذلك أن القدرة على إرضاء ما يتوقعه الناس من تلك التجربة هي مقياس سداد الدول . أما ذلك الناموس الجديد الذي قدمته الفاشية لنا ، فإنه ينكر هذين الأمرين : شرعية التجربة ، وإمكان تطبيق هذا المقياس لصلاحية الدول ، ويدعونا إلى الرجوع إلى عصر من الإيمان الذي لا يظاهر معتقداته ذلك الجزاء الذي ينادي به اللاهوت عندما يدعي أنه يرتكز على الإرادة الالهية[1] ، وإنما يظاهرها الجزاء ، الذي يقرره ذلك العنف الذي لا حد لوحشيته . وأعتقد أنه لا يحق لنا أن نشك فيما إذا كانت الظروف التي يتطلبها مثل هذا العصر من عصور الإيمان تتسم بالطابع الذي يمكّنه من

---

١ ـ وإن كان أنصار هتلر قد زعموا ، أنه أداة الإرادة الإلهية .

المحافظة على نظام اجتماعي دائم .

* * *

لقد وصلنا الآن إلى وضع نستطيع بصدده أن نحاول الوصول إلى بعض النتائج الإيجابية :

فإذا كان تحليلنا سليماً ، فإن جوهر الدولة يكون من ثم هو سلطانها في استخدام القسر لفرض ارادة الجماعة أو الجماعات التي تهيمن على الحكومة ، إذ أن سلطة الدولة تدار بواسطة الحكومة . كما أن ارادة الحكومة تتحدد بدورها في نهاية الأمر بطابع العلاقات الطبقية في المجتمع .

فإذا كانت هذه العلاقات تحقق ، من ثمار العملية الإنتاجية ، للطبقات المختلفة ، مصالح مختلفة ومتباينة ، فإن سلطة الدولة سوف تستخدم دائماً لحماية مصلحة الطبقة التي تملك أدوات الإنتاج. وسيحدد طابع هذه الملكية ما يوضع من القواعد التي يتأكد بمقتضاها استمرار الإنتاج . كما سيحدد طابع هذه الملكية كذلك الغاية من المحافظة على القانون والنظام عندما يتهددهما خطر . وسوف تشكل الدولة بضغطها الكامل على المجتمع ، سلوك كل المؤسسات التي تتأثر بالمحافظة على القانون والنظام .

وعلى هذا فإن الدولة ستبتدع نظاماً فكرياً تستطيع أن تقنع به المواطنين بأن تحقيق الأهداف التي ترعاها يتفق مع صالح المجتمع . وطالما كان أسلوبها الاقتصادي اسلوباً ناجحاً ، فإنها ستكون قادرة على أن تكسب رضا المواطنين عن نظامها الفكري . ولكن ما إن يبدأ هذا الاسلوب في الفشل حتى يبدو نظامها الفكري ، ومن ثم مفهومها عن الصالح ، وقد أخذت جاذبيته تنقص. وما إن تعجز عن إقناع الناس بقوتها على أن تنجح من جديد ، أي قوتها في استخدام قدرتها على استغلال امكانيات أساليبها الإنتاجية ، فإن أولئك الذين يحرمهم نظام الملكية من تملك القوة الاقتصادية سوف يسعون إلى تغيير النظام .

وقد قلت إن على هؤلاء الذين يحرمهم نظام الملكية من تملك القوة

الاقتصادية ، لكي يقوموا بتغيير النظـــام ، أن يستخدموا السلطة القسرية العليا للدولة ، وقلت إن عليهم أن يستخدموها لكى يعيدوا تحديد نظـــام الملكية . وهذا يعني إعادة تحديد العلاقات الطبقية للمجتمع . كما يعني أيضاً تغيراً في الأهداف النهائية للقانون الذي يهتم دائماً – في مجال الملكية – بأن يضفي شرعية على أسلوب من أساليب توزيع ثمار العملية الاقتصادية .

والدولة تضع كل قوتهـا تحت إمرة الحقوق التي يتضمنهـا أي نظـام من الأنظمة ، وتعطي لمجرد الحق القانوني وجوده الفعلي بما تحققه له من مطالب . وطابع كل دولة يتحدد بنوع الحق الذي تتبعه ، وهو الأمر الذي يتخلل ، ويلون كل العلاقات في المجتمع .

ولا يضعف من هذا الرأي على الإطلاق تلك التغيرات التي شهدتها المدنية الغربية بصفة خاصة في خلال السبعين سنة الأخيرة .

فقد رأينا الدولة السلبية تصبح دولة ايجابية أو قل رأينا الدولة البوليسية التي كانت موجودة في القرن التاسع عشر ، تصبح دولة الخدمات الاجتماعيـة في القرن العشرين . وقد قلت من قبل إن الأساس الجوهري في ذلك التطور كان قيام الصراع بين الطبقات الاقتصـادية من أجل الاستحواذ على سلطـة الدولة . وكان هذا التغير هو الثمن الذي تعين على المجتمع الرأسمالي أن يدفعه للإبقاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج .

والثابت أن المجتمع الرأسمالي كان قادراً على دفـع الثمن طالمـا أنه كان يستطيع أن يشبع بشكل ثابت مطالب اولئـك الذين يملكون أدوات الإنتاج . ولكن حين أخـذ التناقض ينمو بـين أرباح الرأسماليـة وتـكاليف الدولة التي تقوم بالخدمات الاجتماعية أصبـــح من المستلزم مهاجمة الأسس الافتراضية التي ترتكز عليها هذه الدولة : إذ قد يؤدي تزايد تحقيق تلك الأسس الافتراضية إلى افلاس الرأسمالية .

ولكن دولة الخدمات الاجتماعيةولدت أفـكاراً جعلت الناس على استعداد للكفاح من أجلها . وكما أوجدت الرأسمالية في أيام فتوتهـا « الديمقراطيـة

السياسية » كرد حاسم على النظام الذي أطاحت به . فقد أوجدت دولة الخدمات الاجتماعية كذلك فكرة « الديمقراطية الاجتماعية » كرد على الدولة السلبية ، أو الدولة البوليسية ، التي كان يبدو أنها تجعل من الثروة السند الوحيد الذي يجعل للمرء اعتباراً .

وما إن حل النصف الأخير من القرن التاسع عشر حتى أصبح ذلك التآلف الغريب الذي نطلق عليه تعبير الديمقراطية الرأسمالية ، المثل الأعلى الذي قبله معظم المواطنين في الحضارة الغربية . فقد أقامت الديمقراطية الرأسمالية المساواة السياسية ، وتضمنت حق أعضاء الدولة في أن يستخدموا سلطتهم السياسية لتحسين وضعهم المالي . وقد استخدم هؤلاء الأعضاء بصفة عامة هذا الحق عندما توصلوا ، عن طريق استخدامهم سلطة الدولة في فرض الضرائب ، إلى أن يحصلوا على الخدمات التي لا يستطيعون الحصول عليها من الأجور التي يتقاضونها ، وأصبحوا يعتبرون أن لهم الحق في الحصول على تلك الخدمات من الدولة . وكلما ازداد توسع القدرة الإنتاجية للنظام الاقتصادي ، أصبحوا يرون أن من حقهم الحصول على مستوى أعلا من تلك الخدمات .

ولقد ظل نظام الديمقراطية الرأسمالية ، كما أوضحت من قبل ، يسير سيراً حسناً طالما كان ما يزال في مرحلة توسعه . إلا أن هذا النظام طبقاً لما يقوم عليه من أسس افتراضية إنما يحتاج إلى أن يبيع سلعه في سوق تحقق الربح . وما إن يعجز هذا النظام عن بيع سلعه بثمن مربح حتى يصبح من المحتم أن ينكمش المال الذي تؤخذ منه هذه الضرائب ، وبالتالي تقل تلك الخدمات التي كان يمكن توزيعها ، وذلك ما لم يكن الرأسماليون على استعداد للتنازل عن حقهم في جني الربح . ولكن لما كان هذا الحق في الربح هو الأساس المفترض الذي تقوم عليه الديمقراطية الرأسمالية ، أو بمعنى آخر لما كان المفهوم المسيطر عن الصالح في هذا المجتمع يقوم على شرعية هذا الحق ، فقد أصبح الوضع يستلزم أحد أمرين ، إما إنقاص الخدمات الاجتماعية أو

تغيير أسس المجتمع المفترضة .

ولما كان الناس في أجزاء واسعة من المدنية الغربية ، قد اعتادوا على أن يعتبروا الديموقراطية السياسية ، بكل مقوماتها ، الشكل النموذجي للدولة ، فقد اصبح عدد كبير من الناس يرغبون في استمرارها . وكان على المجتمع الرأسمالي عندئذ إما أن يستسلم لهؤلاء الناس ، أو أن يستخدم سلطة الدولة في كبت الديمقراطية السياسية . وبكبته الديموقراطية السياسية أصبح قادراً على المحافظة على حق الرأسمالي في الربح دون ما حاجة إلى تحقيق مطالب الناخبين في الحصول على مستوى للمعيشة يرتفع باستمرار . فعندما انكشف التناقض بين الأوليغاركية الاقتصادية للرأسمالية ، وبين أساسها الديمقراطي السياسي ، وكان في الإمكان القيام بالمغامرة ، أمكن حل التناقض بإلغاء الأساس الديمقراطي .

وليس فهمنا لمغزى هذا التطور بجديد على الفلسفة السياسية .

فقد كان أرسطو يرى ذلك في وضوح[1] .

كما رآه هارنجتون[2] عندما جعل أساس نظامه السياسي المبدأ القائل بأن السلطة الاقتصادية تسبق السلطة السياسية وتحدد طابعها[3] .

وكان هذا المغزى هو أساس نظرة ماديسون[4] في السياسة مما دفعه إلى القول بأن « الملكية هي المصدر الوحيد الدائم للشقاق[5] » .

---

١ - Politics, Book V, Chapter 1,14

٢ - هارنجتون ، كاتب سياسي انجليزي في القرن السابع عشر كان يقول إن الملكية أصل السلطة (المترجمان) .

٣ - Oceana and the Prerogative of Popular Government

٤ - جيمس ماديسون سياسي أمريكي . ولد في بورت كونواي سنة ١٧٥١ . أسس الحزب الجمهوري الأمريكي وترأس اتحاد الولايات المتحدة الأمريكية من ١٨٠٩ - الى ١٨١٧ . مات سنة ١٨٣٦ (المترجمان) .

٥ - The Federalist, No. 10

ولم يكن ألكسندر هاملتون[1] مخطئاً عند ما أصر على التنافر بين الديمقراطية وبين سيادة طبقة التجار[2] .

كما كان ماكلوي ، عندما حذر مجلس العموم من أن الاقتراع العام سوف يحطم ضمانات الملكية الخاصة ، يتكلم بلغة الاعتدال الرصين .

بل إن فكرة التطاحن الطبقي ، وهي فكرة متأصلة في اقتصاديات الرأسمالية تمتد أصولها الطويلة منذ سيسموندي[3] وسان سيمون[4] ومن جاءوا بعدهما . وما حدث لهذه الفكرة من تغير حقيقي إنما يرجع إلى أن ماركس وانجلز قد جعلا من هذه الفكرة حركة ، وأن هذه الحركة قد أصبحت نتيجة لانهيار الرأسمالية جيشاً مستعداً لأن يخوض المعركة من أجل مبادىء تلك الحركة .

ويرجع ما يجتاحنا من إحساس بالفزع ، من ناحية ، إلى اعتيادنا الطويل على تجربة الرأسمالية في مرحلة توسعها ، ومن ناحية أخرى ، وهذه حقيقة جديدة محزنة ، إلى إدراكنا أن استخدام الأسلحة التي وضعها العلم تحت تصرف

---

١ ـ هاملتون ، سياسي أمريكي ولد في احدى جزر الأنتيل سنة ١٧٥٧ . كان من أخلص أعوان الرئيس الامريكي واشنطون . مات سنة ١٨٠٤ (المترجمان) .

الديمقراطية وبين سيادة طبقه التجار[1] .

٢ ـ راجع مناقشة بادنجتون الرائعة في Main Currents in American Thought (1927) Vol. I, pp. 292 F.

٣ ـ Nouveaux Principes d'Economie Politique (18:9)

وسيسموندي : ليونارد ، اقتصادي سويسري ولد في جنيف عام ١٧٧٣ . وكتب « تاريخ الجمهوريات الايطالية في العصور الوسطى » . مات سنة ١٨٤٢ (المترجمان) ،

٤ ـ راجع Lettres d'un Habitant de Geneve (1802) وراجع كذلك ما كتبه BAZARD من كتاب Doctrine Saint - Simonienne (1829) 6me Seance (ed. Halevy. 1924) p. 235.

سان سيمون ، كلود هنري ، فيلسوف فرنسي ولد في باريس سنة ١٧٦٠ من أوائل الاشتراكيين الخياليين ، كان يحلم بأن يستطيع نابليون تحقيق الاشتراكية في أوروبا ، وهو من أوائل الذين نادوا بتحقيق الاشتراكية عن طريق الدولة (المترجمان) ،

العنف قد يؤدي ، نتيجة لقوة هذه الأسلحة التدميرية ، إلى الإضرار بنسج الحضارة كله .

ولا يعنيني الآن هذا الجانب ، وإن كنت سأعالج في الفصل الأخير من هذا الكتاب بعض الاستنتاجات التي يبدو لي أنه يشملها . ويكفي أن نشير إلى أن مشكلة الديمقراطية الرأسمالية لا يمكن أن تحل – إذا استثنينا الانتعاش الاقتصادي الخادع – إلا بالقضاء على الرأسمالية ذاتها أو بالقضاء على الديموقراطية .

والحل الأول يعني حدوث ثورة اقتصادية .. والحل الثاني يعني قيام ثورة سياسية .

والحل الأول يعني قيام ملكية عامة لوسائل الانتاج بدلا من الملكية الخاصة ، وهذا يعني أن تتغير أولاً كل العلاقات الطبقية ثم جميع العلاقات الأخرى في المجتمع .

ويعني هذا أيضاً أن تحدث في أسلوب الحياة ثورة يمكن مقارنتها من ناحية العمق بتلك التغيرات التي حدثت في القرن السادس عشر ، أو تلك التي تمت حين تقوضت دعائم الأرستقراطية في نهاية القرن الثامن عشر .

والحل الثاني ، وهو القضاء على الديمقراطية ، لن يؤدي إلى مثل هذه التغيرات في العلاقات الطبقية . ولكنه من ناحية أخرى سوف ينكر على جزء كبير من الناس حق التمتع بتلك الثمار التي اعتبرناها منذ وقت طويل المبرر الأساسي لأسلوب الحياة الرأسمالي . ومن الواضح أن ثمن إنكار الديموقراطية ثمن باهظ ، ومن الواضح أيضاً أن الدولة التي تقوم بعد هذا الإنكار للديموقراطية ، ستعتمد على القوة التي توجد تحت تصرفها ، بدلا من أن تعتمد على الطاعة الراضية التي يمكن أن يكون فيها ضمانها .

ومع ذلك فالمهم هنا هو نظرية الدولة التي تؤدي إليها هذه الاستنتاجات . ولنضع أولا هذه الاستنتاجات بشكل سلبي .

فقد قلت إن الدولة ليست فوق الطبقات ، وهي لا تصعد فوق المصالح

الخاصة وتتعداها وتعبر عن الصالح العام للمجتمع كله . وقلت إن الدولة ليست سبيلاً للاتجاه نحو تحقيق رغبات مواطنيهـا . وأن الدولة لا تبحث عن تحقيق الحقوق التي يدعيهـا هؤلاء المواطنون لأنفسهم ليحفظوا الكرامـة الكاملة لقدرتهم كـكائنات أخلاقيـة . وقلت إن الدولة لا تحفظ الأمن ، ولا تدعم النظام من اجل تهيئة الجو الضروري لإرضاء المطالب إرضاء كاملا . كما أنهـا لا تبرر شرعية القوة التي تستخدمها بتكريسها هذه القوة لخدمة المجتمع باعتباره مجموعة من الرجال والنساء يتمتعون بحقوق متساوية في أن يطالبوا بما قد يأمل الناس الذين ينقصهم الكمال في أن يحققوه من صالح عام .

إذن ما هي الدولة طبقاً لهذه النظرة ؟

إنها قوة قسرية عليا تستخدم لحماية النتائج التي تستلزمها الأسس الإفتراضية لمجتمع معين .

وهذه السلطة تمارسها الحكومة باسم الدولة ما دامت الدولة لا تستطيـع أن تمارس سلطتها إلا عن طريق أشخاص. فإذا كانت أسس المجتمع الإفتراضية أسساً رأسمالية ، فلا بد أن تكون النتيجة المنطقية لذلك هو أن تحمي الدولة النتائج التي يتطلبها النظام الرأسمالي . وهذا لا يعني أن الدولة ستحمي تصوراً نظرياً عن الرأسماليـة خرج من معامل المفكرين ... إنما يعني أن الدولة ستحمي الأفـكار التي تتردد عن الصالح الاجتماعي ، والتي يعلنها الرأسماليون ، ويعتبرونها نتائج ضروريـة في مجتمع تلقى مصالحهم المسيطرة كفـايتها فيه . وبذلك تتمشى سلطة الدولة في المجتمع الرأسمالي مع أفـكار الرأسماليـين عن الصالح العام .

وقد تثـير هذه الأفـكار سخطاً ، وقد يجد السخط بهذه الافـكار بعض التسامح ، ولكن الطريق الوحيد الذي يجعل هذا السخط يتحول إلى مبـادىء رئيسية للعمل الاجتماعي يكون بتغيير الأساس الرأسمالي للمجتمع .

ومـا دامت الدولـة تدعم هذا الأساس ، بالقوة المسلحة إن لزم الامر ، فلا بد ان يستولي الساخطون على الدولة اذا كانوا يريدون تغيير اساس المجتمع .

وهذه هي الحقيقة التي تضفي مغزى ومعنى على ذلك المبدأ الذي ينادي بأن تكون القوات المسلحة في الدولة الحديثة مسؤولة امام الحكومة فقط. فإذا ما افترض ولاء القوات المسلحة للحكومة، فإنها تصبح عموماً، ان لم يكن تماماً، في مركز يجعلها تفرض اي قرار تختاره على عامة المواطنين. فالشعب عموماً لا يحمل سلاحا، ولا يملك الوسائل ليحمل السلاح بالصورة التي تدجج الدولة بها نفسها. وهذا يجعل السخط على قرارات الدولة سخطاً محصوراً في نطاق دفاعي.

ولهذا فكل الثورات الحديثة تعتمد في نجاحها على موقف الجيش. ولهذا ايضاً نجد ان مراكز السلطة في الجيش في المجتمع الرأسمالي تملأ بنسبة ضخمة بأفراد ينتمون الى الطبقة الرأسمالية. وعادة ما تكون النظرة الايدلوجية لهؤلاء الافراد ضماناً لولائهم للحكومة التي يخدمونها.

ونفس الحقيقة صحيحة في الدولة الشيوعية. فقوميسير الحزب الروسي يهنىء حزبه على ازدياد نسبة الشيوعيين في المراكز العليا في الجيش السوفيتي[1].

وكذلك لم يكن من الصدفة ان يثور الصراع في المانيا بين صفوف الهتلريين حول اعتبار الجيش سلطة مستقلة عن أعضاء الحزب او إدماجهما معاً.

ففصل السلطة القسرية في المجتمع عن الجماهير ضروري لتدعيم النظام وحماية القانون، ما دام من المتعين كفالة عدم التساوي في الفوائد التي يحصل عليها الناس من ثمار نظام الملكية.

هذه هي الحقيقة من وجهة النظر الماركسية، التي تقول إن الدولة، كما نعرفها، ستنمحي في المجتمع الذي لا توجد فيه طبقات.

ذلك لان وظيفة الدولة، كما نعرف، ليست حماية النظام والقانون باعتبارهما خيراً مطلقاً، ينظر اليه نفس النظرة الرحيبة التي ينظرها كل المواطنين. انما وظيفتها ان تحمي القانون والنظام اللذين تتضمنها اهداف **مجتمع**

---

١ ـ أنظر خطاب فورشيلوف في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي السوفييتي.

٢ ـ لقد كان هذا هو عصب الصراع الذي انتهى بإعدام روهم وزملائه في ٣٠ يونيو ١٩٣٤.

طبقي بذاته . ومـا دامت طبيعة اي مجتمع طبقي انمـا تتحدد بمصالح هؤلاء الذين يملكون وسائل الانتاج ، فإن هذا يعني بدوره ان القانون والنظام القائمين يخدمان في كل مرحلة حرجة تلك المصالح .. وتلك المصالح بعينها .

ولو ان وسائل الانتاج كانت مملوكة ملكية عامة فإن سلطة الدولة سوف تحمي مصالح المجتمع ككل ، لا مصالح طبقة واحدة .

وفي هذه الظروف لا بد ان يحدث تغيير عميق فيما اعتادت ان تقوم به الدولة التي عرفناها . ومع ان الحاجة الى جهاز عام للحكومة تظل قائمة ، الا ان الأسس الافتراضية التي يقوم عليهـا هذا الجهاز لا تتطلب ان تتبدى سلطة عليا قسرية لتحمي مصالح الطبقة المالكة .

ومهما كان نوع المعارضات التي ما تزال باقية في المجتمع فإن هذه المعارضات مع ما تعنيه من امور سوف تزول .

ومن الجدير ان نذكر ما يستند عليه زوال تلك المعارضات .

ولنأخذ مثلا حرية الكلام .

فمعظم الناس ، على الاقل في الدول الديمقراطية ، يرون ان الإبقاء على حرية الكلام امر مستحب ، ومعظم الناس ايضاً يوافقون على ان لهذه الحرية حدوداً في التطبيق . وتقوم هذه الحدود على عقاب اي ترويج يتضمن تهديداً لدوام القانون وبقاء النظام .

ونحن نقول عادة ، ان الجاني لا يعاقب بسبب الهـدف الذي تسعى اليه فكرته ، ولكنه يعاقب لأن الطريقة التي تشكلت بها فكرته كان يمكن ان تؤدي ، او ادت فعلا ، الى تعكير الأمن العام .

ولكن ما نعنيه « بالأمن العام » في المجتمع الرأسمالي هو أساساً نظام من الظروف القانونية تظل بمقتضاه الأسس الافتراضية للرأسماليـة قائمة . وأي دراسة للقضايا المعروضة أمام المحاكم ، والتي تتصل بحرية الرأي تدلنا على أن أغلبية الجناة إنما يقفون موقفاً انتقادياً من الرأسمالية ، ويجد القاضي من اعلان هذا الموقف تهديداً لأمن الرأسمالية نفسها .

وأي دراسة لقواعد التفسير التي يطبق القانون تبعاً لهـــا ، تكشف على الأقل عن توسع عرضي لنطاق التفسير ، مما جعل البروفسور ديسي يقول بحق عندما تكلم عن بريطانيا العظمى ، إنه لو نفذ تنفيذاً حازماً لجعـــل المناقشة السياسية مستحيلة [١] . وليس هذا كل شيء .

هناك ايضاً عقوبات القانون . وهناك عقوبات الرأي العام ، وإن كانت غير مباشرة ، إلا أنها حقيقية أيضاً . فإذا كان حق التوظف يعتمد على إرادة المالك ، فإن المالك يستطيع أيضاً أن يجعل الوظيفة تعبيراً عـن الرأي الذي يراه رأياً سليماً .

وتقول إحدى المجلات الهامة [٢] : إن الرجل الذي يعلن بصراحة آراء معادية للرأسمالية « يجد كثيراً من الصعوبة في أن يشق طريقه في العمل ولا بد أن ينحى بعيداً عن كل وظيفة عامة ، ويصادف عقبات كبيرة ، حـــتى ولو اشتغل بالمهن الحرة . والأغنياء الذين يمـــارسون ويستحوذون على الاحترام ، ويحصلون على الوظائف ، إنما يشمئزون من هذه الآراء المتحررة ويصبون عليها لعناتهم . »

وإذا كان ذلك صحيحاً بشكل عام بالنسبة للقلة المتعلمة تعليماً عاليـــاً فإنه أصح بالنسبة لجمهرة الناس العاديين .

ولو أننا نظرنا إلى طبقة الكتبة ، والتي لم تخضع إلى حد كبير للتنظيم حتى الآن ، لوجدنا آلاف الذين لا يجرأون على لمس « الأفكار الخطيرة » ، أو حتى التعبير عن تلك الأفكار ، خوفاً من إثارة غضب أصحاب الأعمال أو اشمئزاز العملاء والزبائن .

أما العمال اليدويون فإنهم تحرروا من هذا الضغط المستمر ، لأنهم يعملون في مجموعات غفيرة ومن ورائهم نقابات قوية . ولكنهم يجدون كما رأينا في عدد

---

١ - Law of Constitution (ed. of 1951), p. 240

٢ - The New Statesman, August 18, 1934

كبير من الحالات التي حدثت أخيراً ، أن القانون لا يحميهم حتما في ممارستهم لحقوقهم الأساسية في حرية التعبير وحرية الاجتماع . وأكثر من هذا فإن ما يتضمنه الفقر والبطالة من قسر ، يجعلهم يرون في الحديث عن المساواة في الحقوق مجرد سخرية .

وإذا ابتعدنا عن المناطق الصناعية ، فإننا نكتشف أن الحق في حرية التصويت نفسه ليس حقيقة في كثير من المناطق . ففضلاً عن ان الطبقة التي تملك تستحوذ على تسعة أعشار الصحف الذائعة أو أكثر ، وتتمتع بامتيازات كبيرة في الدعاية ، فإن الرأي مهدد والديمقراطية في خطر مما تملكه طبقة أصحاب الأعمال من سلطات رب العمل ومن سلطة اقتصادية .

ودليل ذلك ينطق به كل وجه من وجوه الحياة الاجتماعية . فالحرية الأكاديمية في الولايات المتحدة ، كما هو معروف ، كانت دائماً تتعرض لغزو رجال الأعمال الذين كانوا يفصلون الأساتذة الذين أدينوا باعتناق الآراء « الراديكالية » [١] ومن النادر أن نقابل سيرة زعيم من زعماء النقابات ، دون أن نجد أنه لاقى صعوبات في الاحتفاظ بوظيفته في اللحظة التي أصبح يعمل جاداً على تنظيم صفوف زملائه . والمثال الحي الذي تنطق به حادثة شهداء تولبديل ليس سوى مثال بسيط في ذلك السجل الرهيب[٢] .

ولدينا دلائل قاطعة على الوسائل التي يعنى أصحاب العمل باتباعها ، ليلاحظوا بعين يقظة نمو أي رأي « غير مرغوب فيه » بين عمالهم ، وما يدخلونه ضمناً من فكرة « غير المرغوب فيهم » [٣] ، إما عن قلب الحقائق في الأخبار ، وهو أسلوب أصبح متقناً في هذه الأيام فتوجد كتابات عديدة

---

١ أنظر التفصيل في :
The Bulletin of the American Association of University.
٢ ـ شهداء تولبديل هم زعماء النقابات البريطانية الذين حكم عليهم بالسجن في عام ١٨٤٨ . وقد أطلق عليهم العمال اسم الشهداء ، واشتهر هذا العام باسم العام الاسود . (المترجمان)
٣ ـ R. W. Dunn, The Labour Spy, 1924.

عنه ، وقد وصل فن الدعاية في القرن العشرين الى درجة أصبحت تهدد بمنافسة المكاسب التي حققها التعليم العام في القرن التاسع عشر [١] .

فاذا قلنا ، لذلك ، إن الدفاع عن الحرية مبدأ يعلو على كل المبادىء الأخرى فيجب أن نعنى بتحديد ما نتصوره عن الحرية . فالحرية الفعالة لا يمكن أن توجد في مجتمع فيه طبقة من مصلحتها أن تمنع التعبير عن الحرية ، بل وتملك السلطة لتفعل ذلك ، كما تملك كذلك ، القدرة على استخدام سلطة الدولة ، للوصول الى هذا الغرض .

ففرصة التفكير بحرية ، كانت دائماً وظيفة من وظائف الاستقلال الاقتصادي . والمجتمع الذي يربط بين وجود الاستقلال الاقتصادي ووجود الملكية إنما يحدد في الحقيقة حرية التفكير ويقصرها على أقلية ضئيلة من أعضائه .. وهم الذين يملكون .

فطالما أمكن فصل العامل لسبب لا يرجع إلى قلة كفاءته ، ولكن بسبب ما تثيره أراؤه الاقتصادية أو السياسية في رب عمله من عدم ثقة ، فإن علاقة العامل ورب العمل ستفرض القيود على العامل إلى الحد الذي قد يقضي قضاء كاملاً على حريته .

ولهذا كانت حرية الرأي في ظل الرأسمالية تبدو دائماً للطبقات العاملة أقل واقعة مما تبدو للمثقف أو صاحب العمل . فمضمون الحرية الفكرية عند كل من هؤلاء يختلف إلى درجة أن تفسير كل منهم لها يبدو ، وكأنه يأتي من عالم مختلف عن الآخر .

ولكن الرأسمالية ، كما يقول البروفيسور جريجوري ، تقوم على « حق الفرد في التعبير عن نفسه اقتصادياً » [٢] . ومن الصعب أن نجد أي ظل من الجدية لهذا الزعم في هذه الظروف الحاضرة .

---

١ - H.D. Lasswell, Propaganda Technique in the world War(1927)

٢ - The Independant, August II, 1934 .

فحق عامل في مدينة الصلب بولاية بنسلفانيا في « التعبير عن نفسه اقتصادياً » ليس حقاً كبيراً [1] .

واذا ما وضعنا في الاعتبار مستوى الأجور الحديثة ، وعدم ضمان الملكية الصناعية ، وعجز العامل ، بسبب عدم التأمين ضد البطالة ، عن الاختيار والتمييز بين الأعمال المعروضة عليه ، والحدود التي تقيد تدريبه التعليمي ، والقيود المفروضة على الهجرة ، والتي أصبحت تزداد دون توقف في فترة ما بعد الحرب ، فاننا نستبيح للعامل أن يشك في أن عبارة « التعبير عن النفس إقتصادياً » تنطبق على حالته .

وإذا ما قيل إن هذه الأمور ، إن هي إلا اعتداءات على « الفكرة الخالصة » للرأسمالية ، فالإجابة على ذلك دون شك هي أن هذه الاعتداءات إنما هي اعتداءات تحميها القوانين التي كان للرأسماليين النصيب الأعظم في إصدارها . فحق التعبير عن النفس اقتصادياً يصبح له وجوده الواقعي ، عندما لا تكون هناك عقوبات مسلطة على ممارسة هذا الحق . إلا أن هذا الحق في المجتمع الرأسمالي تحيط به العقوبات من كل جانب ، وذلك بالنسبة لأولئك الذين لا يتمتعون بتلك الامتيازات التي تصحب الملكية .

ومن ثم فإن أي دولة تكون فيها وسائل الملكية في يد الأفراد إنما تصبح بذلك متحيزة في اتجاهاتها . وقد تصوغ الدولة ما تمنحه من حقوق بصيغة عامة شاملة ، إلا أنها تخص الملاك بالتمتع الفعلي بتلك الحقوق .

وعلى ضوء هذه الحقيقة ، إذا ما استبعدنا جانباً سلطة الدولة في الإجبار وهي سلطة خالية تماماً من أي أساس أخلاقي ، فإن ما تطالب به الدولة من وجوب إطاعتها هو وظيفة تكفلها قدرتها على إقناع أعضائها بأن نصيبهم في ظل هذا النظام يفضل نصيبهم في ظل أي نظام آخر يمكن أن يحل محله .

---

١ - The Report of the Inter-Church Federation of the U.S. on the steelstrike of 1921.

وقد قلت إن هذه المقدرة ستعتمد دائماً على قدرة الدولة على كفاية المطالب التي تواجهها . فاذا كانت الدولة ديكتاتورية كان مجال المطالب أقل منه لو أن هذه الدولة ديمقراطية .

ولكن طالما أن الدولة هي مجتمع منتظم ، فإن المحك الوحيد للحكم عليها يكون هو كفاية المطالب .

وعلى ذلك فليس لأي دولة أن تطالب بولاء مواطنيها لمجرد انها تريد ذلك الولاء . إذ ليس أساس تلك الالتزامات التي يرتبط بها المواطنون من الناحية السياسية ، هو ما تدعي الدولة أنها تقوم به أو ما تدعي أنها تسعى لتحقيقه ، وإنما الأساس هو الحكم الذي يصدره المواطنون على مجهود الدولة في الحقيقة .

وفي المسائل السياسية يجد كل واحد منا بنفسه ما هو صواب وما هو خطأ. والخطأ والصواب ينموان من تجاربنا التي نجد أنفسنا وقد مررنا بها .

ونحن نستخلص من تجاربنا مستوى معيناً من المطالب، ونعتقد أنه مستوى معقول ثم نتوقع من الدولة أن تعمل على كفايته . فإذا ما فشلت الدولة فإننا نحاول أن نجعل صوتنا مسموعاً . وإذا لقيت شكاوانا أذناً صاغية فإن مطالبنا ستجاب بأن تحاول الدولة أن تبذل جهداً من حسن نيتها . أمـــا اذا اهملت الدولة مطالبنا أو كبتتها ، فإنها سوف تتخذ شكل مذهب من المذاهب .

ففي دولة ديمقراطية مثل بريطانيا سينشأ حزب يعبر عن هــذه المطالب ويؤيدها . وفي دولة ديكتاتورية ، مثل روسيا ، سيدبر أجرأ الشاكين فـيما بينهم مؤامرة لعلاج أسباب الشكوى . ولكن الحزب هنـا والمؤامرة هناك سيتجهان إلى نفس الهــدف . وسيسعيان إلى تغيير المبادىء القانونية التي تُغفل ارضاء المطالب وابدالهـــا بمبادىء اخرى تكفل تلك المطالب . ولسوف يكتشف كل من الحزب والمؤامرة إذا ما خطا خطوات في سبيل تنفيذ اهدافه أن تغيير المبادىء القانونية يعني ، إذا مـــا مس أساس التنظيم الاجتماعي ، الاستيلاء على الدولة نفسها .

ولقد قلت ان محاولة المساس بأسس التنظيم الاجتماعي هي مغامرة من نوع

خاص . لأن ذلك يستدعي الهجوم على الاسس التي تحدد بشكل أساسي طبيعة المؤسسات الاجتماعية والافكار عامة .

ومن الواضح أن الاستيلاء على الدولة في النظام الديكتاتوري لا بد أن يتم بمغامرة ثورية . فطبيعة النظام لا تدع للمواطن القانط أي وسيلة أخرى للاستيلاء على الدولة . فمن الواضح أن الالتزام السياسي الذي يلتزم به مثل هذا المواطن في النظام الديكتاتوري لا يخرج عن نطاق القانون الشكلي . فالولاء موقف عقلي ، والقسر الواضح هو وحده الذي يستطيع أن يلزم الناس على الارتباط باهداف لا ترضى عنها عقولهم .

وأي دولة ترغب في أن تضع مطالبها على أساس أعمق من مجرد الأساس الشكلي ، لا بد وأن تكسب الطاعة عن طريق الرضا ، ولا تنتزعه بالقسر ، ولا يمكن أن يتحقق للدولة ذلك ما لم ترض أهدافها مطالب الأغلبية الكبيرة من المواطنين .

فاذا ظلت الدولة ديكتاتورية حرمت نفسها من السبيل الوحيد الذي يعطيها الحق من الناحية الاخلاقية في أن تطالب بالولاء وان تقيم نفسها على اساس رضاء الناس الحر .

فهل تختلف الحالة في الديمقراطية ؟

ان رأيي الخاص هو أن الخلاف ، بشروط معينة ، خلاف أساسي . وأعتقد أن المواطن إذا كان يتمتع بالحقوق السياسية الاساسية إلى حد يكفي حقاً لكي يجعل من الممكن تحويل السخط إلى اعتقاد صائب فان عليه أن يستنفد الوسائل التي وضعها الدستور بين يديه .. قبل أن يلجأ إلى الثورة .

وانا أوافق على أن طبيعة الديمقراطية الرأسمالية تجعل الميزان في غير صالح المواطن . وأوافق كذلك على أن هذه النصيحة بوجوب استنفاد الوسائل الدستورية ، إنما هي من قبيل الحذر الضروري أكثر من كونها نصيحة أخلاقية محضة . ولكنني أعتقد أن المكاسب التي يتضمنها الطريق الدستوري أعمق ، وإن كانت أبطأ ، من تلك المكاسب التي يتضمنها بديلها الآخر ، وهو

الطريق الثوري .

وهذا يعني أننا ندخل في استراتيجية السياسة ، أكثر مما ندخل في فلسفة السياسة . ويكفي هنا أن أذكر نقطتين :

أولاً ، هـل التمتع بالحقوق السياسية الأساسية يكفي في الواقع لإمكان إحداث التغير في الأسس الاجتماعية بطريق سلمي ؟ إن هذا يتوقف على ما إذا كان لرأي الساخطين على مضمونات المجتمع ، من الشرعية ، ما لرأي الراضين على تلك المضمونات . فقد نعتبر اولئك الساخطين على خطأ . وقد نرى أنهم قد جانبوا الصواب او الحكمة إذا ما فكروا في أن يسلكوا الطريق الثوري ، ولكننا لا نستطيع أن ندمغهم بالخطأ الاخـلاقي ، إلا إذا استطعنا أن نثبت الخطأ في صميم أهدافهم أو وسائلهم .

فالايرلنديون الذين ثاروا على بريطانيا في عام ١٩١٦ كانوا – على ما اعتقد – غير حكماء من ناحية أن مغامرتهم لم يكن لهـا أي أمل في النجاح في ذلك الوقت . ولكنني لا أعتقد أننا نستطيع أن نصدر حكماً أخلاقيـاً على تلك الثورة ، ولا نزعم أن لهذا الحكم أيـة حجة صحيحة ذات قيمة . فقد حطم الايرلنديون القانون ، ولكن تاريخ العلاقات الأيرلندية البريطانية كله قد انكر على الايرلنديين أي التزام أخلاقي نحو القانون. ذلك أن الناس إذا ما اندفعوا الى تحطيم القانون ، نتيجة لما يرون أنه خطأ فسوف يكون دائمـاً في آلامهم من الحقيقة ما يكفي لكي يجعل استنكار موقفهم أمراً يفتقر الى تبرير كبير .

والأمر الثاني الذي أريد أن أذكره لا تقل أهميته عن الأمر الأول .

فالتغييرات التي أصابت البناء الطبقي في المجتمع ، لم تحـدث الا نادراً دون اللجوء الى الطرق الثوريـة . والذين يذكرون أن تجربتنا لن تختلف في شيء عن الماضي ، وأن توقع الثورة لذلك توقع معقول ، وأن الإعداد لهـا أمر يدعو اليه الحذر الا نادراً ، انما يثيرون قضية لم يجب عليها دعاة التغير السلمي .

ذلك لأن من الحقائق الثابتة أن أصحاب الأملاك لم يستسلموا الا نادراً ، وعندما كانوا يضطرون اضطراراً الى الاستسلام . ومن الحقائق ايضاً أن أغلب

الاصلاحات تجيء متأخرة لتخفف الآلام . ومن الحقائق كذلك أن الملاك لا يتسامحون مع أي نقد عندما تدخل حالتهم في ميدان الخطر .

والدليل الذي يجب أن يقدموه ليثبتوا حسن نواياهم هو ، أن يتسامحوا حتى ولو وجدوا أنفسهم ، كما قال القاضي هولمز ، أمام أفكار مفعمة بالموت . ولكن الملاك لا يقدمون هذا الدليل . وعلى العكس كلما اشتد التحدي انهالت طلباتهم على الدولة بأن تمارس وظيفتها القسرية .

وقد حدث ذلك في كل البلاد خلال الأزمة الاقتصادية المعاصرة . وإذا استنتجنا من هذا الذي حدث أن الديمقراطية الرأسمالية أصبحت عاجزة ، أكثر من أي شكل آخر من أشكال الدولة عن التطور السلمي ، فإن استنتاجنا يكون معقولاً تماماً .

فما دامت الدولة لا تبدي تسامحاً إلا إذا أحست بالأمن ، فان الاحساس بعدم الأمن لا بد وأن يؤدي إلى أوضاع دستورية تجعل أي تغيير سلمي بعيد الاحتمال .

والأمر لا يتصل بالتسامح فقط .

إن الدستور الديمقراطي ، كائن حي يعتمد على الروح التي يطبق بها أكثر من اعتماده على النصوص والكلمات . وقصر الدستور على المصالح القائمة إنما يتضمن المخاطرة بولاء الذين يقال لهم انهم يستطيعون الثقة في الروح التي يطبق بها الدستور .

والوحدة السياسية لأي شعب هي ، إلى حد كبير ، ثمرة للعادات والاتفاقات او التفاهم غير المكتوب ، والاجراءات الدستورية . وأي استغلال فيه تحيز لهذه الأمور يصبح في الأوقات الحرجة ، ضربة مميتة لا تختلف في أثرها عن أي ضربة أخرى تصيب أساس هذه الوحدة .

ومع ذلك فإن الدليل قائم على رغبة كل طبقة مالكة في محاولة هذا الاستغلال المتحيز الذي يعتم مستقبل السلم .

ولقد كان هذا هو الخطأ الرئيسي ، الذي ارتكبه أنصار ستيوارت .

وهو الخطأ الذي جعل البورجوازية ترفض أن تصدق حسن نية لويس السادس عشر . وهو الذي حطم ثقة الشعب الروسي في « التجارب » الدستورية التي قام بها نيقولا الثاني .

وفي تاريخنا القريب نجد أمثلة مشابهة أدى فيها مثل هذا الاستغلال إلى حافة الأزمة .

فموقف مجلس اللوردات من قانون الاصلاح عام ١٨٣٢ [١] ، ورفضه للميزانية في عام ١٩٠٩ [٢] ، والمحاولة المقصودة التي قام بها زعماء المحافظين لاستغلال ولاء الجيش أثناء حوادث الأولستر في عامي ١٣/١٩١٤ ، والظروف الغريبة التي أحاطت ميلاد الحكومة الوطنية في عام ١٩٣١ ، والتخلي في عام ١٩٣٢ لأسباب حزبية بحتة عما كان ، على الأقل منذ الوقت الذي أرسل فيه بيت الصغير خطابه إلى لورد تورلو [٣] ، يعتبر النظرية الرئيسية في المسئولية الوزارية الجماعية [٤] ... كل هذه الأحداث تخنق إيمان الانسان بالقدرة على استتباب السلام خلال مرحلة من مراحل التغير العميق .

وقد اقترف الفيدراليون نفس الخطة عندما استغلوا قوانين التحريض وقلب نظام الحكم في عام ١٧٩٨ [٥] . وكذلك عندما استغل جون أدامز سلطة الرئاسة في آخر لحظة لتعيين بعض القضاة في عام ١٨٠١ ، كما كان استخدام المادة ٤٨ من دستور فيمار في السنوات الأخيرة للجمهورية انتهاكاً للذوق والتقاليد الدستورية .

---

١ ـ قانون الاصلاح قانون تقدمت به البورجوازية للسماح لجزء من الشعب بحقي الانتخاب والتصويت (المترجمان) .

٢ ـ رفض مجلس اللوردات ميزانية عام ١٩٠٩

٣ ـ Todd, Parliamentary Government in England (1869) - Vol II, p. 328

٤ ـ راجع كتاب المؤلف Crises and the Constitution صفحة ٥٩ .

٥ ـ راجع للتعمق

A. J. Beveridge, life of John Marshall (1916), Vols II and III.

إن الذين يضعون الدستور ، يرسمون له قواعد معينة يسير عليها ، ويتوقعون من معارضيهم إطاعتها . وتظل تلك القواعد محل احترام طالما كانت الطبقة الحاكمة تتطابق بشكل عام مع الذين وضعوا تلك القواعد من قبل .

ولكن عندما توشك طبقة جديدة على تسلم السلطة السياسية ، نجد اتجاهاً خطيراً بين هؤلاء الذين تعودوا على الحكم ، لتغيير تلك القواعد لمصلحتهم الخاصة . وهم أحياناً يقيدون بعض التفسيرات ، أو يحاولون إحياء بعض النصوص الميتة ، ويبررون ذلك بحالة الطوارىء التي يتعرض لها الوطن. وهم أحياناً أخرى يهجرون تلك القواعد بصرامة وحشية ، كما حدث في أغسطس ١٩٣٤ ، عندما تولى هتلر رئاسة الرايخ . وهذا الموقف يقضي قضاء مبرماً على حسن النية التي يتطلبها نظام مرهف مثل الدستور . والواقع أننا نميل الى أن ننسى ، كم كان تطور مبدأ « حكم الأغلبية » في تاريخ الحكم تطوراً بطيئاً وعسيراً ، وكم كانت ظروف نجاحه معقدة . فالطبقة التي تهدد ، أو تحاول التهديد بتخريب الدستور ، حين تتجه الديمقراطية عكس مصالحها ، انما تدعو الى ايقاف العملية الديمقراطية ، مما يعني القضاء على معظم المكاسب الروحية التي أحرزتها المدنية .

٣

الدّولة والمجتمع الدّولي

لا تستطيع الدولة أن تعيش وحدها وبمفردها .

انها عضو في مجتمع من الدول يتمتع كل عضو فيه ، من الناحية النظرية ، بنفس الحقوق والواجبات . ويرتبط كل عضو بشبكة من العلاقات الدولية لا بد من سن قواعد معينة لتنظيمها . ولا يمكن لأية نظرية عن الدولة تغفل حقائق المجتمع الدولي أن تزعم لنفسها الكمال .

ويمكن أن يقال إنه لا بد لأية نظرية عن الدولة أن تكون فلسفة للقانون الدولي . ولا بد لها أن تشرح الاسباب التي تدعو الدول لكي تقيد بقواعد الاتصال الدولي . ولا بد أن تقيم النظرية أسسها على افتراضات تلائم العالم الذي نعيش فيه ملاءمة مرضية . ولا بد أن تكون أسسها واسعة الى الحد الذي تستطيع به أن تحوي معنى التغييرات الهائلة في علاقات الدول التي شاهدناها منذ عهد جروتيوس الذي نحى منحى عملياً لمشاكل القانون الدولي منذ ثلثمائة عام تقريباً .

ولا يمكن أن تكون أسس مثل هذه الفلسفة أسساً سليمة ما لم تضمن لقواعد الاتصال الدولي ذلك الاستمرار في التطبيق مما يمكّن الدولة داخل

مجتمعها من أن تجعل قانونها الميزان الذي يقاس به نشاط كل الجماعات الأخرى التي تتشابك معها .

ولا شك أن مفهوم الدولة باعتبارها السلطة صاحبة السيادة قد احتل المركز الرئيسي في تاريخ نظرية القانون الدولي . وواضح أن الدولة ما دامت مؤسسة ذات سيادة ، فانها لا يمكن أن تتقيد بارادة غير ارادتها . ولذلك فمشكلة وضع القواعد التي تحكم مجتمعاً دولياً لا يمكن أن يخضع أعضاؤه لأية قواعد ما لم يوافقوا عليها ، مشكلة عويصة ..

وجوهر العلاقات الداخلية في الدولة هو حقها باعتبارها مؤسسة ذات سيادة ، في أن تفرض ارادتها على كل من يعيش على أرضها . ولكن منطق طبيعة الدولة يلزمنا بأن نفترض أن الحرب هي الطريقة الوحيدة لالزام الدولة بما يخالف ارادتها ، وذلك عندما تطلب منها دولة أخرى ما تأبى الرضوخ له ، ويصبح الحكم الأخير في العلاقات الدولية ، نتيجة لنظرية السيادة ، هو النصر في ميدان القتال .

ونحن نقابل فكرة السيادة في القانون الدولي من ناحيتين :

فهي من ناحية ، تصور منطقي ليست شرعيته إلا أمراً شكلياً بحتاً . ومن هذه الزاوية ، نجد النظرية الوضعية في القانون الدولي التي تفترض أن كل قواعد قانون الأمم تنبع إما من العادات الدولية أو المعاهدات ، لأن العادات والمعاهدات تعبر عن ارادة الدول . وهنا نجد – بلا شك – أن طبيعة السيادة تؤدي إلى اعتبار ارادة الدولة المصدر الوحيد للقانون .

ولو أننا اتجهنا بافتراضنا وجهة أخرى ، لكان معنى ذلك اننا نقول ان ارادة الدولة لا بد وأن تخضع لقيود لا توافق عليها ، وبهذا تصبح الدولة – طبقاً لهذا التعريف – مؤسسة غير ذات سيادة .

وفكرة سيادة الدولة في القانون الدولي من ناحية أخرى فكرة فلسفية .

وهدف هذه الفكرة الفلسفية هو تبرير النظرية الوضعية ، لأنها تقول إن للدولة قيمة أخلاقية مطلقة تتعدى كل ما تستطيع الوصول إليه ، ولذلك

يصبح مقياس صحة القانون الدولي هو مدى تعضيده لتلك القيمة الأخلاقية .

وما دامت الدولة هي وحدها التي تحكم على هذا التعضيد (وإلا فإنها لا تصبح تجسيما لقيمة أخلاقية مطلقة) ، فإن الدولة عندما تختار بين قبول أو رفض الارتباط بقاعدة مقترحة في القانون الدولي إنما تختار ما ينسجم مع مصلحتها الخاصة فقط . وفي هذه الحالة ، ولما يفترض في طبيعتها ، تحقق الدولة ارقى اهدافها . ذلك أنها عندما تحقق مصلحتها الخاصة تحقق في نفس الوقت تلك القيمة الأخلاقية المطلقة التي تجسمها .

والواقع أن الذين وضعوا البناء الكلاسيكي للقانون الدولي لم يتبرأوا من تلك النتائج .

فهم يفترضون ، كما افترض هيجل ، أن الدولة هي تلك « الروح الموضوعية التي يمكن للفرد أن يصل من خلالها إلى موضوعيته وحقيقته وأخلاقياته »[1] ، وهم يقولون ، وبحق ، إن حكم القانون ينتهي عندما تنتهي حدود الدولة .

ويقول هيجل [2] : « إن حقوق الدول الأخرى لا تتحقق في قاعدة عامة تعلو فوق هذه الدول ، ولكن حقوقها تتحقق من خلال إرادتها الخاصة » .

والدولة تعلو على القواعد ؛ وما القانون الدولي إلا القانون المحلي مطبقاً من الخارج . وقوته تنبع من إرادة الدولة أو إرادة الدول التي تكون دائماً على استعداد لتدعيمها .

ولذلك يستحيل أن نتصور نظاماً دولياً تكون اجزاؤه هي دول تحتفظ بسيادتها .

فالدولة ، كما كتب لاسون في جملة مشهورة[3] : « لا يمكن .. أن تخضع

---

١ - The philosophy of Right (1820), Ses. 238

٢ - المرجع السابق : Ses. 333

٣ - Prinzip und Zulsunft des Volkerrechts.

لنظام قانوني . ولا يمكن أن تخضع بوجه عام لإرادة أخرى غير إرادتها ... إنها إرادة أنانية لا تحد » .

ولهذا السبب يمكن لكوفمان أن يصمم على القول بـــأنه لا يمكن تصور قاعدة قانونية عامـــة تقيد الدول سوى أن « الحق للقوة » ، ومن هـــذه القاعدة تنبع قاعدة أخرى هي «النصر في الحرب هو أعظم المثل التي يمكن أن تعرفها الدولة [١] » فالنصر في الحرب يعني المحافظة على النفس ، وهذا بدوره ، وطبقاً للتعريف ، ما يضمن النصر للقيمة الأخلاقية المطلقة .

ولقد ذاع هذا المبدأ وانتشر . ومن المعروف جيداً أنه قد أثر على وجهة النظر المثالية الانجليزية في السياسة .

فحين يقول بوزانكيه إن الدولة ، « ليس لها دور محدد في مجتمع أكبر ، لأنها في حد ذاتها هي المجتمع الأعلى .. والعلاقات الأخلاقية تفترض مقدمـــاً وجود حياة منظمة ، ولكن هذه الحياة لا تتحقق إلا داخـــل الدولة ، ولا توجد بعد ذلك في العلاقات بين الدول أو المجتمعات الأخرى » فإنه هنا يلح في أن الفوضى لا بد أن توجد وراء حدود الدولة، ما لم تستطع الدول أن تحسم الأمور بينها بالحرب .

ولقد كان هذا الاعتقاد في السيادة وراء فكرة عصبة الأمم عام ١٩١٩ . وهذا الاعتقاد هو الذي جعل الاتفـــاق على نزع السلاح أمراً عسيراً . إذ لو سلمنا بأن الحرب هي الحكم النهائي في المصير الدولي ، فمن المنطقي أن نسلم أيضاً بأن كل دولة تستطيع أن توافق على القيود التي تعتقد أنهـــا تتفق مع مصلحتها الخاصة العليا . وما دامت الدولة هي وحدها التي تحمي هذه المصلحة الخاصة فانها لن ترضى من القيود إلا بما يُؤكد ضمان انتصارها في ميدان القتال .

ولو أننا اعتبرنا السلام ، كما يعتبره بعض البـــارزين ، مجرد أداة أخرى

١ - Des uesen des wolkerrechts (1911), pp. 146, 151.

لشن الحرب ، ما دام استعمال القوة مسلماً به، فإن المصاعب لا بد وأن تعترض كل وجه من وجوه العلاقات الدولية سواء أاتصل ذلك بشؤون الجمارك ، أو أمور الهجرة ، أو باستخدام قاعدة الذهب في المعاملات التجارية ، أو ساعات العمل . وهي وجوه لا بد من أن يسبق الاتفاق عليها بين الدول أي عمل آخر .

والحق أن هذه النظرية تجر على نفسها مشا كل منطقية عويصة بمجرد أن تواجه حقائق الحياة الدولية .

فأنصارها لا يلحون فحسب على أن الدول ترتبط بالقانون الدولي سواء أرادت أو لم ترد نظرية لا تتفق مع مبدأ السيادة [١] . بل إنهم لكي يفسروا أن صفة الالزام من القانون الدولي ، يقبلون افتراض وجود نظام دولي قانوني تجد فيه كل دولة مكانها اللائق المتساوي مهما اختلف حجمها ، أو تباينت سلطتها ، وهذه نظرية تفرض على الدولة التزامات خارجة على ارادتها . وهنا تثور الصعوبة في التوفيق بينها وبين التطبيقات العملية في المحا كم الدولية [٢] ، ما لم يستخدم الأسلوب الخيالي .

وهناك صعوبة أخرى تثور بعد ذلك ما لم يُستخدم نفس الخيال الروائي للتوفيق بين وجهة النظر هذه وبين لائحة محكمة العدل الدولية الدائمة .

وهناك الاعتراف الذي يتزايد بأنه لم يعد من الممكن النظر إلى الدول باعتبارها وحدها موضوعات القانون الدولي [٣] ، وهذا بذاته يقضي على النظرة الوضعية . فهناك مجموعة المشا كل المتعبة التي خلقها وجود دول مستعبدة دولياً ، ووجود دول لا تتمتع بالسيادة [٤] .

---

١ - L. Oppenheim, International Law, Vol. I (1920) , p. 116

٢ - هذه هي نظرية كلسين الأخيرة في : Der Bergrift der Souveranitat

٣ - Stupp, Eléments de Droit International (1923), p.p. 22 f

٤ - Verdross Dis Vefassung der Volkerrechsgmeinschaft (1926) pp. 189.

فالنظرة الوضعية التي بلغت ذروة الذيوع خلال حرب ١٩١٤ تبدو الآن في أزمة . لأن افتراضاتها لا يمكن أن تتفق مع الواقع . بل إنها تناقض اتجاه التطور في العلاقات الدولية المعاصرة .

فالوضعية تؤدي بنا سريعاً إلى أننا إذا ما سلمنا بسيادة الدولة فإنه يتعين علينا أن نستنتج استحالة اقامة هذه المؤسسات الدولية التي تضطرنا الحقائق إلى إقامتها .

ومن الجدير أن نلاحظ أن هذا التطور يدفع الفلاسفة القانونيين إلى بناء افتراضات القانون الدولي على أسس مختلفة تماماً .

ويميل الفلاسفة الآن إلى ألا يبدأوا بالدولة ، وأن يبدأوا بالمجتمع الدولي ، حيث تحتل الدولة مركزاً صغيراً منكمشاً حتى يشبه مركز المقاطعة .

وفي هذه الحالة تعتبر قواعد القانون الدولي قواعد عليا ، وتكون لها الأفضلية المنطقية على القواعد المحلية [1] .

وعلى هذا الأساس ، فكلما تعارض القانون المحلي والقانون الدولي كان على القانون الأول أن يخلي السبيل للقانون الثاني ، فاذا خرقت الدولة القانون الدولي أصبحت ، على هذا الأساس ، في نفس المركز الذي يقفه الفرد حين يخرق قانوناً محلياً من قوانين دولته .

والفشل في ردع المعتدي لا يرجع إلى القانون نفسه ، بل يرجع إلى أن الجزاءات التي نص عليها القانون الدولي في العلاقات الدولية ، لم تنظم تنظيماً دقيقاً ... ولذلك بذلت الجهود لسد الثغرات في ميثاق عصبة الامم ، كما حدث في بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ ولذلك أيضاً تطورت الأجهزة التي تطبق القانون الدولي مثلما حدث في اتفاقية باريس التي تتنازل بمقتضاها كل دولة من الدول الأعضاء عن استخدام القوة في تحقيق إرادتها . كما تطورت

---

١ ـ Studies in law and politics (1932) p. 267 والكتب المذكورة في هذا المرجع .

كذلك فكرة الأمن الجماعي بين الدول لصد عدوان دولة واحدة .

وأخيراً نما مذهب الولاء العالمي نمواً تدريجياً ، وهو مذهب يؤدي كما ذهبت المقترحات الرسمية لحزب العمال [١] ، إلى أن يصبح من حق الفرد أن يقاوم إرادة دولته إذا أرادت الحرب ، ما لم تكن هذه الحرب قد اعلنت بموافقة عصبة الامم .

ولست أشك مطلقاً أن هذا الاتجاه من فلسفة القانون الدولي هو الاتجاه الوحيد الذي يتطابق مع حاجات عصرنا ، وذلك لأن أحداث الجيل الماضي ، وهي أحداث مؤسية ، قد كشفت لكل من في عينيه بصيرة أن لكل من الدولة ذات السيادة والمدنية ، مصالحها التي لا تتفق مع مصالح الآخرين .

وإذا ما كانت النظريات القديمة في القانون الدولي ، سواء عند الوضعيين كنظرية كوفمان ، أو عند المثاليين كهيجل ، قد أثبتت نظرتها على ظروف الماضي التاريخية الموضوعية فإنني أعتقد أن من حقنا أن نقول إن دعاة النظرات الجديدة إنما يبالغون في الميل إلى أن يكتبوا كتابات رائعة لامعة عن الموقف الاختياري للدول . ذلك لأن التوقيع على البنود الاختيارية في اتفاقيات باريس إنما يتم بتحفظات هامة [٢] .

والبنود الاختيارية ، هي التي تجعل من الدول الموقعة مع التحفظ على هذه الاتفاقيات ، الحكم في تقدير مصلحتها في كل شأن من الشئون الهامة . فقد تتجه حكومة بريطانية في المستقبل ، للضغط على البرلمان حتى يوافق على قانون للسلام ، وهو أمر مرغوب فيه إلى حد بعيد . ولكن ما دام البرلمان لا يستطيع أن يلزم البرلمان الذي يأتي بعده ، فإن إلغاء هذا القانون يصبح ممكناً من الناحية القانونية ، بل وقد يزداد هذا الاحتمال . ولهذا فقد فشلت كل المحاولات ، التي بذلت حتى الآن لمراجعة ميثاق العصبة وجعل

---

١ ـ Labour and peace

٢ ـ أنظر التحليل الرائع للدكتور لوترباخت في Economica (1930), p.p. 138 — 72.

جزاءاتها تتقرر تلقائياً ، ويرجع هذا الفشل إلى حد كبير ، إلى هؤلاء الأعضاء الذين يلحون أكثر من الآخرين على ولائهم للميثاق .

ولم تظهر دلالة واحدة على الغاء نظرية إجماع الدول في القريب العـاجل . فكل دولة تصر على أنه لا يمكن رسم سياسة جادة للأمن الجماعي ، دون نزع السلاح . ولكن مؤتمر نزع السلاح في عـــام ١٩٣٢ لم يصل إلى شيء . وهذا يعني أننا لا زلنا نعيش في عالم يبدو فيه الأمل ضئيلاً في نزع السلاح . فقد استنكرت عصبة الأمم العدوان اليـاباني على الصين في منشوريا . ولكن نتيجة استنكارها (كبيرة كانت أو ضئيـــلة) ، بدت وكأنها صادرة من المجمع المسيحي المقدس . ولعلنا نستطيـع أن نحني قامة الدولة صاحبة السيادة ، وأن نخرجها من بنائنا الدولي ، ولكن هناك دائماً منـــافذ خلفية كافية ، تستطيـع الدولة أن تزحف منها ، وتصل إلى أهميتها القديمة .

ومن المتفق عليه عموماً ، أن محور هذه المشكلة كلها هو الحاجة إلى ألا يصبح استخدام الحرب ممكناً لأي دولة ، كوسيلة لتنفيذ سياستها .

وقد نوافق على أن بعض الدول ، ترغب رغبة أكيدة في استخدام الحرب .

وقد نبني أجهزة لتقليل إمكانية الالتجاء إلى هذه الوسيلة .

وقد ندلل على أن الحرب في ظل الظروف الحديثة لا تأتي ربحاً ، وأنهـــا خراب اقتصادي للمنتصر والمهزوم معاً [١] .

وقد نحس باقتناعنا بأن نهاية الحرب تؤدي ، وخاصة في الدول المهزومة بل وربما في الدول المنتصرة ، إلى ثورة اجتماعية .

وقد نراقب التطور المستمر لإيمان الفرد ، بأن إعـــلان الحرب خطأ من الناحية الأخلاقية ، وبأن على المواطن الفرد أن يلتزم بأن يرفض خدمة الدولة إذا لجأت إلى الحرب [٢] .

---

١ - Norman Angell, Great Illusion 1933

٢ - Lord Ponsonby, Now in The Time 1926 .

بل وقد نلحظ رأي العلماء البارزين الذين ينـــادون بأن من واجبهم ، كخدام للانسانية ، أن يمتنعوا عن تلك التجارب التي تساعد الدولة في الحصول على اسلحة حربية أقوى [١] .

وحتى لو سلمنا بكل ذلك ، فان ظروف قيام مجتمع دولي فعـــال ، لا تتوفر الآن .

ولهذا يجب أن تعود كل مناقشة لهذا الموضوع ، إلى مـــا تتضمنه هذه الظروف . فالاعتراف شائع بـــأن فكرة الدولة صاحبة السيادة ، لا تتفق مـــع بناء نظام عالمي فعال ، وإن كانت كل حركة جدية ترمي إلى الافتئات على سيادة الدولة إنما يقضى عليها من أساسها .

فالدولة باعتبارها حامية لأعلى المصالح الوطنية ، تجـــد من الضروري أن تبقى هي الحَـكَم في تقدير مصالحها . ولا بـــد أن تصمم على أن البواعث التي تدفعها إلى هذا الموقف إنمـــا تخلو من الانانية ، وأن من الخطأ أن يشك في سلامة إخلاصها .

فاذا أصر قائد بحري بارز مثل اللورد بيتي[٢] ، على القول بـــأن خير ضمان للسلام العالمي ، هو بناء أسطول بريطاني قوي[٣] ، فاني أعتقد تماماً أنه مخلص كل الاخلاص فيما يقول ، غير أنه لا يتقصى عن السبب الذي يهدف اليه هـــذا السلام . إذ أنـــه يفترض دون وعي ، أن قوة بريطانيا في فرض إرادتها على بقية العالم إنما تبغي مصلحة العالم .

كما أنني لا أشك كذلك ، في أن كل الساسة ، الذين يقولون إن بقاء بريطانيا

---

١ ـ خطاب هام بتوقيع الدكتور جوزيف نيدهام وآخرين منشور في نيوز كرونيكل عدد ٢٩ مايو ١٩٣٤.

٢ ـ بيتي : لورد دافيد بيتي . ادميرال انجليزي . ولد سنة ١٨٧١ . لعب دوراً هامـاً أثناء الحرب العالمية الأولى في معارك هليجولاند ودوجر وجاتلاند البحرية . مـــات سنة ١٩٣٦ (المترجمان) .

٣ - Lord Beatiy, In the Times, August II, 1934

في الهند ، هو لصالح الهند ، مخلصون لآرائهم إخلاصاً تاماً .

إلا أنـــه من المهم أيضاً ، أن نعرف أن الأمريكيين واليابانيين لا يوافقون تمامـاً على نفس نظرة اللورد بيتي عن مهام الأسطول البريطاني ؛ وأن ساستنا ، وخاصة في الأيام الأخيرة ، لم يوفقوا في اقنـــاع الهنود بالموافقة على رأيهم في مسئولية بريطانيا في الهند .

وهذا لا ينطبق على بريطانيا وحدها .

إنه ينطبق أيضاً على العلاقات بين الولايات المتحدة ونيكاراجوا ، وبـــين هولنده وجاوه ، وعلى موقف الجنرال جورنج من الطيران العسكري الألماني .

وإذا مـا تباينت وجهات النظر بشأن المصالح التي يتعين تنميتها ، يصبح مفهوم السيادة مجرد سند شرعي لتدعيم إحدى هذه النظرات .

وعلينا إذن أن نقترب من فكرة سيادة الدولة مستندين إلى تلـك النظرة التي استخرجناها من طبيعة الدولة نفسها . فالدولة توجد لتحمي نظاماً معيناً للعلاقات الطبقية ، وهي مقيدة في المجال الدولي ، كما هي مقيدة في المجـــال الداخلي ، بحكم طبيعتها ، بأن تنمي المصالح المرتبطة بهذا النظام بالذات .

وهذه « المصالح الوطنية العليا » التي تحميها الدولة لا بد وأن تتفق مـــع بنائها الاقتصادي . لأن هذا البناء هو الذي يشكـّل في النهاية أهداف الدولة، وما يتطلبه هذا البناء تنفذه الدولة . فاذا مـا تطلب البناء الاقتصادي شيئاً لا يمكن الحصول عليه إلا بالحرب ، فـــان الدولة وإن كانت بلا شك ستستنفد جميع الوسائل الدبلوماسية قبل أن تلجأ إلى هذه المغامرة الرهيبة ، إلا أنهـا سوف تعلن الحرب في النهاية .

ولسوف تفعل الدولة ذلك ، بلا شك ، في سبيل « الشرف الوطني » ، أو في سبيل « مهمتها التمدينية » ، أو « لتحمي الديمقراطية للعـــالم » أي لأي هدف لفظي نبيل . وما من أحـــد يدرس سيكلوجية الشعوب التي تشترك في الحرب إلا ويسلم بما عليه هذه الحجج من إخلاص . ولكننا إذا ما درسنا هـذه الحجج دراسة متزنة ، على ضوء الحقائق ، فانها ستبدو لنا محاولة للحصول على

نفع اقتصادي واضح للطبقة التي تسيطر على الدولة المتنازعة أثناء الحرب . والواقع أن هذه المصلحة الاقتصادية الواضحة هي دائماً التي يقوم عليها كل ذلك البناء الفوقي الإيدلوجي .

ولست أعتقد أن هذه النتيجة تخطئها حقيقة أخرى وهي أنه من النادر أن تحقق فرصة الحرب فرصة اقتصادية واضحة . كما لا أعتقد أن هذه النتيجة تضعفها حقيقة أخرى ، وهي أن رفاهية الطبقة الحاكمة من الناحية الاقتصادية ، غالباً ما تبدو ، إذا نظرنا إليها نظرة سطحية ، مرتبطة برفاهية الذين تحكمهم تلك الطبقة .

والقول بأن إلقاء « قنبلة عفواً » على سيراييفو [1] . قد أسرع بإشعال نيران حرب ١٩١٤ ، لا يخفي حقيقة أن هذه الحرب كانت في صميمها صراعاً بين الأمبرياليات المتنافسة .

ودخول امريكا الحرب في عام ١٩١٧ ، كان من الناحية الرسمية احتجاجاً على اعتداء الغواصات الألمانية المتواصل . ولكن هذا لا يتناقض مع حقيقة أبعد وأعمق ، وهي أن ارتباطاتها المالية مع بريطانيا وفرنسا قد أصبحت من الثقل إلى الحد الذي جعلها لا تستطيع تحمل خسارة هذين البلدين للحرب .

ووجود بريطانيا في الهند هو في الواقع نتيجة لمصالحها التجارية هناك ؛ وهذه المصالح ، كما أوضح التاريخ الاقتصادي الحديث مرتبطة ارتباطاً حيوياً بمصالح هؤلاء العمال الذين يعملون بسبب تجارتنا مع الهند . ولكن هذه المصالح ليست أكثر حيوية من مصالحنا في التجارة مع الولايات المتحدة ، التي تعتمد عليها أيضاً مصالح عدد كبير من العمال البريطانيين . ومع ذلك فاننا لا نقول إن حماية مصالحنا في الولايات المتحدة تستدعي احتلالنا لها .

ولذلك فالنظرة التي أتمسك بها ، هي في الواقع نظرة بسيطة ، على الرغم من أن التعبير عنها في عالم معقد لا يخلو من التعقيد كذلك .

---

١ ـ سيراييفو : مدينة في يوغوسلافيا .

وتقول هذه النظرة : ان الدولة في العالم الرأسمالي تحتاج إلى أن تظل صاحبة سيادة حتى تحمي مصالح الرأسمالية . وهذه المصالح تحتاج في النهاية الى حمايتها بالحرب . والحرب هي التعبير النهائي عن السيادة في العلاقات الدولية .

ولذلك يمكن القول إن هدف الدولة الحقيقي إذا نظر إليها من الناحية الداخلية ، هو أن تحمى مبادىء الرأسمالية ، ولهذا فهي تبقى على مبدأ الحرب في النطاق الخارجي كسبيل لتنفيذ السياسة الوطنية .

فاذا كانت السيادة ، والنظام الدولي الفعال ، طريقين مختلفين من طرق الحياة ، فان الرأسمالية أيضاً والنظام الدولي لا يتفقان . إذ تكشف لنا تجربتنا للرأسمالية في مجال تطبيقها عن امتداد جذور الحرب في أعماق النظام الرأسمالي .

★

ولا شك أن أنصار الرأسمالية ينكرون هذا الكلام إنكاراً تاماً . ومن الجدير أن نزن الحجج التي يسوقونها .

فالبروفيسور جريجوري يقول : « لا توجد أي دلالة على أن الرأسمالية تقود حتما إلى الحرب – ففترة نضوج الرأسمالية في القرن التاسع عشر لم تكن أكثر الفترات ازدحاماً بالصراع المسلح . وعلى أي حال ألم تكن هناك حروب قبل منتصف القرن الثامن عشر ؟ » .

ويقال لنا كذلك أن نتذكر أن أشد معارضي الحرب في القرن التاسع عشر كانوا من بين الساسة أمثال كوبدين [1] وبرايت [2] ، وهؤلاء كانوا

---

١ ـ كوبدين : ريتشارد ، اقتصادي انجليزي ولد في ساسكس سنة ١٨١٤ من اكبر دعاة حرية التجارة . مات سنة ١٨٦٥ (المترجمان) .

٢ ـ برايت : جون ، سياسي انجليزي ولد في روتشديل سنة ١٨١١ من زعماء حزب الاحرار . مات سنة ١٨٨٩ (المترجمان) .

يهتمون إلى أبعد الحدود بتطوير مقتضيات الرأسمالية الديمقراطية . وكانت نظرية الساسة تقوم على محاولة قصد تدخل الدولة على أصغر صورة ممكنة .

ولذلك فالقول بأن الدولة هي سبب الحرب ، والحرب بطبيعتها أكبر أنواع تدخل الدولة ، إنما يعني أننا ننكر أهم مبادىء نظريتهم .

وقد كتب كوبدين في عام ١٨٤٢ يقول : « إن على المنادين بحرية التجارة أن ينتزعوا من الحكومات السلطة في إغراق رعاياها في الحروب ، وذلك لكي يحسنوا الصلات بين البلدان ، ولكي يكفلوا اعتمادها الواحدة على الأخرى » ... وحرية التجارة هي الافتراض الحيوي في النظرية الرأسمالية .

ولكن علينا ألا نحلل النظرية الرأسمالية في شكلها التصوري ، بل علينا أن ندرس ما اعتادت أن تقوم به الرأسمالية التي نعرفها . ومن الواضح أن مجتمعاً رأسمالياً يمتنع فيه الرأسماليون عن مطالبة الدولة بمساعدتهم وتمتنع فيه الدولة عن مساعدة الرأسماليين لن تؤدي فيه عمليات النظام الاقتصادي إلى الحرب .

ولو أن الرأسمالية التي عرفناها كانت من هذا النوع ، لكان من حق المفكرين من أتباع مدرسة البروفيسور جريجوري أن يقولوا : « ان الحرب ليست حتماً نتيجة الرأسمالية » . ولكن الرأسمالية التي يتحدثون عنها لم توجد أبداً خارج الكتابات الاقتصادية ..

إنها من صنع خيالهم

لقد كانت الرأسمالية التي نعرفها تلجأ في كل مرحلة من تاريخها إلى الاستعانة بالدولة لتحمي عملياتها . فقد طالبت وحققت قيام أنظمة الإعانات وفرض الجمارك ، وتخصيص الأنصبة ، وحققت مطالبها كما احتمت بنفوذ وزارة الخارجية لتأييد مندوبيها التجاريين في الخارج ، واستعملت هيبة الدولة وهي اسم مستعار لحق الدولة في استدعاء قواتها المسلحة ، فعلت كل ذلك لتحمي ما تراه ملائماً لها من مطالب في البلاد الأجنبية .

وتاريخ مصر منذ الاحتلال البريطاني ، وتاريخ افريقيا في الجيلين الماضيين ،

وتاريـــخ الصين ، والمكسيك ، ودول أمريكا الوسطى ، لا يمكن فهمه إلا على أساس الرأسمالية التي استطاعت أن تجعل قوة الدولة تظــاهر وتسند مشاريعها .

ونستطيع أن نقول إن التاجر كان يمكن أن يكون أكثر حكمة ورشداً ، لو أنه اعتمد على قوته ليتجر أو يمتنع عن التجارة بعيداً عن مساعدة الدولة . لو انه فعل ذلك فإن الرأسمالية التي نعرفها والتي وإن كان من الممكن أن تجعل العالم أحسن مما هو الآن ، ستصبح رأسمالية مختلفة عن هذه الرأسمالية الحالية . وعلى أي حال فان علينا أن نتعامل مع الرأسمالية الحقيقية لا مع الرأسمالية التي يتصورونها .

والحجة التي تقول بأنه طالما كانت هناك حروب كثيرة قبل الرأسمالية ، فإن الرأسمالية لا يمكن أن تكون سبب الحروب ... لا تقودنا إلى بعيد .

فالرأسمالية في نظر أنصار هــذه الحجة قصد بهــا افتراضات الاقتصاد السياسي القائم على الحرية التجارية في مرحلته الكلاسيكية ببريطانيا . ولهذا تدور تلك الحجج في حلقة مفرغة . إنها تبدأ بتعريف المجتمع الرأسمالي بأنه ذلك المجتمع الذي يتميز بالمشروعات الفردية الحرة . وتعني بالحرة العمليات التجارية التي لا تتدخل فيها الدولة . فإذا ما واجه أنصار هذه الحجة تدخلاً من الدولة لم يفعلوا شيئاً سوى أن يهزوا أكتافهم وأن يقولوا إن أي شر ينتج لا يمكن أن يرجع إلى الرأسمالية .

ولو أننا عرفنا الرأسمالية على هذه الطريقـــة ، فمن الواضح أن النتيجة تتناقض ببساطة مع ما تتضمنه الرأسمالية ذاتها .

ولكن هذا النوع من الرأسمالية ، كما قلت ، لم يظهر مطلقاً إلا على شكل اتجاهات تحققت جزئياً خلال بضعة أعوام قليلة إبان القرن التـــاسع عشر . والرأسمالية التي نعرفها فعلاً لها طابع مختلف تماماً . إنها الرأسمالية التي أبانت عن طبيعتها في نظام التعرفة الأمريكية ، وفي التوسع ، وفي المغامرات وأشباه المغامرات العسكرية ، وفي التجارة في افريقيـــا وهي رأسمالية الإعانات

الضخمة للزراعة الألمانية . وهي الرأسمالية التي أقامت حكومات وخلعت أخرى في هايتي ونيكراجوا وسان دومنجو تبعاً لموقف تلك الحكومات من عملياتها الاقتصادية . ولا أحد يستطيع أن يهمل كل هذه الأحداث التي لا تحصى ، لكي ينقذ نظرية تتناقض مع أهم ما تمليه هذه الأحداث .

ولا شك أن ثمة حروباً اشتعلت قبل القرن التاسع عشر ، وكانت فيها الدوافع غير الاقتصادية ، كالدوافع الملكية أو الدينية أو السياسية ، ذات اعتبار كبير .

ومع ذلك فان الدراسة المتعمقة لأهداف تلك الحروب ، تكشف لنا عن أن الصراع الاقتصادي هو الصراع الأصيل . فالاندفاع نحو الحرب لا يمكن فصله عن سعي الدولة وراء السلطة الاقتصادية . وقد لا يكون هذا السعي مباشراً ، كما يحدث عند ما تسعى الدولة إلى مناطق استراتيجية ، وقد يكون السعي مختلطاً ، كما هو حال فرنسا وهي تريد إعادة الألزاس واللورين ، حيث تتحد العاطفة الوليدة من تقاليد تاريخية ، ومصالح الصناعة الفرنسية الثقيلة ، اتحاداً يكاد يكون متساوي النسب .

ولذلك فتفسير الحرب لا يمكن أن يكون تفسيراً كاملاً ما لم نضع الهدف الاقتصادي وراءها .

ولقد أصبح الموقف اليوم أخطر مما كان عليه في الماضي لسببين :

السبب الأول : هو ارتباط فكرة الدولة بالشعور الوطني . والسبب الثاني : هو التحسن الكبير الذي طرأ على طريقة إدارة الدولة .

والسبب الأول يمكّن الدولة من أن تجند وراء سياستها كل ما تثيره النعرة الوطنية من العواطف الفياضة القاصرة التي يعوزها التعقل .

والسبب الثاني يمكّن الدولة من أن تجند الأمة في سبيل الحرب بشكل أحد وأوسع من ذلك الذي كان يعرفه من قبل منظم كبير مثل نابليون .

فإذا كانت إرادة الرأسمالي في تحقيق الأرباح — وهي مبرر وجوده — تسيطر على سياسة الدولة فان القوات التي سيستعين بها ستكون هائلة ضخمة ،

وخاصة إذا قورنت بما عرفناه في الماضي .

فانجلترا ، حتى حرب ١٩١٤ ، لم تلق في أيـــة معركة ، بجيش يزيد عدد أفراده على مائة ألف رجل . أمــا في تلك الحرب فانها جندت ثلث رجالها للأغراض الحربية .

ولهــذا فوطأة الحرب على حياة الدولة في عصرنا تختلف من حيث الكيف عــن أي عهد مضى في التاريخ الحديث . ولن تُكتب في تاريخ حضارتنا قصص كلاسيكية مثل قصص جــين أوستن[١] حيث يستطيع البطل والبطلة أن يلعبا دوريهما العظيمين دون أن يتنبها الى تأثــير الحرب على المحيط الذي يعيشان فيه .

ولهذا فعلينا أن ننظر إلى الرأسمالية وفقاً لما هي عليه فعلاً ، لا وفقاً لمـا ينبغي أن تكون عليه إذا مـــا تحققت الاتجاهات التي كانت تسعى من قبل إلى التعبير عنها .

فالرأسمالية ، التي نعرفها ، نظام تملك وسائل الإنتاج فيه ملكية خاصة ، والدافع الحقيقي للانتاج فيه هو الربح عن طريق هذه الملكية .

والنظام الرأسمالي يتضمن نظاماً خاصاً لعلاقات الطبقات ، ويرتكز جوهر ما اعتاد عليه هذا النظام على استخدام سلطة الدولة في المحافظة على مقتضيات تلك العلاقات الطبقية . ولهـــذا يتجه كل مجهود الدولة لضمان حق المالك في الربح . ومثل هذا النظام ، كما قلت ، وقد ارتكز على هــذه الافتراضات لا يمكن أن يكون شيئاً آخر غير ما هو عليه . فكل مـــا يعرقل تحقيق الربح تستخدم سلطة الدولة في قمعه ؛ ذلك أن هناك صراعاً دائماً في المجتمع بـــين الطبقات التي تملك وسائــل الإنتاج والطبقات التي لا تملكها في سبيل الحصول

---

١ ـ جين اوستن : روائيـــة انجليزية ولدت في هامبشير سنة ١٧٧٥ . كانت تعيش معيشة بورجوازية وتوزع وقتها بين القيام بالشعائر الدينية وتأليف الروايات . أحسن مـــا كتبته « الكبرياء والهوى » . فقدت كتاباتها أهميتها ولم تعد لهـــا الآن غير قيمة تاريخية . ماتت سنة ١٨١٧ (المترجمان) .

على نصيب أكبر من نتائج العملية الصناعية .

ومهمة الدولة الداخلية ، في المجتمع الرأسمالي ، هي حماية تلك المبادىء القانونية العليا التي تضمن للمالك نصيباً ضخماً من ذلك الإنتاج .

ومن هذه الحقيقة الرئيسية تتشكل وتتعقد — كما قلت من قبل — كل نواحي النشاط الاجتماعي .

وتنبني حجة المدرسة الفكرية ، التي تنكر أن هناك رابطة عميقة بين الرأسمالية والحرب، على رفضها لهذه الفكرة عن الدولة. وترى أنه إذا ما جرى العرض والطلب دون قيام أي نزاع في السوق المفتوحة حيث يعرف جميع الرأسماليين كل حاجات زبائنهم ، إذا اشتغل العمال كلهم ، فان تدخل الدولة يكون غير ضروري . وفي هذه الحالة تبنى العلاقات الاجتماعية على أساس الرضا والقبول لا على أساس القوة والقسر .

وطالما أن الرأسماليين لا يستطيعون معرفة حاجة عملائهم ، وطالما أنه لا وجود كذلك للعمالة الكاملة ، فإنه يتعين علينا أن نفسر عمليات مجتمع لا وجود فيه لهذين الأمرين .. مجتمع يتطلب فيه الرأسماليون أنفسهم من الدولة أن تتدخل وأن تستخدم هذا التدخل من أجل ازدهار مصالحهم . والرأسماليون يستطيعون ذلك لأن ملكيتهم لوسائل الإنتاج تعطيهم القوة على تحديد اتجاه تدخل الدولة .

ولقد تعرضت من قبل لتحليل نتائج ذلك التدخل . أما رأيي في علاقة هذه النتائج بالرأسمالية التي تتصورها مدرسة البروفيسور جريجوري فيمكن تلخيصه ببساطة في أن هذه النتائج في نظر تلك المدرسة هي مجرد نتاج لسوء استعمال المثل العليا .

وتدافع هذه المدرسة عن افتراضاتها باصرارها على أن النظرية لا تعالج إلا مثالاً خالصاً . ولكن من المؤسف بلا شك أننا لا نقابل في المجتمع الحقيقي الذي نعرفه مثل هذا المثال الخالص .

وإني أعتقد أن ماهية الدولة في علاقاتها الخارجية هي ماهيتها في علاقاتها

الداخلية .

فكما تستخدم الدولة قوتها لحماية مصالح الرأسمالي في الداخل ، فانها تستخدم قوتها لحماية مصالحه في الخارج ايضاً . وقيمة سيادتها في الحقل الدولي بالنسبة لها هي أنها تستطيع في الحالات القصوى ، أن تلجأ إلى القوة لتبعد أي منافس يحاول أن يتدخل في تعبيرها عن إرادتها .

ولو أن الدولة تنازلت عن هذه السادة ، لكان معنى ذلك انها تخضع لقواعد معينة ، ومعنى ذلك أنها لن تستطيع أن تجعل من القوة التي تملكها ميزانا للحق الذي قد تسعى إلى تدعيمه .

فالعالم الذي يتكون من دول تنازلت عن سيادتها يتفق مع كل أفكار التنظيم الدولي ، التي يتضمنها نظام مثل نظام عصبة الأمم .

ولكن مثل هذه الأفكار لا تتفق مع العلاقات الطبقية التي تتطلبها الرأسمالية ، لأنها – أي هذه العلاقات – تكشف لنا في وضوح عن المتناقضات الأساسية التي وقع فيها مجتمعنا .

والنقطة التي يجب أن نبدأ منها هي أنه في الدول المتقدمة اقتصادياً ، يزداد تجميع رأس المال عن فرصة استخدامه استخداماً مربحاً في المجال المحلي . فرأس المال يهاجر الى الخارج لأنه لا يجد ضماناً أو لأنه لا يجد سعر الفائدة التي يحققها الاستثمار في الخارج . وعند ما يهاجر رأس المال يطلب من الدولة أن تحميه بقدر المستطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها .

والسبب في أن تجميع رأس المال يكون أسرع من القدرة على امتصاصه محلياً يرجع إلى اضطراب في الإنتاج والتوزيع .

فقدرة الشعب على الاستهلاك لا تتكافأ ، بسبب العلاقات الطبقية ، مع قدرته الإنتاجية . وحاجات المستهلكين في نظام الأجور الحديث ليست حاجات « فعالة » بالمعنى الفني لهذه الكلمة .

ويهاجر رأس المال لأن الاتجاه إلى تحقيق الثراء ، في أي مجتمع ، مختل إلى حد أنه لا يهيىء لرأسمال هذا المجتمع أن يستغل في الداخل استغلالاً

مربحــاً . ولو أن التوزيع كان أكثر تكافؤاً ، لأصبحت طلبات « الذين يكسبون الأجور » من ثم طلبات فعالة ، ولزاد ذلك من الطلب على استخدام رأس المال استخداماً داخلياً ... ولكن لما كانت المساواة غير متحققة ، فإن ملاك رأس المال يجمعون منه أكثر وأكبر مما ينفقونه حتى في أبواب البذخ التي يتميز بها المجتمع الاقتنائي . ويتجه مــلاك رأس المال بأنظــارهم إلى فرصة استغلال رأسمالهم استغلالاً مربحاً دون أن يعبــأوا بالأهداف التي يستخدم من أجلها رأس المال . فقد يتجه رأس المال إلى صنع الأسلحة ، وقــد يتجه إلى ملذات حاكم مستبد ، وقد يتجه كما حدث في قروض فرنسا لروسيا القيصرية لدعم أسس شاذة لنظام استبدادي متآكل . وكلما لاح أمــل الربح ، فان المستثمر لا يتفحص بدقة الأهداف التي يدعمها استغلاله لرأس ماله .

والحقيقة الأساسية ، باختصار ، هي أن هذا التجميع الرأسمالي السريع في الدول المتقدمة والذي يؤدي إلى الحاجة إلى تصديره إلى الخارج يرجع أصلا إلى مجتمع اختلت فيه المساواة اختلالاً مريعاً . ولا جــدال في أنه لو كان مستوى الأجور أعلى ، لزادت الحاجة إلى استهلاك البضائع ، ولأدى ذلك إلى زيادة الطلب على تشغيل رأس المال في الداخل ، ولــكان من الممكن أن تُبنى بيوت للطبقة العاملة بدلاً من بناء مدرعة حربية تضاف إلى مدرعــات دولة مفلسة .

فحالة الطبقة العاملة التي لا يكاد دخلها يسد الكفاف تؤدي حتماً إلى أن يبحث رأس المال عن توسع كمي بعيد عن الاهتمام بالكيف ، ما دام التوسع الكيفي لا يتضمن خلق قوة شرائية تعادل البضائع المنتجة . وحينما يكون التوسع الرأسمالي في طابعه توسعاً كمياً أكثر منه توسعاً كيفيــاً ، فان ما يتعرض له من مخاطر يتطلب منه في سبيل حمايــة استثماراته أن يستخدم الغزو ، سواء بطريق مباشر ، كما حدث في الهند ، أو غــير مباشر كما هو الحال في جنوب أمريكا .

ولما كانت المخاطر التي يتعرض لها رأس المــال ، كقاعدة عامة ، كبيرة ،

إذ أن الامتيازات التي يتعين حمايتها امتيازات ذات قيمة ضخمة ، كما أن أسعار الفائدة التي يحققها رأس المـــال هي أسعار رائعة للغـــاية ، فإن ضغط القوة العسكرية يكون هو السبيل الوحيد لضمان حمايتها .

وهناك سبب آخر من الموقف المحـــلي يجعل تصدير رأس المسألة خـــلاباً ومجزياً . فوجود احتياطي ضخم من العمال الذين يحصلون على أجور تافهة في الدول الأقل تقدماً يضمن ربحاً أكثر مما تسمح به ظروف المدنية الغربية الأكثر تنظيماً .

فساعات العمـــل الطويلة ، والأجور الزهيدة ، وعـــدم الاهتمام كثيراً بضرورات الصحة والأمن ، وعدم وجود أية نقابات منظمة تنظيماً جيداً ، بل ووجود عقود للعمل لا تختلف عن نظام العبودية ، كل ذلك يمنح فرصاً للربح يميل المستثمر بالطبع إلى أن يستغلها استغلالاً كاملاً .

إن أكل العيش بعرق الجبـــين يدفع العمال إلى أن يعرضوا أنفسهم للاستغلال .

وتاريخ الصناعة في مصر والهند ، وفي مصانع الصين ، ومزارع افريقيا شاهد بأن العرق يعتصر حتى آخر قطرة .

والخطر الذي يتعرض له الربـــح يتلاشى على الدوام نتيجـــة لوقوف الدبلوماسية والقوة العسكرية خلف مجهود المشروعات الفردية لضمان حصول التاجر على ثمار ذكائه .

والامبريالية الاقتصـــادية تمنح فرصاً أخرى لا يمكن إهمال طابعها . فاحتياجات التجارة تتطلب استقراراً ، وهذا يستدعي قيـــام إدارة مدنية وعسكرية . ولذلك انشئت الإدارات المدنية في الهند ومصر والدمنيون البريطاني الافريقي ، وما هذه إلا أبرز الأمثلة ، حيث وجد عدد كبير من أبناء الطبقات الوسطى والعليا البريطانيين الفرصة ليمتهنوا مهنـــاً لائقة من الناحية المالية ومن ناحية المركز . وقد كان لهذا التطور عدة آثار هامة .. فقد أنتج عداء حقيقياً لفكرة إعطاء الحـــكم الذاتي لهـــذه البلاد . لأن أي

حركة وطنية بين شعوب هذه المناطق لا بد وأن تهاجم أسس ذلك النظام الذي يمكّن عاماً بعد عام عدداً من الشبان البريطانيين من أن يجدوا عملاً من نوع لم يكن ليسهل عليهم الحصول عليه لولا هذا النظام . وقد استدعى هذا التطور من ناحية أخرى احتلالاً عسكرياً لهذه البلاد يتطلب بدوره استخدام عدد أكبر من الموظفين . ولأن الرأي العام في بريطانيا ، يطالب بلا شك بحماية أبنائه ضد الثورة أو العصيان في الخارج . ولا أحد يحتاج إلى أن يشك في أن هذه الوظائف ضرورية ومفيدة ، ولكن لا أحد أيضاً يحتاج إلى أن يشك أنها تنشىء مصلحة ثابتة في معارضة التطور نحو الحكم الذاتي ، وهذا ما اتسمت به السلطة في الهند .

وهناك طابع آخر تتميز به هذه الامبريالية الاقتصادية ويؤثر تأثيراً كبيراً على المبادىء الأساسية . فقد كانت المنافسة على الأسواق تقتصر بشكل كبير على الدول الغربية الصناعية ، وكان التنافس بين شعوب لا تختلف كثيراً في مستواها المعيشي الصناعي . ولكن بدخول الشرق الأقصى إلى الميدان ، دخلت عناصر جديدة . فمستويات المصنع في اليابان ، مثلاً ، استطاعت أن تمكنه من طرد صانعي القطن في لانكشير من كثير من الأسواق التي كانوا يسيطرون عليها منذ أمد بعيد . والوطنية العارمة في الهند ، والتي قد تثور قريباً في الصين ، تؤدي إلى التوسع في الحماية الجمركية حتى تضمن للوطنيين نصيباً وفيراً في أسواقها المحلية . ويؤدي هذا إما إلى تفشي بطالة خطيرة في الصناعات التي يملكها المنافس المهزوم ، أو إلى تدخل الدولة بالتشريعات لتقضي على خطر منافس لا يناهض . وهذا الوضع الأخير يدفع الدولة التي أضيرت إلى أن تتخذ إجرات لتدافع عن نفسها ، وهو ما أدى إلى التوسع في الحماية الجمركية .

ويدعو هذا الاكتفاء الاقتصادي الذي تشجعه الدولة إلى جفاف نهر التجارة الدولية ، في الوقت الذي تشتد فيه الحاجة إليها حتى يتم التشغيل الكامل لرأس المال الذي تزيد قدرته الانتاجية زيادة هائلة نتيجة للتقدم

العلمي . وبذلك يضطرب كل الجهاز الاقتصادي ، وتكون نتيجة ذلك حدوث الأزمات ، مثل أزمة عام ١٩٢٩ ، التي تؤدي إلى اضطراب التوازن الاجتماعي كله .

ومما لا يحتاج الآن إلى جدل أو مناقشة ، أن هذه الحالة تخلق صراعاً بين المصالح يجعل من العسير بكل تأكيد ، بل من المستحيل ، تجنب الكارثة في النهاية .

والنتائج التي نصل إليها من تلك النظرة واضحة تماماً ...

فقد أدت أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى أن تصبح الأمبريالية مميزاً للثلث الأخير من القرن التاسع عشر . وانجرفت كل دولة قامت بهذه المغامرة إلى حماية وتدعيم الأرباح التي تحققت حتى ذلك الوقت ، وذلك بزيادة تسلحها حتى تحمي مصالحها من الغزو . وأثارت زيادة التسلح المخاوف والشكوك المتبادلة ، مما أدى بدوره إلى محالفات معقدة ، ومحالفات مضادة شغلت الأعوام الأولى من القرن العشرين .

ووقفت كل « أمة – دولة » تجاه الأخرى كالمحاربين القدماء .. في روما.

وأصبحت المستعمرة ، والمحمية ، ومنطقة النفوذ ، وحتى المنطقة التي تطمع فيها الدولة طمعاً شرعياً ، تصور مراحل مختلفة لتطور الحالة الدولية . واستلزم ذلك كله سياسة السطوة والنفوذ ، وهي سياسة تستتبع بدورها نظاماً تصبح فيه القوات المسلحة التابعة للدولة المرجع الأخير لسلطتها .

ولو أننا دققنا النظر في سياسات السطوة في الخارج لوجدنا أنها لا تزيد في الحق عن قوة الرأسمالي في أن يستنجد بالدولة لتحمي أرباحه التي جمعها فعلاً أو التي يأمل في الحصول عليها .

فالاحتلال البريطاني لمصر تم لحماية مصالح حملة الأسهم البريطانيين .

وحرب جنوب افريقيا كانت كفاحاً قاسياً في سبيل السيطرة على مناجم الذهب .

ولا تخلو دولة أمبريالية من هذه الآثار .

فإخضاع فرنسا لمراكش كان محاولة لحماية استثمارات الرأسماليين الفرنسيين.

والحرب اليابانية الروسية هي في الحقيقة، ثمرة لجهود حكومة فاسدة تدافع عن امتيازات ضخمة حصلت عليها حفنة من السماسرة الغشاشين في منشوريا.

وقد انكمشت نيكاراجوا وسان دومنجو وهايتي كلها إلى مركز الولايات الأمريكية الخاضعة لمصالح الرأسماليين الأمريكيين.

والأعمال الوحشية في الكونجو، والصراع بين الماليين الانجليز والأمريكيين لإخضاع البترول المكسيكي، والنزاع ضد ألمانيا ثم الوفاق معها للسيطرة على الشرق الأوسط في فترة ما قبل الحرب، وخنق اليابان لكوريا وإنشاؤها لدولة ألعوبة في منشوكو، كل ذلك ليس إلا صوراً مختلفة عن نموذج واحد. فلقد ظن الناس أنهم عثروا على منبع للاستثمارات يفيض بالأرباح وأمكنهم أن يجندوا حكوماتهم لحماية مصالحهم، وفي النهاية تصبح الحكومة متوافقة تماماً مع المستثمر حتى أصبح أي مساس بأرباحه عدواناً على شرف الوطن.

وفي هذه الحالة تكون القوات المسلحة التابعة للدولة في الحقيقة هي السلاح الذي يستعمله المستثمر لضمان تمتعه بامتيازه.

ومن الواضح أن دولة تعيش في هذا الجو لا بد أن تعتبر الحرب التعبير الأسمى عن سيادتها. وقد لا يرغب ساستها ذلك، ولكن القوى التي تدفعهم لا تسمح لهم بالخيار. لأن الامتناع عن الحرب معناه، كما تقضي أسس النظام نفسه، أن تتعرض عملية جني الربح للخطر وهي روح الرأسمالية ذاتها. والامتناع عن الحرب يعتبر إلغاء الهدف من سيادة الدولة.

إن ارتباط الاحساس الوطني بالمغامرة الرأسمالية أصبح منذ عام ١٩١٤ قوياً إلى حد أن الزعماء الاشتراكيين الذين تعاهدوا على مقاومة الحرب هجروا عداءهم لها، وقالوا ان الظروف الخاصة لتلك الأزمة بالذات تختلف عن ظروف الحروب السابقة. ولكنهم عند ما قربت الحرب من النهاية تحققوا من أن تفسيرهم كان خاطئاً. وكانت الفرصة قد ضاعت واستحال عليهم تلافي نتائج هذا الخطأ.

والنظرة التي يعنيني هنا أن أدافع عنها ، هي أنـــه لا يمكن التخلي عن فكرة سيادة الدولة ما دام أصحاب رأس المال يقبضون عليها ولهـذا السبب فشلت عصبة الأمم في حل عدد كبير من أضخم مشاكلها .

فقد فشلت عصبة الأمم أمام تهديد الأمبريالية اليابانية . وفشلت أمـــام خطر التسلح . وأمام خطر الوطنية الاقتصادية .

فـإذا قيل إن الفشل كان على الأرجح فشلاً من أعضاء عصبة الأمم – وأن استنكار مسلك اليابان بالإجماع في مارس ١٩٣٣ كان ثمرة هامة – فان هـــذا لا يؤثر على حججي .

فمنبع الفشل يرجع إلى نفس فكرة العصبة باعتبارها جامعة لدول صاحبة سيادة . لقد كان من الضروري لعصبة الأمم حتى يتيسر لهـا النجاح ان تمنع اعتبار الحرب وسيلة ممكنة تلجأ إليها سياسة الدولة، ولكن كان لا بد لكي يتم ذلك من نبذ فكرة سيادة الدولة . وما لم يتحقق ذلك فلا يمكن تحقيق ترابط جاد في الحقل الدولي ، ولا يمكن لعصبة الأمم أن تكرس جهودها بطريقة جادة لتعالج أسباب الحرب . وطالما أبقت الدولة على سيادتها فان كل خطوة تخطوها العصبة نحو هذا الهدف تقيدها مقتضيات السيادة .

فقيام قوة بوليس دولي ، والتخلي عن سلاح الغواصات ، وإلغـاء الطيران الحربي ، واستخدام المقاطعة الاقتصادية ضد المعتدي ، كل ذلـــك يؤثر على المصلحة الوطنية لدولة أو أخرى . ولذلـك تستخدم الدولة سيادتها لتمنع أي اتفاق حول أي مسألة من هذه المسائل . ولمـــا كان نظام عصبة الأمم يتطلب الإجماع في القرارات ، فيما عدا مسائل الاجراءات ، فان حق سيادة الدولة في حماية ما تراه مصلحتها يعني أنه لا يمكن تحقيق أي شيء في المسائل الكبرى .

وفي نفس الوقت فان أزمة الرأسمالية النامية تنتج جواً أشد اضطرابا ، مما يؤدي إلى أن الدول التي تدرك تماماً النتائج المدمرة للحرب تجـد نفسها رغم ذلك ، وقد اندفعت لتستعد لقدومها كأنها قدر لا يرد .

وحجتي هنا بسيطة .

إن الحرب من مقتضيات المرحلة الامبريالية للتطور الرأسمالي ، وقيام نظام دولي فعال هو أمر لا يتفق بادىء ذي بدء مع الحرب ، وهـذا النظام الدولي يجب أن يتوافق مع مستوى عالم متحد اقتصادياً ، مما يفوق حـــدود المستوى السياسي الذي تضعه الدولة ذات السيادة .

فلا بـد للنظام الدولي كي يكون فعالاً من أن يتحكم في أشياء مثل النقود والجمارك ، ومستويات العمال ، والهجرة ، والوصول إلى المواد الخام ، والتوغل في المناطق المتخلفة .. وغير ذلك .

ولكن التحكم في هذه الأشياء يعني أنه لا بد للنظام الدولي من أن يتخطى المصالح المكتسبة القائمـة التي تحمي نفسها باستخدام سيادة الدولة . ولا يمكن لهذا النظام أن يتخطى تلك المصالح مـا دام العالم منظماً على الطريقة الحالية لأن هذه المصالح تنبع بعمق من علاقات الطبقات في المجتمع الرأسمالي .

والقوى التي تحمي تلك العلاقات هي ذاتهـــا نفس القوى التي تحمي سلطة الرأسمالي داخل المجتمع الوطني الذي ينتمي إليه .

وكما تحمي الدولة ذات السيادة نظاماً للحقوق القانونية يرمي إلى إبقاء امتياز هذا النظام في النطاق الداخلي ، فانهـــا أيضاً ، وبمقتضى المنطق البحت الذي تحتمه علاقة الدولة بهذا النظام ، تلجأ إلى استخدام سلطتها في النطاق الخارجي أيضاً لتؤكد هذا الامتياز وتفرضه على الدول الأخرى .

ولا يمكن للدول المتعارضة أن تصل إلى اتفاق أساسي ما لم تتطور هـذه العلاقات الطبقية .

وأقصى ما يمكن الوصول إليه من حسن نية في العلاقات الدولية – مـا دامت تلك الأسس قائمة – لا يمكنه إلا أن يؤجل ، دون دون أن يتجنب ، الصراع المحتوم في النهاية .

* * *

وهناك عدة ظواهر تجمعت في مرحلة ما بعد الحرب تؤكد – على مـــا

أعتقد – صحة هذا التفسير .

ولا شك أن الدول الفاشية أو شبه الفاشية – كاليابان وألمانيا وإيطاليا – تبحث جميعها عن مستعمرات . وليس بأقل أهمية أن هذه الدول تتمتع بمزاج عسكري واضح .

وكل دولة من هذه الدول تواجه قنوطاً شديداً في الداخل تقوم الحكومة الأوتوقراطية بالضغط عليه لمصلحة الرأسماليين .

وكل دولة تتبع سياسة خارجية جريئة تحاول أن تحول الأنظار عن متاعبها الداخلية .

والكل يعرفون أن السياسات التي تتبعها اليابان ، ويتبعها هتلر وموسوليني تندفع في المدى البعيد حتماً إلى الحرب . والكل كذلك يلاحظ ما تثيره هذه الدول من الضمانات التي تحاول تحقيقها بالمحالفات والتسلح . وسياسة هذه الدول تؤدي إلى توتر نظام السلام ، ولا يمكن القضاء على هذا التوتر طالما بقيت العلاقات الطبقية كما هي . ولكن كل سياسة من هذه السياسات هي النتيجة المنطقية لرأسمالية تدفعها أزمتها ، إلى حد ما ، إلى أن تضمن بعض أبواب التوسع حتى تتجنب الكارثة .

ولما كان العالم قد نظم على النحو الذي نراه ، فإن الرأسمالية لا تجد بداً من أن يكون توسعها على حساب الدول ، وهذه بدورها لا تستطيع أن تسلم الأراضي التي تحتلها ، وإلاّ تضاعفت مشاكلها الاقتصادية .

وليس أقل دلالة من كل ذلك أن نرى نمو الاقتصاد الوطني في بريطانيا في السنين التي تلت الحرب . فمن الممكن أن نلاحظ بعثاً خفيفاً لحركة الحماية الجمركية يمتد إلى العقد الثامن من القرن الماضي[1] . كما أن حزب المحافظين أخذ يتبنى ، بشكل أو بآخر ، أفكار الحماية منذ بدأت حملة تشمبرلين عام١٩٠٣. ولكن الناخبين دأبوا على استنكار تعديل الجمارك في كل دورة انتخابية منذ

---

١ - Winston Churchill, Life of Lord Randolf Churchill (1906) Vol, l, p. 290 .

عام ١٩٠٦ . وعندما حل بلدوين[1] البرلمان في عـــام ١٩٢٣ بسبب هذه المسألة ، لاقى هزيمة ساحقة . وحتى في الانتخابات المرعبة في عام ١٩٣١ ، التي أعادت أكبر أغلبية محافظة عرفها العصر الحديث ، كان الزعماء البارزون في الحكومة الوطنية يؤكدون للناخبين أنهم لا يطلبون منهم انتخـــابهم كي يفرضوا الحماية الجمركية . ومن المؤكد حقاً أن حزب الأحرار كان لا يمكن أن يشترك في حكومة ائتلافية بهذه الشروط . ومع ذلك لم تكد تمضي بضعة شهور على هذه الوزارة الائتلافية حتى اختفى نظـام التجـارة الحرة ، وحتى اتخذت الخطوات في مؤتمر اوتاوه في عـام ١٩٣٢ لتطوير علاقـات اقتصادية أوثق مع الامبراطورية .. الأمر الذي رفضت حكومات عديدة متتابعة أن تحاوله طوال ما يزيد على جيل كامل .

إن التطور ملموس إلى حد يستحق التقدير .

فبريطانيا كانت أول أمة استفادت من الثورة الصنـاعية ، وأصبحت في ظل الحرية التجارية أول دولة منتجة في العالم . وقد اعتمدت على صادراتها . ولذلك كان تحديد الصادرات بتقليل الواردات يبدو لمنتجي القطن والصوف ، والحديد والصلب والفحم سياسة انتحارية [2] .

ولكن عندمـا حولت الأمم الأخرى اقتصادهـا من طابعه الزراعي إلى طابعه الصناعي ، بدأت ، وخاصة الولايات المتحدة ، في حماية أسواقها المحلية لمصلحة المنتج المحلي . ومع أن بريطانيا بقيت في المقدمة حتى الحرب .. إلا أنهـا حينئذ بـدأت تحس بمنافسة الشعوب الأخرى . وقـد زادت الحرب من خطورة هذا الموقف . إذ لم تكتف الحرب بتطوير الوسائل العادية للتجارة تطويراً ثورياً ، بل أدت مشاكلها الخاصة إلى ميلاد حركة وطنية سرعان ما

---

١ ـ بلدوين ، ستانلي ، رئيس وزارة المحافظين في انجلترا خلال السنوات ١٩٢٣ ـ ١٩٢٤ ، ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩ ، ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ .

٢ ـ انظر المستندات التي جمعها لورد سنودين في :

Autobiography (1934), Vol. II, pp. 991 - 5.

عبرت عن نفسها في المجال الاقتصادي .

وبذلك وجدت بريطانيا نفسها في مركز يعطى فيه الدخل الوارد من التعريفة الجمركية فوائد كبيرة لدافع الضرائب . وأدى فقدان الصادرات إلى إضعاف سلطة المصدّر عما كانت عليه في الجيل الماضي ، بينما أدى اهتمام المنتج المحلي بحماية نفسه من المنافسة إلى أن يجعل من الممكن إحياء فكرة الميزان التجاري القديمة بطريقة جعلت الناس كما كانوا في العصر التجاري ، غير قادرين على أن يتبينوا ترهاتها الواضحة .

ولم تكن هناك حاجة إلى إظهار فكرة جديدة تدافع عن التعريفة الجمركية . فقد كان رجال الأعمال يتقبلون الموقف ببساطة ، وهو أن الظروف قد تغيرت إلى الحد الذي جعل الحرية التجارية عقيدة بالية لم يعد لها أي معنى . وكانت النتيجة بالطبع هي تعريض الموقف الاقتصادي للخطر في بلاد مثل بلجيكا والدنمرك ، التي اعتمدت رفاهيتها إلى حد كبير على تسللها داخل الأسواق البريطانية .

ولكن التغير قد تم ولم يصب إلا سطح السياسات الداخلية . وكما كشف عن الدرجة التي اضطرت معها الشعوب ، التي استلزم أسلوبها الاقتصادي أن تحتفظ بنظرة دولية ، أن تندفع إلى أن تضحي بتخصصها التاريخي في سبيل ذلك المثل الأعلى من الاكتفاء الذاتي الذي يستتبع أن يكون عمق قوتنا في الإنتاج متناقضاً مع قوتنا في التوزيع .

وما هذا التناقض ، أيضاً إلا نتيجة ضرورية لنظام العلاقات الطبقية الذي ينغمس فيه المجتمع الرأسمالي .

وهناك طابع ثالث هام يميز عصرنا ، وهو اتفاق الاقتصاديين على الاجراءات التي قد تعطي انطلاقاً حيوياً للنظام الرأسمالي ، واستحالة تطبيق هذه الإجراءات في إطار العلاقات الطبقية القائمة الآن .

فمن المتفق عليه بين الجميع أننا نحتاج إلى أن نضع الرقابة على كل القروض الأجنبية في يد عصبة الأمم . وبهذه الطريقة وحدها يمكن تجنب

النفقات الباهظة التي تتورط فيها الأمم المدينة ، كما يمكن تجنب أنواع الضغط المختلفة التي تصاحب القروض .

ونحن نحتاج إلى تخفيض الجمارك ، وإلى إجراءات أخرى شبيهة هذا القيد. كما نحتاج إلى تحسين أساليب الاستثمار الداخلي ، وخاصة لمنع جنون المضاربات التي أدخلتها الطرق الحالية في تحويل النقد ، ونحتاج أيضاً إلى إعادة تنظيم الأساليب الاقتصادية تنظيماً شاملاً .

وعلينا أن ننظم ، باتفاق دولي ، كمية إنتاج المواد الخام . وأن نمنع سياسة الإغراق بالمنتجات التي تنتج بالعمل المنهك ، وكذلك سياسة تقديم الإعانات للصناعات التي ما كانت لتعيش ، كصناعة السكر من البنجر في بريطانيا ، بغير هذا التدعيم الاصطناعي .

إننا نستطيع باختصار أن نرسم خطوط سياسة دولية اقتصادية للنظام الرأسمالي ، إذا ظل السلام دائماً ، توفر له درجة كافية من الانتعاش تمكن من رفع مستوى المعيشة [١]

ولكن من الواضح من تجربتنا منذ عام ١٩١٩ ، ان مثل هذه الأساليب لا تتلاءم مع بناء الرأسمالية الذي يقوم على التنافس .

فالمصالح المكتسبة المرتبطة بهذا البناء لن تقدم التضحيات اللازمة . وهي تعتمد على قوتها لتستخدم الانفعالات الوطنية حتى تظل في حدود هذه النظرة .

ولقد تنبأ سير آرثر سالتر [٢] بأن عقد اجتماع دولي بين الحكومات ، للبحث عن أسس سياسة اقتصادية متوافقة قد يؤدي إلى الشر أكثر من الخير . وقد تحققت نبوءته التي قالها في عام ١٩٣٣ .

---

١ ـ انظر برنامج سير أرثر ساتلر في مؤلفه Recovery (1932) ، وقد توافقت النتائج التي وصل إليها مع برنامج الاقتصاديين الذين قدموه في المؤتمر الاقتصادي التحضيري في جنيف سنة ١٩٢٧ .

٢ - The United States of Europe (1934), p 35.

فنظام العلاقات الطبقية الذي نعيش فيه يضطرنا إلى معالجة مشاكل المجتمع الدولي بأسلوب يمت إلى عصر مختلف تماماً .

والواقع أننا لا نلاحظ أن الأسلوب والهدف لا بد أن يفشلا في الوصول إلى علاقة متوافقة ما دام متنافرين في الأساس .

إن مشاكل النظام الدولي تتطلب إخضاع رغبة كل دولة على حدة للصالح العام . ولا يمكن أن يتم ذلك ما دامت رغبة الدول قد ترمي إلى التعبير عن سياسة تقصد الإبقاء على المصالح المكتسبة ، بل والتوسع فيها .

إذ لا بد للرغبة من أن تملك الوسائل التي تجعل لأهدافها أثراً .

وهـذا يعني ، في الواقع ، أن نزع السلاح والنظام الاقتصادي القائم فكرتان لا تتفقان من الأساس .

والمتحمس الذي يرى أن أي أمة لا تريد الحرب ، ويفترض أن السبيل إلى نزع السلاح هو بالفعل طريق ، أو يجب أن يكون طريقاً غير ملتو ، إنما يبني حقيقة هامة ، وهي أنه بينما لا تريد أية أمة الحرب فان النظام الاقتصادي في كل أمة منظم بطريقة لا يمكن أن تحقق امتيازاتها ، في المدى البعيد إلا بالصراع .

وما دامت الحقيقة كذلك ، فـان الخبراء العسكريين والبحريين في كل دولة لا بد أن يطالبوا بالأجهزة التي يرون أنها ضرورية لضمان هذه الامتيازات ولا شيء آخر يمكن أن يفسر التفاق الذي طال أمده في مؤتمر نزع السلاح عام ١٩٣٢ .

إن ما يتضح ، باختصار ، هو أنه بينما يبدو استعداد الدولة للتصميم على رغبتها لنزع السلاح من الناحية المجردة ، فانها ليست مستعدة بشكل جدي لتتخلى عن أي سلاح تعتبره ذا قيمة في الصراع في سبيل القوة . إن نزع السلاح معناه الثقة في قدرة الاقناع بالعقل ، والثقة بقوة العقل تعني التخلص من الأحكام الهوجاء غير المسئولة وسياسة القوة التي تساندها .

والمجتمع الدولي يحتاج إلى مثل هذا التخلص إذا كان لا بد وأن يكون

منتجاً . ولكن ذلك، وفقاً للأسس الافتراضية التي يرتكز عليها النظام القائم .. يعني ... التناقض . وهو تناقض في المجالين الداخلي والدولي معاً .

فهو تناقض في الحقل الداخلي ، لأنه ما دام البناء الطبقي للمجتمع ينكر مطالب الناس المتساوية في الرخاء ، فلا بد وأن يبحث هذا البناء الطبقي عن بديل آخر لتلك المطالب لكي يرضى الجماهير . وهذا لا يتأتى إلا بالاستغلال الخارجي .

وهو تناقض في الحقل الخارجي ، لأنه لكي يحمي البناء الطبقي للمجتمع زعمه في الاستغلال فلا بد وأن يحتفظ بسنده في السيادة حتى ينكر على العقل حقه في السيطرة إذا ما تعرضت هيبته للتحدي . والواقع أنه يمكن تصور الرأسمالية ، من ناحية تجريدية ، على أنها تتخطى حدود الوطنية في المجال الدولي . ولكنها لا تستطيع أن تحقق التلاءم اللازم في اقتراضاتها لأنها محدودة تاريخياً بأن ترتبط مع الدولة الوطنية .

والمجتمع الدولي يتطلب تنظيماً دولياً اقتصادياً . وهذا أقل ما يمكن لكي تُستخدم مواردنا إلى حدها الأقصى . ولكن التخطيط الاقتصادي للعالم يعني أن تتغلب المصلحة الكبرى على المصلحة الصغرى ، وبذلك يمكن استخدام العقل كمفتاح رئيسي لحل مشاكلنا .

ولكن الناس لا يمنحون ولاءهم الصادق للعقل إذا ما ارتبطت مصلحتهم بانكار ما يتطلبه العقل . وفي هذه الحالة يعطون للشرذمة الصغيرة أولوية على جيش البشرية الكبير .

والمصلحة المنظمة التي يطلب منها التنازل ، تنأى عن العقل ، وتستنجد بالعواطف التي يمكن لمؤسساتها أن تلجأ إليها . ويقف العقل عاجزاً أمام تعبيرات تلك العواطف . ويعجز العقل ، لأن هؤلاء الذين لهم الغلبة في العلاقات الطبقية التي نعيش فيها هم الذين يرسمون حدود السياسة ، وهؤلاء دائماً هم ملاك وسائل الإنتاج . ولا يمكن للعقل أن يدافع عن مراكزهم ، ما لم يمكن التدليل على أن امتيازاتهم الخاصة ضرورية للصالح العام . والواقع أنه

لا توجد في الدولة الحديثة غير امتيازات اقتصادية قليلة يمكن الدفاع عنها على هذا الأساس . ومن ثم فإن أصحاب الامتيازات يندفعون إلى استغلال الجهل والوجد والحقد لكي يبقوا على تلك المصالح . ولا يوجد جو يقود إلى استغلال الجهل والعاطفة والحقد مثل الحرب .

إن الناس ينصتون للعقل عندما تكون لهم مصالح متكافئة في نتائج عملياته . ولا تكاد هذه العمليات تهدد بناء المؤسسات التي يستقون منها امتيازاتهم الخاصة ، حتى ينكروا على العقل حقه في أن تسمع كلمته .

ولقد كان هذا هو تاريخ كل الاصلاحات الاجتماعية في الماضي : تدعيم مبدأ التسامح الديني ، وإلغاء العبودية ، والسماح للمرأة بحق التصويت ، والاعتراف بالنقابات ، والتحرر الانتخابي للطبقة العاملة .

والأمر صحيح كذلك في المجهود الذي يبذل لإعطاء مقتضيات المجتمع الدولي الذي نعيش فيه شكلاً رسمياً .

ولكن مقتضيات المجتمع الدولي تتناقض مع المقتضيات التي تستلزمها طبيعة العلاقات الطبقية في النظام الرأسمالي . والمجتمع الدولي لا يمكن أن ينتج إلا إذا تمتع بالسلام . ولا يمكن أن يتمتع بالسلام ما لم تكن في ذلك مصلحة خالصة يحسها كل عضو من أعضائه . ولكن الأعضاء لا يمكنهم أن يؤمنوا بأن هذه هي مصلحتهم إذا ما كانت نتائج السلام تهدد بعض الامتيازات التي يعقدون عليها أهمية خاصة .

وعندئذ سيقدح هؤلاء الأعضاء زناد عبقريتهم للدفاع عن حقهم في شن الحرب .

وقد يقولون إن مصلحتهم الوطنية أو شرفهم الوطني في خطر . وقد يقولون إنهم يدافعون عن مطالب المدنية ضد البربرية . وقد يصرون على أنهم يحمون الالتزامات المقدسة للرباط التاريخي . بل وقد ينكرون أن الحرب التي يشعلونها حرب على الاطلاق ويسمونها « حملة تأديبية » ، أو إعادة النظام لمصلحة الدولة التي يتصارعون معها .

ولقد رأينا كل ذلك في عصرنا .

وما دام مجتمعنا قائماً على علاقاته الطبقية الحالية ، فليس هناك سبب معقول يجعل تكرار هذه الحوادث مستحيلاً .

ولكن البراعة في كل حالة من هذه الحالات لا تستطيع ، إذا ما تبدد أثر العواطف ، أن تخفي الحقيقة ، وهي أن مصلحة اقتصادية خاصة تستخدم سلطة الدولة لتحمي أو لتوسع امتيازاتها .

وعلى هذا الضوء يجب أن نفسر كل المقترحات التي نبتت من فكرة الأمن الجماعي عن طريق عصبة الأمم . أنها تفترض مقدماً إمكان توحيد المصالح بين الدول ضد المعتدي . وهي تفترض أن كل دولة تحس الرغبة في السلام بقوة إلى الحد الذي يجعلها تجمع قوتها مع قوى دول أخرى لحماية السلام أو استعادته .

ولكن هذه معالجة مجردة لا تقيم اعتباراً كافياً لما يعنيه التناقض بين النظام الاقتصادي الذي يكافح لكي يولد ... والنظام السياسي الذي يقف عقبة في وجه هذا الميلاد .

فقد كان غزو اليابان لمنشوريا هو أحد هذه الاعتداءات التي كان يجب أن تستدعي تطبيق عقوبات النظام الجماعي ، ولكن الدول الكبرى لم تكن على استعداد لتوقيع أقل هذه العقوبات على اليابان .

وتلقت اليابان سيلاً من الاتهامات الأخلاقية ، ولكنها ربما كانت تحس بأن في فرضها الحماية على منشوريا ، وما تفتحه هذه الحماية لمنشوريا من آفاق للكسب الاقتصادي ، ما هو أكثر من تعويض عادل عن قرار فارغ تصدره عصبة الأمم .

وكان في تعمد ألمانيا الهتلرية تحطيم استقلال النمسا ، صدمة لضمير كل دول أوربا ، إلا أن جهوداً كبيرة قد بذلت لمنع إثارة هذا الموضوع في مؤتمر جنيف ، وذلك لسبب بسيط هو : أن كل الدول قد أحجمت عن

أن توقع عقوبة على هذا العدوان الألماني .

ومن الصعب كذلك أن نتصور قيـــام فرنسا أو إيطاليا بفرض مثل تلك العقوبات على حلفائها ، إذ أن في استخدام مثل هذه العقوبات تحطيماً للأهداف التي قامت من أجلها تلك المخالفات .

ومن الواضح تماماً أن توقيـع العقوبات هو سلاح له أهميته الكبرى ، إلا أن القيود التي يفرضها النظام الحالي تجعل إمكان استخدامه أمراً مشكوكاً فيــه . فاستخدام هــذا السلاح يستلزم الاتفاق على أهداف التنظيم الدولي ، كما يستلزم الرغبة في إخضاع كل مرامي السياسة للسلام . وهذان أمران يتعارضان مــع المقومات الكامنة للنظام الاجتماعي الحالي .

ولو أن حرباً حدثت بين ألمانيا وروسيا ، فهل يمكن أن نتوقع من بولندا ورومانيا أن تفرضا عقوبات اقتصادية ضد خصم ، يمكن حتى مع التسليم بحماية عصبة الأمم لهما ، أن يقضي بقوته على صالحها العام ؟

لعلنا نقول إن عصبة الأمم قد تكفل لهما تعويضاً عما قد يصيبهما من ضرر ، إلا أن تجربة تحصيل التعويضات من ألمانيا تفقدنا الأمل في إمكان كفالة العصبة للتعويض . ولهذا فإننا نستطيع أن نفهم على الأقل لمــاذا تبدو سياسة الحياد سياسة ذات جاذبية كبيرة لـكل دولة لم تنغمس بعد في مجرى الصراع .

* * *

إنني أعتقد أن الطريق السليم لتأسيس نظام دولي فعــال لا يتحقق إلا إذا أعيد بناء العلاقات الطبقية في المجتمع الحديث . وكلما انتُهج هــــذا الطريق بشكل فعال قلت المصلحة التي تجنيها الدولة باتباع سياسة امبريالية .

فتطوير القوة الانتاجية في المجتمع حتى يستطيـع الناس الاشتراك بالتساوي في ثمرات هذه القوة معناه منع انحراف السلطة السياسية للمجتمع لمصلحة حفنة قليلة من أعضاء هـــذا المجتمع . وعندئذ لا تصبح سيادة المجتمع عباءة تخفي مصلحة الأقلية ، ولا يصبح توجيهه لاستثمار رأس المــال وسيلة لاستغلاله في الخارج على حساب الحاجات المحلية . وتصبح علاقــات المجتمع الخارجية تعبيراً

عن رابطة تجارية لا تستلزم روحاً عسكرية دفينة تستدعيها سياسة ترمي إلى مثل أعلى هو بناء امبراطورية اقتصادية .

فالمجتمع الذي يجمع دولاً اشتراكية يستطيع ، دون غيره من المجتمعات ، أن يبحث مشاكله الاقتصادية على أساس المشاركة المخلصة وحسن النية المتبادل .

وهذا المجتمع وحده ، دون غيره ، يستطيع أن يضع خطة لحياته بطريقة مقصودة مترابطة . لأنه لا يلقي ضغطاً من مشاكل السطوة والنفوذ التي تستلزمها طبيعة الدولة الرأسمالية وطبيعة العلاقات الطبقية الرأسمالية .

ومصلحة هذا المجتمع في السلام مصلحة مباشرة لأنها لا تنحرف عن الإخلاص لهذا المبدأ بتلك السيكولوجية الوطنية الغربية التي يندفع المجتمع الرأسمالي لاختلاقها حتى يحمي نفسه بها .

ولسنا نستطيع بناء نظام للتعاون يقوم على مبادىء إذا ما طبقت ، تعيش على استغلال الانسان للانسان .

ولقد قيل إن حركة تغيير العلاقات الطبقية لا يمكن أن تنجح ما لم تُنظم مؤسسات النظام الدولي تنظيماً فعالاً[1] ولكن هذا القول يفترض أنه يمكن اقامة مثل هذا النظام في اطار العلاقات القائمة في المجتمع .

فاذا كان تحليلنا صحيحاً كان هذا الافتراض مستحيلاً .

ان السلام الرأسمالي ، بحكم طبيعته ، ليس سوى هدنة بين حربين . والعلاقة بين الرأسمالية والدولة الوطنية تستتبع في المدى البعيد ، اختفاء السلام واشتعال الصراع .

وواجبنا إذن ، إذا كانت رغبتنا في السلام مخلصة ، أن نبحث عن تغيير المجتمع الرأسمالي ، وهذا التغيير هو المبدأ الأول الذي يبدأ به مجتمع دولي يبشر بالعمل المنتج .

وهذا التغيير وحده هو الذي يمكّن من التخلي عن السيادة في شكلها

---

١ - Professor Zimmern in the Political Quarterly. Oct. 1932.

الذي يهدد السلام . وبذلك نرفع مصلحة المجتمع الدولي إلى المستوى الذي يضفي عليه مغزى ، ويجعل له معنى . فالمجتمع الذي تسود فيه المساواة لا يحتاج إلى وسائل الامبريالية ، تلك الوسائل التي تنبع – كنتيجة طبيعية – من علاقات الملكية في المجتمع الرأسمالي .

وهذا المثال واضح ، يضربه لنا التاريخ الاقتصادي في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وليس بأقل وضوحاً من المثال الكلاسيكي الذي ينطق به تاريخ الامبراطورية البريطانية .

فالأمبريالية تجيء دائماً ، إلى بريطانيا وروما على السواء ، كوسيلة لحماية الامتيازات من الهجوم عليها ، وهي من أجل تلك الحماية تلوّح للجماهير بالتنازلات باعتبارها أسهل طريق أمامها . وما أن تنمحي الحاجة إلى تلك الوسيلة ، حتى يمكن تصور عملية استثمار رأس المال على مستوى يمكن فيه أن تلقى الرفاهية العامة اهتماماً جدياً . والحال لا يختلف أيضاً بالنسبة لنظام الجمارك والنظام النقدي والمواد الخام ، وبالنسبة للمشاكل النفسية الخطيرة التي تنجم من الهجرة .

إن قيام نظام عالمي من مجتمعات اشتراكية يجعل من الممكن ، حل تلك المشاكل بتصميم صادق يتغلب فيه العقل، لأن منطق هذه المجتمعات هو المساواة في المصلحة .

وهناك محاولات عديدة للدعوة إلى السلام تقول: إن الساسة لو بذلوا جهداً أكثر قليلا ومحاولات أخلص قليلا وارادة أقوى قليلا لأمكن تجنب تلك الخيبة التي أحاطت بفترة ما بعد الحرب .

ولقد كان يمكن للساسة أن يخففوا أثر الخيبة قليلا ، ولكنهم بلا شك كانوا لا يستطيعون أن يتجنبوا الخيبة تماماً . ذلك أن قرارات الساسة ليست مبادىء وأحكاماً مجردة . انها قرارات تتخذ في عالم تسيطر عليه قوى مادية صلبة .

وفي العالم الذي نعيش فيه ، لو قامت محاولة للضغط على مسلك اليابان

بسحب سفراء الدول أعضاء عصبة الأمم ، أو بالتهديد بالمقاطعة الاقتصادية ، كان يمكن ، على الأقل من النـــاحية التصورية ، أن يؤدي ذلك الى اندلاع نيران الحرب . ومن المؤكد أن هـــذه الحرب كانت ستلقى تأييداً من الرأي العام .

والانتقادات التي توجه الى سير جون سيمون ، مثلا وتقول أنه لم يدفع عصبة الأمم الى تحمل أية مخاطرة تغفل الحقيقة : لأنه لو كان قد فعل ذلك لـكان قد ورط العالم في أزمة كان يمكن أن تقضي على العصبة ذاتهـــا بل وعلى غيرها .

وقد يكون هؤلاء الذين وجهوا نقدهم على حق في اعتقـــادهم بأن سياسة سير جون سيمون كانت أوهن وأشد خجلاً مما استلزمته الحقائق التي واجهها . ولكن هذا الخجل الذي يشكون منه صنعته طبيعة الجو النفسي الذي يمليه المجتمع الرأسمالي .

والشجاعة التي يتمنونها تتطلب جواً تحترم فيه كل دولة التزاماتهـــا تجاه عصبة الأمم ، حتى تجد نفسها تلقائياً وقد ساندتها زميلاتها من أعضاء العصبة .

ولكن هذا التعاون التلقائي بين الدول لا يمكن أن يتوفر لأن مصلحة كل دولة تختلف عن مصلحة الدول الأخرى في كل نزاع يستلزم فرض جزاءات لإنهائه .

وبدون هذا التعاون نجد العصبة تقف غير واثقة في قدرتها على اتخـــاذ الاجراءات ضد أي عضو مشاكس . هـــذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان الدولة العضو في العصبة التي تخلص في مراعاة التزاماتها قـــد تتعرض للخراب بسبب اخلاصها .

إن طريق السلام إذن هو طريق الديمقراطية الاقتصادية . وليس هناك طريق آخر لبناء تنظيم اجتماعي يستند الى العدل والعقل .

أما في الأشكال الأخرى للمجتمع ، فان السلطة التي تملكها الطبقة المتميزة المالكة هي التي تحدد بدورها مناهج الدولة ، وهذه الطبقة هي التي تستخدم

تلك السلطة في الميدان الدولي لتؤكد وتسند وتدعم سلطتها . وهكـــذا تصبح الشهوة رفيق المبادىء ، والعقل عبداً للسطوة والنفوذ ...

وقد يرغب مثل هـــذا المجتمع في أن يحقق العدالة . ولكنه لا يستطيع التوفيق بين العدالة وبين رغبته في الإبقاء على سلطته . ولذلك يتصرف في الميدان الدولي بنفس الطريقة التي يتصرف بها تجاه مواطنيه ، وتدفعه الرغبة في ان يسوي بين الحق والمصلحة الى أن يؤجل التغييرات الخارجية الضرورية، كما يؤجل التغييرات الداخلية اللازمة .

ان التغيير في نظام الملكية كله هو الذي يستطيع وحده أن يغير الجو النفسي الذي يقف في طريق قيام نظام دولي عادل .

وربما كان من الأفضل هنا أن نذكر هـــذه الملاحظة : فالاشتراكية والأمبريالية الاقتصادية لا تتفقان . لأن الأمبريالية لا يمكن أن تعمل الا بمنطق القوة العسكرية ، وقد كانت نفقات هذه القوة – التي أصبحت الآن في بريطانيا خمسة أضعاف ما كانت عليه منذ ستين عاماً – كانت دائماً على حساب الاصلاح الاجتماعي .

بل ويمكن القول أيضاً ان المغامرات الامبريالية تشد العقل الوطني بعيـداً عن الاصلاح الاجتماعي وتقصيه عن المشاكل التي يتحتم عليه أن يعالجهـــا مثل الخرائب وتجارة الخمور ، وتجد في التوسع الامبريالي أفضل شعار يحميها . ولهذا السبب نجد صانعي الخمور ومـــلاك الخرائب من أشد المتحمسين للامبراطوريات الضخمة .

بل ان السم أخبث من ذلك .. فكلما زادت المصالح الامبريالية لشعب من الشعوب ، ضعف ضمـــان حقوقه الديمقراطية ، وكادت تصبح مشاكله أبعد من الرقابة العامة ، كما اتضح ذلك عندما حاولت الحكومات اليسارية تحرير سياستنا في كينيا أو في الهند .

لقد أصبح من الصعب تجنب استمرار هذه السياسة – سواء في الأشخاص أو الأفكار – وذلك نتيجة الخوف من أن التصدع في التقاليد قد يشل سطوة

الأمة في الخارج . ولكن تجنب هذا الصدع في التقاليد أنتج استبعاد المشاكل العامة في المجلس التشريعي .

ويؤدى هذا بدوره الى تضييق هوة الخلاف بين الأحزاب ، ويقوي السلطة التنفيذية بأن يحررها من خطر الانتقادات التي تستند الى المبادىء .

وقد تكون مفاتيح الهند – كما قال دزرائيلي – في لندن . ولكن من العناء للوطني الهندي أن يتحقق أن الفرصة لا تمر في مجلس العموم الا مرة واحدة في العام عندما يبحث المجلس أي الأبواب سيفتحها .

وفي هذه الظروف تنتج نتيجتان : تضعف الحكومة الحزبية ، وبضعفها يهون مبدأ الحكومة التمثيلية .

وقد أوضح ج . ا . هوبسون[1] في كتابه الكلاسيكي « الامبريالية » كيف أن محاولات حزب الاحرار للتوافق مع الأمبريالية قد قطعت جذور شخصيته التي تميز آراءه كعقيدة مستقلة . وقد تحقق هذا ، بالاندماج مع المحافظين ، ومتابعة سياسة امبريالية مشتركة ، فمنذ عام ١٩٠٦ لم يعد بين الحزبين سوى خلافات صغيرة سواء في السياسة الاستعمارية أم الخارجية .

وكلما قوي الاستمرار في سياسة الامبريالية ، ضعف نقد الجمهور وانكمشت الرقابة البرلمانية ، حتى تصبح مجرد خرافة مهذبة .

وعندما أصبح الاشتراكيون يكوّنون الحزب الثاني في الدولة ، اضطروا بدورهم اما أن يقبلوا الاستمرار في السياسة الامبريالية ، وبذلك يتورطوا في وسائلها ، أو أن يتحدّوا الامبريالية بأن يهاجموا مهاجمة جذرية الضمان الأساسي الذي تستند اليه المصالح المكتسبة التي يتعارضون معها .

ولو أنهم ربطوا بين الاشتراكية والديمقراطية على صعيد الامبراطورية كما في الهند مثلاً ، لدفعوا المصالح المكتسبة الى الشك في الافتراضات الديمقراطية . ذلك لأن سريان العادات الأوتوقراطية في الشئون الأمبراطورية والخارجية ،

---

١ - Imperialism

حيث تسيطر ارادة المصالح المكتسبة دون عائق كبير ، لا بد وأن يكون له أثر في المجال الداخلي . فإذا كانت الديمقراطية الاقتصاد تعني نهاية الأمبريالية ، فمن الطبيعي للأمبريالي أن يبحث عن نهاية الديمقراطية .

وهذه الارتباطات لها مغزاها . فهي تكشف عن مدى عمق الانقسام الذي تحدثه مناهج الامبريالية في الوحدة الوطنية . ذلك لأن السياسة التي تحتاج اليها الأمبريالية لتدافع بها عن نفسها ، سياسة تنكر المساواة التي تجد في النظام الديمقراطي تأييداً لروحها .

والمجتمع الذي ينكر المساواة في الداخل لا يجد صعوبة في انكارها في الخارج . ومعنى انكاره للمساواة أنه يعتبر مطالب الشعوب الأخرى بطريقة تختلف عن الطريقة التي يزن بها مطالبه الخاصة ، مما ينتهي في المدى البعيد الى أن يعامل مطالب الشعوب الأخرى بغير اكتراث .

وتوضح الطريقة التي تعامل بها الامبريالية شعوب المستعمرات وسائل الامبريالية . والواقع أن الخطوة بين الازدراء بالحقوق الانسانية لشعوب المستعمرات وبين الازدراء بحقوق الناس جميعاً ليست خطوة كبيرة . ومن المهم وتفكير علم الأحياء ، الذي يزعم لنفسه الصفة العلمية ، والذي بدأ بتأكيد تفوق الجنس الأبيض وصل الى تأكيد التفوق البيولوجي للغني الأبيض على الفقير الأبيض . فالأمبريالية تستغل ما يؤكده علم الأحياء لتهجم على مطالب الفقراء للاصلاح الاجتماعي . ذلك لأن ثمن هذه الاصلاحات الاجتماعية ونتائجها ، وخاصة في ميدان التعليم ، انما يهدد مراكز الأغنياء الخاصة الممتازة .

وكلما تخلص ضغط القوى الامبريالية من تهديد الرقابة الديمقراطية ، واندفاع تلك الرقابة نحو الاصلاح الاجتماعي ، تمادت – تلك القوى – واندفعت نحو عدوان جديد ، قد ترى فيه فرصة الربح .

ولكنها كلما زادت في الاندفاع ، قلت الفرصة أمام الامبرياليات المتنافسة ، وبالتالي زادت فرصة النزاع بينها .

وقد علمتنا الأعوام التي سبقت عام ١٩١٤ ، أنه عندما يقترب النزاع يزداد حماس الاستعدادات سواء من الناحية العسكرية أم الاقتصادية أم النفسية .

حتى السلام نفسه يصبح متنفساً صعباً ، ويضطر نفس الذين يعلنون الولاء له ، وبعضهم يفعل ذلك بلا شك في اخلاص صادق ، الى الاندفاع نحو الاشتراك في الاستعداد للحرب التي لا مهرب منها .

ويمكن أن نصف هذا الوضع بسلسلة من التأكيدات .

فالامبريالية تحتاج للروح العسكرية لتحمي مكاسبها ... وهذا ما يجذب الاهتمام الوطني بعيداً عن المسائل العملية العاجلة ، ويجرفه الى انفاق دخل الدولة على أبواب النفقات غير الانتاجية .

وأكثر من ذلك فحماية المكاسب تحتاج الى الاستمرار في هذه السياسة في مجالات الشئون الامبراطورية والخارجية .. وهي مسائل تفلت الى حد بعيد من قبضة الرقابة الديمقراطية .

ولكن هذا التطور يؤدي إلى لهفة على مطالب الديمقراطية في الشئون الداخلية . والحاح الديمقراطية على مطالبها يؤدي الى تزايد الشك في سلامة القضية الديمقراطية .

وعندما تمتد الديمقراطية الى خارج ميدان السياسة الشكلي تتعرض للتحدي ، وتكون نتيجة ذلك التحدي – اذا سمحت الظروف – قيام أوتوقراطية تتخذ شكلا س أشكالها المتعددة .

وتصبح هذه الأوتوقراطية ، وقد انزاحت من سبيلها عوائق الديمقراطية ، أكثر حرية في متابعة أهدافها الأمبريالية ، ويستهويها ذلك الأمر حتى تحرف الأنظار بعيداً عن المتاعب الداخلية .

ولكن الأهداف الأمبريالية ، إذ زادت ، سرعان ما تصطدم مع أهداف دولة منافسة أخرى . وتتحرك الدول التي ترتبط بهذه المنافسة ، وتندفع ومعها الدول التي تدور في فلكها دون تردد نحو طريق الحرب .

ويمكن القول إن تاريخ ما بعد الحرب قد أوضح هذه الظواهر توضيحاً

أكثر من الحروب السابقة .

فالنزاع الذي نشب بين الأمبريالية والديمقراطية في إيطاليا وألمانيا هو أكثر النماذج وضوحاً ، لذلك التخريب المتعمد لمبدأ المساواة في الحقل الاقتصادي للإبقاء على امتيازات طبقة محدودة .

فهذه الطبقة تضحي بمطالب المجموع من أجل مطالب الملكية . وعندما تتأكد الملكية من السيطرة على الحكم ، تبدأ في التفكير في الثروات التي ستحققها إذا ما رسمت سياسة خارجية جريئة تساندها قوة عسكرية كافية .

وليس من الصدفة أن تنظر ألمانيا الهتلرية إلى شرق أوربا لتبحث عن مغانم تزيد من سطوتها ونفوذها في الداخل . ففي هذه السياسة مزايا اقتصادية كبيرة تجعلها تلوح في عيون واضعيها بما يبرر المقامرة .

وليس من الصدفة أيضاً ، أن إيطاليا الفاشية تتلهف على التوسع في افريقيا ، فانهماك رعاياها في إنشاء امبراطورية جديدة سيقصي أذهانهم عن مشاهدة جزر ليباري الايطالية المقبضة ... ان ثمن هذه الأحلام هو الحرب .

ودائماً يأتي الوقت الذي ترتبط فيه هيبة الحالم بتحقيق الحلم ، فلا يكون أمامه الا أن يختار : اما أن يسير في المغامرة ويدفع ثمن أحلامه ... واما أن يسقط .

ولا شك أنه لن يتردد بين الأمرين .

وتاريخ الشعوب الأخرى لا يختلف في روحه .

وحتى في بريطانيا والولايات المتحدة ، حيث جذور الليبرالية تمتد بقوة نجد في أعمق أعماقها الشكوك في الديمقراطية . ذلك أنه كلما قلت القدرة على فتح أسواق جديدة وضح تهديد الديمقراطية للامتيازات .

وفي كلا البلدين نجد سيطرة المصالح الامبريالية على الدولة تسمم الجو الدولي ، كما يتضح من التنافس البحري بين انجلترا وأمريكا ، ومن الصعوبات التي تلاقيها مؤتمرات نزع السلاح والمؤتمرات الاقتصادية العالمية .

ومما هو جدير بالملاحظة أن أكثر أنصار بناء الامبراطورية حماسة — في

البلدين – هم ألد أعداء الاشتراكية . كما أن الهجوم الرئيسي على الديمقراطية – في بريطانيا – وخاصة في الحقل الاقتصادي يأتي من الذين تدربوا خلال الستين أو السبعين عاماً الماضية على الأفكار الأمبريالية في تجربة الهند .

والمجتمع الأمبريالي ، وقد قام على زعم ضمني بأن جنساً متفوقاً يحكم جنساً متخلفاً ، يفترض طبعاً أن حقوقه نابعة من سلطته في أن تطاع إرادته . وهذا هو المنطق الوحيد الذي يستطيع فهمه . ولكن المجتمع الأمبريالي ، إذا ما بدأنا من هذا الافتراض ، يتطلب كل مقتضيات السيادة حتى يستطيع أن يجعل قضيته قضية قوية . ولكن ما إن يبدأ في السير وفقاً لفهمه الخاص ، حتى يفقد حقه في أن يصبح القاضي الذي يحكم على نفسه . ففي هذه اللحظة يتعين على السلطة أن تسير ، وفقاً للمبادىء مما يعني أن كل الهدف من السيادة يصبح خاوياً بالنسبة للدولة التي تقبل في هذه الحالة مطالب تعلو على مصلحتها.

ولكن في هذا إنكاراً لمنطق الأمبريالية التي تسوي ، بحكم نوازعها الداخلية ، بين الحق والقوة ... وما وجدت افتراضات المجتمع الدولي إلا لتنكر هذا النازع الداخلي .

وهذا الأمر ، بشكل ما ، يقبله عدد كبير ممن تكون رغبتهم في إيجاد نظام دولي فعال رغبة تعلو على الشكوك . وقد ودّ بروتوكول جنيف عام ١٩٢٤ أن يتم توقيع العقوبات تلقائياً على أي دولة تعتدي على ميثاق عصبة الأمم [١] . فقد وافقت عليه أغلبية ضخمة في مجلس العصبة ، ولكنها اصطدمت برفض الحكومة البريطانية التصديق عليه . ولو أنها فعلت ذلك لكان هذا يعني أنها أسقطت من اعتبارها حريتها في اختيار الوقت الذي توقع فيه العقوبات .

ما هو النقد الذي وجه إلى هذا البروتوكول ؟

---

١ – أنظر تعليق مستر فيليب نويل بيكو على بروتوكول ١٩٢٤ ، في
The Geneva Protocol (1925) .

كتب السير جون فيشر ويليامز [1] ، يقول : إن أحداً لن يجـادل في الاخلاص والتجربة والمهارة وصدق النوايا التي يتميز بهـا واضعو بروتوكول جنيف ، ولكن يبدو أنهم لم يعطوا أهمية كافية للظروف العملية التي يتم بها الوصول إلى قرارات دولية ، وخاصة تلك القرارات المتصلة باستخدام القوة .

ويقول السير جون [2] : « إن أقصى ما يمكن عمـله هو وضع الخطوط العريضة للمبادىء ، وجعلها أوضح مـا يمكن ، ثم الثقة بحسن نيـة الساسة المسئولين الذين يطبقون المبادىء حينما يحين الوقت » .

ومقتضى هذا الكلام مفهوم بكل تأكيد . فالظروف « العملية » تعني أنه لا يمكن الوصول إلى أي اتفاق دولي يتطلب من كل دولة كبرى أن تتنازل عن سيادتها . فإذا ما وقع عمل عدواني ، لا بـد من وضع الثقة في « حسن نية » الساسة الذين يطبقون المبادىء العامة التي يرتبطون بها أخلاقياً .

ولكن من المؤكد أن الدرس الواضح من التجربة التاريخية يبين أن « حسن نية » الساسة يتأثر بشكل مستمر بالظروف التي يوجدون فيهـا . « فحسن النية » عند الساسة الذين كان عليهم أن يفسروا التزاماتهم الخاصة نحو بلجيكا في عام ١٩١٤ كان يمكن أن يفسر تفسيراً متبايناً .

كما كانت اليابان ترى أن التزاماتها طبقاً لميثاق العصبة واتفاقية باريس مـا تزال قائمة على الرغم من انتزاعها لمنشوريا .

ولم تتردد إيطاليا في إلقاء القنابل على كورفو عندما بدا لها أن هيبتهـا تتطلب مثل هذه المظاهرة .

و « حسن نية » الساسة أدى بهم إلى الموافقة على ميثاق يحرم استخدام الغازات السامه في الحرب ، ولكن من المعلوم جيداً أنه لا توجد دولة واحدة من الدول الكبرى لا تجري تجاربها على الغازات السامة .

---

١ ـ Some Aspecte of the covenant of the League of Nations, p. 216.

٢ ـ المرجع السابق ص ٢١٨ .

فإذا نظرنا إلى حسن نية ألمانيا مع النمسا ، وإيطاليا مع ألبانيا ، واليابان مع روسيا ، وإذا اقتصرنا على هذه الأمثلة التي ظهر فيها « حسن النية » بأعمال مضادة ، لا يبدو أنه من الجموح أن يقال إن الاعتماد على حسن النية كجزء للقواعد الدولية لا يقترب بنا كثيراً من الهدف الذي نتطلع إليه .

والاعتماد على « حسن النية » هو في الحقيقة اعتماد على العقل . ودائماً ما كانت المناقشة في كل الشئون الدولية تردد من جديد ضرورة استخدام سلطان العقل .

ويقال إننا نستطيع أن ندل على أن الحرب لا تفيد . ويمكننا أن نوضح بالأمثال التاريخية ان الحرب في المستوى الحديث ، تهلك المنتصر والخاسر على حد سواء .

فالحرب ليس رعبها شديداً فحسب . ولكنها تفتح السدود امام فيضان تلك الثورة ، التي تغرق ، كما حدث في روسيا ، حتى من يمارسونها .

فإذا أمكننا أن نوضح خسائر الحرب ، أمكننا ، في المدى البعيد ، من ان نقنع الناس بعدم جدواها كوسيلة من وسائل السياسة الوطنية . ولكن علينا ان نسير وفقاً للظروف التي تحيط بنا . فتعدي هذه الظروف كما حدث في بروتوكول ١٩٢٤ ، هو نوع من المثالية غير العملية التي تهزم أهدافها ذاتها ، والتي تستطيع فقط أن تهز اعتبار الأهداف الكبيرة التي تحاول خدمتها .

ولكن « الظروف التي تحيط بنا » تحدد ، بحكم طبيعتها الداخلية ، سلطة العقل في التأثير في أذهان الناس . وهذه الظروف هي العلاقات الطبقية في المجتمع الاقتصادي التي تخضع العقل لاعتبار المصلحة دائماً . وما كان من الممكن أن يلغى نظام العبودية لو أننا وثقنا في قدرة العقل على إقناع ملاك العبيد .

ولا يمكن أن نلغي تجارة النساء أو تهريب المخدرات لو وثقنا في قدرة العقل على إقناع التجار والمهربين بأن هذه التجارة غير أخلاقية .

إن نظامنا الطبقي يتيح لبعض الأفراد الاستفادة في ظروف معينة . ولسنا نستطيع إقناعهم بالتنازل عن مكاسبهم لو كانوا يرون أنه يمكن الإبقاء بالحرب

على امتيازاتهم .

ان ضعف حجة دعاة العقل يرجع في النهاية إلى أن الظروف التي يمكن للعقل أن يعمل فيها لاتتوفر في النظام الذي نعيش فيه .

ذلك لأن هذا العقل يعمل في جو سممه تلاعب المصالح التي تهتم بأن تشق طريقها دون نظر إلى الثمن . وهو جو لانستطيع أن نثق بأنه يعطينا أنباء صادقة ، بل انه جو ، كما قال لويد جورج[١] ، نجد فيه سياسياً محترماً مثل لورد جراي مستعداً لكي يكتم أخباراً حيوية عن زملائه الذين يشاركونه المسئولية عن سياسته . وهو جو لا تصلح فيه نظمنا التعليمية لكي تنقل الى الجماهير حتى تلك الملامح العامة للمشاكل الدولية التي يصبح العقل بدونها لاحول له ولا قوة .. جو لازالت عادات التعامل الدبلوماسي تسيطر عليها الأفكار التي تميز عالم ميكيافيلي وهوبز .

ويجب ألا ننسى ، ونحن نؤكد قوة العقل ، أن عالم العلاقات الدولية لايزال قائما على الحكمة التي قالها الفيلسوف بيكون : إن الخطأ الذي ترتكبه لقوة هو أنها تفكر في طلب النتيجة دون أن تتحمل الوسائل .

وقد كتب لود جراي إلى الأميرة ليفين[٢] يتحدث عن قانون الاصلاح فقال : « إنني من عشاق الأخلاق العامة والخاصة . ولكن تعامل الأمم لا يمكن أن ينظم بهذه القاعدة » . وهذه نظرة قديمة كالتاريخ نفسه[٣] كما أوضح لورد اكتون . فالمكان الذي نخصصه للعقل في الشئون الدولية سيعتمد دائماً على مقدار رغبتنا – عاطفياً في الهدف الذي لا بد أن يحاول العقل البحث عن تبرير له .

فعالمنا تتوافق فيه حرب الطبقات مع الحرب بين الدول التي تعبر عن

---

١ – War Memoirs, Vol. 1, pp. 46 f

٢ – Correspondence with Princess Lieven, p. 234.

لورد جراي ، وزير الخارجية في وزارة لويد جورج أثناء الحرب العالمية الأولى (المترجم).

٣ – History of Freedom (1909) p. 219.

هذا الصراع الطبقي في العالم الخارجي . ولا يمكننـــا أن نوقف الحرب بين الدول ما لم نغير العلاقات التي تسبب حرب الطبقات . وكل أفـكارنا عن الحق الدولي ستكون في الحقيقة انعكاساً للظروف التي تشـكلهـــا هذه العلاقات . وهذا هو مغزى تقدمنـــا البطيء نحو تحقيق ذلك المثل الأعلى الذي يعتبر الهدف المنطقي الوحيد الذي يمكن أن نعده أمامنا .

وكلما زادت حـــدة الحرب الداخلية في الدول الأعضاء، زادت الشكوك التي تنظر بها لكل المبـــادىء وكل المؤسسات التي تسعى إلى تقييد سلطة سيادتها .

ذلك أنها لا تحفظ نظـــام العلاقات الطبقية القائم ، من التحدي الذي يقابله في عصرنا، إلا بسلطة سيادتها .

وكلما اشتد التحدي في الداخل ، بحثت الدولة بشغف خـــارج حدودها عن الوسائل التي تمكنها من تلطيف فظاظة هذا التحدي .

إن الحرب لا تصنعها مكائد رجـال أشرار كان يمكن ، لو أنهم أرادوا ، أن يختاروا السلام . بل الحرب تعبير عن مجتمع تختل فيه المساواة .. مجتمع يبحث بكل ثمن عن الدفاع عن امتيازاته من الغزو . ولا يمكننا أن نتخطى حالة الحرب إلا حينما نصنع عالماً لا تكون فيه مهمة الحكومة الرئيسية حماية البناء الطبقي الذي تتطلبه الرأسمالية .

٤

مستقبل جيلنا

تبدو كل دولة ، من الخارج ، على أنها مجموعة من المواطنين الذين يبحثون عن تحقيق هدف مشترك . وتبدو كذلك خاصة إذا بحثت من ناحية دورها الدولي .

فنحن نذكر التشارك في تقليد تاريخي مشترك قدسته ذكريات خاصة وعزيزة تربط أعضاء الدولة في حلقة حقيقية وهمجية تشبه تلك الرابطة التي تجمع أفراد عائلة واحدة .

ونذكر خدمات الدولة الاجتماعية التي تحاول بها القضاء على الفروق في الرفاهية بين الأغنياء والفقراء .

ونذكر المحاكم التي تهيىء عدالة غير متحيزة لأعضاء كل الطبقات .

ونذكر أيضاً جمعية تشريعية قد يجد فيها أكثر المواطنين تواضعاً مكانه ، بل والتي يجب أن يحصل أكثرهم تميزاً على أصوات المجتمع الذي ينتمي إليه .

ونقارن بين وظائف الدولة الآن وبين وظائفها منذ قرن أو نصف قرن مضى .

ومن السهل أن ننتهي إلى أن التغير الذي حدث يمثل تزايداً حاسماً في عمق

الوعي الاجتماعي .

ومن الطبيعي أن نستنتج من هذه الخاتمة أن الوعي الاجتماعي إذا زاد يجعل من الدولة مؤسسة تبحث عن تحقيق الصالح العام لكل أفرادها .

وهذه نتيجة سهلة ، بل تصبح نتيجة سطحية أيضاً ... ما لم تكن كل النظرة التي تضمنها هذا الكتاب خاطئة .

ذلك لأن الوحدة التي نجدها في مجتمعنا ليست تلك الوحدة التي تقوم على الرضا بل أنها تقوم على القسر .

وليس المميز الرئيسي للدولة هو بحثها عن رفاهية عامة ، بل قوتها في أن تفرض قبول بعض العلاقات الطبقية التي تجعل هذه الرفاهية مسألة سطحية ، لا مسألة مركزية بالنسبة لهدفها .

وهدف الدولة الحقيقي هو حماية المبادىء القانونية التي تضمن في داخل حدودها غلبة ملاك وسائل الانتاج . وكل ما قد تخلقه الدولة من رفاهية يخضع لهذا الهدف الكبير بالذات .

فالتشريعات الاجتماعية ليست ثمرة رغبة منطقية وموضوعية يحس بها جميع أعضاء المجتمع على السواء لتحقيق الصالح العام . إنها الثمن الذي يدفع في مقابل تلك القواعد القانونية التي تضمن غلبة أصحاب الملكية . وهي تعلو وتهبط تبعاً لثرائهم . وهي مجموعة من التنازلات التي تتم لإقصاء التحدي الحاسم للمبادىء التي تقوم عليها سلطتهم .

وهذا بالطبع تبسيط لموقف شديد التعقيد .. وخاصة ، من ناحيته النفسية ، ولكن من المهم أن نضعه بهذا الشكل الجاف لأنه يجذب الاهتمام إلى نقطة الارتكاز في تحليل الدولة . ولأنه يؤكد أهمية سيطرة ملاك وسائل الانتاج على السلطة القسرية العليا .. ويبين أن التنازلات التي تعطيها الطبقة الحاكمة للجماهير لا تستحق في كل مرة أن يقاتل في سبيلها ، بل وأن حدود هذه التنازلات تقيمها نفس الافتراضات التي يفرضها نظام العلاقات الطبقية الذي تميز المجتمع الذي تنظمه الدولة .

فإذا ما تناقضت مطالب الجماهير مع تلك الافتراضات ، كان لا بد من حدوث تغيير في نظام العلاقات الطبقية حتى تتحقق هذه المطالب ، والتاريخ يمدنا بالدليل على أنه ما من تغيير في نظام العلاقات الطبقية حدث دون ثورة .

فلم ينتقل المجتمع من الاقطاعية إلى البورجوازية إلا بقتال كبير .

وما لم نفترض أن الناس أصبحوا الآن أكثر اعتماداً على العقل مما كانوا ، فليس هناك من سبب يدعونا إلى أن نفترض امكان تغيير أسس المجتمع البورجوازي دون قتال مرير .. وافتراض تحقق مزيد من العقل ليس إلا وهماً ولد في ظروف خاصة وسرعان ما تبدد أمام عيوننا الآن .

فقد أدت الحالة الاقتصادية الخاصة التي مرت بالقرن التاسع عشر ، خلال الاكتشافات العلمية الهائلة إلى دفع قوة الانتاج . ومن الفائض الذي نشأ من هذه الزيادة أمكن توزيع بعض التنازلات على مجال أوسع وأعمق مما أمكن معه إرضاء الملاك من ناحية ... وإرضاء الذين لا يملكون غير قدرتهم على العمل من ناحية أخرى . ومن هنا انتشر ذلك الجو من التسامح الذي يصلح تربة خصبة للعقيدة الليبرالية .

فحين أمكن الانتاج بوفرة ، وأمكن توزيع الرخاء بسخاء ، أرضيت المطالب عموماً ، مما جعل الصراع على مبدأ التوزيع المتعادل يبدو غير لازم للجزء الغالب من أبناء المدنية الغربية .

ولا شك أن الموجة الليبرالية عرفت المد والجزر ، ولكنها شاهدت في نهاية القرن الماضي – عموماً – تقبلا عاماً من العقل للمثل الأعلى الليبرالي في أوربا الغربية وأمريكا .

وقد كان الشكل الذي عبرت به هذه الموجة الليبرالية عن نفسها هو الرأسمالية الديمقراطية .

وأصبح عدد الذين يشكون في صلاحية هذه الديموقراطية كوسيلة للخير الدائم الذي يضمن السلام قليلاً نسبياً .

وقد أوضح عام ١٩١٤ بجلاء قلة الذين يشكون في صلاحية الديموقراطية

الرأسمالية حين استطاعت احزاب الدولية الثانية قبول مهمة الدفاع عن الديموقراطية على الرغم من إيمان هذه الأحزاب نظرياً بالمبادىء الماركسية. ولم يتضح للناس أن اقتران الرأسمالية والديمقراطية مجرد ارتباط عابر إلا بعد أن كانت قد تجمعت في أذهانهم متاعب الحرب والثورة الروسية. وبدا لهم الجمع بين الرأسمالية والديمقراطية نتيجة توافق داخلي بينهما ولكنه كان نتيجة تلك المرحلة الاقتصادية التي كانت الرأسمالية فيها مزدهرة.

وقد عهدت الرأسمالية للجماهير بالسلطة السياسية، ولكنها اشترطت شرطاً خاصاً، وهو ألا تستخدم الجماهير تلك السلطة في اجتثاث أسس الرأسمالية من جذورها.

وكان من الممكن أن تعطي الرأسمالية الاصلاحات الاجتماعية طالما أن هذه الاصلاحات لا تعرض العلاقات الأساسية في النظام الرأسمالي للخطر.

فإذا ما تعرضت هذه العلاقات للخطر كما حدث في السنوات التي أعقبت الحرب، يصبح التناقض بين الرأسمالية والديمقراطية هو الطابع الذي يميز مؤسسات المدنية الغربية.

وقد ظهر هذا التناقض بالطرق التي عودنا التاريخ أن يسير فيها كلما مر بمرحلة انتقال حرجة.

فتحالف الأحزاب الرأسمالية للإبقاء على وحدة الجبهة بين المصالح الرأسمالية، والتدخل في روسيا – الذي يشبه التدخل الذي حدث في فرنسا منذ قرن ونصف قرن – للقضاء بالقوة على ذلك السم الفكري الذي قيل إنه يهدد أسس النظام والقانون، واستدعاء المصلحين المعتدلين لتولي السلطة، ثم قذفهم من كراسي الحكم عندما يتحقق ثمن الاصلاح المعتدل، وأخيراً، عندما يشتد التناقض ويحتدم – كما حدث في إيطاليا وألمانيا والنمسا – فتلغى الديموقراطية باعتبارها خطراً جسيماً لا يمكن أن تقبله الرأسمالية ... كل هذه التطورات لا تدهشنا.

فالناس كانوا يتحدثون عن الدستور البريطاني الذي لا نظير له عام ١٩٣١،

كما كانوا يتحدثون في عام ١٧٩٢ . وكانوا يثنون على إخلاصه للحرية وهم في نفس الوقت ينخرون في أسسه وكانوا يتهمون المصلحين المعتدلين بتخريب ضمانات القانون والنظام في نفس اللحظة التي كانوا يستخدمون هـذه الضمانات لحماية مصالحهم الخاصة ضد احتمالات حدوث تغيير دستوري .

وقد اختلف لون الاتهام في كل بلد ، ولكن طبيعته لم تختلف في كل مكان .

وحتى في الولايات المتحدة، وفي البيت الأبيض رئيس ليبرالي، كانت حرية التعبير تعاني تهديداً مرعباً [١] .

ولقد كان سبب هذا التغير في الجو واضحاً وضوحاً كافياً :

فالرأسمالية ، وهي تعاني الأزمة ، لا تحتمل كاليات السياسة الليبرالية .

إنها تستطيع أن تسلم بعض المواقع الأمامية لضغط الديمقراطية ، ولكن ليس من طبعها أن تسلم القلعة الداخلية دون قتـــال . والاستمرار في سياسة الاصلاح الاجتماعي أثناء مرور فترة الهبوط الحادة معناه حدوث تغيير في نفس الأساس الذي تقوم عليه علاقات الملكية .

وهذا يعني التنازل عن الامتيازات .

ويعني تحويل مجتمع تستحوذ فيه حفنة ضئيلة من الرأسماليين على الملكية إلى مجتمع لم تعد فيـــه ملكية وسائل الانتاج تعني الاستحواذ على امتيازات مبنية على التفاوت .

وكلما تعرضت الفكرة الأساسية في الملكية للتهديد أحس المـلاك بالذعر ، وبدت الديمقراطية السياسية كأنها العدو ، لأن الديمقراطية السياسية ائتمنت الجماهير على السلطة الدستورية الشكلية .

ويصبح الضيق بمضمونات الديمقراطية موضع مناقشة في كل مكان . وتجحد

---

١ ـ انظر عن تهديد الحقوق المدنية في أمريكا في :
St. Louis Post-Despatch, August 26 , 1934

في احتداد تلك الأماني المستقرة التي أتاحت لها الديمقراطية أن تولد .

وبعد انقضاء خمسة عشر عاماً من الحرب بدت الديمقراطية ، التي ضحت من أجلها الملايين ، كأنها فكرة تافهة للجزء الأكبر من الدول المتمدينة .

وقد تخلت الدولة بصراحة ، في معظم أنحاء العالم ، عن المبادىء الليبرالية التي سيطرت معظم سنوات قرن كامل ، وتولت الدولة من جديد دورها البحت في حماية حقوق الملكية الفردية من الهجوم .

وما يبدو لنا الآن هو معركة في سبيل السيطرة على سلطة الدولة . وما يتضح الآن هو الحقيقة الحيوية ، وهي أن العلاقات الطبقية في مجتمعنا لم تعد تتوافق مع بقاء السلام الاجتماعي .

وقد أوضحت العلاقات الطبقية التناقض بين قدرتنا على الانتاج وقدرتنا على التوزيع بطريقة خلقت أكبر مشكلة مستعصية في عهدنا وهي: فقرنا ... وسط إمكانيات الوفرة الموجودة ، وهي مشكلة لا يستطيع تحملها من عليهم أن يدفعوا ثمنها .

ومع ذلك فإن أصحاب الملكية وهم يختارون بين تحقيق تحول سلمي ، وبين الابقاء على امتيازاتهم ولو بالصراع ، فإنهم ، كما حدث من قبل ، يفضلون الاستعداد للقتال في سبيل حقوقهم ، على الاستسلام .

وهذا الموقف لا يتضح فحسب في الانقلاب البربري للمؤسسات الديمقراطية في البلاد الفاشية . إنه يتضح أيضاً ، بل وبجلاء أكثر ، في مقاومة الاصلاحات الاجتماعية في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وبالعداء الصريح للديمقراطية في فرنسا .

ولا تستطيع الدولة ، في أي بلد من هذه البلاد ، بشكل جدي حتى أن تزعم أنها تقف موقفاً محايداً .. إذ لا تكاد حقوق الملكية تتعرض للبلبلة حتى تبرز الدولة طبيعتها كقوة للقسر ، وتتصدر هذه الطبيعة كل ما تعمله ، وتتجه إلى الجماهير لتستخدم ضدها ذلك القسر .

ويقال أحياناً إن التوتر لا يعود إلى عدم رغبة الرأسماليين في الاصلاح

ولكن لضيق الشقة التي يريد المصلحون إتمام إصلاحاتهم فيها .

ولكن موقف المصلحين اليوم لا يختلف في أساسه عن موقفهم من قبل .

فمثلاً عندما اقترح لويد جورج منذ ربع قرن إجراء إصلاحات ضرائبية ، وهي إصلاحات تبدو لنا الآن معتدلة اعتدالاً مذهلا ، ولم يكن رفض مجلس اللوردات لهذه الميزانية مجرد صدفة . فقد قال لورد بلفور [١] منذ عام ١٩٠٦ لأنصاره، إن واجبهم الملزم هو أن يسعوا لكي يظل الحزب الاتحادي قابضاً على مصير هذه الامبراطورية الكبرى،سواء أكان الحزب في الحكم أو في المعاوضة[٢]. وقد أوضح ما يعنيه لمجلس العموم بعد ذلك بثـلاثة شهور وهو يعرض للمرة الثالثة قانون التعليم السقيم الذي تقدمت به حكومة الأحرار في سنة ١٩٠٦ ، عندما قال « إن المناقشة الحقيقية يجب أن تكون في مكان آخر » [٣] . وقد تضمن هذا الكلام زعماً جلياً صريحاً في وجوب أن يحكم الملاك بغض النظر عن رغبة الشعب . وما من أحد يقرأ ما قاله لوردات المحـافظين عن تلك الميزانية ويستطيـع أن يشك في أنهم كانوا يحسون في أعماقهم بأن من حقهم أن يحموا أنفسهم من أي إجراء قد يعتبرونه شبيهاً باجراءات المصادرة [٤] .

ولقد كان أسكويث مصيباً حين أنذر الناخبين بأن مـا يتضمنه زعم اللوردات يهدد بالثورة [٥] .

---

١ ـ بلفور : لورد آرثر جيمس بلفور . سياسي انجليزي . ولد في وتنجهام باسكتلندة سنة ١٨٤٨ . كان رئيساً لوزارة المحافظين من سنة ١٩٠٠ إلى ١٩٠٥ ثم وزيراً للخـارجية من ١٩١٦ ـ ١٩١٩ . وهو صاحب وعد بلفور الشهير . مات سنة ١٩٣٠ (المترجمان) .

٢ ـ استشهد بهذه الجملة اسكويث في : Fifty years of the British Parliament (1926) .

٣ ـ Hansard (4 th. series), Vol. 162, Col 545

٤ ـ انظر ملاحظات دوق روتلاند ، بوفور وملاحظات سومرست كما استشهد بها لورد دنمان Lord Denman, House of Lords Reports (1909), Vol. IV (1207)

٥ ـ اسكويث ، المرجع السابق ، ص ٨٣ ج ٢ .

وقد كتب أحـد المعلقين في ذلك الحين[1] : « لا يستطيع المحافظون أن يضعوا أنفسهم محل خصومهم ، ولا يستطيعون أن يروا أنهـم باستعمالهم لسلاح ينفردون به لكي يحرموا عدوهم من ثمـار النصر إنما يخالفون تقاليد النزال » ، ولا توجد جريمة أكبر من تلك الجريمة في نظر البريطاني العادي .. والواقع أنه لم يطرأ تغيير رئيسي في خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة . ذلك لأن الزعم لا يزال يتردد بأن وظيفة مجلس اللوردات هي حماية البلاد من حكومة عمالية قـد تحاول تحويل المبادىء الاشتراكية إلى تشريعات . وكل الاقتراحات التي يتقدم بها حزب المحافظين لا تهدف إلا بهدف واحد هو عرقلة مثل هذه الحكومة العمالية من التشريـع ، على النحو الذي يُسمح به لخصومها[2] .

ولكن أي تفسير منطقي لا يعني شيئاً سوى أن إرادة الناخبين لا تستطيع التصرف إلا في الحدود التي يرسمها مجلس اللوردات ، ذلـك المجلس الذي لا يتميز إلا بأنه يعبر عن مصالح الطبقة الحاكمة .

إن موقف مجلس اللوردات هو نوع من التحزب الخالص . ولكنه يكشف أيضاً عن إطار ذهني أوسع مما يضمه فعلاً ، وهو الاطار الذي يظهر في مجالات مختلفة .

فهو لا يتضح من المعارضة العنيدة التي أبداها ملاك المناجم للتأميم فحسب ، بل وأيضاً من معارضة توحيد صناعاتهم ، على الرغم من أن كل اللجان الملكية كانت توصي منذ الحرب بهذا التوحيد .

وهو يتضح كذلك من رفض تجـار القطن – الذي اعتبره سيرجون جوزياه ستاسب[3] رفضاً قاتلاً – لمجرد التفكير في إعادة بناء أسس هـذه

---

١ - Mr A. A. BAU Mann, in the Fortnightly Review (194), Vol. 96,6 — 7.

٢ - انظر المناقشات حول مقترحات سالسبوري في : House of Lords Debates, May 8 — 10,1934.

٣ - Adress to the Aberdeen Chamber of Commerce بجريدة المانشستر جارديان يوم ١٠ سبتمبر ١٩٣٤ .

التجارة على ضوء المنافسات الجديدة التي تواجهها . وإذ كانت المصالح المستثمرة لا تتأثر بنصائح أصدقائها ، فإنهـا أميل إلى اغفال مقترحات الذين تعتبرهم من أعدائها .

ويتضح كذلك من السخط على محاولات مؤتمر اتحـاد النقابات ، لتحقيق تحسن في مركز كاسبي الأجور . فإذا كانت هذه المحاولات توصف بأنها حركة تتجه نحو الديكتاتورية[1] ، فمن الواضح أن تحليل العلاقات الاجتماعية يتميز في مرحلة الأزمة الاجتماعية بأنه لا يعرف شيئاً عن حسن النية .

وأعتقد أنه من غير المعقول أن ننكر أن الطبقة المالكة في بريطانيا ترغب في مشاركة الجماهير ثمرات الرخـاء ، على شرط واحد دائم وهو ألا يُثار أي تساؤل عن سندها القانوني لملكيتها لامتيازاتها .. ومـع ذلك فإن التطور الاقتصادي أثار هذه الأسئلة بالذات ودفعها الى الأمام .

وجوهر الموقف لا يختلف في الولايات المتحدة .

فقد تدخل الرئيس الأمريكي في الميدان الصناعي لكي يوفر ظروف رأسمالية اصلاحية . ولكنه وجد نفسه أمـام رفض المصالح المكتسبة التعاون في المبادىء التي تقوم عليها مغامرته . فأصحاب هذه المصالح لا يثقون في الوسائل التي يقترحها . وما دام انتعاش السوق الرأسمالية مسألة تتوقف على ثقتهم ، فإن نجاح الرئيس كان يحتاج إلى شرط ضروري وهو رغبتهم في ذلك .

ومن ناحية أخرى فإن محاولته مساعدة العمال المنظمين لكي يحصلوا على الاعتراف بهم ، قوبلت بتخريب واسع النطاق شمل الأمة كلها .

فالاضراب العام في سان فرانسسكو ، وإضراب عمال النسيج في خريف عام ١٩٣٤ ليسا سوى دليلين واضحين على تصميم رجال الأعمال الأمريكيين على مقاومة أي ضغط في سبيل الاصلاح . وهـذا الضغط ، كما أشرت ، تصحبه كراهية نامية للأفكار الديمقراطية ، تلك الكراهية التي تعتبر مقياساً لما

---

١ ـ انظر : Sir Thomas Inskip في جريدة الابزيرفر عدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٤ .

يحويه ذلك العصر من توتر .

فقد كان معارضو روزفلت يحاربونـه وهم يرفعون علم الحرية . ولكن حريتهم كانت تعني الابقاء على حقهم في الاحتفاظ بالمجتمع الأمريكي بالحالة التي هو عليها ، تلك الحالة التي ولدت الأزمة (١) .

والحق أننا في الظروف التي وصلنا إليها أصبح يلزمنا الخروج بعيداً عن افتراضات المجتمع الرأسمالي والوصول إلى إصلاح هام ودائم . فالتنازلات القديمة لم تعد ممكنة إلا عندما يكون نجاح الرأسمالية واسعاً إلى الحد الذي يسمح بهذه التنازلات دون إضرار بتلك الافتراضات ... ولكننـــا لانواجه هذه الحالة الآن .

لقد وصلنا إلى مرحلة التطور الاقتصادي التي تنبأ بها ماركس عندما قال: إن تناقضات الرأسمالية ستؤدي إلى ظهور هيئة نامية ودائمة من العمال الذين لاتلوح أمامهم أي فرصة للعمل المربح .

ولقد تحققت نبوءاته التي تحدث فيها عن البطالة بسبب التطور التقني وعن زيادة سطوة رأس المال المالي ، ونمو الامبريالية الاقتصادية (٢) .

ولسنا نستطيع داخل إطار النظام القانوني القائم أن نتحكم في مقتضيات أي اتجاه من تلك الاتجاهات التي تحدث عنها ماركس ، لأن هذه الاتجاهات منسوجة في صميم بنائنا الاجتماعي .

ولو أننا سلمنا بالافتراضات الرأسمالية لبدت هذه الاتجاهات على أنها شرط لازدهار النظام الرأسمالي .

ذلك لأن أي هجوم عليها ، مثلما وضح من تجربة حكومة العمال في عام ١٩٢٩ ، وكما وضح كذلك في تجربـة روزفلت ، يهـــز الثقة التي يعتمد عليها

---

١ - New Republic, September 5, 1934, p. 89

٢ - انظر كتاب D.H. Cole, What Marx Really Meant (1934) ففيـه مناقشة رائعة عن ماركس والعصر الحالي .

النظام في عمله . والخطة التي ترسمها جماعة الفابيين لإحداث التغيير الاجتماعي تفترض الاعتماد في الهجوم على تعاون الذين يعتبرهم النظام درعاً واقية لمصالحهم بل ويعتبرهم ضمانا للرخاء الوطني . وإذا كانت استراتيجية جماعة الفابيان تحاول الهرب من هذه المشكلة بأن ترشو الرأسمالية بتعويضات سخية مقابل نقل الملكية ، فإنها تدفع الثمن لأنها تعجز عن تحقيق الرخاء الذي تهدف إليه .

وقد أوضحت في فصل سابق لماذا لا أعتقد أنه لا يمكن الوصول الى هذا التعاون.

فإذا تخلصنا من اسلوب البلاغة وجدنا جميع مؤسسات الدولة ، وكل الايديولوجية التي تفرضها عمليات هذه المؤسسات ، تتجه الى النزاع بدلا من التوافق .

وهنا أعتقد أنه من المهم ان نذكر أن هذا ليس استنكاراً أخلاقياً ، كما يُفهم دائماً ، لهؤلاء الذين يرفضون التعاون .

ان عجز الرأسماليين عن قبول افتراضات تختلف عن افتراضاتهم يرجع الى الظروف التي يجدون أنفسهم فيها . وبهذا لايستطيعون ، عموما ، أن ينكروا العقيدة التي يؤمنون بها أكثر مما يستطيع مثلا المواطن العراقي المتوسط أن يناقش العقيدة المحمدية .

وليس من عادة الانسان أن يناقش المبادىء التي اعتاد عليها إلا عند وقوع أزمة من الأزمات ، وعندئذ يكون عامل الوقت عاملاً ضيقاً لا يسمح بمناقشة تلك المبادىء بموضوعية هادئة . ومناقشة حقوق الملكية كان دائماً عبر التاريخ يثير عواطف أغزر وأعمق من مناقشة أي موضوع آخر . ومن الطبيعي تماماً أن يحدث ذلك ما دامت علاقات الملكية هي التي تحدد كل الخطوط الرئيسية في حياتنا الاجتماعية .

وهناك بضعة مبادىء نعتبرها الآن واضحة الخطأ ولكنها كانت في مرحلة ما تبدو لأنصارها صدقاً خالصاً .

فحق الملوك الإلهي ، وواجب التعصب الديني ، ومعقولية نظام العبودية ، وحتمية الحرب ، كانت تجد جميعاً ، ولا زال بعضها يجد الآن من يدافع عنها

بحماسة شديدة .

ومن الغريب حقاً أن يصبح مبدأ هام مثل الملكية الفردية لوسائل الانتاج إستثناء من هذه القاعدة العامة .

إن علينا أن نتذكر ما تعنيه الملكية الفردية للطبقة التي تستفيد منها في كل الأحوال الطبيعية ... فالصحة ، والأمن ، والثقافة ، وأشكال العمل التي ليست مغرية في حد ذاتها فحسب ، بل والتي يضعها المجتمع موضع التقدير ، هي تلك الامتيازات التي تعنيها الملكية .

انها تمكن الرجل من ضمان مركز أبنائه . وتضمن له الشيخوخة الخالية من تلك الأخطار التي تهدد كل أبناء الطبقة العاملة . وهي القدرة على شراء خدمات الآخرين ، وإمكانية تجنب الحياة الرتيبة المملة بالمعرفة والرحلات ... وهي تحقق التوازن الذي يعني كل هذه الأشياء لأولئك الناس الذين تعودوا على التمتع بها مما يجعل تغيير البناء الطبقي يبدو في عيونهم تهديداً . وتوقع استسلام مقتضيات الملكية الفردية بالرضا كتوقع حدوث تغيير بطريقة تفوق الخيال . وهذا الرأي لا يمكنه ، أو حتى لا يحاول أن يزعم لمبادئه جزاء دينياً. فهو على العكس، مؤسس على رفض الجزاء الديني ، بل ويواجه في الأغلب معارضة هذه الهيئات الدينية التي يعتبرها أغلب الناس التعبير المباشر عن الروح الدينية .

وما علينا إلا أن نتذكر الثمن الذي تقاضته الديانات التبشيرية ، مثل المسيحية ، لتعد معتنقيها بالخلاص الأبدي دون أن تطلب منهم أي تغيير أساسي في النظام الاجتماعي. علينا أن نفكر في هذا الثمن حتى نرى مدى ذلك التفاؤل العظيم ، الذي يقوم على أساس افتراض أن الطبقة المالكة ، وهي تسيطر على قوة الدولة ، ستعاون في هدم ما تتضمنه سلطة الدولة لها . فالناس الذين يرتبطون بطريقة معينة للحياة ارتباطاً وجدانياً يندر إقناعهم بالتنازل عن تلك الطريقة دون أن يكافحوا في سبيلها . وهؤلاء الذين يوجه إليهم الإقناع يهيئهم مركزهم للاقتناع بأن العالم الجديد الذين يُدعَون إلى الاشتراك

فيه إنما هو أقل خيراً من ذلك العالم الذي يتحكمون فيه .

* * *

ولكن التغير ، كما يقال ، يحظى بتأييد الأغلبية . فالملاك أقلية ، والبروليتاريون كثرة . وإذا نضجت البروليتاريا وتفتح وعيها للسلطة ، فان الموقف بطبيعته يحتم أن يسيطروا عليه . وفي بريطانيا – مثلاً – يستطيعون إعطاء أصواتهم لمرشحيهم إذا ما أرادوا ، ليحصلوا على السلطة السياسية . وهم يستطيعون أن يحكموا نفس الأجهزة – وعلى الأخص القوات المسلحة التابعة للدولة – التي تعتمد عليها سيطرة الطبقة الحاكمة. وهنا تحكم الدولة بالأغلبية ، والأغلبية يمكن إقناعها بالتجربة .

ولقد ناقشت من قبل ، وإلى حد ما ، الافتراضات التي تتضمنها هذه النظرة . وأعتقد أنها تتناقض مع عدد من العوامل التي يصعب بيانها بياناً كبيراً . فمن المهم بالدرجة الأولى ، ان هناك تأكيداً قليلاً بأن الأغلبية حتى ولو اقتنعت بأنه سيسمح لها بأن تشق طريقها ، فالأدلة كما توضحها التجربة المعاصرة ، أنه إذا ما أظهرت القوى اليسارية تصميما حقيقياً على محاولة تغيير المجتمع ، فسوف يسبق اعتمادها على استخدام التصويت إلغاء العملية الديمقراطية كلها. وفي هذه الحالة ، كما يحدث الآن في وسط أوروبا وإيطاليا ، تصبح القوات المسلحة وحدها هي التي تستطيع إجراء تغيير اجتماعي .

وحتى لو تولت حكومة اشتراكية الحكم ، واتخذت قرارها باجراء تغيير حاسم ، فإن متاعبها تبدأ . وما من أحد يفكر في موقف هذه الحكومة ويستطيع أن يميل الى أن يقلل من قدر المشكلة التي ستواجهها .

فإذا سارت ببطء ، فستعاني من كل الصعوبات التي قد تواجه أية حكومة تحاول إجراء تغيير جزئي مع الاحتفاظ بالأسس الرأسمالية . وستميل الى تهييج خصومها بتقويضها الثقة ، وستفشل في أن تجذب إليها أنصارها بعجزها عن أن تحقق لهم ذلك المشهد المثير وهو تحويل العقيدة الى حقيقة .

وإذا سارت بسرعة – والدعوة إلى ذلك دعوة قوية تماما [1] – فالأغلب أنها ستواجه المقاومة والتخريب .

وفي هذه الحالة لاتتوقف سلطتها على ولاء – القوات المسلحة والبوليس للملاك فحسب ، بل على ولاء مؤيديها الذين يهدد أمنهم مثل هذا الاضطراب باعتبارهم يعيشون على مايتقاضونه من أجر .

وهنا من المهم أن نتحقق من المشاكل النفسية التي يتضمنها البناء الطبقي في المجتمع الرأسمالي .

فعندما نشر البيان الشيوعي ، منذ نحو ٩٠ عاماً ، كان من الطبيعي أن يؤكد ماركس وإنجلز التناقض التاريخي بين البورجوازية والبروليتاريا ، وأن يعتبرا البورجوازية الصغيرة عاملا صغيراً سيُرغم على الاختيار بين القوتين الكبيرتين المتقابلتين .

وقد أدت التطورات الاقتصادية الأخيرة ، التي زادت من تعقيد البناء الاجتماعي ، إلى جعل المشكلة أكثر صعوبة بالنسبة لنا مما كانت تبدو لهما . فقد كان ماركس مصيباً تماماً بتصميمه على أن البروليتاريا هي الطبقة الوحيدة المتقدمة التي تستطيع أن تتقدم بمطالب ، لو نجحت ، فستدمر العلاقات الطبقية في المجتمع الرأسمالي .

وكان مصيباً أيضاً حين صمم على أن البورجوازية الصغيرة لابد وأن تنتهي إلى الاعتماد على طبقة من الطبقات مما يجعلها لاتليق بطبيعتها للقيام بعمل ثوري مستقل .

ولكن السؤال الحقيقي لم يجب عليه تحليل يتوقف عند هذا الحد .

وموقفنا ليس ببساطة موقفاً يوجد فيه عدد قليل من الرأسماليين الذين يواجهون عدداً أكبر من البروليتاريين الفقراء الذين يتزايد بؤسهم ويدفعهم

---

١ ـ راجع في ذلك The First Worker's Government تأليف G. R Mitcheson (سنة ١٩٣٤) .

الاحساس بثقل العبء الذي لايحتمل نحو الثورة .

ولم يكن هناك خارج روسيا ما يشبه ذلك النقيض الحاد من الوعي الطبقي الذي تخيل وجوده .

فحدود الطبقات مضطربة غير محددة . وقد أدى تطور الرأسمالية إلى برجزة Embourgeoisment قطاعات كبيرة من الطبقة العاملة ، ولهذه البرجزة أهمية نفسية لايمكن إنكارها . فكتبة البنوك ، وعمال المحلات التجارية ، والموظفون المدنيون ، وصغار الفنيين ، وعمال المكاتب ، وأولئك الذين يعملون في الخدمات الشخصية بمختلف أنواعها ، كل هؤلاء يبدون أقل تأثراً بالتنظيم النقابي ، بل وأكثر من ذلك، أقل تأثراً بتطور الوعي البروليتاري .

ولقد أثبت هؤلاء ، أنهم بمنأى عن الدعاية الاشتراكية ، بل وأخصب تربة للأفكار الفاشية .

ويبدو أن عدداً كبيراً من العمال العاطلين الذين يلوح لهم المستقبل معتماً لا يبشر بأي أمل معقول ، ينضمون إلى هؤلاء في فترة أزمة كبيرة ، مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب .

وعلينا أن نواجه موقفاً تؤدي فيه مشاكل الرأسمالية المتأزمة إلى تقسيم الطبقة العاملة بدلاً من توحيدها ، وبذلك تمكن الرأسمالي من البقاء في سيطرته على الدولة ، وذلك بأن تسهل نوعاً من التحالف الفاشي الذي قد يسقط المؤسسات الديمقراطية .

ولقد كان هذا هو الموقف في أواسط أوربا وفي إيطاليا . فالفاشية نجحت هناك لأنها استطاعت توحيد البورجوازية « الكبيرة » مع البورجوازية « الصغيرة » ، من جانب ، ولأنها استطاعت أن تقسم الطبقة العاملة من جانب آخر . وقد استطاعت أن تسيطر على الجيش لأن الدولة تستحوذ عليه . وقد أوضحت الفاشية الحقيقة المذهلة ، وهي أن فريقاً غير مسلح من العمال يقف عاجزاً أمام مثل هذه القوات .

وأعتقد ، حقيقة ، أن التحالف بين البورجوازية « الكبيرة » والبورجوازية

« الصغيرة » لا يتوفر له الدوام . فتصور كل منهما للأهداف التي لا بد للدولة التحكمية أن تكرس نفسها له لا يمكن أن يتفق مع تصور الآخر .

فالرأسمالية الضخمة من النوع الحديث تتطلب بصراحة تركيزاً في الادارة مما يجعل من المستحيل ، كما حدث في ألمانيا وإيطاليا ، إرضاء مطالب شركائها في النصر .

وأعتقد أنه من الصحيح كذلك ، كما أوضح فبلين[1] بتفصيل مقنع ، ان مصالح رأس المال المالي تطور العادات السيكلوجية والاقتصادية معاً مما يجعل دوام اتحادها مع مصالح الفنيين لحقبة من الزمن صعباً غاية الصعوبة .

ذلك لأنه لا بد للرأسمالي ، ما لم يسيطر على سوق تتوسع باستمرار ، وهذا تنفيه ظروف الأمبريالية الاقتصادية ، أن يبني أساس سياسته على الندرة لا الوفرة . وهذا يضايق الفنيين ذاتهم ، ويناقض كذلك مصلحة « البورجوازية الصغيرة » ، ويعني أزمة صناعية وبطالة بنفس الطريقة التي تحدث في الرأسمالية الديمقراطية . وهذه الأزمة وتلك البطالة لا بد أن تحطم ، في المدى البعيد ، التحالف الذي يمكن الرأسمالية من هزيمة الطبقة العاملة في المرحلة الاولى . ولست أعتقد أن هذا التحليل قد كذبته تجربة روسيا . ذلك لأن الرأسمالية هناك كانت حديثة النمو ، وكانت مصادر قوتها مصادر غريبة ، وكانت ضعيفة من ناحية الجماهير التي يمكنها أن تعتمد عليها لتكوّن ذلك الحلف الدفاعي الذي تحدثت عنه[2] .

والرأسمالية الروسية ، فوق ذلك ، انقلبت في ظروف خاصة . فالحرب الخاسرة وسوء المعاملة الوحشية جعلت من الجيش رأس الرمح للقنوط الثوري . وكان جهاز الحكومة قد تحطم تماماً . كما كان الفلاحون مستعدين ليعاونوا أي

---

١ - Veblen, The Engineers and the Price-System(1921);Absentee Ownership (1923)

٢ - انظر : Trotsky, History of the Russian Revolution (1932) وخاصة الفصل الأول والملحق الأول .. ففيه صورة رائعة وتحليلا دقيقاً لحالة روسيا .

حكومة تعدهم بتحقق السلام والحصول على الأرض .

ولم يستطع ميليوكوف ولا كيرينسكي[1] أن يعبئا القوات وراءهما حتى ولو كانت فرصة النصر تلوح أمامهما .

وقد أدت ظروف ثورة فبراير إلى شروط لا تتحقق إلا بعد حرب خاسرة : لقد تركت بروليتاريا مسلحة تواجه بورجوازية عاجزة عن أن تستنجد بقوة دفاعية مشابهة .

فإذا أضفنا إلى كل ذلك تلك البصيرة الاستراتيجية النفاذة التي تمتع بها لينين ، وجدنا أن الموقف في روسيا تجمعت له احداث تميزه عن الموقف الحالي في أوربا أو أمريكا .

ومن هذه الحقائق تبدو لي بعض المبادىء واضحة .

ففي أي بلد تكون فيه « البورجوازية الصغيرة » قوية فانها تميل في الدرجة الأولى إلى الارتباط من الناحية النفسية بالرأسمالية أكثر من الارتباط بالطبقة العاملة .

وما لم تستطع الطبقة العاملة التغلب على الفنيين ، وأرستقراطية العمال ، والمديرين ، وعلى جزء قوي من الطبقات المهنية ، فإن محاولتها الاستيلاء على الدولة بالطرق الدستورية يغلب ألا ينجح . وكفاحها في سبيل المطالبة بدولة تبقى على المؤسسات الديمقراطية قد لا يؤدي إلى شيء إلا إلى الإسراع بإلغاء تلك المؤسسات .

وأكثر من ذلك : يبدو لي واضحاً إن استيلاء العمال غير الدستوري على الدولة ، بالاعتصام مثلاً ، أو باستخدام سلاح كالإضراب العام ، هذا الاستيلاء محكوم عليه بالفشل ، طالما الجيش باق على ولائه للدولة ، وطالما ظل جهاز الحكومة العادي يعمل كالعادة . ومثل هذه المحاولة قد لا تؤدي إلا إلى إلغاء

---

١ ـ كيرينسكي ، الكسندر فيودوروفتش ، سياسي روسي ولد سنة ١٨٨١ . ترأس الحكومة من سبتمبر الى نوفمبر ١٩١٧ حتى اطاح به البلاشفة (المترجمان) .

المؤسسات الديمقراطية وإحلالها بالمؤسسات الفاشية . ونتيجة ذلك كله هو ظهور ذلك النوع من الاستبداد الحديدي الذي أقامه موسوليني وهتلر في بلديهما ، الذي سيظل حتى تدفع مناقضات الفاشية الاقتصادية « البورجوازية الصغيرة » إلى الوقوف جانب الطبقة العاملة .

ولست أشك في أن هذه المتناقضات ستدفع البورجوازية الصغيرة إلى جانب الطبقة العاملة ، لأن هذا هو مضمون الحجة التي قام عليها هذا الكتاب. فالأمر يتلخص ببساطة في أن تطور إمكانيات الانتاج في المجتمع تتطلب القضاء على المنتج الصغير والتاجر . فانتصارهما في مجتمع فاشي لا بد وأن يكون انتصاراً لا يختلف عن الهزيمة . فلا بد وأن يصبح المنتج الصغير والتاجر تابعاً معتمداً على رأس المال الكبير ، إذا ما وجدت وسائل التوسع الاقتصادي . ولكن هذا يعني أنه يضطر إلى أن يهاجم حليفه إذا أراد الإبقاء على نفسه ، وتكون فرصته الوحيدة في النجاح هي التحالف مع نفس البروليتاريا ، التي عاون من قبل على إلحاق الهزيمة بها . ولا يمكن أن يتحقق تحالفه مع البروليتاريا إلا إذا تغيرت العلاقات الطبقية في المجتمع ، وهو الأمر الذي كان يجاهد ليتجنبه من قبل .

وفي هذه الظروف ، تلوح فرصة النصر للطبقة العاملة ، إذا تحققت لها القيادة السليمة . ذلك لأن إمكان اعتماد أية حكومة ، في مثل هذه الظروف ، على القوات المسلحة بصفة دائمة لكي تمنع التعبير عن القنوط بين المدنيين ، لا يمكن أن يستمر لوقت طويل . فجو الاضطراب ينتشر ويعمق الى حد ، يضعف ، كما حدث عام ١٨٤٨ ، قبضة الحكومة على سلطة الدولة .

ويمكن تنظيم السخط بطريقة جدية ، وتبدأ الشكوك والبلبلة في الهجوم على أذهان هؤلاء الذين يزعمون بأن مصلحتهم الاقتصادية مرتبطة بالرأسمالية . وما من طبقة تفقد الثقة في نفسها ، على هذا النحو ، ويمكنها أن تأمل في الإبقاء على السلطة ما لم يكن أعداؤها يرتكبون أخطاء استراتيجية لا تغتفر .

وهناك موقف آخر ، لا بد من معالجته ..

فلقد افترضنا في مناقشتنا وجود صراع داخلي حول السلطة لا يرتبط بصراع خارجي . ولكن إذا كان التشخيص الذي وضعته للدولة الرأسمالية صحيحاً ، فإننا لا نستطيع استبعاد النزاع الخارجي من تقديرنا . بل إنني سعيت على العكس ، إلى أن أبين أن الطبيعة الحقيقية للرأسمالية في مرحلتها الأمبريالية تجعل الحرب الخارجية جزءاً منطقياً من إجراءاتها [١] .

فما هو تأثيرها ؟

أعتقد أننا نستطيع أن نقول بشيء من الثقة ، الهزيمة في الحرب تتيح في ظل الظروف الحديثة فرصة سانحة للثورة . انها الهزيمة التي مكنت الثورة الروسية من القيام . فالهزيمة حطمت معنويات الجيش ، لم تمنع فحسب من أن يظل الجيش أداة تعتمد الدولة عليها .. بل انها فتحت أمامه الأبواب ليتأثر بتلك المناقشات التي أدت به في النهاية إلى الانضمام لجانب البلاشفة .

وقد استطاع العمال أثناء اضطراب الجيش أن يسلحوا أنفسهم . وهذا دليل ناصع على أن هذا هو شرط انتصار الثورة .

لقد كان تحطيم النظام في القوات المسلحة ضربة قاضية على محاولة ميليوكوف وكيرينسكي تأليف حكومة مستقرة .

وعلى هذا الأساس لم تستطع لا وزارة الأمير لفوف ، ولا وزارة كيرينسكي أن تصدر الأوامر التي كان هناك أمل في أن تطاع . ولم يتوافق الانهيار العسكري مع عجز السلطة المدنية في أن تستعيد حقها في القيادة فقط ، بل لقد كان سبباً له .

وفي هذه الحالة كان لابد للقوة من أن تسقط في أيدي ذلك الحزب الوحيد الذي رسم استراتيجية على برنامج يتوافق مع مطالب الجماهير ، تلك المطالب غير الواضحة تماماً .

---

١ ـ المرجع السابق . الفصل الثالث .

إن ما يدهش في انتصار البلاشفة ، ليس في حدوث الثورة ، وقد توفرت تلك الظروف ، بل في أن لينين كان عليه أن يثير معركة قاسية مع زملائه في اللجنة المركزية حول الحق في سن الهجوم النهائي [١] .

ولكي نفهم مغزى التجربة الروسية ، لابد أن نقيسها على الثورة الألمانية في عام ١٩١٨ – ١٩١٩ . ففي الحالتين سبقت الهزيمة العسكرية الكارثة السياسية . وعلى ذلك فقد أتبع البلاشفة ، في التجربة الروسية استيلاءهم على السلطة بتحطيم المبادىء القانونية التي كانت تقوم عليها الدولة التي قلبوها وأقاموا أنفسهم سادة على مؤسساتها بأن حوروا فيها بما يتفق مع مطالبهم وأبعدوا الشخصيات التي لايثقون فيها . وقضوا على كل المنظمات المعادية للثورة . وتعلموا درس ماركس الكبير في أنه لايمكن العبث بالثورة . وقد كان يمكن لسيطرتهم الحديدية ألا تلقى هجوماً جاداً لو أن هؤلاء الذين قاوموهم لم يكونوا قد سُلّحوا وموّلوا من الدول المتحالفة . ومن الجدير أن نلاحظ أن البلاشفة لم يهادنوا السخط إلا عندما رأوا أن التضامن الداخلي قد تم بشكل يجعلهم ينظرون إلى التوازن الجديد على أنه مضمون بشكل معقول .

وقد تطور الموقف في ألمانيا بطريقة مختلفة . فانهيار النظام الامبراطوري وضع السلطة في أيدي الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي لم يكن مستعداً لاستغلال هذه السلطة . فلم تتحقق للحزب وحدة في الهدف . وبدلا من أن يقود الجماهير ، كانت الجماهير هي التي تدفعه . وحتى عندما كان الحزب يتظاهر بتتبعه الجماهير كان يبرم اتفاقيات سرية مع قوى ذلك النظام القديم بالذات ، مع أن منطق هذا الحزب الخاص كان يتناقض مع مثل هذه الاتفاقات .

ولقد ترك الحزب الاشتراكي الديمقراطي كبار الصناعيين يسيطرون على

---

١ - Lenin, Collected Works (English Translation المجلد الحادي عشر الجزء الثاني ، ص ٥٧ – ١٤٥ وخاصة الخطابات المنشورة ص ١٣٣ – ١٤٤ والمستندات المنشورة في ص ٣٢٦ من ذلك المجلد .

السلطة الاقتصادية ، ولم يمس القوانـــين المدنية والجنائية التي وضعت في العصر الامبراطوري . بل وترك السلطة القضائية القديمة ، بكل تقاليدها المحافظـة لتفسر تلك القوانــــين [1] . وكون الحزب جيشاً كان ضباطه أبعد الناس عن تلك المبادىء الجديدة التي كان يريد الحزب تحقيقها . ولم يمس الكنيسة التي كانت تعتبر في ألمانيا قلعـــة الرجعية ، بل لم تكد تمر بضعة سنين حتى كانت الكنيسة تستـــلم المعونات الجديدة وتمنـــح حقوقاً إضافية . وامتنع الحزب عن مصادرة أملاك معارضيه ، فتركهم يستغلون وسائلهم أكبر استغلال للقيام بحركة مضادة للثورة .

وعوقبت محاولات قلب النظام الجديد ، مثل انقلاب كاب ، أو محاولة هتلر – لندروف في عام ١٩٢٣ ، بعقوبات تذهل لبساطتها .

وقد سمح الحزب لرئيس بوليس الدولة نوسك أن يلعب دوراً يشبه دور كافينيـاك [2] الفرنسي ، في نفس الأيام التي كان يصعد فيها إلى الحكم ، وبذلك مزق وحدة الطبقة العاملة التي تستطيع أن تعتمد عليها وحدها جمهورية ديمقراطية .

لقد كانت جمهورية فيمر ، باختصار ، قلقة على مصالح أعدائها الذين لم تكن تطمح في أن تتصالح معهم ، إلى درجة أنستها ضرورة الاعتماد على أصدقائها .

وقد زادت الضائقة الاقتصادية والمطالبة الأجنبية من عجزها عن المحافظة على نفسها . حتى أن السهولة التي صاحبت الاطاحة بها كانت دليلاً على مدى

---

١ - انظر في نتائج هذا التفسير : F.N. Neumann كتـــابه الرائع Die Politishe und Sociale Bedeutung der arbeitsger ichtlichn Rechtsprechung (1929) .

٢ - كافينياك ، لويس اوجين ، جنرال فرنسي ، ولد في باريس سنة ١٨٠٢ . كان حاكما للجزائر . وحكم فرنسا أياماً دامية إذ كان رئيسا للسلطة التنفيذيـــة وقضى على حركة يونيو الثورية . ولكنه فشل في الوصول الى رئاسة الجمهورية . مات سنة ١٨٥٧ (المترجمان) .

انعدام ثقة واضعي هذه الجمهورية في العمل الذي بدأوا فيه عام ١٩١٨ .

يبدو أن الدراسة المقارنة بين تجربة روسيا وتجربة ألمانيا - تلك التجربة التي عادت للظهور من جديد، بعد ١٥ عاماً في شكل مختلف بعض الشيء - إنما تدلل على أن الحرب الخاسرة لاتؤدي بالضرورة إلى ثورة ناجحة .

إذ ليس يكفي لصانعي الثورة أن يستولوا على الدولة . بل عليهم بعد ذلك تحويل هذه الدولة للعمل لصالح الأهداف التي يبغون تحقيقها .

وقد خطا إيبرت [١] ورفاقه في عام ١٩١٨ الخطوات الأولى للثورة . ولكنه انسحب قبل إتمامها . لأن الرعب أصاب قلبه وقلوب رفاقه من الثمن الذي سيتورطون في دفعه . وكان النظام الذي أقاموه من الناحية الشكلية، هو ديمقراطية اشتراكية كاملة . لكن ضعف هذا النظام الحيوي كان يرجع إلى عدم مساسه بالمسألة الرئيسية وهي السلطة الاقتصادية . فقد ترك العلاقات الطبقية الأساسية التي كانت قائمة في ألمانيا قبل الحرب على ماهي عليه في الوقت الذي كانت فيه الديمقراطية السياسية الشكلية، في اقترانها بأزمة رأسمالية كبيرة، عاجزة عن أن تخلق أسباب التوازن للأسباب التي شرحتها من قبل .

فقد كان على النظام الجديد، بحكم منطق التطور في ألمانيا بعد الحرب إما أن يقوي نفسه بسرعة بأن يقضي على أعدائه، أو أن يقضي أعداؤه عليه .

ولكن النظام بدلا من ذلك هادن أعداءه . وفي الوقت الذي اقتصر فيه على المطالبة بأشكال الحرية، رفض المطالبة باللب الذي مانبعت هذه

---

١ - ايبرت : فردريك ، رئيس الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني ولد في هايلد برج سنة ١٨٧٠ ورأس أول جمهورية المانية سنة ١٩١٩ بعد تنازل الامبراطور غليوم الثاني عن العرش. مات ١٩٢٥ (المترجمان) .

الأشكال إلا لتعبر عنه .

فقد كان التهادن القديم الذي ظهر في جمهورية فيمر سجلاً لهذه النتيجة. فالديمقراطية الالمانية لم تنهزم على يد هتلر في عام ١٩٣٣ ، إنما حطمها الذين أقاموها قبل ذلك بخمسة عشر عاماً .

ولم تكن هذه الفترة الزمنيـــة غير فترة سار فيها العمل الذي لايتوقف لإرساء المبادىء التي قام عليها بناء الديكتاتورية .

إن النتيجة تبدو واضحة في أن منطق الثورة ، إذا ما كانت ثورة ناجحة، يستبعد إمكانية التهادن ، وسلطة الدولة ليست من ذلك النوع من السلطة التي تستطيع ان تمارس نشاطها في عالم الأشـكال المعتم ، فالسلطة بحكم تعريفها إما كل شيء أو لا شيء ، ولا بد أن تتواءم مؤسسات الدولة مـــع الأهداف الجديدة التي عليها أن تخدمها .. ولا بد أن يكون هذا التواؤم في المبـــدأ الأساسي ، وفي اشخاص القائمين على أمرها .

وأي شيء آخر معناه الاضطراب ، وما يحدث في ظروف هذا الازدواج في السلطة ــ كما حدث في روسيا بين مارس ونوفمبر عام ١٩١٧ ــ لا يعتمد على العقل ، بل يعتمد على البصيرة الاستراتيجية التي تتمتع بها القوات المتصارعة . لقد نجحت الثورة الروسية في خلق هـــذا التواؤم ، وولدت دولة جديدة قادرة على تأكيد سلطتها ، بغض النظر عن المشقة التي ولدت بها . ولم يحدث مثل ذلك في ألمانيا . فلقد انتقلت السلطة السياسية إلى الجماهير ، بينما بقيت السلطه الاقتصادية في أيدي الذين كانوا يملكونها من قبل .

ولقد كان يمكن تقبل مثل هذا الانقسام في السلطة لو كان هناك ازدهار اقتصادي . وكان يمكن أن يمنح الأغنياء من أعضاء الدولة للعمال تنازلات كافية من الرخاء المادي ليرضوا أمانيهم . ولكن الذي حدث تم في الواقع ، أثنـــاء فترة ضيق اقتصادي زادت من ألمها مرارة الهزيمة . وبذلك كان لا يمكن تقسيم السلطة في هذه الظروف .

وقد أدت محولة الإبقاء على هـــذا التقسيم في السلطة إلى سيادة رجـــال ،

على عكس الاشتراكيين ، كانوا مستعدين لـكي يدفعوا في عام ١٩١٨ أي ثمن في مقابل انتصارهم .

وكانت النتيجة الوحيدة ـ والتي لا يمكن تجنبها ـ للتهادن الذي حدث في جمهورية فيمر هو تأجيـــل المعركة ، التي رفض فيما بعـــد إيبيرت ورفاقه الاشتراك فيها .

وإذا كان هذا التحليل صحيحاً ، فإن نتيجته تصبح ببساطة : انـــه بينما يجود التاريخ بالفرص للرجال ، فانه يتركهم أيضاً لـكي يستغلوها .

والثورة الروسية مثال لرجال كرسوا أنفسهم لانتهاز الفرصة حينما تسنح لهم ولاستخدام الظروف الملائمة أكمل استخدام . والثورة الألمانية تاريخ فرصة ضاعت ولم تستغل .

ورغمـــاً عن أن الاشتراكيين الديمقراطيين كانوا يريـــدون خلق دولة اشتراكية ، فـــإنهم كانوا غير مستعدين حينما سقطت سلطة الدولة في أيديهم لايجاد تطابق بينها وبين الأهداف الاشتراكية . فقد تركوا الأدوات الرئيسية للسلطة في أيدي معارضيهم . والواقع أن الحركة المضادة للثورة كانت تتكون في ألمانيا منذ اليوم الذي أسقطوا فيه النظام القديم . ولم يتحقق في عهـــد جمهورية فيمر ذلك الاطار العقـلي الذي يثبت كيان الأسس السياسية . فقد كانت هذه الجمهورية وهي قلقة على كسب موافقة أعدائها على الأشكال الجديدة التي أسستها ، تهرب من الحاجة إلى أن تحسب حساب عدائهم الشديد للأهداف التي ترمي إليها هذه الأشـكال حتماً .

وبعد فرساي ، لم يكن ينقص الحركة المعادية للثورة في ألمانيا سوى فرصة النجاح . وعندما سنحت هذه الفرصة ، أثبتت أنها أسهل ممـــا تصور أكثر أنصار هذه الحركة تفاؤلاً . ولكن الذي أثبتته في الحقيقة هو قوة الرأسمالية في أن تهاجم ، بل الذي أثبتته أكثر من ذلك بكثير : إن التاريخ ينتقم من هؤلاء الذين لا ينتهزون الفرص التي تسنح لهم .

* * *

ليس من السهل أن نبالغ في تأكيد أهمية الفرصة الملائمة التي تلوح لأي محاولة لقلب سلطة الدولة .

فقد كتب لينين للحزب البلشفي في ليلة ثورة نوفمبر [1] : إن التاريخ لن يغفر التأخر للثوريين الذين يستطيعون تحقيق الانتصار اليوم (وسيتحقق لهم النصر اليوم بكل تأكيد) ، إذ لو أنهم خشوا أن يخسروا الكثير غداً فانهم سيتعرضون لخسارة كل شيء » . فتوازن القوى في الدولة هو أمر ديناميكي دائماً . والنجاح في الاستيلاء على الدولة هو دائماً نتيجة لموقف تكون فيه نفسية الجماهير ، على طريقتها نصف المتكاملة ، واعية بالحاجة إلى تحطيم العلاقات الطبقية التي لا تتوافق مع المطالب التي تطلبها . وعبقرية لينين كزعيم ثوري ، تتجسم بسمو ، في بصيرته النفاذة في هذه النفسية .

لقد امتدت بصيرة لينين في أحداث الثورة أبعد مما امتدت بصيرة أي شخصية أخرى ، فلم ير كيف كان انهيار سلطة الرأسمالية كاملا فحسب ، بل وكيف تخلل العداء لهذه السلطة إلى عقول العمال والفلاحين في أنحاء روسيا . كما أنه رأى أيضاً كيف يستحيل في حقبة ثورية ترك كرسي الحكم دون تحديد .

فالمجتمع لا يستطيع الحياة ما لم يعد تنظيم عملياته الانتاجية ، وهو يحتاج إلى إعادة وضع مبادىء القانون والنظام بسرعة بالغة .

وقد وصلت الحالة في روسيا ، في عام ١٩١٧ ، إلى نقطة كان فيها الخيار بين أمرين : إما استيلاء البلاشفة على السلطة ، أو قيام نوع من الدكتاتورية العسكرية .

وكان يمكن لهذه الديكتاتورية أن تعيد بناء العلاقات الطبقية الرأسمالية ، وهو ما كانت تسعى البلشفية كنظرية إلى منعه .

---

١ ـ خطاب ٦ نوفمبر سنة ١٩١٧ (مجموعة أعمال لينين ، الترجمة الانجليزية المجلد الحادي عشر ، الجزء الثاني ص ١٤٤ — ١٤٥) .

ولو أن لينين فشل في إقناع حزبه بمحاولة ٧ نوفمبر لتأكد انتصار البورجوازية في روسيا لا محالة .

وسواء أكان ذلك لمصلحة روسيا أو لم يكن ، فان هذا ليس موضوعي فليس هدف هذا الكتاب التبرير ... بل التحليل .

وعندما نتأكد من أن توازن القوى في المجتمع هو دائماً توازن ديناميكي ، فان الضوء الذي يلقى على الاستيلاء على سلطة الدولة يكون ذا أهمية حيوية . وهذه مسألة هامة ، وخاصة في البلاد الرأسمالية القديمة كبريطانيا والولايات المتحدة. فهناك يتضح أن ضغط الأحداث الكبيرة هو وحده الذي يمكن الطبقة العاملة من تحقيق وحدة مصلحتها من جانب ، ومن تناقض أهدافها مع البناء الطبقي للرأسمالية من جانب آخر .

فإذا لم يحدث للرفاهية التي تحققها هذه النظم انهياراً يشبه الكارثة ، فان انخفاض مستوى هذه الرفاهية يتم بشكل غير متساو إلى الحد الذي لا يخلق جواً مناسباً للثورة .

ففي البلاد الرأسمالية القديمة لا يحدث هجوم موحد على كل مستويات الحياة التي تعيش فيها الطبقة العاملة . بل لهذا الهجوم طابع جزئي .. وهذا يؤدي على الأقل إلى إقناع الذين لا يهددهم خطر حال بأن يتمسكوا بما في أيديهم بدلاً من أن ينغمروا في إعلان تضامنهم مع رفاقهم . ولا يوجد تطرف شامل مثل ذلك التطرف الذي أوجده ضغط التجربة الكبرى ، التي وقعت في روسيا ، في عام ١٩١٧ . فطبيعة انتهاك هذه المستويات قاصرة وليست عامة تشمل الجميع .

ولا بد من أن نربط بين هذه الطبيعة غير الشاملة وبين عوامل نفسية أخرى لها أهميتها ... ففي انجلترا والولايات المتحدة وفرنسا لا يتمتع العامل الذي يملك ، بوعي بروليتاري حاد كذلك الذي كان يتمتع به العامل الروسي قبل عام ١٩١٧ .

فكيف يمكن أن يتوفر لهـذا العامل ذلك الوعي وهو يملك غالباً منزلا ، أو له حساب في البنك أو يملك عربة أو بوليصة تأمين صغيرة ؟

كيف يكون له هـذا الوعي وهو الذي حصل على مستوى معيشة ظل يرتفع باستمرار حتى عهد قريب ، مما يعطيه ، إذا قورن بعمال روسيا ، ذلك الاحساس ، بأنه سيفقد شيئاً إذا ما أصيب الجهاز الإنتاجي بتعطل شديد ؟

والبروليتاري في البلاد الانجلوسكسونية ، وخاصة في إسكنديناوه ، لايزال متأثراً تأثراً عميقاً بتقاليد نجاح الديمقراطية. فلقد شاهد أن المدى الذي تصل إليه أعمال الدولة يتسع نتيجة لما يقوم به من ضغط . وهو يميل إلى الاعتقاد بأنه يستطيع الاستمرار في هذا الضغط ، فالثورة في رأيه عدوان ، لا استمرار للوسائل التي يعتمد عليها مستنداً إلى ماضيه التاريخي الخاص . فالشيوعي الروسي ، مثلا ، الذي يندهش من روح العامل البريطاني المحافظة يقيس نظريته بالمقاييس الروسية بدلا من المقاييس البريطانية . وهو يجهل عنصر الزمن في تقييمه لمضمون التجربة .

وهذه هي الحال ، كما أعتقد ، في البلاد الغنية نسبياً مثل الولايات المتحدة وبريطانيا .

ففي امريكا لا يزال الوهم بأن مجتمعهم متحرك تحركاً لا نهاية له ، ولا يزال ماضي العامل الذي انقلب مليونيراً ، ولا تزال أسطورة الثراء الذي لا ينتهي والذي ينتظر الاستغلال ، لا تزال كل هذه الأساطير مسيطرة . وقد منع ذلك ، حتى الآن ، قيام حركة نقابية فعالة في أمريكا . وجعل الاشتراكية تبدو لاتحاد العمال الأمريكيين ، نباتاً غريباً لايتفق مع الظروف الملائمة التي تتمتع بها الطبقة العاملة . كما أوضحت الازمة الكبرى بجلاء مدى العمق الذي تمتد إليه نفسية الطبقة الوسطى في التربة الأمريكية . ومن الواضح أن كارثة ضخمة هي وحدها التي يمكن أن تهز هذه النظرة هزاً سريعاً . وأكثر من ذلك فان هـذه النفسية تجعل التطور يميل

أكثر إلى حمايـــة البناء الطبقي القائم بنمو الفاشية أكثر من أن تنقلب انقلاباً حاداً إلى موقف ثوري .

والأمر صحيح ، وبدرجة أقـــل في بريطانيا . فالإيمان عميق بالنظام الدستوري بين الطبقة العاملة . والنقابات التي تعودت على عادات تشكلت أثناء تاريخ طويل من نجاح الرأسمالية ، لا تميل إلى الإيمـــان بإمكانية الاستفادة من الضغط على الرأسمالية . انها لا ترغب في أن تعرض للخطر أمانها بما يبدو لها ، وخاصة على ضوء التجربتين الألمانية والايطالية ، مقامرة بالثورة .

وأخلاقية هذا الموقف البريطاني يتجسم في الاعتقاد بأن هزيمـة المحافظين في الانتخابات معناه نجاح العمال . وهـذا يعني في نظر الأغلبية ، المستقبل الوحيد للتطور السلمي . وليس هذا فحسب ، بل يعني أن لحكومة العمال الحق إذا ما واجهت تحدياً غير دستوري ، في أن تلجأ لقوة الدولة لتحميها .

والآن أصبحت الضرورة التي لا مفر منها ، والتي تواجهها أية استراتيجية ثورية تأمل في النجاح هي أن تعتمد على تأييد الجماهير .

وهذا التأييد لا يتوفر لا في أمريكا ولا في انجلترا . وهو لا يتوفر ، ليس كما يميل دعاة الثورة إلى أن يقولوا[1] ، بسبب جبن الاشتراكيين غير الثوريين من جانب ، وللدعاية الغالبة التي ينشرها أعداؤهم من جانب آخر . انـه لا يتوفر لأن للتجربة التاريخية في هـــذين البلدين لم تنتج الظروف وبالتالي النفسية التي تتطلبها الثورة الناجحة .

وقد تخلق الهزيمة في الحرب هذا الأثر . وقد ينشأ من انهيار مستوى المعيشة الذي استمر مدة كافية انهياراً ضخماً ، حتى تقتنع الجماهير بـــأن الأمل في استعادة هذا المستوى قد أصبح عبثاً . وقد يحدث في انجلترا بأن يعتدى على الدستور اعتداء يزعزع إيمان العمال بالنظام الدستوري . والنقطة الرئيسية ،

---

١ - انظر R. Palme Dutt , Fascism and Social Revolution (1934)
وقد تتبع بالم دات في هذا الكتاب بروعة نهوض الفاشية .

على ما أعتقد ، أن ازدهار الرأسمالية البطيء ، لا يؤثر تأثيراً واسعاً أو عميقاً في فترة قصيرة من الزمن . ولذلك ، فإن على من يريد تغيير العلاقات الطبقية القائمة في المجتمع في هذين البلدين أن يستخدم النصوص الدستورية أكمل استخدام .

وأي سياسة مخالفة لذلك تواجه مشكلة قاتلة . فالطبقة العاملة ليست متحدة ، بسبب حالتها الاقتصادية ، اتحاداً كافياً يمكنها من أن تستولي على السلطة ما لم تكن مسلحة . وهي في الدولة الحديثة لا يمكن أن تتسلح ، ولا يمكن للدولة أن تجود عليها بالتسلح من باب المساعدات الخيرية .

ومن جانب آخر فمن المعقول أننا إذا صممنا على أن النصر الدستوري لا بد وأن يثبت أنه وهم ، فإن أبسط طريقة لتوضيح هذا الوهم هو أن نجعل انتصار الطبقة العاملة في الانتخابات بأسرع ما يمكن .

وتكتيك الثوريين ، في ظروف بريطانيا ، لا بد أن يكون ، على هذا الأساس ، بتكوين جبهة متحدة مع المصلحين كأحسن طريقة لإثبات عقم الإصلاح .

وقد يكون من الجدير هنا أن نحلل باختصار لماذا واجهت محاولة الثوريين تكوين هذه الجبهة المتحدة فشلاً ذريعاً في السنوات التي أعقبت الحرب .

من السهل طبعاً أن نفهم لماذا لم تبذل محاولات لتكوين هذه الجبهة إلا عند ما أصبحت الفاشية خطراً منتشراً .

كانت الدولية الثالثة تفترض أن الثورة العالمية قد أصبحت وشيكة بعد الحرب . ولذلك كان يبدو توحيد قوات الدولية مع قوات الاشتراكية الاصلاحية مجرد مد لسكرة الموت التي يعانيها نظام ينهار بسرعة . وأدى الحماس الذي خلقته السهولة التي نجحت بها الثورة الروسية إلى تفاؤل مبالغ فيه حول امكان شمول هذه الثورة شمولاً وشيكاً لمسرح العالم كله .

ولكن لم يكد يتضح أن الرأسمالية قد وصلت ، إلى استقرار جديد ، وإن كان استقراراً خادعاً ، حتى بدت الافتراضات التي قامت عليها تلك

الاستراتيجية الثورية معيبة عيباً مريعاً .

فلقد كانت هـذه الافتراضات تستند إلى النظرية الشهيرة التي تقول إن الاشتراكية الديمقراطية هي اشتراكية فاشية . ويهمنا هنا أن ندرك ما تتضمنه هذه النظرة .

ولعل كارل راديك[1] هو الذي صاغها في صياغتها الحادة عند ما قال في المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الروسي :

« لا يوجد صراع في سبيل الطبقة العاملة منعزل عن صراع الحزب البلشفي تحت راية لينين وبزعامة ستالين . ومن يحاول معارضة هذا الخط العام لحزب لينين يضع نفسه تلقائياً في الضفة الأخرى من المتاريس . »

لماذا ؟ ...

يقول ستالين: « إن الديمقراطية الاشتراكية هي من الناحية الموضوعية جناح معتدل للفاشية . ولا يوجد سبب لنفترض أن تنظيم البورجوازية الذي يحارب من أجل السلطة يمكنه أن يصل إلى نجاح حاسم في معاركه ، أو في زعامته للبلاد بدون اعتماده اعتماداً فعالاً على الديمقراطية الاشتراكية .. ان هـذه المنظمات لا تتناقض ، بل تتكامل . إنها ليست نقائض ، بل توائم » .

إن تفاهة هذه النظرية واضحة .

لأن الفاشية ، قد أثبتت من تجربتها ، أنها لا تستطيع النجـاح إلا إذا قضت على المؤسسات الديمقراطية الاشتراكية ـ على نقاباتها ، وأحزابهـا السياسية ، وحركتها التعاونية .

وعلى ذلك فكل ما يمكن أن يقال ضد النظرية الديمقراطية الاشتراكية ، هو أن تمسكها بالشرعية يضعف فرصة استخدام هؤلاء الذين تؤثر عليهم لأجل تحقيق الأهداف الثورية ، وتصبح مقاومة الجماهير للفاشية ، من خلال هذا

---

١ ـ راديك : كارل ، زعيم بولشفي . اشترك مع لينين في الثورة الاشتراكية . حوكم في يناير ١٩٣٧ مع بعض الزعماء بتهمة الخيانة وحكم عليه بالإعدام (المترجمان) .

الضعف مقاومة عميقة .

ولكن قوة الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية تقع في سيطرتها على الجماهير التي لم تستعد بعد لاتباع قيادة ثورية .

والشيوعي يرى أن مهمته الأساسية هي أن يكسب هؤلاء إلى جبهته ، ولذلك فهو يدعو لنظرية الجبهة المتحدة . ولكنه عندما يشرح دعواه ويقول أنه يدعو إلى هذه النظرية حتى يستولي على نفس تلك التنظيمات التي يدعوها إلى التعاهد ، يكون الرفض هو بالطبع نصيب دعوته .

ولقد أثبتت نظرية الجبهة المتحدة أنها لا تستطيع فصم ثقة الجماهير في زعمائهم الديمقراطيين الاشتراكيين حتى ولو كانت هذه الثقة خاطئة . والعمال يرفضون ، سواء أكان ذلك صحيحاً أو خطأ ، المشاركة في تخريب مؤسساتهم الخاصة .

وأوضح مثل يجلو خطأ هذه النظرية هي تجربة ألمانيا . لأن الحزب الشيوعي استخدم النظرية القائلة بأن الديمقراطية الاشتراكية هي الفاشية الاشتراكية ، كأساس يبرر به تحطيم وحدة الطبقة العاملة . فقد سعى الحزب على أساس هذه الاستراتيجية ، في تكوين جبهة من أسفل . وهاجم قيادة الديمقراطيين الاشتراكيين في الأصل والفرع . ولكن الحزب عندما احتاج إلى الوحدة مع الديمقراطيين الاشتراكيين ، في الأيام الأخيرة لجمهورية فيمر ، كانت المرارة التي أثارها تمنع العمل المشترك ، وتنظيم أي مقاومة جادة ضد هتلر . وقد أدت تلك النظرية إلى الخراب ، لأن اعتبار الديمقراطيين الاشتراكيين جزءاً من الجهاز الفاشي كان افتراضاً خاطئاً . والقول بأنه يمكن اعتبار برونج وشلندر وفون بابن وهتلر فاشيين على السواء ، لأن زعماء الديمقراطية الاشتراكية لم يشتركوا مع الشيوعيين في الثورة ضد الفاشيين قول خطأ أيضاً .

ويتضح الفشل في تحقيق ذلك بصورة أوضح عندما نتذكر أن الأعوام الأخيرة في نظام فيمر أتاحت فرصاً مؤاتية لتعمل الطبقة العاملة عملاً متحداً .

وحين وصل هتلر إلى الحكم ، وأوصت الدولية الشيوعية أجهزتها الانتخابية بالتقرب من قيادة الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية حتى تقوم بعمل مشترك ضد الفاشية ، ضاعت النقطة المركزية في هجومها على الديمقراطية الاشتراكية . وكانت على استعداد « للامتناع عن القيام بهجوم على المنظمات الديمقراطية الاشتراكية » . ولكنها كانت خلال أربعة عشر عاماً من الاستنكار قد حطمت الثقة في العمل المشترك ، ذلك العمل الذي كان يمكن وحده أن يؤدي إلى الوثوب على سلطة الدولة بنجاح .

ولهذا الخطأ نتيجة أخرى لها أهميتها .

فالاختلاف الحيوي ـ ولا يمكن المبالغة فيه ـ بين الديمقراطية الرأسمالية والدولة الفاشية يتضح في حقيقة معينة هي أنه في ظل الديمقراطية الرأسمالية لا يُقضى على المنظمات التي تحمي الطبقة العاملة . ولذلك فعندما تعمل هذه المنظمات في جبهة مشتركة ضد محاولة الهجوم على هذه الأهداف تصبح الإطاحة بها أمراً صعباً .

ولكن حينما لا تكون هذه المنظمات منقسمة فحسب ، بل وتكن كل منها للأخرى ، كما حدث في ألمانيا قبل هتلر ، نفس العداء الذي تكنه لعدوها المشترك ، فانها تصبح في الظروف العادية ، معرضة للهزيمة لا محالة . ذلك أن تفرق وحدة هذه المنظمات لا يعمل على إضعاف قوتها فحسب ، بل يؤدي كذلك إلى أن يبعد عنها المجموعات الكبيرة من العمال الذين يجعلهم هذا التناقض يؤمنون بأنه لا يوجد من هذه المنظمات ما يستحق الثقة . وهذا يؤدي أيضاً بآلاف العمال الذين قد لا يعلمون هذه الحقيقة ، إلى تقبل شعارات الفاشية الجذابة ، فلا يطيقون السياسة ، وبذلك يقوون إمكانيات الفاشية ، ولو بطريقة غير مباشرة .

وبذلك فعند ما تثب الفاشية وتثبتها على الرأسمالية الديمقراطية ، يصبح من المستحيل التنبؤ بقوة المقاومة التي تستطيع رد هجوم الفاشية .

فنظرية الفاشية الاجتماعية في أي مجتمع ينقسم فيه نشاط الطبقة العاملة

انقساماً شديداً ، تؤكد هزيمة هذه الطبقة في المعركة التي ستخوضها .

والتبرير الوحيد لمثل هذه النظرة يقوم على نظرية تقول : إن الدولة الفاشية تجربة ضرورية لا بد أن تمر بهـا الطبقة العاملة ، حتى تستطيع تكوين جبهة متحدة ضد معارضيها ، أي أن الفاشية تعلم الطبقة العاملة ضرورة العمل الثوري .

ولكن هذا خطأ يوازي في طابعه ذلك الخطأ الذي اتهم به لينين المنشفيك. فقد صمم المنشفيك على أنـه يجب أن تمر روسيا بمرحلة رأسمالية ، في شكل بورجوازي له طابع ديمقراطي جمهوري ، وذلـك كمقدمة للوصول إلى المجتمع الاشتراكي . ولم يلحظ المنشفيك توفر الظروف الموضوعية التي تجعل من الممكن الانتقال من ثورة فبراير إلى ثورة نوفمبر .

والواقع أن المشكلة لم تعـد إلا مشكلة التصرف الاستراتيجي في القوى الاجتماعية .

فقد كان يمكن أن تنهزم الطبقة العاملة المتحدة في ألمانيا في مارس ١٩٣٣ . ولكنها مع ذلك كان يمكن أن تقاتل على الأقـل ، وكان يمكن لقيادة ماهرة أن تغير من وضع القوى خلال المعركة بطريقة تقف في وجـه نجاح هتلر . وهذا ينطبق على كل ديمقراطية رأسمالية لا تكون فيها الطبقة العاملة قـد أصابها الشلل والانقسام .

ولكن لا يستطيع أن يؤكد هذا الانقسام شيء أكثر من تقبل عدد كبير من العمال لنظرية الفاشية الاجتماعية .

إنها تؤكد إيمان الديمقراطيين الاشتراكيين في العمـل السياسي المشروع ويظل هذا الإيمان دائماً حتى حينما ينهار الاعتقاد في هذا العمل من جراء أعمال المعارضين . وتمسك الاشتراكيين الديمقراطيين الشديد بالوسائل الدستورية يقوي إيمان الشيوعيين بالأساليب الثوريـة . وتزداد الفرقـة بين الفريقين وتشتد .. ويكون ثمن هذه التفرقة الحادة هو انتصار سهل للفاشية .

إن هذا تحليل دقيق ، وضحته على ما أعتقد ، سياسة لينين أثناء الثورة

الروسية في الوقت الذي حاول فيه كورنيلوف أن يستولي على السلطة، وعلينا أن نذكر أن لينين كان مختفياً، وأن تروتسكي وغيره من زعماء الحزب البولشفي كانوا في السجون .

بـل وأكثر من ذلك : لقد كان لينين يرى كيرنسكي الذي يثور عليه كورنيلوف يبدو تجسيماً لذلك النظام البورجوازي الذي كانت الإطاحة بـه شغل لينين الشاغل .

ولم يتردد لينين في أن يحث أعضاء حزبـه على أن يساعدوا بكل قوتهم كيرنسكي، فقد كان يعـلم أن الاختلافات بين كيرنسكي وبينهم خلافات جوهرية بالنسبة لمستقبل البلاشفة أنفسهم، ولم يكن على استعداد ليؤيـد حكومة كيرنسكي، إلا أنه كان يفهم أن إطاحة كورنيلوف بهذه الحكومة سوف يضعف فرصة انتصار البروليتاريا إضعافاً خطيراً . وتحقق لينين من أن هذا الانتصار سيكون ممكناً إذا ما انهار كورنيلوف . فانتصار كورنيلوف يعني نهاية ثورة فبراير . لقد كان يمكن أن يغير هذا الانتصار مجرى العلاقات التي كانت تتطور . وكان يمكن أن يمكّن البورجوازية الروسية من أن تستعيد سلطتها .

ولكن ما إن يقضى على هـذه المنظمات، كما حدث في ألمانيا وإيطاليا، حتى تكون فرصة المبادرة موقوفة على معارضي الطبقة العاملة وحدهم .

فتقسيم الطبقة العاملة معناه بث الاضطراب والبلبلة في نفوسهم . ومعارضة الديمقراطية الاشتراكية بالطريقة التي اتبعها الشيوعيون معناه على الفور إضعاف ثقة العمال في الاشتراكية، وذلك كمـا أظهرت الحوادث، دون التمكن من نقل ولائهم إلى الشيوعية .

ولو ان الشيوعيين ظلوا جزءاً لا يتجزأ من الجبهة الاشتراكية، فإن الخطر المشترك الذي واجهه جناحا الطبقة العاملة معاً كان يمكن أن يدفـع إلى القيام بعمل مشترك ضد العدو .

ولكن الذي حدث، أن كل جناح كان يقاتل في جبهتين، وهو لا يعـلم

أياً من معارضيه أحق بالعـداء . كانت الطريقة الوحيدة لتوحيد الجهود هي التخلي عن نظرية الفاشية الاجتماعية . وقد كان هذا يمكن أن يؤدي بالديمقراطية الاشتراكية وبالشيوعية إلى الكفاح مشتركين ضد عدوهما المشترك ، بينما كان يمكّن في نفس الوقت الشيوعيين من أن يكسبوا اشتراك الجماهـير في صف العمل السياسي أثناء الازمـة . ولكن الطريقة التي اتبعها الشيوعيون شلّت إمكانية العمل قبـل الأوان ، وأدت النظرية التي رأوها في الديمقراطية الاشتراكية إلى القضاء على الثقة الضرورية للتعاون .

وعند ما أوصت الدولية الشيوعية في ١٧ مارس ١٩٣٣ ، أحزابها المنضمة إليها أن تقترح على الديمقراطيين الاشتراكيين القيام بعمل مشترك ضد الفاشية، كانت تلك التوصية متأخرة أربعة عشر عاماً .

ونتيجة ذلك واضحة على مـا أعتقد . فنجاح الثورة الروسية يمكن أن يتكرر في نفس ظروف الثورة الروسية . فاذا تخلفت هذه الظروف ، فـلا سبيل للطبقة العاملـة لكي تصل إلى الحكم إلا بالبقاء متحدة متماسكة بغض النظر عن اختلاف أحزابها التنظيمية . فقوة هذه الطبقة في قوتها الجماهيرية . فاذا فقدت هـذه القوة ، فانها تساعد معارضيها على استغلال تفتت قواتها والتغلب عليها .

ولو أن إعلان الاضراب العام في عام ١٩٣٢ احتجاجاً على فون بابن قـد استمر باصرار ، لكان يمكن أن يؤدي ذلك إلى إسقاطه . وإلى انهيار الهتلرية. ولكن المناداة بالاضراب العام جاء من الشيوعيين ، وعلى الرغم من أنه كان بلا شك السياسة الصحيحة ، فقد استنكر زعمـاء الديمقراطية الاشتراكية الاضراب لأنهم لا يثقون بالرجال الذين أصدروا هذا النداء .

وعلى الرغم من أن الأعضاء العاملين في الديمقراطية الاشتراكية ربـما كانوا على استعداد للعمل في هـذا السبيل ، إلا أن مجرد صدور النداء من الشيوعيين جعلهم أميل إلى قبول وجهة نظر زعمائهم الذين يعارضون ذلك العمل .

وكيف لهم أن يفكروا غير ذلك ، بينما زعماء الشيوعيين يقولون بصراحة

أنه توجد « خلافات أساسية ، لا يمكن التوفيق بينها » بين قيادتي الحزبين وأنهم يكافحون « ضد السياسة الديمقراطية الاشتراكية وضد الحزب الديمقراطي الاشتراكي وممثليه »[1] .

ان الإشكال هنا حيوي .

فما لم يتحطم نظام الدولة ، فإن الطبقة العاملة لا تستطيع الوصول إلى الحكم إلا بالاحتفاظ بسلامة منظماتها الخاصة . ولكنها لا تستطيع ذلك إذا كان هناك ذلك النوع من الانقسام في صفوفها كذلك الذي أثاره الشيوعيون منذ الثورة . والطريقة الوحيدة لضمان وحدة الطبقة العاملة في نشاطها هو الدفاع عن منظماتها بكل ثمن ، والاستفادة من ضغط الحوادث وتوجيهها نحو السياسة الصحيحة .

وأي منهج آخر لايختلف عن طريقة « اللعب بالثورة » التي حذّر ماركس الطبقة العاملة منها في عبارات محكمة . وطبيعة الديمقراطية الرأسمالية في فترة الأزمة ، تعني أن الميزان مضطرب إلى درجة يمكن معها الإطاحة بها. ولا شيء يستطيع أن يطيح بها مثل سياسة العمال إذا كانت سياسة غير واثقة من اتجاهها . فعندما يحدث ذلك تفقد الطبقة العاملة ثقتها في نفسها تماماً كما يحدث لجيش من الجيوش . وتفقد اللحظة (النفسية) الملائمة للعمل . وتتبدد قوتها في اللحظة التي تحتاج فيها إلى القوة . وما دامت كل ماهية الدولة هي استخدامها للقوة لكي تمنع الطبقة العاملة من تحقيق أهدافها ، فإن الشلل الذي يصيب إرادة هذه الطبقة من جراء الانقسام يؤدي الى تحطمها في الميدان .

وتظهر حوادث النمسا كم تضيق فرصة النجاح أمام عمال مسلحين إذا لم تكن الدولة مصابة بالفوضى ، كما حدث في روسيا عام ١٩١٧ . ومع ذلك فقد كانت الطبقة العاملة متحدة على الأقل . ولكن عندما يحدث

---

١ - Rote Fahne, July 5, 1932

أن يحطم انقسام الطبقة العاملة ثقتها في نفسها ، فان المعركة تصبح خاسرة حتى قبل اشتباك القوات في الميدان .

* * *

ان سجلات التاريخ تفيض بالأدلة على أن الاستيلاء على الدولة مغامرة صعبة . فلكي تنجح لابد للقوات المهاجمة للدولة من توفر الوحدة التي تستطيع المبادىء أو الاشخاص أن يفتتوها .

حدث هذا في ثورة كرومويل : فعندما اختلف أنصاره ، مهدوا الطريق أمام شارل الثاني ليعود .

وحدث هذا أيضاً في الثورة الفرنسية . فقد ورث نابليون إمكانياتها ، إذ لم يكد ينهار نظام الامتيازات الأرستقراطي حتى لم يعد للرجال الذين قوضوا هذا النظام أي هدف مشترك .

وفي تاريخنا الحديث ، نجد ظروف التغيير الأساسي متوفرة ، ولكن يبدو أننا نفشل في استغلال هذه الظروف ، لأن هناك تفرقاً حول الوسائل التي يمكن الوصول بها إلى الأهداف .

أعتقد أن ظروف التغير الأساسي متوفرة . فهناك الحقيقة الاقتصادية الحيوية وهي أن إمكانيات الانتاج لايمكن أن تستغل استغلالا كاملا ، في ظل العلاقات الطبقية القائمة . وقد كان هذا التناقض فيما مضى علامة على حدوث تغيير أساسي قادم .

وقد انتقلت كتاباتنا إلى هذا المزاج الذي يدرس القيم المستقرة بروح ناقدة ، ذلك المزاج الذي كان نذيراً بالأزمة ، كما حدث في عهد الاصلاح ، وفي الحركة الرومانتيكية .

لقد فقدت طبقاتنا الحاكمة ثقتها في نفسها . فعادات التسامح التي كانت علامة ذلك النظام الذي يحس بالضمان ، لم تعد تلقي نفس الميل الذي كانت تلقاه منذ جيل مضى . والإيمان بقوة العقل في تسوية المنازعات بالعدل ، لم يعد

يثير نفس الأثر ، كما كان يحدث في القرن التاسع عشر . والأفكار أسرعت تحتمي بالسلاح ، وهي تخشى أن تصبح فضائلها غير ذات بال . وأصبحت القوات التي تنكر أقوى من القوات التي تؤمن . اننا نؤمن بقوة العلم ، وظهر أن العلم خطر اجتماعي مالم يستأنس للأهداف العامة التي تتفق عليها المجتمعات المختلفة .

فلقد كان الدين عاملاً من عوامل التوحيد بين الناس ، ولكن اكتشافات العلم من ناحية ، وخضوع الدين لمصالح الامتيازات من ناحية اخرى ، قضيا على مطالبته الناس جميعاً بالولاء .

وقد اعتقدنا بأن مجتمعاً اقتنائياً يحصل على كل هذه الثروات قد يجد مبدأ مرضياً لقسمتها . فاكتشفنا أنه لايوجد في هذا المجتمع مبدأ لتقسيم الثروات يُرضي الجماهير . وسعينا على هذا الأساس إلى إسكات مطالب العدالة بسياسة التنازلات للكثرة . ولكننا وجدنا أن منطق نظامنا يحد بقسوة وبغلظة هذا المجهود .

ويمكننا أن نعرض لذلك في بساطة .

إن المجتمع غير المتساوي ، الذي ينبني على امتياز القلة ، لا يمكن أن يحفظ سلطته إلا بالقوة أو بالرضا ، وهو لا يستطيع أن يكسب هذا الرضا إلا إذا أمكنه أن يمنح هؤلاء الذين حرموا من الامتيازات ، أملاً دائماً في تحسن حالتهم . ويجب أن يوفر لهم الأسس التي تجعلهم يعتقدون أنهم يستطيعون بها تحقيق السعادة والأمان . فاذا كان نظام الامتيازات في توسع تصبح هذه المغامرة ممكنة . ولا تُتهدد افتراضات هذا النظام ، لأن ما يحققه فعلاً يبدو مبرراً يحمل دليله لجماهير المواطنين .

ولكن لا يكاد النظام يتعرض لأزمة ، وينعدم مجال الأمل والأمن ، حتى يتعين عليه حتماً أن يلاقي صعوبات ضخمة . وينسى الناس الأعمال التي حققها النظام في الماضي ، لأنهم يغضبون لتوقفها ، ويبدأون في دراسة أسسها . ويبحثون عن تبرير عقلي للقواعد والأفكار التي اعتادوا عليها

أكثر من أن يبحثوا عن تلك التي تكون عقلية أو عادلة . ويتراكم السخط ، ويطالب الساخطون باستمرار التنازلات ، التي كان يمكن أن تمنح في الماضي دون مجهود أو تردد . ولكن منح التنازلات أثناء الأزمة معنـــاه التنازل عن رضا عن الامتيازات ، التي أدى الاعتياد عليها إلى ميـلاد عقيدة حقيقية للملكية .

وما كان يبدو من قبل معقولاً أصبح يبدو مخرّباً مهدّمـــاً . وما كان موضوعاً يمكن مناقشته ، أصبح يبدو تهديداً للقـــانون والنظام . وأصبح المسيطرون على النظام ينكرون عليه حقه في تحقيق المطالب التي ينادي بهـا الناس . ويعتبرون المصلحين ثواراً ، ويصرون على أن الثوار أعداء المجتمع . ويجندون سلطة الدولة القسرية للقضاء على السخط . وتبدأ المخـــاوف تغزو صفوف الذين يعيشون من أملاكهم ، وعندما يغرق الخوف العقول لا يلتفت الناس إلا إلى صوت المتطرف . ويبدأ المتمتعون بالامتيـــازات في الاعتماد على الذين يَعِدون بإعادة قوة الدولة التقليدية باتخاذ إجراءات حاسمة . والتطرف يثير التطرف . فتضيـع فرصة الوفاق بالعقل في صراع للمتعارضين القويين .

وهذا ، على ما أعتقد ، هو الموقف الذي نواجهه الآن . لأننا كنا نبني ، طيلة ما يزيد على ثلاثة قرون ، دولة تلائم أهداف المجتمع الاقتنائي .

ولقد تغلغلت هذه الأهداف في كل وجه من أوجـــه مؤسسات الدولة . وكونت نظاماً للعلاقات الطبقية كرست من أجل حمايته دياناتها وقوانينهـــا وقواتها المسلحة ومصالحها الحكومية وجهازها التشريعي ومؤسساتها التعليمية .

ولكن لم يعد يمكن بعد ذلك ، في مدار هذه العلاقات الطبقية ، إرضاء أماني هؤلاء الذين يعيشون في المجتمع على بيع عملهم فحسب . وعندما كان المجتمع الاقتنائي في مرحـــلة توسع ، كان من الممكن إرضاؤهم بالتنازلات . ولكن منح هذه التنازلات الآن عـــلى أي نحو ، والذي تبرره كل السوابق الماضية ، يصطدم بجذور السلطة التي يحفظ المتمتعون بالامتيازات أنفسهم بها ..

ولـكي يحمي هؤلاء من الاعتداء ما يعتقدون أنه حقاً لهم يندفعون إلى

مهاجمة أسس النظام الذي كان يمكن في الماضي أن تحدث التنازلات عن طريقه .

إنهم يقعون في مأزق : هل يتقدمون الى الأمام لتكوين كومنولث [1] يقوم على المساواة ، أو يتأخرون إلى الوراء في نظام اجتماعي ، لا يعطي لجماهير الناس الحق في أن يعبروا عن أنفسهم كما يحدث في نظرية الديمقراطية السياسية .

ويستثير الملاك في هذا المأزق سلطة الدولة ليحموا أنفسهم من الاعتداء . ولِمَ لا ، وتجربة ثلثمائة عام تعلمهم ذلك ؟

فلقد شقوا طريقهم إلى السلطة خلال الحرب والثورة في الماضي . ولا يخامرهم شك في صحة قضيتهم من الناحية الأخلاقية .

فالتحدي الذي يقابلونه ، هو كما يرونه ، تهديد الرجل المعتاد ، والرجل الفاشل ، والرجل غير المختص ، والميت الحي ، والروتينيين ، للذين كسبوا أماكنهم تحت الشمس بالكفاءة والنشاط والجهود .

والقانون في صفهم .. بل وكل المزاعم الضخمة التي تقنع الناس بأن يعتبروا أن تقاليد الماضي هي قواعد نظام خالد .

إنهم يستنجدون بذلك الخوف من المجهول والخشية من الجديد ، وهو الأمر الذي لم يفشل في التأثير على المتجمدين والذين يخجلون ، والحصول على ولائهم .

وهم يتمتعون بحماسة القيادة التي كسبوها من التعود الطويل عليها . ويعلمون أن أي نظام للسلطة متى انتهى الناس إلى التعود عليه ، يخلق عواطف صميمة عميقة ، يصعب انتزاعهم منها بسهولة .

وهم يلحظون الكراهية التي تحيط بهم ، ويقولون ان السخط نتيجة لأعمال الأشرار والحاقدين الذين يمكن القضاء عليهم بهجوم حاد في الوقت المناسب .

---

١ ـ كلمة « كومنولث » هنا يستخدمها المؤلف ، ولا يقصد بها النظام السياسي المعروف ، ولكنه يقصد المعنى الأصلي لكلمة كومنولث ، أي الخير المشترك (المترجمان) .

وهم لا يحسبون أن موعدهم قد آن ، ويعتقدون أن الأزمة بالنسبة إليهم مؤقتة دائماً ، وأن جبهة شجاعة يمكن أن تتخطى هذه الأزمة كجبل أشم . كما يرون أن النظام نفسه صحيح معافى ، وأن كل ما يحتاجه هو إزالة هذا الاضطراب المؤقت أو ذاك .

وبهذا كان لويس السادس عشر يقنع نفسه في الأيام الأخيرة للنظام القديم . كما اقتنع بذلك نيقولا الأول[1] في المرحلة الأخيرة لانهيار الاستبداد القيصري ولكنهما كانا خاطئين ، لأنهما خابا في أن يعرفا أن النظام الذي يمثلان مبادئه يقف في وجه التغير الرئيسي الذي أصبح لا محالة واقعاً . إن المثير لا يستطيع التأثير على المحيط إلا إذا كان السخط الذي يريد علاجه سخطاً عميق الغور . فالسخط لا يعبر عن نفسه بطريقة عنيفة ما لم يكن ثمرة الشقاء الشعبي . ولتجنب السخط لا بد أن تكون هناك سياسة اصلاحية جدية . ولكن هذه السياسة لن تتحقق إذا لم تكن تتلاءم مع طبيعة النظام الذي تعيش فيه . فلا يمكن كسب الاصلاحات الضرورية لنظام الحماية التجارية من الدولة الاقطاعية لأن مقتضيات هذه لا تتفق مع مطالب تلك .

ويبدو من المؤكد أننا لا نستطيع أن نضمن تقبل المجتمع الرأسمالي المبادىء التي يتطلبها بناء الاشتراكية . فان هذا يعني أننا نطالب الرأسماليين بتقبل هزيمتهم . ولم يحدث حتى الآن ، في المدنية الغربية على الأقل ، أن تنازلت طبقة عن تلك الامتيازات التي نظمت الدولة من أجل حمايتها .

وكيف تفعل ذلك ، وهي ، وكما تدل الدلائل أيضاً ، تؤمن إيماناً عميقاً بعدالتها ؟

فهتلر وموسوليني ، وسادة الامبراطورية المالية الأمريكية ، وحكام بريطانيا الصناعيين مقتنعون وبإخلاص بأن تنازلهم سيكون فيه قضاء على رفاهية المجتمعات التي يحكمونها .

---

١ ـ نيقولا الأول : قيصر روسيا أثناء الثورة الشيوعية عام ١٩١٧ (المترجمان) .

إنهم لا يحترمون حكم الأغلبية إلا قليلا . وهم يعلمون كم يمكن تزييف هذا الحكم بسهولة . وليسوا على استعداد للتنازل عن مراكزهم بالعقل ، أو بمعنى أدق ، يصرون على سلطتهم في تحديد القضايا التي يجب أن يناقشها العقل ، ويعنون بتحديد هذه القضايا حتى يمكن الالتجاء إلى قوة الدولة للحيلولة دون البحث في مشروعيتها .

وباختصار إنهم يلعبون لعبة ، ولكنهم يبدأون فيها وقد حصلوا على ميزة كبيرة على خصومهم : هي أنهم يستطيعون أن يحددوا قوانين اللعبة كما يشاءون . وعندما يحددون قواعد اللعبة يُعنون بأن تضمن هذه القواعد طرد هؤلاء الذين يبدأون في التساؤل ...

وهذا هو ماتعنيه حيازتهم لسلطة الدولة وهو ما يساعدهم على استخدام القوة في تقرير مصير التنازع الذي يحدث إذا ما أصبحت الميزة التي يمتازون بها موضع تحد . فإذا كان هذا التحدي إضراباً ، كما حدث في إضراب النسيج بأمريكا في ربيع ١٩٣٤ ، فان مجرى الاضراب يتوقف بالقبض على زعماء محليين ، وذلك لقطع أي اتصال بين النقابات وأعضائها [١] .

ولو بدا التحدي احتجاجاً على الحرب ، فان القانون يحرّم النطق بكلمات تساعد العدو أو تريحه . ويبدو أنه لاحدود للعقاب تحت هذا التعريف [٢] .

وهم لايستعملون فحسب سلطة الدولة لتحديد الأحوال التي يسمحون بممارسة التحدي في ظلها ، بل إنهم يملكون الصحف ، وقوة الرقابة على الأخبار لها تأثير يصعب المبالغة فيه . ويمسكون ، وخاصة في أوقات الأزمة بسلاح جديد هو الإذاعة كما أنهم بسيطرتهم على المدارس [٣] ، يستطيعون

---

١ - New Republic, October 3, 1934, p. 197

٢ - انظر بالنسبة لأمريكا: Espionage Act Cases (1921) تأليف Walter Nelles

٣ - انظر : H. K. Beale في مجلة Harper's Magazine عدد أكتوبر سنة ١٩٣٤ .

إعداد عقول الأجيال القادمة لتقبل المبادىء التي يرغبونها ، بل وفرض هذه المبادىء عليهم .

وفي هـــذه الظروف لا يوجـــد خطر كبير من حدوث تحدٍ فعال لسلطتهم إلا في حالتين : في أعقاب حرب فاشلة حيث تؤدي الهزيمة وخيبة الأمل إلى إهدار الاحترام المعتاد للدولة . أو عندما تؤدي التجربة الطويلة لما تسميه أقلية صغيرة بالاستبداد ، إلى انتهاك الأماني العميقة الثابتة إلى درجة تجعل الدولة لا تستطيع أن تعتمد على ذلك الولاء التقليدي الذي تكنه لهـا الأجهزة التي تستند عليها .

وما عدا هاتين الحالتين ، فان الدولة التي تقرر المحافظة على سلطتها مهما كان الثمن ، تستطيع ذلك ما لم ترتكب أخطاء استراتيجية اجرامية .

وهذا أصح في أيامنا من أي وقت مضى منذ ثلثمائة عام ، لسببين :

صحيح ، لأن قوات الدولة الحديثة المنظمة تنظيماً كبيراً تكون متميزة تميزاً هائلاً على الجماهير المنظمة نصف تنظيم .

وصحيح أيضاً لأن الأدوات الحديثة اللازمة للثورة النـــاجحة مثل الطائرات ، والغازات السامة ، والمدرعات ، والمـــدافع الرشاشة ، لا تتوفر – بالكمية الـكافية – للرجال الذين يريدون الاستيلاء على الدولة .

وتجربة النمسا واسبانيا توضح وضوحاً قاطعاً أنه لا توجد ثورة تستطيع أن تأمل النجاح ما لم تكن القوات المسلحة في جانبهـــا ، أو تقف موقف الحياد التام .

ولهذا يبدو لي من المعقول أن نقول إن طبقة تمسك بزمام سلطة الدولة لا تسلمه برضاها إذا كان هذا التسليم يعني تنازلها عن امتيازاتها . ولن تقوم هذه الطبقة بالاصلاح إذا كان الاصلاح يعني تحطيم ما تعتبره أمراً جوهرياً . كما أنها لن تصلح إلا إذا آمنت بأن التنازلات يمكن إتمامها دون تضحية رئيسية ، أما دون ذلك فستحارب الطبقة الحاكمة ، والتاريخ يرينـا أنهـا سوف تحارب لا محالة ، وهي مؤمنة إيماناً قوياً بأن الحق في جانبها .

ولو أن النزاع نشب في هـذا النوع الخـاص من المجتمع الذي نسميه بالديمقراطية الرأسمالية ، فإنني أعتقد أن القابضين على السلطة الاقتصادية سوف يلغون النظـام الديمقراطي ، إذا مـا أصبح هـذا النظام يعوق أسس الرأسمالية . وأعتقد أنهم يستطيعون النجاح في إلغـاء الديمقراطية ، إلا في الظروف التي أشرت إليها .

وهذا يقتضي نتيجة واضحة، وهي أن البديل عن الحكومة التي تعتمد على الرضا هي الديكتاتورية العارية . ولست أرى سبباً خاصاً يدعو إلى القول بأن هذه النتيجة سوف تتغير خلال مدة طويلة . ولست أرى داعياً لنفرض أن الرجال الذين كانوا يرغبون في فقـدان الحرية السياسية يستطيعون ، أو يرغبون بسهولة ، تنظيم أنفسهم في الظروف الحديثة للحصول عليها . ولكن ما من شك في أن الديكتاتوريات تحطم نفسها على المدى البعيد بعدم قدرتها على إرضاء السكان الذين تحكمهم . ولكن هذا لا يحدث إلا في المدى البعيد . وصحيح أن الظروف الاقتصادية في دولة أوتوقراطيـة ، في عصرنا ، تسمى مثل ايطاليا وألمانيا ، إلى تأييد النظام الطبقي للرأسماليـة إنما تثير نوعا من السياسة العسكرية الممتدة ، التي تعني في المدى البعيد أيضاً، الحرب . وعندما تكون نهاية الحرب فاشلة ، وتسقط الديكتاتورية ليس حتما أن تأتي ديمقراطية، وليس بالضرورة أن تأتي ديكتاتورية البروليتاريا .

وليست هذه أول مـرة يحدث فيها ذلك ، لأن الفوضى التي تنجم من اسقاط نظام أوتوقراطي يندر التغلب عليها بالطرق الديمقراطية .

فروسيا واسبانيا والنمسا وألمانيا كلها تؤكد هذا الدرس .

فإرخاء القيود الذي يتبع عادة سقوط الديكتاتورية يحتاج إلى قيام بديل في حكومة قوية . لأن رذيلة الأوتوقراطية الأساسية هي أنها تحطم ذلك التعود على التعـاون والتوفيق الذي يعتمد عليها نجاح الديمقراطية . وحتى حين يجيء فاصل ديمقراطي ، مثلما حدث في ألمانيا واسبانيا ، فإن شروط استمرار الديمقراطية تعتمد على تحقيق الرخاء الذي يمكّن من

إجراء إصلاحات ضخمة ، لاتؤثر تأثيراً كبيراً على الأماني القائمة . فإذا لم يتحقق ذلك ، كما حدث في اسبانيا وألمانيا ، فإن الطبقات التي يحدث الاصلاح على حسابها تندفع في رد فعل يتحول إلى ملل من ذلك الثمن الذي يتعين عليها دفعه . ونتيجة ذلك انها تربط خسائرها بالنظام الديمقراطي ، ويصبح هذا النظام محلاً لكراهية الأقلية ، وسبباً للبلادة عند الكثيرين ، مما يؤدي إلى الانتقال إلى ثورة مضادة .

وحينئذ نجد انتقالاً نحو جو الأزمة الذي تصبح فيه التشريعات الاستثنائية ضرورية . فإذا استخدمت هذه التشريعات فإن هذا يدفع معارضي النظام إلى إلى اتخاذ اجراءات يائسة . أما إذا لم تنفذ هذه التشريعات فإنها تجنح ، على الأقل ، إلى إقناعهم بضعف الديمقراطية ، وأغرائهم بزيادة جهودهم لقلبها .

وأعتقد أن قليلاً من الناس يستطيع أن يشك في أن تساهل جمهورية فيمر مع معارضيها المنظمين أقنعهم أن أسسها رخوة إلى درجة تسمح بقلبها . ولو أن ايبرت وزملاءه كانوا أشداء مع أنصار اليمين كما كانوا مع أنصار اليسار لتغير وجه الفاشية الألمانية .

كما أن سقوط الدكتاتورية لايعني قيام دكتاتورية البروليتاريا ، ذلك أن ديكتاتورية البروليتاريا ليست مرحلة حتمية في التطور الاجتماعي . وهي ليست مجرد ثمرة من ثمار ظروف اقتصادية معينة بل انها أيضا ثمرة زعماء عظماء كانت لهم ، مثل لينين ، العين التي ترى ، واليد التي تفعل ، والاستراتيجية المتطلبة للوقت المناسب .

فالظروف التقنية التي تسير فيها الحكومات الحديثة توفر الامكانية على الأقل إلى أن يكون نتاج الحرب إما : رجعة إلى البربرية أو انتصار الطبقة العاملة . والشروط التي يتوقف عليها نجاح الطبقة العاملة عديدة . فيجب ان تكون مسلحة . ويجب ان يقودها حزب ثوري ، معد من الناحية الاستراتيجية لهذه المهمة . ويجب ان تكون قوية إلى درجة كافية لا لتتغلب على مقاومة معارضيها فحسب ، بل لكي تواجه في هذه المرحلة

الحديثة للحرب ضغط التدخل الأجنبي من الجو ، ويجب أن تضمن تموينها الغذائي . وأن تعيد بناء الادارة المدنية بسرعة . وأياً كانت الزاوية التي ننظر إليها ، فانها مهمة ضخمة ، ونجاحها لا يقل عن المعجزة . فما من شخص يتأمل تاريخ الثورة الروسية ويستطيع ألا يستنتج : ان نجاحها في تأسيس ديكتاتورية البروليتاريا قام على عاملين : العامل الأول هو ضعف البورجوازية الروسية التي أبدت من المقاومة أضعف مما كان يمكن أن يحدث في أي دولة لها نفس الأهمية ، والعامل الثاني هو شخصية لينين ، لا باعتباره فحسب أكبر استراتيجي في الاستيلاء على السلطة ، بل كمهندس عظيم لتوطيد دعائمها .

ولا شك أن الثورات تدفع بالرجال الممتازين إلى الصفوف الأولى ، ولكن التاريخ الحديث كله لم يخرج رجلاً مثل لينين يناسب حدة مشاكله ويرتفع إلى مستواها [١] .

* * *

فما الذي يعنيه إذن كل ذلك ؟

يبدو لي من التحليل الذي قمت به أن عمليات الدولة الحديثة يندر أن تسمح بقيام ثورة ناجحة . فإذا ما استثنينا الظروف الاستثنائية ، فإن تغير العلاقات الطبقية لا يتم إلا إذا اقتنعت جماهير الشعب اقتناعاً إيجابياً بالحاجة إلى مثل هذا التغير .

وما لم يكن هناك وضع مشابه للوضع الذي تعطيه لنا ثورة روسيا ، وهي مثل فريد في التاريخ ، حيث دفعت الأحداث المعارضة إلى العمل ، فان مثل هذا التغير لا يمكن أن يتم الا بحكومة يظاهرها رأي عام قوي عازم . وحتى في هذه الحالة من المحتمل أن تقابل هذه الحكومة بالتحدّي ، بل ومن غير

---

١ ـ انظر كتاب How to make a revolution (1934) تأليف Raymond Postgate وعلى الأخص الفصلين الثاني والخامس .

المحتمل عندئذ أن تصبح تلك الحكومة قادرة على تدعيم سلطتها باعتمادها على الأساليب التقليدية للديمقراطية . فأي هجوم عليها انما يدفعها الى سلسلة من اجراءات الهيمنة والضغط تصبح في واقع الأمر ثمناً لحياتها .

ولهذا فإنه يصبح من الضروري لأي حزب يسعى الى تغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع أن يدعم ما استطاع نظاماً دستورياً يسمح له عن سعة بأن يشتد باعه . وليس هناك من بديل لذلك سوى أن ينكمش الحزب ، كما حدث في ألمانيا ، فيتحول من حركة الى مؤامرة تعمل في الخفاء ، وتصبح كل آمالها معلقة على ما قد يحيق بالدولة من كوارث .

ومع أن نجاح الحزب في ظل النظام الدستوري أسرع نسبياً ، الا أنه يصعب عليه أن يمنع معارضيه من المبادأة بالهجوم . فالناس الذين يرون تهديداً لأسس النظام الذي يؤمنون بسلامته ، انما يقنعون أنفسهم ، بل ودائماً ما يخلصون في اقناع أنفسهم ، بأن الحق في أن يتخذوا في سبيل المحافظة عليه خطوات عنيفة .

فالحرب الأهلية في انجلترا سبقها احد عشر عاماً من حكم شارل المطلق. كما أدى قانون الحكم الداخلي الى ظهور متطوعي جماعة الأوليستر . وتاريخ الملكية ، في الظروف العادية ، انما يقوم على اقتناعها بأن الهجوم أفضل وسيلة للدفاع .

وما دامت الملكية ، في مجتمع رأسمالي ، تستحوذ على سلطة الدولة ، فإن امكانية تحطيمها الديمقراطية التي تهدد امتيازاتها تصبح امكانية واضحة ومغرية .

ووفقاً لهذا التحليل ، فإن طابع الحرية الهش ، التي يكن لها الناس الإعزاز العميق ، يجب أن يكون واضحاً لكل من يلاحظ أي حدث من الأحداث .

فالحرية في أي مجتمع إنما تعتمد على الأمن ، وعند ما يتهدد الأمن ، فلن يجد أولئك الذين يدافعون عن النظام القائم أية صعوبة في الموافقة على إلغاء

الحرية ، وما على المرء إلا أن يقارن بين المزاج الثوري في فرنسا في عام ١٧٨٩ وبين هذا المزاج عام ١٧٩٢ ، وأن يتفحص الجو السياسي في انجلترا في عهد بت وفي عهد سيدموث، والازدراء بالحرية الذي تتميز به الدكتاتورية الحديثة، فاشية كانت أو بروليتارية .. على المرء أن يقارن بين كل هذه الأمور حتى يرى أن هذا هو الوضع . فالحرية يمكن الإبقاء عليها عند ما تكون التغيرات المقترحة إما موضع موافقة ورضاء الجميع ، أو ضيقة في طبيعتها إلى الحد الذي يجعل من يتأثرون بها يحسون بأن السلام أفضل من الصراع ضدها . وقد أحس هؤلاء فعلاً بذلك بالنسبة لتلك الاصلاحات التي حدثت في هوداة ، والتي كان نتاجها ضئيلاً وبطيئاً . ولم يحسوا بذلك الاحساس عند ما كانت التغيرات التي حدثت تمس الأساس الذي أقيم عليه بناء العلاقات الطبقية كله .

والاستنتاج الذي يستنتج من هذا هو أنه ما دامت الحرية تعتمد على الأمن فإن على دعاة التغيير ، إذا ما كانوا يهتمون بالحرية ، أن يدفعوا ثمن هذه الحرية . فعليهم أن يضمنوا للطبقة التي تملك وسائل الإنتاج استمرار ما تحققه لهم هذه الملكية من امتيازات خلال مدة تكفي كي يتواءموا مع النظام الاجتماعي الجديد . الا أن هذا ليس تعهداً يمكن أن يتم بنية صادقة ، ذلك أنه يعني خلق طبقة جديدة من أصحاب الدخل الذين لا ضمان لمطلبهم في الحصول على نصيب من الدخل القومي الا حسن ثقتهم في الدولة ، كما أنه يعني تأجيل اتمام أي تحسين لظروف عمال الصناعة التي تديرها الدولة الا اذا تم ذلك على حساب قدرة غالبية المواطنين باعتبارهم اما دافعي ضرائب أو مستهلكين ، وذلك حتى يتمكن نظام ملكية الأمة من أن يحقق مزايا اعادة التنظيم .

ويمكن أن يقال الكثير ضد ذلك النوع من المصادرة الذى يثير الطبقة المالكة ويدفعها الى الصراع . وأنه من المستحسن دفع ثمن ملائم للحصول على موافقة هذه الطبقة على النظام الاجتماعي الجديد . الا أن الثمن الذي يثقل هذا النظام بعبء جديد من الدين الذي يديم نظاماً من الامتيازات في شكل

مختلف عن الشكل القديم ، انما يؤجل في الواقع مشكلة دفع الثمن دون أن يعطينا الأساس الذي يمكن به حل المشكلة حلاً خلاقاً .

وأعتقد أنه يجب علينا أن نتوقع عصراً تحسم فيه فكرة الحرية التي كانت تميز الحضارة الأوربية عموماً وبريطانيا خصوصاً خلال القرن التاسع عشر ... وهذا أمر يصعب قوله . ذلك أن هذا الاتجاه في تحديد الحرية قد ولد عادة التسامح ، والسخط على الظلم ، وهما أمران من بين أعظم انتصارات العقل الانساني .

ولا شك أنه لا يوجد الا القليل من الناس الذين لا يستطيعون التجاوب مثلاً مع القصائد التي طالب فيها بيرون وشيلي وهايني وفيكتور هيجو بتحرير الانسانية من أغلالها ، كما أنه لا شك في أن أقل من هؤلاء من لم يحسوا بأن أحداثاً مثل تحرير ايطاليا من الطغيان النمسوي ، وحملة التحرير الموجهة ضد شرور الأتراك ، وتحرير العبيد في الولايات المتحدة ، ودخول أعضاء من العمال الى مجلس العموم ، انما تزيد من الرفاهية التمدينية . ومع ذلك فان أبناء أولئك الذين قابلوا تلك الأحداث بالابتهاج لعلى استعداد في وقتنا الحاضر بأن يحطموا باسم حقوق الملكية كل تلك المزايا . ففي العالم أجمع نشأ نوع جديد من البربرية هو عادة الناس التي يدعمونها ، كما يبدو ، باسم المبادىء التي يتمسكون بها تمسكاً عاطفياً .

فقيام الدكتاتوريات ، سواء في ألمانيا أو في روسيا ، أو في أي مكان آخر ، بالغاء الأحزاب التي لايمكن أن تقبل أفكار أولئك الذين يحكمون . والنظر إلى اليهود في ألمانيا باعتبارهم جنساً مستعبداً . وما وصل إليه الخلاف السياسي من درجة أصبحت تستخدم معها ضد المعارضين وسائل التعذيب التي لايمكن أن يفكر فيها إنسان حساس إلا وأصابه الهلع . والسهولة التي تتم بها هذه الأشياء دون أن تحرك من يعلمون بها من جمودهم . وحقيقة أن كل دولة تنافس خصومها في استخدام وسائل الحرب التي تعلم هي أنها لاتتلاءم مع كرامة الحياة الانسانية ... كل هذه

إنما تنبىء عن مجيء عصر حديدي ، حيث لا أمل في أن يكون للقيود الأخلاقية التي وضعها الامن على مباشرة السلطة ذلك التأثير الذي كنا نعتقد أنه قد أصبح جزءاً من عادات الانسان الثابتة . فمقتل ماتيوتي الذي حدث على الاقل بتستر موسوليني لم يؤد الا الى تحول مؤقت ضد الدكتاتور الايطالي . كما أن اغتيال هتلر لبعض أعوانه الرئيسيين دون محاكمة ، دافع عنه فقهاء قانونيون محترمون ذوو امتياز أكاديمي كبير ، على أنه تجسيد لفكرة العدالة .

وخلاصة القول ، إن أساليب الحكومة التي كنا نعتبرها من الناحية التاريخية أساليب تميز اما الحاكم الشرقي المستبد ، أو الحاكم الإيطالي الظالم في القرون الوسطى ، أصبح حكام الدول الغربية في القرن العشرين ، ينظمونها في حرية تامة ، دون أي احساس بوخز الضمير .

لقد أصبح الإرهاب يبرر على أنه الطريق الى السلطة .. وأصبحت السلطة خيراً سامياً ، الى حد أن وسائل الوصول اليها انما تثير القليل من احتجاج المتفجرين على بربرية هذه الوسائل .

وعندما تسلح الافكار أنفسها من أجل الصراع ، يبدو صوت العقل غير مسموع . . وعندما يطغى رنين السلاح العنيف على صوت العقل لن يسمع الناس أي احتجاج من أجل الحرية ، وتلغى كل عمليات الحكومة التي تستلزم موافقة الناس ويتغلب اولئك الذين يستحوذون على السلاح . رغماً عن أن حيازة السلاح لاتعني حتما أفضلية من يحوزونه .

هذا هو الوضع الذي يحدث عندما يقترب أي نظام اجتماعي من الحضيض ، فالنظام القديم يحارب بوحشية من أجل ما كان يستحوذ عليه دون اعتبار لمقتضيات الصراع . وهكذا حارب باجان المسيحية في روما القديمة ، وحارب الكاثوليك البروتستانت في القرن السادس عشر في اورربا ، وحارب الشماليون الجنوبيين في الحرب الاهليـة الامريكية ، كما حاربت القيصرية الاصلاح السياسي والاجتماعي الذي سبق الثورة الروسية .

فأولئك الذين يستحوون على السلطة قد اعتادوا على فكرة معينة للصالح سوف يحاربون للدفاع عنها بدلاً من ان يعترفوا بأنها لم تعد صالحة للحاجات التي تواجههم .

إنهم لايفعلون ذلك عن خلاعة او عن نفاق، ولكن لأن افكارهم عن الخير والشر انما تنبع من بيئتهم ، ولأنهم يرون ان الافكار الغريبة تهدد الاسس التي علمتهم تجربتهم ان يعتبروها لازمة . فهم يكونون متسامحين ، بل وحتى كرماء ، عندما لايكون هناك خوف من ان تعكر هذه الافكار الغريبة تلك الأسس . ولكن عندما يبدو لهم هذا الخوف يفضلون القضاء على تلك الافكار كوسيلة للدفاع عن أنفسهم أسهل من مناقشتها . فالإبادة التي يطلق عليها السلام كانت دائماً أسلوب النظام الاجتماعي المهدد . كما كانت سلطة الدولة هي دائماً السلاح الذي يستعمل في هذه الإبادة .

وهذا هو السبب في أن سلطة الدولة في مجتمع لاتتحقق فيه المساواة كانت دائما وسيلة لكبت أولئك المحرومين من الامتيازات التي تحميها الدولة .وهذا هو السبب كذلك في أن أولئك المحرومين من تلك الامتيازات يسعون الى الاستحواذ على سلطة الدولة حتى يمدوا تلك المزايا لأنفسهم .

ولكن ما من دولة في التاريخ كان من الممكن الاستحواذ عليها بمجرد الإرادة الشعبية التي تتبدى في شكل دستوري .

فمؤسسات الدولة كانت دائماً تميل لتحقيق مصلحة أولئك الذين يملكون أدوات الإنتاج الأساسية في المجتمع . ولم تكن الأشكال السياسية الا قناعاً تسعى الطبقة المالكة من ورائه الى أن تحمي من الاعتداء السلطة التي تمنحها لها الملكية . وعندما تعرّض الأشكال السياسية حقوق الملكية للخطر ، تسعى الطبقة المالكة لأدوات الانتاج الى أن تجعل تلك الأشكال السياسية موائمة لحاجاتها .

ولا شك أن الطبقة المالكة كانت تقدم الأسس التي تبرر محاولتها جعل الأشكال السياسية موائمة لها . فقد سعت الى أن تظهر كما فعل هتلر في ألمانيا

هذه المواءمة على أنها تتضمن صالح المجتمع بأكمله . ولكن ما إن تتم هذه المواءمة بنجاح ، كما حدث في ايطاليا وألمانيا في الوقت الحاضر ، حتى يبدو واضحاً أن العلاقات الطبقية العادية للمجتمع ما تزال موجودة كما هي .

وكانت الحجة التي انبنى عليها هذا الكتاب أن الغرض الأساسي من الدولة هو أنها تحمي نظاماً معيناً للعلاقات الطبقية . وقلت إذه حيثما يوجد مجتمع منقسم الى طبقات اقتصادية ، متميزة الواحدة منها عن الأخرى من ناحية تملكها لوسائل الإنتاج ، فان الدولة تقف عائقاً في سبيل أية حركة تهدف الى إلغاء الطبقات .

ففي الحضارة الرأسمالية ، يجعل منطق الأساس الذي تقوم عليه ، من هذه الأخيرة سلاحاً ضد الملكية الشائعة لوسائل الإنتاج. وحيثما كانت هذه الحضارة غنية أو متوسعة ، فإن قدرتها على منح التنازلات للجماهير تلطف الصراع بين المصالح ، ذلك الصراع الذي بنيت عليه أساساً تلك الحضارة . ولكن عندما تواجه هذه الحضارة الأزمات ، كما يحدث في عصرنا ، تصبح المتناقضات قوية وحاسمة ، وتتحرك الدولة باعتبارها سلطة عليا تستخدم للدفاع عن أسس الرأسمالية ضد أولئك الناس الذين يطالبون بالمزايا التي تتضمن تغيير النظام الرأسمالي .

وقد قلت كذلك إن أولئك الذين يستخدمون سلطة الدولة لا يفعلون ذلك لمجرد دوافع أنانية بل أنهم لا يقلون عن معارضيهم اعتقاداً بأنهم يسعون الى تحقيق الصالح العام . وتتناقض المبادىء المتصارعة كل مع الأخرى لأن تفسير طبقات المجتمع للبيئة وللتجربة يؤدي الى تفسيرات ، لما يتضمنه الصالح الاجتماعي ، تصبح في وقت الانهيار الاقتصادي تفسيرات قاصرة على أفراد كل طبقة من تلك الطبقات . وعندما تظهر هذه النقطة في تاريخ أي جماعة من الجماعات ، لا يكون أمام أعضائها الا أن يختاروا بين التسليم أو الحرب الاجتماعية . والتاريخ يعطينا الدليل على أن كل طبقة سعت الى اعادة تحديد وضعها في الدولة بطريقة أساسية كان يتعين عليها أن تحقق هدفها بثورة

عنيفة . وقد قلت هنا إن الحقائق لا تعطينا أي مبرر لـكي ننتهي الى أن تجربتنا سوف تختلف عن تجارب العصور الماضية .

وقد أنكرت ، حقاً ، أن الاحتمال الكبير لثورة عنيفة يعني الحق في أن نستنتج انتصار ذلك الحزب الذي يهدف إلى اقامة مجتمع لا طبقي . وذكرت أن مثل هذا الاستنتاج يعتمد على تحقق نادر لظروف لا يحتمل الوصول اليها في الأحوال العادية التي قد نتنبأ بها .

كما أنني سعيت على وجه الخصوص الى أن أوضح أن ارتباط مجتمع رأسمالي بشكل ديموقراطي للدولة لا يعطينا أملاً محققـاً في أن الفكرة الديمقراطية سوف تظل مـدعمة ثابتة في عصر تختبر فيه الأزمـات صحة الافتراضات الرأسمالية .

وقلت إن هذا الارتباط بين الرأسمالية والديمقراطية كان يرجع إلى ظروف تاريخية خاصة . فـلم يكن ممكناً الإطاحة بالدولة الإقطاعية ، كما هو ملاحظ بوضوح في فرنسا وانجلترا ، إلا بتحالف طبقة العمال والطبقة الوسطى لإتمـام هذا التحالف . وساعد عصر التوسع الرأسمالي الطويل على إمكان التوفيق بين مصالح الحليفين المتباعدة . أمـا الآن فقد حل عصر الانكماش الذي جعل المتناقضات بين الحليفين أمراً يزداد وضوحاً .

إلا أنني سعيت كذلك الى أن أوضح أنه منذ أصبحت حقيقة الديموقراطية السياسية محدودة نتيجة اختفائها الكامل في الواقـع من الميدان الاقتصادي — وهو ما ليس ميدان القوى الأساسية فحسب ، بـل وكذلك للطبقة الوسطى فيه مصلحة مسيطرة — فإن الأحداث تذيب تلك المحالفة التي لم تعد لها أيـة مهام تقوم بتنفيذها ، وتحولها الى عداء .

وخلاصة الأمر أن الشكل الديموقراطي للدولة في مجتمع اقتنائي أوجـده التطور الرأسمالي ، ليس الا مجرد قناع يخفي سلطة تلك الأقلية المالكة ، التي لم تعد تجد هذا الشكل الديموقراطي ملائماً للمصالح التي تسعى لحمايتها .

ومـا من فلسفة سياسية ، يمكن أن تعمل بذلك المفهوم عن سلطة الدولة

الذي يفسرها بأنها أداة لتحقيق الرفاهية الشاملة للمجتمع الذي تديره . فطالما أن الدولة تعبر عن مجتمع منقسم الى طبقات اقتصادية ، فإنها تكون دائماً خادمة تلك الطبقة التي تملك أو تسيطر على ملكية أدوات الإنتاج .

ومنطق هذا الوضع يعني أنـــه ما من دولة تستطيـع أن تضمن الرفاهية الشاملة لمجتمع من المجتمعات مـا لم تكن أدوات الإنتاج مملوكة ملكية شائعة . فحينما يتحقق ذلك تستطيـع سلطة الدولة أن تكرس دون تحيز لحمايـة مصالح كل عضو من أعضاء المجتمع ، ذلك أنـــه في هذا الوضع يصبح أعضاء المجتمع أعضاء في جماعة واحدة لا تمييز بينهم ، لا أعضاء بذلـك المعنى الذي تفرضه على كل منهم علاقته الطبقية ، وبذلك تصبح مطالبه موضع اعتبار ، واجابتها مضمونة محققة . ومثل هذا المجتمع يمكن أن يكون مجتمعاً متساوياً حقاً بالمعنى الذي تصبح معه استجابة المطالب منظمة ، لا على أساس القدرة على الاستحواذ التي مبناها مجرد الملكية ، بل على أساس مـا يؤديه العمل من خدمات تقاس من ناحية قيمتها الاجتماعية .

ان المجتمع المتساوي هو الذي يستطيـع أن يرسم حياته على أساس ضمـان أقصى كسب ممكن من مصادره الانتاجية ، أما في أي شكل آخر من أشكال المجتمع فان الطابـع اللازم للدولة يقف عائقاً في سبيل اتمام ذلك .

كتب هيجَل[١] « لا تظهر الدولة الحقيقية والحكومـة الصحيحة الا حيثما يوجد اختلاف بين الطبقات . وتكون الثروة والفقر عظيمين، وعند ما يتلفت جمهور كبير من الذين اعتادوا على اشباع مطالبهم ، فيجدون انهم يعجزون عن ذلك الاشباع » .

ومن الواضح أن مثل هذه الدولة ، بسبب أصولها ، لا يمكن أن تتعدى فوق هذا الاختلاف بين الطبقات . بل ان الأساس الذي تقوم عليه يدفعها الى العمل على حماية الأغنياء من الفقراء .

---

١ - Philosophy of History, p. 89

وقـــد كتب البروفيسور جيز[1] « ان التاريخ يرينا أن كل طبقة اجتماعية عند ما تتسلط على السلطة السياسية تسرع الى استخدامها لتنمية مصالحهـــا الخاصة . ولا شك أن هذه الطبقة تحدوها في ذلك نية طيبة تجعلها تطلق على مصالحها مصالح المجتمع العامة » .

وهذا الأمر يبدو واضحاً جلياً في دولة ليست ذات شكل ديمقراطي، كما أن هذا الأمر يصدق كذلك على الدولة الديمقراطية مع فارق هو أن هذه الدولة الأخيرة تسمح لأولئك الذين لايشاركون في ملكية وسائل الانتاج أن يعلنوا مطالبهم بشكل أقوى مما لو كانوا في ظل دولة غير ديمقراطية .

وهذا هو السبب في أن أي تحليل للدولة ، بغض النظر عما يزعمه ، انما يكشف عن جوهرها باعتبارها سلطة قسرية وضعت في خدمة المستحوذين على السلطة الاقتصادية .

فإذا ما كانت هذه السلطة ، كما هو حادث الآن في وقتنا ، مركزة في واقع الأمر في أيدي قلة ضئيلة ، فان هدف الدولة سوف ينحاز الى صالحهم . ذلك أن طابع هذه السلطة بتحديـــده العلاقات الطبقية في المجتمع سيحدد كذلك مطالب الناس القانونية في المشاركة في ثمار العملية الاقتصادية .

وخلاصة الامر أنه ما من دولة تستطيع أن تتخطى ما تتضمنه أسسها الاقتصادية المفترضة التي تشكل كل مجرى نشاطها بشكل حاسم . وسوف تكون اخلاقيات سلوكها الواقعي مرتبطة بما تؤكده هذه الاسس المفترضة . ولن يحدث أي تغير في طابع اخلاقيات الدولة ، أياً كان شكلها السياسي ، ما لم يقع التغير في أسس المجتمع الاقتصادية المفترضة .

وقد قلت من قبل إن التغير هو أصعب وأدق العمليـــات في التاريخ الاجتماعي . فهو يتضمن أعمــق أحاسيس النـــاس ، ويلمس جذور عاداتهم

---

١ - Revue Politique et Parlementaire (1910), p. 264

جيز : اقتصادي فرنسي (م) .

ومشاعر أمنهم ، وفكرة الحق التي تعودوا عليها بمرور الزمن .

وإحداث هذا التغير بطريق سلمي ، يتضمن في فترات الازمة ، التغلب بالعقل على العواطف . وما من تجربة في تاريخ الجنس البشري أندر من هذه التجربة . ويندر أن تكون تجربتنا هي أن يشمل التغير العامل الاساسي للعلاقات الاجتماعية . فتغير المؤسسات تغيراً سلمياً يعتمد على قدرة الناس على الاتفاق فيما بينهم على ما يرونه من أهداف . وتضامن الناس هو الاساس الذي يقوم عليه اتفاقهم .

واتفاق الناس يجب ألا يكون اتفاقاً لفظياً ، بل يجب أن يتحقق في كل يوم في حياة الرجال والنساء العاديين . والدلائل التي تحيط بنا من جانب تشير إلى أن هذا الاتفاق قد أصبح مستحيلاً .

لقد وصلنا إلى مرحلة من مراحل التاريخ الحاسمة التي توجب علينا أن نعيد تحديد الاهداف الاساسية للسياسة الاجتماعية . وبينما أخذت عادات الماضي التقليدية تهوي أمام أعيننا ، بدا ذلك التحدي الحتمي للعلاقات الاجتماعية التي ترتكز عليها تلك العادات .

وهناك فترتان متماثلتان في التاريخ الحديث لاقت فيهما البشرية تحدياً مماثلا:

فقد حطمت حركة الاصلاح مفهوم الكومنولث الواحد المسيحي في العصور الوسطى ، وحل المفهوم العلماني محل المفهوم اللاهوتي للمجتمع . وقد كان هذا التحول في واقع الأمر انعكاساً لنظام جديد للعلاقات الطبقية ولده عجز النظام الاقطاعي عن تحقيق امكانيات القوة الانتاجية الكامنة في المجتمع .

وقد دفعت حركة الاصلاح البورجوازية دفعة الى الامام داخل النظام السياسي الذي أوجدته . ولكنها لم تستطع أن تحقق ما وعدت به إلا تحقيقاً جزئياً غير كامل . وظل الحال كذلك حتى نهاية القرن الثامن عشر عندما استطاعت الحركة الواسعة التي نطلق عليها باختصار اسم الثورة الفرنسية ، أن تمكن الطبقة الوسطى من اتمام عملية تحررها . وفي هاتين الحالتين أعادت الحاجات الاقتصادية الجديدة تقييم كل القيم الاجتماعية .

وفي كل حالة من هاتين الحالتين كان ثمن هذا الجهد لاحداث التغير صراعاً

عنيفاً بين القديم والجديد ، وقد استلزم الأمر ثلاثة قرون حتى استطاع النظام الذي نعيش في ظـله أن يتحرر من سيادة الفئات التي كانت مسيطرة في النظام القديم .

ومرة أخرى نستطيـع أن نرى أمام أعيننا بداية نظام جديد .

ومرة أخرى ، أصبحت العملية الاقتصادية لا تتوافق مع الأشكال السياسية التي تحتويها .

ومرة أخرى ، بدأنا ذلك الصراع بين الواقع الحي ، وبين الفكرة التاريخية التي تستدعي دائماً اعادة بناء مبادىء الحكومة .

وفي وضع كهذا ، يصبح أول واجب على الفلسفة السياسية أن تدرس طبيعة الدولة أثناء عملها بدلاً من أن تدرس فكرتها .

فطبيعة الدولة الحقة ، لا تظهر فيما تدعى القيام به ، بل فيما تقوم به فعلاً . ولهذا كانت الفلسفات السياسية ، في أغلب الأحيان ، تسعى الى تبرير الدولة لا الى تفسيرها ، وكانت تهـدف الى ان تحافظ على الماضي أكثر من ان تساعد على تحرر المستقبل .

ولذلك لا بد لأي نظرية سياسية سديدة من أن تبدأ أساساً بتوضيح عدم التوافق بين فكرة الدولة صاحبة السيادة وبين ما نسعى اليه من نظام اقتصادي وعليها أن تكشف أن الدولة أولاً وقبل كل شيء حامية العلاقات الطبقية التي تجردنا من المدنية الاكثر غنى ، التي يمكن ان نحصل عليها .

انها لمهمة شاقـــة طويلة أن نجعل الإلهام حاسماً . فكل المؤسسات التي اتسمت بعظمة الماضي الغابر لها حتى حين يأفـل نجمها من القوة ما يجعلها تؤخر ما يجيء من مؤسسات جديدة .

وهذه المؤسسات القديمة تصبح من فرط اعتيادنا عليها كأنها سجون يجعلها طول ارتباطنا بها على مر الأيام حميمة ، بل وعزيزة علينا .

ولذلك يبدو المستقبل لأغلبنا ، وهو يعيش في ظل هذه المؤسسات القديمة، غامضاً شاقاً مليئاً بالشكوك . ونتململ من الثمن الذي ندفعه للهرب من قيودها،

ويصبح الاقدام على الهروب منها نادراً . ولكننا لا نستطيع أن نأمـــل في التقدم الى الأمام ، ما لم نقدم على ذلك الجهد بالذات .

فلا سبيل غـــير الإقدام حتى نضيف الى مغامرة الانسان كرامة تتحلى بالخلق والإبداع .

آراء مراجعي هذا الكتاب ..

* هذا الكتاب أجرأ دفـــاع عن الاشتراكية ظهر حتى الآن في اللغة الانجليزية .

انه كتاب غير عادي. بل انه حدث ؛ وعلامة تميز انهيار النظام الرأسمالي.

« جريدة ديلي هيرالد »

** ان لاسكي يلمع في الفصل الثاني الطويل ، ويحلل الدولة كما نشاهدها اليوم .

« نيوستسمان اندنيشن »

*** ان لاسكي يثير الاهتمام والجـــدل . ففي كتاب الدولة كثير من سلطات الدولة ومهامها ، مما يثير الخلاف ، ويكيف الفكر . والمائتا صفحة الأولى – من الكتاب – تتضمن عرضاً رائعاً للأفـكار السيـــاسية التي تتصل بمهام الدولة .

« صنداي تايمز »

**** يجب أن يكون ما كتبه لاسكي – في هـــذا الكتاب – نواة لمناقشة كل المفكرين السياسيين الجادين .

« مانشستر جارديان »

فهرست

كتب أخرى لـكامل زهيري

لمحات عن كافكا	مع آخرين	١٩٥٤
بدلاً من الخوف ، لانورين بيفان		١٩٥٦
جميلة	مع آخرين	١٩٥٨
مذاهب غريبة		١٩٥٨
ممنوع الهمس		١٩٦٣

هارولد لاسكي ، اكبر مفكري هذا العصر - يهاجم ما توارثناه من دراسات « قانونية » حول الدولة . وهو يزعزع جميع معتقداتنا « الشكلية » ويقدم بديلاً ثورياً ، وفهماً موضوعياً جديداً لما هي الدولة . انه يبرز - في تحليله العميق الدقيق - التحليل الاجتماعي والاقتصادي والطبقي للدولة ، بدلاً من تلك التحليلات القانونية الشكلية التي يدرسها طلبة القانون في المعاهد .

ولاسكي يكشف ، كخبير وسياسي وناقد ، حقيقة الديمقراطية في البلاد الرأسمالية ، ويلقي الضوء على ازمة اليسار المتمزق قبل صعود النازية ، والديكتاتورية .

وقد انتبه لاسكي الى اهمية دور القوات المسلحة في الدولة الحديثة . وتنبأ بذلك منذ عام ١٩٣٥ ، ولا زالت أهمية هذه الملاحظة باقية - كما نرى - حتى الآن

الثمن
٥٠٠ ق.ل
٦٠٠ ف.س

منشورات دار الطليعة - بيروت